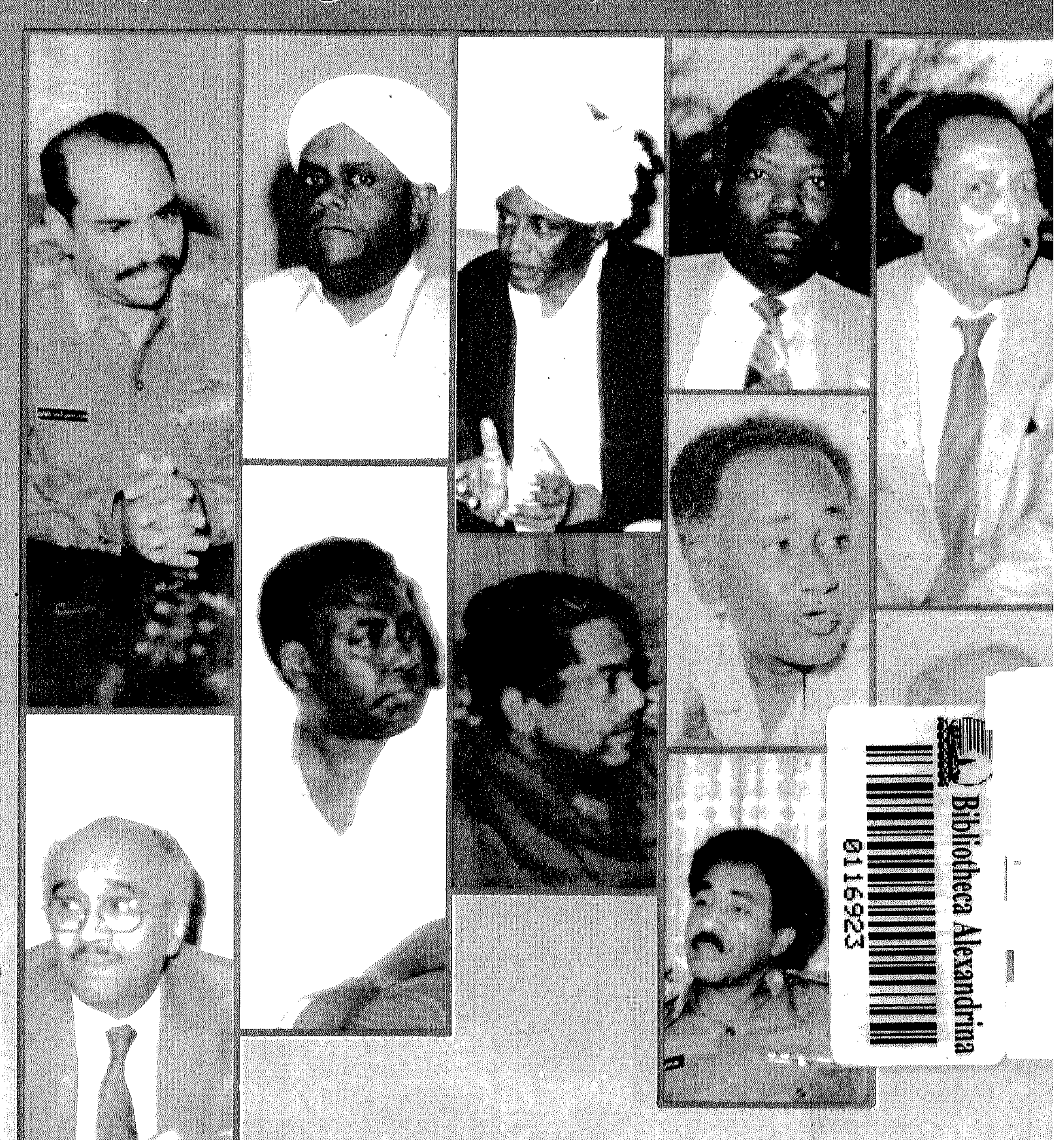
فتحي الضوّ محمد

محنة النخبة السودانية



محنة النخبة السودانية

فتحى الضـو محمـد



إهــداء

إلى أبنائــي .. رنــا ورؤى وأحــمــد..

وكل أطفال السودان الذين خلقوا في كبد.. حليبـهـم شـظف الـعيــش..

وأدوات لهوهم هشمتها أحلام وطموحـات الـسادة الـكبـار!

يامن تكبرون غدا.. أتساءل إن كان بوسع الـمـرء أن يـهـدي مـحـنـة؟!!

فتحي

تقديم

بقلم/ محجوب عثمان★

لكل أمة من الامم بل حتى لكل مجموعة من البشر فترات معينة محددة فى تاريخها يكون لها وميض خاص وطابع متفرد يحكى آثام الماضى وشروره ويحمل فى نفس الوقت اشراقات الغد الوضاء وفى احشاء كل هذا يمكن التحدى..

وتشكل الفترة التى يتناولها هذا الكتاب فى تاريخ السودان ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف - ومن هنا تأتى الضرورة وتجىء الأهمية.

إن المؤلف، وهو صحافى يعايش الحركة السياسية لحظة بلحظة، لا يدعى أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه يوثق لكل جوانبها. ولكنه يلمس كل اوتارها بمهارة ودقة وبموضوعية يرتكز فيها على الحقائق وعلى احاديث السياسيين التى وثقت بالنشر فى الصحف. أنه، أى المؤلف، من المؤمنين بأن لا حل لقضية السودان ولا خروج من أزماته إلا بالديمقراطية والتعددية وهو هنا يوجه نقدا مشروعا للتجمع الوطنى الديمقراطى (المعارضة السودانية) لأنه عجز أن يحدد بصورة أكثر دقه نوع الديمقراطية التى يرى فيها الخلاص.

والكتاب - قبل كل هذا - يتناول فترة الديمقراطية التى وئدت (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ويشير إلى مقولة يكاد يجمع عليها المثقفون السودانيون وهى أن رئيس وزراء تلك الفترة كان شأنه شأن آل بوربون فى فرنسا «لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا ولم يغفروا شيئا» وبالتالى فقد كانت سياساته أقرب إلى تحريض المتربصين بالديمقراطية من مواجهتهم.

أما عهد الرده والظلام القائم فى السودان فأن الكاتب يعدد بعض آثامه لأن حصرها مستحيل. ويصل إلى نبض الحقيقة وجوهرها عندما يوثق لقناعات ومسلمات قيادة الجبهة الإسلامية القومية ومرشدها وزعيمها الدكتور حسن عبد الله الترابى.

ينقل المؤلف أكثر من نص واحد لاحاديث الدكتور الترابى منها مثلا قوله «بعد تجربة الديمقراطية فى عهد أكتوبر ١٩٦٤ تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية فى تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الإرادة الأجنبية». ويوضح الكاتب أبعاد التناقض فى أقوال المرشد إلى مدى يضعه على رأس قائمة المنافقين. وآيه المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوتمن خان.

ويشبه المؤلف قناعات قادة الجبهة الإسلامية بنظرية (الفرد روزنبرج) فيلسوف النازيه الشهير التى تقول «إذا كانت القسوة لأزمة فلما لا نستخدمها لإرادتنا الوطنية».

وهنا تستشعر ذاكرتى رأيا للدكتور الترابى أطلقه ونحن فى سجن كوبر خلال الاسابيع الأولى بعد إنقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ التى مكثها معتقلا مع المعارضين كواحده من وسائل التمويه يومذاك.

قال الترابى ما معناه أن الشعب السودانى لا ولن يسلك الطريق القويم إلا بالقهر، وعندما اعترض أحدهم بأن القهر يولد الانفجار كان رد السيد المرشد «دعك من هذا فإن القهر قد يبدو شاذا وغريبا فى أيامه الأولى ولكن سرعان ما يعتاد عليه الناس!».

الا يكمل هذا نظرية فيلسوف النازية ويدعمها ويطورها؟!..

لقد جاءت الاحاديث بعد أكتوبر ١٩٨٩ لتؤكد ما أراده الاستاذ المرشد عندما بدأت ممارسات التعذيب والقتل المستمرة حتى اليوم.

وبعد...

فأن هذا السفر الشيق لا ينسى مؤلفه أن يهز رأيه التفاؤل عالية خفاقة عندما يتمثل بالقول الصينى

«أنتظر عند المصب فحتما سيحمل لك النهر جثة عدوك».
يرونه بعيدا ونراه قريبا..

* وزير سابق ورئيس تحرير «الايام» السودانية..

تصدير

«ما بال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس
ويرفعون الإلتباس، يفكرون بحزم ويعملون بعزم.. ولا
ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون»..

(عبد الرحمن الكواكبي)

على إمتداد سبع سنوات كانت هذه الحوارات الصحفية (١٩٨٥ - ١٩٩٢)، وهى تمثل المحور الاساسى فى فكرة هذا الكتاب. ولم يكن إختيار هذه الفترة - من تاريخ السودان الماثل- إختيارا عشوائيا، إذا أنها الفترة العامره بالاحداث.. صغيرها وكبيرها، تعددت فيها التجربة السياسية وتنوعت، فقد شهدت حكومة إنتقالية مزدوجة بشقين عسكرى ومدنى، وهى الحكومة التى جاءت فى أعقاب انتفاضة شعبية عارمة، أصبحت معلما بارزا لا تستطيع عين أى راصد لواقع السودان إغفالة. ثم حقبة ديمقراطية تمازجت إئتلافاتها وإختلافاتها. وقبل أن توأد كان الامل أن تكون مسكا فى ختام دورة شريرة (إنقلاب، إنتفاضة، ديمقراطية) إشتهر بها السودان دون سائر الدول. فإذا بإنقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ يعيد الدائرة إلى عقدتها الأولى.

هذه الحوارات والتى ناهزت الاربعين حوارا كانت مادتها أساسا فى صحيفتى التى أعمل بها «الوطن» الكويتية، وهى صحيفة شهد لها أهل السودان وقوفها المبدئى الصلب مع قضاياهم، وشاع ذلك من خلال تصدينا لنظامين ديكتاتوريين، ساعدنا وقوى من عضدنا ربان هذه الصحيفة ورئيس تحريرها الاستاذ جاسم المطوع وبعض طليعة المجتمع الكويتى من القوى الديمقراطية.. وقد أعيد نشر هذه الحوارات فى صحف أخرى مثل «الخرطوم» السودانية و«الخليج» الاماراتية و«الشرق» القطرية.. توخيا للانتشار وإثراء لحالة تفاعل السودانيين مع قضاياهم..

ومن الملاحظات التى يمكن ان تسترعى إنتباه القارىء أن هذه الحوارات أجريت فى خمس عواصم.. الخرطوم.. الكويت.. القاهرة.. بغداد.. أديس ابابا.. وذلك فى تقديرى يعكس مأساة الشتات المادى ويبرز الوجه الاخر المخفى فى القضية السودانية!.

قد تكون هذه الحوارات غنية بالمعيار الشخصى.. تماما كما المعيار العام، وفى كليهما يبرز الكثير المدهش الذى يجسد خارطة الحياة السياسية السودانية بتفاصيلها المملة! ولهذا تأتى الدعوة عفوية للقارىء الكريم فى التدثر بشىء من الصبر فى متابعة سطور الكتاب. فمن الذين حاورناهم أناس أثروا العيش فى الظل ضجرا وليس زهدا.. وأناس إمتطوا صهوة طموحاتهم الذاتية وجلسوا على سدة الحكم وأصبحوا من أصحاب القرار.. أناس لهثوا من خلفه كثيرا.. وأناس يعدون الساعات الطوال فى إنتظار إستقرار بوصلة الدائرة الشريره.. البعض دفن بذرة أنتجت علقما.. والبعض الاخر غرس حبة طرحت ثمرا شهيا.. ومن بعض هذه الافواه تساقطت محن.. ومن بعضها نضحت حقائق.. كان الصدق بريئا مثلما كان الكذب مع سبق الاصرار والترصد!! وفى قلب هذه

التداعيات تكمن مأساة وطن.. ويطل المأزق التاريخى.. وفى الكواليس تقبع محنة النخبة السودانية!.

وعليه يكون السؤال المشروع فى هدف هذا الكتاب.. وبرغم أن الاجابة لاتخفى على القارىء الحصيف لكن يمكن تسليط الضوء على خمس نقاط:

أولا: رأيت إنحيازا للمهنة التى أحببت أن أصبغ على هذه المادة الصفة التوثيقية.. ليقينى أن نشرها بالصحافة فقط قد لا يؤدى الغرض.. لأنها ربما تقرأ وتنسى أو تقرأ ويعلق بعضها بالذهن، ولعل رصدها وجمعها يتيح لأى باحث أو متقص سهولة المرجع.

ثانيا: وددت زاهدا أن أسهم بجهد المقل فى التفكير الجمعى لأهل السودان.. لاسيما الذين صحوا بعد سبات عميق واصبحوا يرددون.. متى وصلنا لهذا النفق.. ولماذا وصلنا.. وكيف الخروج منه؟! وأحسب أن تسلسل هذه المادة قد يضفى شيئا من الموضوعية فى البحث عن الاجابة..

ثالثا: المادة وحصيلتها هى جهد مجتهد.. وليست تنظير متعال.. والذين حاورناهم من صلب هذه الامة ولا يستطيع أحد أن يحجب عنهم صفة السودانوية.. ومحاورهم يشهد لنفسه أنه إنحاز لقضايا وهموم الوطن.. لم يؤطر نفسه فى كيان.. او ينتمى لفصيل.. أو ينحاز لجهة.. مع أن قضية الديمقراطية التى نقاتل من أجلها تجعلك أحيانا فى خندق واحد مع آخرين.. وتبعدك حينا عن البعض.. لكن الذين لا يودون كر البصر مرتين أو إجهاد عقولهم بشىء من التفكير العقلانى يجنحون لأقصر الطرق.. فإذا ما إنتقدت قوانين سبتمبر فأنت بالضرورة شيوعى بينك وبين كارل ماركس مودة! وإذا ما إنتقدت الشيوعية فأنت أصولى رجعى - لامحال- بينك وحسن الترابى جسور عامره! وهذه إحدى الظواهر السلبية التى نشكو نحن السودانيين من تبعاتها، وهى مؤذية فى أدب الحوار وكذا معوقة فى ترسيخ الاسس التى تصلح لانطلاق دولة نحو مراق حضارية أرحب..

رابعا: تساءلت إن كان يمكن التعويل على مادة هذا الكتاب فى إستقراء تاريخية الحقبة المذكورة وخلصت إلى أن ذلك ليس من شأنى، فلست بمؤرخ بقدر ما معنى بإبراز هذه الحقائق بكامل هيئتها.. ولهذا عمدت إلى تثبيت هذه الحوارات بالصوت والصورة.. ولذت بكهف الأمانه الصحفية فى تحرير هذه المادة إمتثالا لشرفها وقطعا لدابر أى مكابرة!.

خامسا: فى الافق لازمتنى صحيحة المبدع الانجليزى جون أوزبورن «أنظر خلفك بغضب» وهى مسرحية شهيره كتبها منتصف الخمسينات وكانت بمثابة عصيان سياسى وإجتماعى وانفجار داو فى وجه التيارات التقليدية المتسيده آنذاك، جسد فيها غضب جيل كامل ضد الجيل السابق الذى أنهك إنجلترا بعد الحرب العالميه الثانية. وطمحت أن يلتصق هذا التلازم بقارىء هذا الكتاب، تلازما تنداح دوائره شيئا فشيئا لتشمل جماهير الشعب السودانى قاطبه، هذه الجماهير التى أصبحت تتنازعها مشاعر شتى وهى تسمع أقوالا تنسخ الافعال.. وترى أفعالا تناقض الاقوال! وتتناوشها غوائل الدهر بين وطن يتقهقر وعالم يتقدم!.

فكثير من ساسة السودان حبتهم الاقدار بميلودرامية ضعف الذاكرة.. وهى مسألة ليست عصية الاكتشاف، لأننا لا نتحدث عن ماض سحيق.. فالماضى الذى نحن بصدده إندرج تحت باب الامس القريب.. ماض إستحلب كل دواعى الغضب، لأنه يتكرر بسماجة بالغة لاتخلو من سخرية!..

ثمة شيء هام ينبغى الاشارة إليه فى هذا الكتاب، وهو إقحام اللغة العامية فى بعض الحوارات لاعتقادنا -دونما جدل- أنها فى مواقع تكون أكثر صدقا وأوقع تعبيرا إستنادا إلى ما يمكن تسميته بلغة الصحافة، ومع هذا فالعذر موصول للذين تطرب مسامعهم وتبهر عيونهم اللغة الفصحى.

فى الختام يبقى الخاص.. فليسمح لى القارىء الكريم أن أقدم جنديا مجهولا فى هذا الجهد وأعنى زوجتى «وداد».. نهر العطاء المتصل والتى عاشت معى كثير من التفاصيل الدقيقة.. آزرتنى وناصرتنى دونما كلل أو ملل.. وما فتئت تقدم لى نصح من لا يرتجى جزاء ولا شكورا.. فكانت الاجدر بهذه الالتفاته كأقل مايكون العرفان وأبسط مايكون الوفاء!. وفى تداعيات الذاكرة تبرز لك وجوه تنعكس على محياها بؤرة الضوء التى تقف شامخة آخر النفق.. فتزيدها توهجا وثقة.. حلمنا معا بوطن ديمقراطى معافى.. أذكر منهم صديقى الدكتور مصطفى خوجلى.. فما عرفت سياسيا ملتزما برع فى مزاوجة همومه الفكرية والوطنية مثله. والصديق الزميل على عبد القيوم الرهيف الحس فى شعره الصلب القوى فى قضايا أمته.. والصديق الدكتور فتح الرحمن عبد الله الشيخ القابض على جمر الوطن بأخلاقيات وطهر القرية والحالم أبدا بغد أفضل..

وآخرون كثر.. تعجز عن ذكرهم الكلمات وتتقازم اللغة!!.

فتحى الضو محمد
القاهرة يناير ١٩٩٣



البـــاب الأول

الفصل الأول
أين الأزمة؟!

«ستعرفون الحقيقة.. والحقيقة ستجعلكم احرارا..
احرارا من الحرب والبؤس والجهل»..

(المسيح عليه السلام)

في يناير ١٩٥٦ إكتمل إستقلال السودان، وبمنطق الأرقام يكون قد مضى على ذلك سبعة وثلاثون عاما، أى ما يقارب الاربعة عقود زمنية. وبالطبع تستحى المقارنه مع دول نهضت من القاع فى فترة زمنية مماثلة سواء تلك التى نهضت بعد أن ألحقت بها الحرب العالمية الثانية دمارا كاملا أو تلك التى نالت إستقلالها مع السودان ودخلت الآن آفاق العالم الثانى.

وليس أشق على نفس كل متابع للشأن السودانى من إستعراض عثرات وكبوات هذه السنوات التى تلت الاستقلال، صحيح أنها قصيرة نسبيا بالمقياس الزمنى لكنها مليئة بالمحن والاحن التى يشيب لها الولدان..

ولو جاز للمرء إختصارا لقلنا أن (الثنائيات المتناقضة) أرهقت السودان والسودانيين وأورثت نخبته مالا تطيق، فالناظر للساحة السودانية طيلة هذه العقود يلتمس دونما جهد يذكر قضايا على شاكلة الديمقراطية والديكتاتورية.. الحرب والسلام.. التنمية والتخلف.. الوحدة والانفصال.. الطائفية والقوى الحديثة.. (الكاب) والعمامه! ما من حكم يسود وإلا تلقى هذه الثنائيات بظلالها الساخرة الكئيبة على دهاليزه وتصبح وجعا تكتوى بآلامه العامة فى حين يكون تجاوب النخبة معها إيماء أو تلميحا أو إنفعالا ضرب من ضروب الترف الوطنى! مع أن الجميع وبالذات النخبة تدرك فى غمرة دوامة هذه الثنائيات أن الساخر الأكبر هو جبروت الزمن، ومن المنطق أن يكون هو الوحيد الذى يمد لسانا هازئا، كلما دالت دولة وإعتلى سدة الحكم نظام أيا كان هذا النظام.. ديمقراطيا طموحا أو أوتوقراطيا غاصبا أو عقائديا مستبدا..

وبشىء من الوضوح نقول أن كل شىء فى السودان طيلة هذه العقود ظل يراوح فى مكانه. كأنما للحياة إتجاه واحد كنهر النيل الذى له إتجاه ثابت لا يغيره، وفى مناخ كهذا أصبح الضجر سمة كل شىء.. ضجر دونما معايير واضحه، إختلطت فيه العموميات بالثوابت والواقع بالخيال، لدرجة يقهرك فيها البعض ويقولون لك أن السودانيين يبدلون أنظمة الحكم مثلما يبدلون «جلاليبهم»، وهى عبارة برغم ما يكتنفها من واقعية إلا أنها واقعية مقيته، لأنها لا تخلو من سطحية مقززه وفى نفس الوقت تقلل من شأن الثورتين الشعبيتين (أكتوبر ١٩٦٤م) و (أبريل ١٩٨٥م) اللتين كانتا لهما دوى هائل فى التاريخ العربى والافريقى المعاصر، وتقفان شاهدا على عشق السودانيين للحرية والديمقراطية.

لكن فى مابدا لنا أن هذه المقولات التى أدمناها حد التباهى أصبحت لا تقنع البعض، لذلك تجدهم يرجمونك بحجر آخر ويقولون لك - إمعانا فى الاذى -

إذا لماذا يحسن السودانيون صنع الثورات ولايحسنون الحفاظ عليها؟!.

هذا سؤال مهيب لاريب فى ذلك. والإجابة عليه هى هدفنا التالى ولكن أفترض قبل المباشرة فى معالجته أن مجرد التجاسر فى طرحه كفيل بتحريك الشعور الوطنى الكامن فى نفس كل سودانى وبخاصة الذين أضناهم حلم العيش فى ذرارى الجبال بعد ما ملوا عيش الحفر. الاجابة ليست عصية كما اتصور لأنها قطعا لاتحتاج لمصباح ديوجين، فلابد أن التجريب المستمر لممارسات تلك العقود خلق نوعا من الوضوح الآن. لهذا فالملاحظات التالية فى الرد على هذا السؤال هى ما أمكننا استنباطه من بين ركام ذلك التجريب وإننى آمل أن تحرك الساكن فى العقل والوجدان..

أولا: التعميم ظالم فى العبارة المذكوره من حيث عدم تفريقها بين الأخيار الذين يصنعون الثورات وأولئك الاشرار الذين لايحسنون الحفاظ عليها. بالطبع كلهم سودانيون والمسألة من وجهة نظرى غير خاضعة لمعايير الاحصاء والرياضيات البته ولاينبغى أن تكون، أيضا فالسياسوى وحده لا يقنع بالاجابة ومثله الفكرى كذلك. لأنه حينئذ تتداخل خطوط كثيره. ولو أسلمنا جدلا بأن الاخيار هم الديمقراطيون والاشرار أعداؤها ومجهضو الثورات سنواجه حقيقة أن الديمقراطيين ليسوا كلهم أهلا للتسمية بعد ما

إندس في أوساطهم كثير من الانتهازيين والافاكين والمتقاعسين والنفعيين واللامبالين وبهؤلاء أصحبت الديمقراطية السودانية حمالة أوجه!

ثانيا: إذا جاز لنا إلحاق السؤال المطروح بسؤال مكروه نقول هل حقا تجذرت الديمقراطية في نخاع المجتمع السوداني؟! وهل الحرمان هو الذى ولد العشق أم العشق مرده للرغبة الانسانية الطموحه في ممارسة الديمقراطية؟!.

هذه التساؤلات تزداد تعقيداتها عندما يقفز للذهن أسلوب الممارسة ومدى إتساقه مع المنهج.

ثالثا: المباهاة أحيانا تشوش الرؤية الصحيحة.. فعندما يقال أن الشعب السوداني يعشق الديمقراطية ذلك حتما سيحجب حقائق هامة في تركيبة المجتمع.: وهي التي تفجع في أزمنة الديكتاتورية.. كأن يعيي البعض في تفسير ظاهرة تكالب بعض المثقفين وتساقطهم كالذباب على موائد السلطة. إذن ينبغي أن لا يطلق هذا القول جزافا لأنه نسبي ولأن الفهم المطلق هنا لايقل ضررا عن ما يردده السذج في إدعائهم أن الديمقراطية لا تناسب السودانيين. ولعل إختصار المقوله على الغلبة الغالبة يكون أكثر صدقا. ما الذى ينقص من قدر الديمقراطي في مجالسته عدوها ؟!.

رابعا: ثمة غرائب تقف عارية في سايكولوجية الشعب السوداني منها أن الصبر على نظام ديكتاتوري في عرف السودانيين يندرج تحت باب الإمهال، بينما الضجر من نظام ديمقراطي يقع في بند الاهمال. لكأنما في الأولى يمارس الناس قدراتهم الذاتية في الصبر والاحتمال بينما في الثانية تكون الديمقراطية حلما مرتجى وما أن يصبح الحلم واقعا ينسى الجميع أن هذا الواقع في حاجة إلى رعاية وحماية وإهتمام بعيون ساهرة. فالشعوب التى تنعم بالديمقراطية لم تنلها إلا بعد تضحيات جسام (كذا الحال في الديمقراطية البريطانية التى نهتدى بهديها والتى لا يتجاوز عمرها الثلاثمائة عام). وطبقا لذلك لا يجد المرء مناصا من القول أن اللامبالاة تقف قاسما مشتركا بين المفهومين ..

وهذا أيضا ما يدعونا للتأكيد بأن كشف عيوب الممارسة الديكتاتورية وحده لا يحقق أمل زحزحتها عن صدر الشعب، مثلما أن توقيع صك على الورق كميثاق الدفاع عن الديمقراطية لايمكن أن يكون بمثابة الحارس الأمين لها. فالوسيلتان كلاسيكيتان عفا عليهما الزمن. في حين أن المفترض أن المعركة ضد الديكتاتورية تحتاج إلى نضال شديد والمحافظة على الديمقراطية تحتاج الى تضحية أشد.

خامسا: في الديمقراطيات التى هبت على السودان إختفت القدرة على الخلق والابداع وهي مسألة لا تتأتى إلا بتحريك الطاقات الكامنة في الانسان السوداني، ويجب الاعتراف بأنها وسيلة لم تجد الرعاية والاهتمام في الحقب الديمقراطية التى مضت، بينما الملاحظ أنها تكون أولى المستهدفات في النظم الديكتاتورية التى تسعى إلى دغدغت المشاعر الوطنية بالشعارات البراقة على المستوى النظرى وإخضاعها عمليا للتطبيق بأساليب البطش والقهر والقمع.. هل هناك سوداني لا يعجبه مثلا أن لا نأكل مما نزرع ؟!.

سادسا: من منغصات الممارسة الديمقراطية في السودان في الحقبتين الماضيتين إحتكار النخبة لها. وهو إحتكار تكشف عورته أساليب الممارسة، إذ أنه لا تمارسها بغية الاشعاع الذى يفيض على الاخرين وإنما في إطار ذاتية مفرطة وبغيضة. كأن يكون أقصى طموحها ما تنتجة الديمقراطية من حرية في الرأى والفكر والتعبير وتتناسى تماما تطلعات شريحة كبيرة من أهل السودان لا تعنيها إهتمامات النخبة في كبير شيء. وقد تكون تلك الاهتمامات ضرورات حياتية بحته. والأنكى والأمر حينها أن تلجأ النخبة إلى معالجة هذه الاهتمامات بالتنظير الذى لا يخلو من إحتقار! فمن الذين حملوا السلاح في الجنوب أو جبال النوبة أو الانقسنا أناس لا يعنيهم حق إصدار الصحف أو تكوين الاحزاب من قريب أو بعيد..

بالطبع هنا تبرز اشكالية المهمات الاجتماعية والاقتصادية مع الديمقراطية الليبرالية في أيهما يسبق الاخر؟. ولا يسع كل ديمقراطي غيور إلا الانحياز الى الرأى القائل بأن الثانية تسبق الأولى بإعتبار أن الافضل دائما للعامل والمزارع وكل الطبقة الكادحة واللاهثة خلف نظام اجتماعي واقتصادى مميز هو النظام الديمقراطي الليبرالي. ففي إطاره تستطيع هذه الفئات إنتزاع حقوقها من براثن القوى الرأسمالية الطفيلية والاقطاعية الطائفية المهيمنه على مقدراته. أى أن المهمات الاجتماعية والاقتصادية تكون الناتج الطبيعي لتطوير وتطور العملية الديمقراطية. وعلى أية حال هذه الاشكالية ليست حكرا على السودان وحدة. ففي العالم الثالث هناك الكثير من المجتمعات التى تعيش وضعا مشابها. لكن هل لنا أن نتخيل

تعقيداتها فى ظل إهتزاز مسلمات العدالة الاجتماعية، وفى ظل اقتصاد منهك يكشر بأنيابه فى وجه السواد الاعظم من السودانيين، وفى ظل الغبن السياسى الذى تختصره مقولة البسطاء فى الحقب الديكتاتورية (نشيل الجماعة ديل علشان يجونا ديل).. على أوتار هذا الثالوث تعزف القوى الظلامية المعادية للديمقراطية ألحانها النشاز. فهذه الاشكالية لم تضعها النخبة السودانية المحبة للديمقراطية فى حجمها الطبيعى والواقع يؤكد أنها قتلتها بالثرثرة ولم تتعامل معها بمسؤولية وطنية مما يعنى أن الاشكالية نفسها ولدت إشكالية اخرى!.

سابعا: السودانيون فى سلوكياتهم مغرمون بالسياسة شؤونها وشجونها. ما إجتمع أثنان إلا وكانت السياسة بينهما، مثلما السؤال الروتينى عن الطقس فى طبع الانجليز كذا الحديث فى السياسة أصبح من العلامات المميزه فى طبع السودانيين، وهى ظاهرة تدعو للتأمل، شخصيا لا أجد لها تفسيرا بل يخيل إلى فى بعض الاحيان أن هذه الظاهرة من شدة الإدمان لاتخلو من اسطورة ورثت ولدا عن أب عن جد! لكن السؤال الذى يثور هنا هل هذه الجرعة الزائدة فى الاهتمام بشؤون السياسة نعمة أم نقمة؟ وهل هى ظاهرة مرضية أم أنها دليل صحة وعافية؟ الاسئلة جدلية ولأنها كذلك يهمنى فقط فى هذه الظاهرة مدى تقاطعها مع الولاء الوطنى. ذلك ما يكشفه تماما عبث النظم الديكتاتورية بهذه القيمة الكبرى«الولاء الوطنى».

حيث تعمل النظم الديكتاتورية على إفراغ هذه القيمة من محتواها بشتى السبل مثل ربط الولاء للنظام بالولاء للوطن او افتعال المعارك وتوهم الغزو الخارجي بغية الالهاء الذى يضمن صيرورة النظام أو إحتقار وهدم الموروثات والقيم والتقاليد واللجوء إلى الارهاب والعنف لتوجيه هذا الشعار عقائديا بما يفسر توجهات النظام (قال بعض سدنة النظام الحالى فى السودان أن المسلم لا وطن له بعد إنكشاف التآمر فى منح الجوازات لجماعات أصولية متطرفه).

ثامنا: عرف عن السودانيين تأسيهم بمبادىء التسامح فى ممارساتهم السياسية. وكان ذلك أوضح مايكون فى العقدين الأولين بعد الاستقلال حيث كانت الخلافات السياسية رغم حدتها يشوبها شىء من الود والاحترام والتقدير. لكن هذا النهج طالته يد النظم الديكتاتورية وعملت على تجييره لصالح أهدافها وغاياتها التى تتناقض معه.

وبعدئذ أصبح الفصل صعبا بين التسامح والسذاجة لأن مايمكن تسميته بقوة «الرابطة العاطفية» فى المجتمع السودانى تدخل أتون الصراع وتبقى كأنما هى الخصم والحكم .. وخاصة عندما تكون هناك قضايا كبرى تحتاج لحسم قاطع.. ومن المفارقات احتفاظ الذاكرة السودانية بحيويتها وقوتها فى ظروف البطش والعنف والاستبداد.. فى الوقت الذى تجنح فيه للاسترخاء فى ظروف سحب الديمقراطية العابرة.. هل لأن التسامح السياسى شابته السذاجة والمبادىء خالطتها العواطف؟!

تاسعا: من الاشياء التى أضرت بصيت الديمقراطيات الماضية، سباق «الماراثون الحزبى» نحو المغانم والمكاسب. وهذا شىء مشروعيته مقدره، لكنها ليست هى الصورة التى ألفناها.. وهو مشروع أيضا فى إطار برامج واضحة وتنافس شريف لاتختل فيه الحقوق والواجبات والفهم العميق للمثل الوطنية الكبرى. لكنه فى أزمنة الديمقراطية الماضية أخذ الطابع الانتهازى لأن الاحزاب المتصارعة تفتقر لأسس وأبجديات الديمقراطية فى داخل أجهزتها. وتطغى النزعة الانانية لأن عطايا الديمقراطية تنهمر تحت دعاوى الدين المستحق ليد سلفت فى أزمنة الديكتاتورية!.

عاشرا: إلحاقا لما مضى عندما تكون الديمقراطية الغاية المبتغاه حاسرة الرأس فى الاجهزة الحزبية يكون الحوار آنئذ كبش الفداء، وتسود الديماغوجية والعبث والتذمر، وتبقى هياكل الدوله جميعها جزرا لا رابط بينها.. السلطة فى واد والجماهير فى واد آخر.. ذلك ما يحفز المغامرون العسكريون فى «أدب» البيان رقم واحد!

هذه هى بعض الملاحظات التى قلنا عنها أنها نتاج التجريب المستمر فى عقود مابعد الاستقلال.. وهى قد تفسر بعض ما إلتبس فى مفهوم صنع الثورات وضياعها فى المجتمع السودانى، مع التاكيد أننا نراها تضع اليد على الداء دون أن تذهب بعيدا فى وصف الدواء.. ولهذا فأنا أصدق القارىء الذى يزيد أو ينقص منها شيئا بعد إنتهائه من قراءة كل أسطر هذا الكتاب. وأيضا أثمن وأحترم وجهة نظر الذين يختلفون معنا جملة وتفصيلا فى التشخيص على أن يكون هناك إتفاق الحد الادنى وهو وجود أزمة يفترض وضعها تحت المجهر!!.

الفصل الثانى

الفترة الانتقالية.. المخاض العسير!

«صراعنا على الارض أفقدنا السماء»

(كمال جنبلاط)

«نحن الذين صنعنا الطاغية!؟» كان هذا عنوانا مثيرا لمقال لفت انتباهى من بين الركام الذى طفحت به صحف المرحله الأنتقالية وما أكثرهاأنذاك . أراد كاتبه بجرأة شديدة أن يتحمل كل فرد سودانى نصيبه من أوزار حاكم جاء على غفلة من الزمان، وفى ذلك ظلم لشعب كظم الغيظ والثورة.. بل عبر عنهما بشتى الاشكال طيلة الستة عشر عاما..

لا يستطيع المرء المتأمل لوقائع إنتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ أن يغفل حديث الرئيس المخلوع جعفر نميرى الأخير أمام أعضاء القيادة المركزية للأتحاد الاشتراكى فى ختام مؤتمرهم العام، ذلك لان فى هذا الحديث تكمن الابعاد النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانتفاضة.

فبرغم ما أعتاده عنه السودانيون من شطحات مثيرة للأعصاب لكنه بدأ آنذاك كالثور فى مستودع الخزف.. بحديثه المرتجل طعن الكبرياء السودانى طعنة نجلاء.. أوغر على إثره شيئا فى الصدور.. كان بمثابة عود الثقاب الذى اشتعل أمام برميل من البارود الملتهب! وبالضرورة – إمعانا فى تنقيح الذاكرة – إعادة نص سيناريو بداية النهاية هذا، مع التأكيد أن السقوط السفلى «لأمير المؤمنين» لم يجىء بغتة، وإنما نتيجة تراكمات نضالية دءوبة لم يفتر فيها عزم القوى الوطنية الديمقراطية ولم تلن لها قناة طيلة سنى حكمه..

كان عصر الاثنين ٢٥ مارس ١٩٨٥ مألوفا كسائر أمثاله من الايام، لدرجة أن الحركة غير العادية فى أشهر شارع فى الخرطوم العاصمة أمام قاعة الصداقة والتى فرضها إجتماع «الرئيس القائد» مع أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لم تثر الاهتمام فى كبير شىء!.

وكان «الاجتماع التاريخى» مخصصا كالعادة لقضايا عامة لكن الزيادة التى فرضها «الرئيس القائد» على السلع الاستهلاكية رضوخا لأوامر صندوق النقد الدولى قبيل هذا المؤتمر وجدت «حظها» فى المناقشة بل أصبحت الموضوع الرئيسى.. وفى جلسة «المكاشفة» تلك تجرأ البعض من باب التعاطى الترفى للديمقراطية واستفسروا عن معاناة الشعب بعد رفع الدعم عن السلع التى تشكل القوت اليومى للمواطنين..

آنئذ إنفجرت «قنبلة الجهل» التى قذفها «الرئيس القائد» فى وجوه سائليه، ومن سوء حظه كان الحديث المرتجل منقولا على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة، ولا أحسب أنها غلطه تاريخية لأن تلك الاجهزة فى الاصل سخرت تماما لخطبه واجتماعاته وتحركاته، أصلح الرجل عمامته وانتفخت اوداجة وقال ردا على سائليه! «لقد استمعت إليكم وانا مندهش.. هنالك أثنان ممن تحدثوا يسألانى عن سبب زيادة الاسعار والصحف تكتب عن صفوف البنزين وهم لا يعلمون أننى لا أقدر منذ شهر ونصف على شراء جالون واحد، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد المال الذى أشترى به وقد توقف ٨٠٪ من طاقة المصانع لأنها تحتاج الى الوقود لتشغيلها ولا يوجد الوقود الكافى.. نحن يا جماعة بنتعرض لمؤامرة تستهدف شل حركتنا فى الانتاج لنكون سوقا للتوريد.. منذ أيام أهدى لى أحد الاصدقاء عمة إشتراها من سويسرا.. عمة سودانية تصنع فى سويسرا إذا لم تصدقوا تعالوا عندى فى البيت وشوفوها»..

كان الحديث المرتجل هذا مع سخافته وسطحيته التى تعرى جهل نميرى مبعث ضحك مكتوم من الاعضاء فواصل بشىء من الجدية «لماذا تضحكوا أنا أتحدث عن حقائق، نحن مستهدفون.. والجنيه السودانى سعره منخفض.. ولابد أن نزيد الاسعار ويجب أن تفهموا الناس ذلك أم أنكم تخافون من شوية طلبة»، وهذه الاخيرة قالها بغبن وشىء من الاشمئزاز قابلتها همهمات وهز رؤوس كدلالة على إستحسان الحديث، فواصل شطحاته

«هناك من قال لى أنه يحصل على أربعة جالونات بنزين فى الاسبوع وده ما بيكفى، فقلت له أنت لا

تحصل على أربعة جالونات أنت بتحصل على عشرين جالون لأن كل بيت فيه خمس عربات وكل عربية تحصل على أربعة جالونات. وكل فرد فى الاسرة ينطلق بواحده، وعندما تكون هناك مناسبه إجتماعية زى العرس كل واحد من البيت يركب عربية.. لماذا لا تركب كل الاسرة عربية واحدة.. وحتى فى المؤسسات الحكومية كل موظف عايز يركب عربية بمفرده، وعندما ننتج مشروبا محليا ينصرف الناس عنه ويشربون الاسبرايت لأن الاسبرايت أموالها كثيره وتنشر الاعلانات كثيرا.. وفى مره رأيت شابا يرتدى ثيابا بالية وحافيا ومعه خمسة جنيه ومصر يدخل سينما قاعة الصداقة بالخمسة جنيه لأنه يريد أن يستمتع بقاعة الصداقة لماذا نحن فقط؟ كبرياء سودانى»..

أسهب «الرئيس القائد» فى تخبطه مازجا السمك باللبن بالتمر هندى.. من إستهداف.. لمؤامره.. لبنزين.. لعرس.. لسينما الصداقة.. للاسبرايت ومن ثم للكبرياء السودانى الذى أغمد خنجره المسموم فيه.. بينما أعضاؤه إختلطت همهماتهم بطنطناتهم بقهقهاتهم الساخرة.. تجمعت كل هذه الخيوط وأصبحت حزمة من الضوء سلطت نحو بؤرة الغضب المختزنة فى وعى الشعب..

واصل «الرئيس القائد» حديث الزبد الذى ظنه أنه نافع الناس «هذا الكلام ليس للضحك أنها حقائق لابد من أن نواجهها.. إن كمية الأربعة جالون بنزين أراها كثيره لماذا لاتكون جالونين فقط ولماذا لانستخدم العربات العامة ونركب البسكليت.. علينا أن نقتصد فى كل شىء.. من يأكل ثلاث وجبات يأكل وجبة واحدة.. ومن يأكل وجبة واحده يأكل نصف وجبة.. لماذا نشترى المعلبات الغذائية والصلصة ياجماعة نحن شعب لم يتعود على الصلصة.. نحن نأكل الويكة والكسرة ولانشرب الاسبرايت لماذا لانشرب موية الكسرة..»

ختم «الرئيس القائد» حديثه الذى كان يبدو كالمزاح.. فى الوقت الذى تبارت فيه الجثث الهامدة فى إظهار أسنانها وعلامات الرضى.. ثم غادر القاعه الضخمة وسط تصفيق حاد.. قابله برن عصاه كفارس منتصر عاد للتو من معركة.. لم يكن فى واقع الامر تصفيقا ولكنه لحن جنائزى بارد، كانت أول ردود فعله مظاهرة خرجت من جامعة أمدرمان الإسلامية فى اليوم التالى ٢٦ مارس وإلتحمت مع الذين دعاهم للتقشف وربط البطون فى سوق أمدرمان، وإتجهت صوب «جمعية ودنميرى» وكر الفساد الذى إنتشر كالسرطان فى جسد الاقتصاد السودانى والتى يرأسها شقيقه أمين المخازن سابقا مصطفى نميرى، فنفث المتظاهرون نيران غضبهم فيها فأحرقوها..

وفى يوم الاربعاء ٢٧ مارس إرتفع ثيرموميتر الاحداث قليلا فإندلعت التظاهرة من معهد الكليات التكنولوجية، أولئك الذين قال عنهم بالأمس «شوية طلبه».. بدأت المظاهرة بينما كان «الرئيس القائد» يرأس الجلسة الافتتاحية للجنة الحوار والسلام.. السلام المزعوم من أجل الجنوب الذى ذاق الأمرين فى حكمه!. ما أن فرغ من جلسته تلك حتى خرج متوجها نحو واشنطن ملاذه عند الملمات.. كان المفترض أن يمر موكبه من قاعة الصداقة إلى شارع القصر بإتجاه المطار.. لكنه نبىء بأمر المظاهرات التى سدت عليه الطريق فى ميدان أبى جنزير مما حدا بهم لتغيير مسار الموكب من قاعة الصداقة إلى شارع النيل ثم شارع القيادة العامة فالمطار.. الذى وصله وفى معيته ٦٤ شخصا هم بعض حاشيته وبطانته ومريديه وسدنته. .وكان الهروب الكبير!..

توجهت التظاهرة نحو مؤسسات السوء الهلامية وبدأت «بالاتحاد الاشتراكى» فدمرت فيه ما دمرت.. ومن ثم إستدارت نحو السفارة الأمريكية ونددت بسياسات البنك الدولى والحماية الأمريكية للصديق الحليف! وعم الطوفان سائر الخرطوم.. بينما «قادة الاتحاد الاشتراكى» مشغولون بصياغة بيان يستنهض «المنظمات الفئوية والجماهيرية». نامت العاصمة ما تبقى من يومها بعد أن توسد «الثوار الاحرار» جمرة الغضب.. وفى يوم الخميس ٢٨ مارس نهضت الجماهير ولم يثنها إكتظاظ السجون بالمناضلين.. ولم يرعبها الرصاص الذى إخترق جسد وليم دينق (٢٠ عاما) أول شهداء الإنتفاضة.. وأزهرى مصطفى الذى روت دماؤه سوق السجانة وعبد الجليل طه.. والطفله مشاعر عبد الله (عام ونصف).. لم يثنها إستلقاء ٧٩ جريحا فى المستشفيات ولا إعتقال ٢٦٤١ مناضلا.. بل كانت على العكس تماما مصممة على إسترداد كرامتها وحريتها وعزتها حتى آخر ثائر!.

وبينما كان هذا واقعا معاشا كان «الرئيس الغائب» يتلقى التقارير المزيفه بجهاز «الفاكس ميلى» الموجود فى وكالة السودان للأنباء.. وصحفه تتبارى فى «مانشتات» النفاق (مباحثات نميرى - ريغان) و (صمود الاتحاد الاشتراكى امام المؤامرات والخيانة) و (ثورة مايو الظافرة)..

دخل أطباء الخرطوم في إضراب بدءا من يوم الخميس ٢٨ مارس إلى يوم السبت ٣٠ مارس تضامنا مع الجماهير..

وبدأت مقار نقابة الاطباء والمحامين ودار المهندس ونادي المعلمين ونادي أساتذة جامعة الخرطوم تمور بالحركة وتتبارى في دفع المناضلين إلى دائرة الحمى المسنون.

وفي يوم الاثنين ٤/١ كان موعدا بتسيير مسيرة تسلم مذكرة لرئاسة الجمهورية لكنها أرجئت بعدما أعلن «الاتحاد الاشتراكي» عن مسيرة أخرى مضادة يوم الثلاثاء ٤/٢ ولكي تخرج الدجاجة المذبوحة ماتبقى فيها من روح! خرجت مسيرة الاتحاد الاشتراكي والتي سميت «بمسيرة الردع» مع أن عددها لا يتجاوز بضع مئات..

تلا أبو القاسم محمد إبراهيم واللواء بابكر عبد الرحيم والرشيد الطاهر بكر ود. محمد عثمان أبو ساق وآخرون.. تلوا على مسامع الذين حشدوا على عجل -وأعدادهم لاتتجاوز بضع مئات- تلوا عليهم الرسالة التي وصلتهم من «الرئيس الغائب» يقول فيها «أنه يتابع بثقة ويقين تصديهم الشجاع وصمودهم الباسل أمام فلول الخونة وواجهات العمالة»..

وبعدها دعا أبو القاسم محمد إبراهيم بحماس شديد هذا الجمع القليل للتحرك بإتجاه نصب الجندي المجهول القابع أمام بوابة السكة حديد.. فإستجابوا للدعوة وكان بينهم الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب والفريق أول تاج الدين عبد الله فضل.. واختاروا النصب التذكاري لا لرمزيته ولكن لأن مسيرة القوى النقابية في اليوم التالي ستنطلق منه.. فزعموا أن في ذلك رمزا للتحدي!!

وبعد وصولهم النصب.. تفرق الحشد الضئيل لكأنما الخطب الجلل برمته أصبح مجرد صداع بسيط لايستلزم سوى حبات من الاسبرين.. وأعتقدوا أن المسكن هو ما إختصرته وصية «الرئيس القائد» والتي تليت عليهم بعيون زائغة وقلوب راجفه!.

وفي يوم الاربعاء ٤/٣ تجمع ممثلو النقابات في العاشرة صباحا أمام النصب التذكاري وتحركت مسيرتهم بشارع القصر حيث إعترضتها قوة من جهاز الأمن وشرطة الطوارىء.. فواصلت بعزم صوب رئاسة الجمهورية لتحقيق الهدف الذي كانت غايته تسليم ساكنيها مذكرة بمطالب محدودة، رفضت هذه المذكرة لكنها أتت أكلها عندما قرئت على مسامع المتظاهرين فأعطتهم دفعة معنوية أدناها المضي قدما وأقصاها التصميم في إجتثاث النظام من جذوره..

تعددت المظاهر.. ففي مخابىء بعيدة عن أعين الأمن كانت هناك «تظاهرة» مضادة ولكنها من نوع آخر.. كان بعض رموز الاحزاب يصطرعون نحو «مارثوان الريادة» بمحاولات الوفاق والاتفاق حول ميثاق يؤسس لفترة إنتقالية بعد أن دان القطاف!!.

وفي كواليس أخرى إجتمع بعض صغار الضباط بحضور الفريق عبد الرحمن سوار الذهب عصر يوم الجمعة ٤/٥ في قاعدة «وادي سيدنا» الجوية.. وحدث في هذا الاجتماع تجاذب الادنى والاعلى.. وأثمر عن الرضوخ لرغبات الأدنى المتمثلة في الانفكاك من ربقة الحياد والوقوف بشرف إلى جانب رغبات الجماهير..

وفي يوم السبت ٤/٦ كانت هناك مسيرة معلنة للقضاة في التاسعة والنصف صباحا.. وبينما الجماهير المتعطشة للحرية تبدو وكأنها تخرج من مسام الأرض ملتحمة مع الطلائع.. بدأت إذاعة أمدرمان في بث المارشات العسكرية المألوفة.. منوهة عن بيان للقائد العام للقوات المسلحة.. تحدث الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب معلنا بوضوح إنحياز القوات المسلحة جانب الشعب حقنا للدماء كما تقول الأدبيات السياسية السودانية.. وكان «الرئيس اللاهي» يستجمع في أنفاسه ساعة من «برمن» في مدينة «نيس» على ساحل الريفيرا الفرنسي.. ويمتطي بعدها جناح السراب نحو القاهرة التي إحتوته حيا وميتا!

وتواترت الروايات في رد فعل الرئيس المخلوع فمن قائل أن حسرته على سوار الذهب كانت أكبر من حسرته على السلطه.. ومن قائل أنه تظاهر بالجسارة في العودة ومن قائل أنه خاطب حاشيته «تلك هي سنة الحياة حاكم يذهب وآخر يجيىء.. لقد أخذت السلطة من غيري وأخذها غيري مني وسيأتي من يأخذها منهم وهذا أمر طبيعي»..

وأحسب أن تلك هي الاقرب للصدق لأنها تتسق مع فهم جعفر نميري للحكم.. وهو فهم طالما أغفل إرادة الجماهير وأصبح الأمر عنده حاكم يجيىء وآخر يذهب!. برغم أن العبارة مع علتها تناقض أيضا

آخر ما صرح به لجريدة الشرق الأوسط ٣/٢٩ قائلا «ما حد يقدر يشيلني».. وما أكثر التناقضات فيه..

إن بقاء جعفر نميرى فى السلطه لمدة ١٦ عاما مع هذه التناقضات كان أمرا مثيرا للجدل لاسيما وأنه لم يكن رجلا خارقا للعادة.. كما أنه لم يكن مؤهلا لقيادة كتيبة عسكرية ناهيك أن يقود حكم قطر بالغ التناقضات والتعقيدات، لكن بإعتقادى أن محنه النخبة السودانية تجلت بوضوح شديد، وهو مايفسره تساقط شريحة منها كالذباب على موائد سلطة الحاكم الفرد. وإختصارا يمكن إلقاء الضوء على بعض العوامل التى أفضت إلى طول فترة حكم نميرى:

أولا: إزاء تغلغل النهج الديمقراطى فى الممارسة السياسية بتفضيل المجتمع لخيار الديمقراطية التعددية الليبرالية، كان حريا بجعفر نميرى حين وصوله لسدة الحكم الاجتهاد فى تفتيت هذه النزعة المتأصله، بإغراء النخبة وإتباع سياسة التحالفات المرحلية مع القوى السياسية المختلفة بوسائل تهدف إلى إمتصاص رحيقها أولا ثم التخلص منهما بإزدراء ثانيا، وفى هذا الاطار عرف القاموس السياسى السودانى وللمرة الأولى أسلوب التصفية الجسدية.

ثانيا: توخى سياسة الصدمة الفجائية وذلك بفتح أوراق إنصرافيه تثير الجدل الهامشى بعيدا عن القضايا الكبرى وهو أسلوب أتبعه الجنرال فرانكو فى أسبانيا ومن لف لفهما من الديكتاتوريين..

ثالثا: إختلاق مسائل تمس السيادة بإثارة الحمية الوطنية تجاه خطر خارجى وهمى والتذكير المستمر فى أن أمن الوطن من أمن النظام «مقاومة ١٩٧٠ - الحركة التصحيحية ١٩٧١ - إنقلاب ١٩٧٥ - تمرد أكوبو ١٩٧٥ - غزو المعارضة المسلح للخرطوم ١٩٧٦ - الطائرة التيبولوف التى قصفت الإذاعة ١٩٨٣ - حادث قامبيلا على الحدود الأثيوبية ١٩٨٢ - تمرد الكتيبة ١٠٥ العام ١٩٨٣ »..

رابعا: تسخير إمكانات الدولة المادية وتجنيد الكوادر البشرية لتأسيس أجهزة سلطوية تؤطر وتكرس حكم الفرد وتحمى النظام بأساليب القمع والقهر والإرهاب..

خامسا: الاستفادة من صراعات الحرب الباردة بالارتماء السافر فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الحلف والصداقة مقابل توفير الحماية للنظام..

تلك هى بعض الأسباب التى جعلت نميرى يجلس على صدر السودان مؤرخا لفترة قاتمة إمتدت خمسة آلآف وسبعمائة وواحد وتسعين يوما.. كان اليوم مقداره ألف سنه فى خلد الوطنيين التواقين لحكم ديمقراطى ليبرالى..

جاء المشير عبد الرحمن سوار الذهب على رأس مجلس عسكرى لحكم الفترة الانتقالية بالاشتراك مع مجلس مدنى من التكنوقراط رأسه الدكتور الجزولى دفع الله. الذى كان نقيبا للأطباء، والذى جاء محمولا على أعناق الجماهير من سجن كوبر، إلى «المكتب البيضاوى» فى مقر رئاسة الوزراء!! وفى تناقضات الفترة الانتقالية ظهور المشير سوار الذهب بمظهر الزاهد فى كل شيء، بينما كان الجزولى دفع الله عاجزا عن فعل شيء؟! الزهد والعجز كان يقابلهما تطلع شعبى عارم فى تحقيق شعارات الانتفاضة. وهذا ما كشفت عنه تداعيات الأحداث فى الفترة الانتقالية التى حددت بعام واحد!. عندما حدثت الانتفاضة لم يمضى على سوار الذهب فى منصبه الجديد كوزير للدفاع سوى ثلاثة أسابيع، قضى العام الانتقالى وسلم الأمانة بعده كما يقول كثير من المهذبين فى عالم السياسة.. وسجل الحدث فى الاجندة العربية والافريقية بكثير من الفخر والاعتزاز بإعتباره ظاهرة نادرة فى دول العالم الثالث. مع أن الذين قرأوا الواقع آنذاك أدركوا أنه لم يكن ثمة خيار ثان أمام أى من رواد الفترة الانتقالية بخرق الاتفاق، لأن الجماهير كانت تتوهج فى روحها ثورية متيقظة رغم الاحباطات ورغم محاولات المتربصين فى وأدها. وكان مؤتمر الانتفاضة الأول فى نوفمبر ١٩٨٥ فى مدينة «ود مدنى» تجسيدا لهذه الروح، مع أن المنظرين كانوا يرون زهد المجلس العسكرى بمنظور هاجس مشاركته للنظام المقبور وخاصة رمزه..

وكان هذا هو الوتر الذى ضربت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان وروجت لمفهوم (مايو ٢) ففى بيانها الصادر يوم ٨ أبريل ١٩٨٥ أدانت ما حدث وإعتبرته إنقلابا عسكريا ودعت إلى تسليم السلطة خلال إسبوع من تاريخ البيان..

تعقد الأمر أكثر بعد ساعات قليلة من إذاعة بيان الحركة الشعبية التى تبث إرسالها من الأراضى الأثيوبية، ففوجيء المواطنون بإذاعة بيان من راديو أمدرمان يعلن عن تشكيل مجلس عسكرى إنتقالى من ١٥ عضوا هم قادة الوحدات العسكرية المختلفة. وأعلن أيضا عن تولى هذا المجلس سلطات السيادة والتشريع، علما بأن الاجتماع الذى عقد يوم ٧ أبريل بالقيادة العامه مع ممثلى الاحزاب والنقابات

المختلفة والذى أنتدبت فيه القوات المسلحة اللواء عثمان عبد الله مدير غرفة العمليات بالقيادة العامة، توصل هذا الاجتماع إلى تفويض التجمع الوطنى لتحديد هياكل وتصورات الحكم الجديد فى إجتماع يعقد يوم الثلاثاء ٩ أبريل. وهذا أيضا تم وفوجىء الحضور ببعض قيادات الأخوان المسلمين منهم على عثمان محمد طه وعثمان خالد وآخرين.. ولم يجد الاعتراض على وجودهم أمام مساندة اللواء عثمان عبد الله لهم بدعوى قومية التوجه!! الاخطاء تداوى بأخطاء وبدأت الأمور وكأنها تبحث عن حكيم مغيث..

كان الفهم الحاد لطبيعة المجلس العسكرى من قبل الحركة الشعبية مدعاة فى إجهاض حلم الانتفاضة، ومثله تماما كانت خروقات المجلس العسكرى لاتفاقات فى طور التأسيس. وإذا ما كانت العبرة بالنتائج لاحقا نجد أن الانجازات المتواضعه والتى لاترقى لمصاف الطموحات تفسر فهم الحركة الشعبية لطبيعة المجلس العسكرى!

والسؤال الذى يثور هنا لماذا إحتدت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان فى فهم إنحياز المجلس العسكرى؟!.

بالطبع هنا تبرز المعضلة الأزلية فى التفاضل بين الذين يبذلون دماء غالية وتضحيات كبيرة ضد حكم الفرد والديكتاتورية وبين الذين يقطفون الثمرات كحق تاريخى مشروع فى عرفهم؟!. وفى التقدير أن قادة الحركة الشعبية شعروا بالخيبة وأحسوا أنهم مع تضحياتهم ظلوا فى موقع التالى وليس الصدارة التى كانت يجب أن تأتى طائعة مختارة.. وأيا

كانت طبيعة الجدل في مفهوم كهذا، فالثابت أن هذا الشعور أوقد نيران الغبن الاجتماعى من الشرائح المهضوم حقها أصلا فى إقتسام السلطة أو ما يمكن تسميته تلطيفا بحق المساواة فى المشاركة السياسية..

إن القوى السياسية التقليدية فى الشمال عهرت مفهوم السلطه وجعلت من الجلوس على دست الحكم حقا مطلقا لها. وهى إحدى الاسباب التى جعلت السودان تتنكب به السبل بعد الاستقلال..

ففى أزمنة الديمقراطيات العابرة تستبدل ديكتاتورية الفرد بديكتاتورية الجماعة، يقنن الفساد وينتشر الجشع والطمع وتصبح الديمقراطية واقعا مشوها..

وفى ما نحن بصدده نجد أن ما تغاضت عنه القوى السياسية فى الشمال -فى عقود مابعد الاستقلال- كان دافعا ومحرضا للحركة الشعبية لتحرير السودان أن تخلق منه برنامجا كاملا (مانفستو ١٩٨٣). وحتى عند حدوث النقله الموضوعية وولادة التجمع الوطنى بالميثاق الذى وقع قبل ساعات قليلة من سقوط النظام، لم ينتبه الميثاق للخلل فنجد أنه نص على «حل مشكلة الجنوب حلا عادلا» مع أن الحركة الشعبية لم تقل ذلك ولم يشر الميثاق من قريب أو بعيد إلى برامج الحركة الشعبية، ولم يتعرض لأطروحاتها أو ضرورة التنسيق معها. بالطبع لا أقول ذلك تبريرا لموقف الحركة الشعبية السلبى من الانتفاضة، فلها أيضا نصيبها فى الوزر ولكن الذى حاق به الظلم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى مرارا وتكرارا لايمكن بأية حال إقناعه برسالة ترسل على جناح حمام زاجل من رئاسة الجمهورية الى حامية الناصر!!

بل بعد أن أضحت الحركة الشعبية والحكومة الانتقالية قطبين متنافرين كانت سبل الاقناع والاقتناع متاحة للثانية بالدرجة التى تكشف دعاوى الأولى وأبسط هذه السبل تنفيذ شعارات الانتفاضة، فالانحياز لا يأخذ المعنى المتكامل والموضوعى إلا فى ظل المضى قدما فى تنفيذ ما طالبت به الجماهير.. فالجماهير المنتفضة طالبت بالالغاء الفورى لقوانين سبتمبر بإعتبارها رجسا من عمل إخوان الشيطان.. فلو أن البيانات الأولى لسلطة الفترة الانتقالية التى إستحوذت على السيادة والتشريع تضمنت إلغاء هذه القوانين لكانت قد قطعت قول كل خطيب، ولو أنها وضعت ضوابط تنظيمية للعمل النقابى والصحفى والعسكرى لكانت قد إدخرت ما استنزف فى جهد اللاحقين بعدها، ولو أنها أقرت الصيغة المثلى لتمثيل القوى الحديثه لكانت قد إمتصت الغبن الذى لحق بهذه القوى حاملة صخرة سيزيف فى عهود الظلم وصاحبة اليد الطولى فى تغيير الأنظمة الديكتاتورية « ومن الغريب أن الحكومة الانتقالية بوزرائها الذين جاء بهم التجمع لم يعملوا على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى المتمثل فى تمثيل قوى التجمع النقابى فى الجمعية التأسيسية وهو إن دل على شىء فإنما يدل على مدى عدم الاتساق فيما بين أهداف التجمع ووسائله فى بلوغ تلك الاهداف، كما يدل على مدى وعمق الاختلاف فى المنطلقات الفكرية التى تميزت بها قيادات التجمع النقابى والحكومة الانتقالية»(١) لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث بل على النقيض

تماما، «إزداد الطين بلة»! وقد راق تسيب المرحلة الانتقالية لجماعة الأخوان المسلمين فإستبدلوا جلودهم بجلود أخرى واستغلوا حالة التراخي وقاموا بتحصين أنفسهم تحصينا مستقبليا ساعدهم فى ذلك ما ادخروه في الأساس من خلال مشاركتهم لنظام الرئيس المخلوع نميرى.. فقد إخترقوا القوات المسلحة ومجلسها العسكرى وعملوا على تكوين الخلايا وتجنيد الكوادر وإستقطابهم بشتى السبل.. ثم عمدوا الى إشاعة الاكاذيب الضارة والتشكيك فى مصداقية التجربة الديمقراطية قبل أن تولد. وعبثوا بحرية الصحافة وأشهروا سيف الكفر والردة والإلحاد فى وجوه المخالفين فى الفكر والرأى، إستمالوا قلوب البسطاء الذين جبلوا على دين الإسلام بالفطرة وأرعبوهم بأجندة الحاكمية والإيحاء بأنهم ظل الله فى الارض!.

وقبل أن يصل قطار المرحلة الانتقالية إلى محطته الاخيرة كان بعض رواد الحكومة من العسكريين والمدنيين قد إنكشفت عوراتهم الحزبية مع أنه كان المفترض أن يكونوا مبرأين من هذه الصفة، وعند إنجلاء غبار الفترة الانتقالية إنفض السامر وذهب الجميع إلى حال سبيلهم بينما إحتل الذين دارت حولهم الشبهات مواقعهم الحقيقية فى جوف الجبهة الإسلامية.. المشير عبد الرحمن سوار الذهب، الفريق أول تاج الذين عبدالله فضل، الدكتور الجزولى دفع الله، الدكتور حسين أبوصالح (ضرب رقما قياسيا فى تاريخ التوزير فى السودان). والشهادة أحيانا تأتى من أهلها يقول د. حسن مكى محمد وهو أحد قيادات الجبهة الإسلامية «بدأ التفكير فى العمل العسكرى قبل ذلك الطلائع العسكرى الاخوانى الذى مثله بشير محمد على وعبدالله الطاهر وعبد الرحمن فرح وعبد الرحمن سوار الذهب»(٢) وفى ليلتين سياسيتين أقيمتا بكريمة ونورى قال د. حسن الترابى أن رئيس وزراء الانتفاضة (الجزولى دفع الله) ووزير الصحة (د. حسين أبوصالح) عضوان فى تنظيم الجبهة الإسلامية (٣)..

لا تستطيع الحكومة الانتقالية الادعاء بأنها إهتدت بميثاق الانتفاضة وشعاراتها. مع أن الواقع أكد أن تنفيذه آنذاك بالروح الثورية التى دكت معاقل الديكتاتورية كان يمكن أن يكون خطوة تؤسس لسودان جديد فى مشوار الألف ميل!

من أجل كل هذا ما كان سلبيا فى أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان يومذاك أصبح إيجابيا بعد أن جرت مياه كثيره تحت الجسر فى زماننا الحاضر، وحتما سيصبح لهذه المياه لون وطعم ورائحة عند تنشيط الذاكرة وقراءة الحوارات التالية فى هذا الكتاب.

لقد كانت سلطة الفترة الانتقالية الثنائية القطبية كابوسا مزعجا.. وكانت فى تقديرى أشبه بمن إدخر سلاحا لمعركة قادمة.. وعندما إحتدم اوارها تقاعس وقال للناس إنه فى إنتظار اليوم الأسود!!.

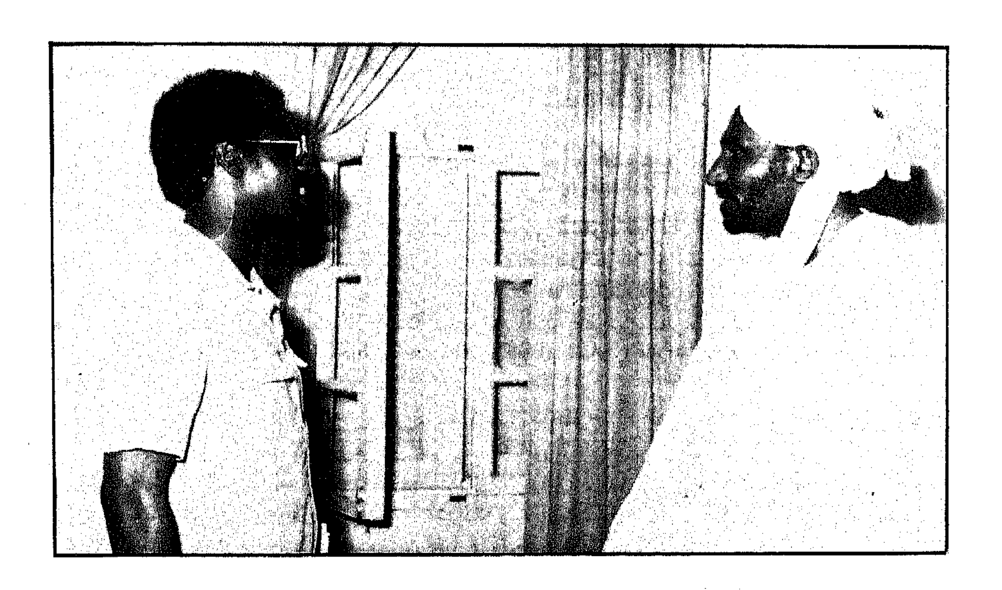
الهوامش:

(١) المشاركة السياسية للسودانيين الاقباط فى إنتخابات ١٩٨٦ - عادل توفيق عبد النور ص ٥٩
(٢) حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ دار القلم هامش ص ٩١
(٣) جريدة الميدان ١٩٨٦/٢/١٦ ص ١ بتصرف مصدر (١)

الصادق المهدى

- يظلمنى الناس إن ظنوا أن إسمى الكبير يعنى شيئا!
- الحكومة المصرية لم تستوعب بعد التغيير الحقيقى فى السودان.
- إقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع شعبى لصد العدوان.
- ما قيمة العلاقة بين السودان وإيران.. أنها ليست لها قيمة.

الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٨٥



★ حزب الامة القومي الجديد هل لهذه التسمية اى مدلولات للانفصال عن صفة الطائفية والتقليدية التى لصقت بحزب الامة؟

– وصف «الجديد» استخدمه بعضنا واستساغه الاخرون وراج لهذا السبب دون ان يعنى ذلك ان الاسم الأصلى للحزب قد تغير، اما مسألة التقليدية والطائفية فاننا اساسا لا نعتقد ان الانصار طائفة، بل نقول ان الانصارية دعوة للكتاب والسنة وهى مفتوحة وكلمة انصار الله.. لا يعنى أنصار شخص أو بيتا إنما تعنى أنصار الله.. وهى تقوم على اساس غير طائفى أما التقليدية فلا اظن ان حزب الامة فى مراحلة التاريخية المختلفة قد مارس هذه الصفة.. فهو الان يمارس اجتهادا مختلفا وفقا لطبيعة المرحلة لان السياسة لابد فيها من استيعاب الجديد ومراعاة الظروف المتغيرة. وهو ما حدا بنا لتغيير الكثير من اساليبنا لكى يتمكن حزبنا من التجاوب مع ظروف السودان المستجدة.

★ لوحظ انحسار احمد المهدى ،جناح منشق من حزب الامة، من الساحة السياسية اعلاميا على الاقل.. وكذلك ولى الدين الهادى المهدى ،جناح اخر من حزب الامة، هل ثمة وفاق جرى للاطراف المنشقة فى حزب الامة؟

– ليس فى حزب الامة اجنحة وقصة ذلك الشقاق ظهرت فى الاعلام وليس لها ظهور فى الواقع، فحزب الامة قيادة وتكوينا كان موجودا قبل نميرى وتعرض لانشقاق لفترة من الزمان ثم ازيل ذلك الانشقاق لفترة واتحد الحزب وظل يعارض نظام نميرى الى ان سقط ثم جدد نفسه بعد ذلك على اسس ديمقراطية لم يكن لاحمد المهدى وجود فى هذا التكوين. وفيما يتعلق بكيان الانصار فهو يقوم على امامه وأمام الانصار اختار نائبا له فى حالة غيبته، مما يعنى ان هنالك تفويضا لاختيار الامام الجديد.. فهؤلاء الاثنان قضاياهما شخصية فقط داخل اسرة المهدى ولا صلة لها بالعمل السياسى.. وايضا ان ظن الناس ان اسمى الكبير فى مجال العمل السياسى وكيان الانصار يعنى شيئا فذلك ظلم لى وللانصار ولحزب الامة! فالاساس الذى صرت به صاحب مسؤولية يتعلق بالبلاء والاجتهاد اكثر من الاسم والصفة العائلية وان كانت قد ساعدت ولكنها ليست الاساس... فان توهم السيدان بان باسميهما يستطيعان شرخ حزب الامة فانهما بذلك يقبضان الريح!

★ الم تحسم مسألة الامامة فى كيان الانصار؟

لا .. لأننا نعتقد ان تلك مرهونة بتكوين مجلس شورى الانصار وهو مجلس تكوينه قاعدى وتجرى محاولات لذلك.. وهذا المجلس يقرر امرين مؤهلات الامامة واختيار الامام نفسه على اساس الشورى المجردة من اى اعتبارات عاطفية وعائلية.. وسوف نقوم بهذا العمل بعد معرفة ما حدث فى موت الامام الهادى فى هجرته لندفن رفاته فى مكان نحدده..

★ هنالك مؤشرات فى الساحة السياسية تشير الى تحالفكم مع الشيوعيين ما هى المبررات الموضوعية لذلك؟

– نحن لا نتحالف مع الشيوعيين هناك اتفاق قومى تشترك فيه كل الاحزاب التى تؤيد الفترة الانتقالية وهى التى عارضت نظام نميرى وتلك القوى تشمل حزبنا والتجمع النقابى والاتحادى الديمقراطى والاخوان المسلمين وهى القوى الاساسية فالتحالف شامل وقد شهده السودان فى عدة مراحل تاريخية ونحن ندعو فى هذه المرحلة لان يسود النهج القومى ونحرص عليه..

★ من التهم التى توجه اليكم ان قبولكم المصالحة مع النظام السابق وانخراطكم المبدئى معه كان لاسباب شخصية وقد نقضتم المصالحة عندما لم تتحقق؟.

– ما سمعت هذه التهم بعد. لان نميرى نفسه قال بوضوح.. لا اعرف ماذا يريد الصادق المهدى فقد عرض على ان اكون نائبا له وعرض على رئاسة الوزارة وعرض على تولى جميع المناصب الاقتصادية وان افعل فيها ما اشاء وقد رفضت كل ذلك وهو قد ذكر هذا مرارا وتكرارا وآخره كان فى جريدة «عكاظ» السعودية.. فان كانت هذه شهادته ونميرى نفسه كان لا يجد حرجا فى منح المناصب للاشخاص وقد قبل البعض ذلك!!.. ونحن قلنا صراحة لا نقبل مناصب إلا بعد الاتفاق على المبادىء وقلنا نعم للمصالحة ولكن المشاركة بعد المبادىء وعند اتفاق النظام السابق على ذلك دخلنا فى تفاوض معه واعلنا شروط الاتفاق فى اجهزة الاعلام عام ١٩٧٨ وكانت تتلخص فى تعديل الدستور فى اتجاه اسلامى وديمقراطى وحل الاتحاد الاشتراكى، واقامة تكوين سياسى ديمقراطى جامع والغاء القوانين المقيدة للحريات ومراجعة كل وجوه الاداء العام..

ولابداء حسن النية فى هذا الاتفاق دخلت المكتب السياسى ايفاءً لوعدى ولتنفيذ ما اتفقنا عليه،

وسرعان ما اتضحت الحقيقة التي بموجبها استقلت استقالة مسببة وقد كان من ضمن اسبابها المباشرة ان النظام وافق على اتفاقية كامب ديفيد ولا ادرى من الذى قال لك لاسباب شخصية؟!

★ **ماهى رؤيتكم المبدئية لميثاق الشرف الحزبى؟**

– نحن نرى ضمن قانون تسجيل الاحزاب انه لابد من قفل الباب امام الممارسات الخاطئة للاحزاب والنقابات والصحف حتى تكون هذه القنوات الديمقراطية مبرأة من اسباب التجاوزات والسلبيات التى تطيح بالديمقراطية!.

★ **فى مؤتمر صحفى طرحتم ترجيح الخيار العسكرى بالنسبة لمشكلة الجنوب ان عجزت الحلول السلمية الا ترى ان مجرد التلويح بمثل هذا الخيار قد يعمق المشكلة؟.**

– لا ابدا .. فكيف تعمق المشكلة ان قلت للمعتدى انت معتد، فنحن نقول ان الممارسات التى حدثت فى قرية «القردود» والهجوم على الابرياء العزل امر مدان ومن واجب الحكومة حماية المواطنين ورد العدوان وهو تأكيد لواجبات الحكومة وليس تلويحا واى حكومة لا تحترم ذلك لن تحترم والى جانب ذلك نحن ساعون لحوار شامل ولكننى اقول اليوم وغدا ان المفاوضات بين طرفين لاتقوم ابدا بين طرف يعتقد انه منتصر وطرف يأخذ موقع المهزوم المستسلم!! ففى مثل هذه الظروف المنتصر يريد ان يملى شروطه، ولا يفاوض! ولذلك لابد ان يكون الموقف العسكرى فى البلاد قويا والامن محميا ولابد ان يردع العدوان كوسيلة من وسائل اقناع الاطراف التى تحمل السلاح فى ان العنف لا يجديها حتى تأخذ طريق الديمقراطية والحوار الحر.. لان كل المبررات فى حمل السلاح قد سقطت بعد ثورة ابريل.. والديمقراطية لا تعنى الضعف والاستسلام والسماح للعدوان ان يفعل بالامنين ما يشاء وهى عكس كل ذلك.. والذين لا يهتمون بقضية الامن ولا ادانة العدوان هم الذين يشكلون عقبة فى سبيل مفاوضات جادة .. لذلك نرى ان موقفنا هو الموقف الصحيح الذى يمكن ان يؤدى لمفاوضات جادة وحاسمة!!

★ **هل قمتم باى اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الاطراف المتمردة فى الجنوب؟.**

– نعم .. قمنا باتصالات مع جميع الاطراف السياسية فى السودان..

★ **هل شملت تلك الاتصالات قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان؟.**

– نعم!

★ **لماذا لم تستدعوا الجماعات الموالية لكم فى معسكرات اثيوبيا؟.**

– اتباعنا الموالون لنا؟ هذه تدل على ان هنالك تصورا مغلقا جدا!! اولئك هم الانصار الذين هاجروا بعد ضربة الجزيرة «ابا» فى مارس ١٩٧١ ليردوا عدوان النظام المايوى عليهم؟. وهو المعسكر الذى قام بمد القوة التى اشتركت فى عملية ١٩٧٦ ويشكلون المعسكر المنضبط للانصار فى الخارج وهنالك جماعة رفضت الالتزام بضوابط المعسكر والتى كانت قاسية جدا فى السلوك والنظام وغيره، اولئك غير المنضبطين هم الذين جاءوا الان «هنالك مجموعة استدعاها ولى الدين الهادى وحضرت الى الخرطوم» (المحرر) اما عن جماعاتنا فسوف يحضرون وكانت الفكرة ان يحضروا قبل ثورة ابريل ولكننا كنا نخشى بطش نميرى بهم. والان قريبا سيعودون!!

★ **فى اعتقادكم، لماذا لم يجنح الجيش الشعبى لتحرير السودان للحوار وقد فعلت الحكومة الانتقالية مافى وسعها ان تفعله؟.**

– اعتقد ان الحركة التى تحمل السلاح سوف تأتى لتفاوض وهى من البداية كانت تناور وهنالك ثلاثة اسباب قد تكون اساسية الاول اما انها غير مقتنعة بحقيقة ما حدث فى السودان من تغيير بعد ثورته. والثانى اما انها واقعيا خاضعة لارادة اجنبية ولذلك لا تملك اتخاذ القرار. والثالث انها تريد ان تفرض اراءها بالقوة.. وانا ارجح الاحتمال الاول وان كانت الاسباب الاخرى، فلسوف تكتشف انه لا سبيل لذلك وانا شخصيا من المتفائلين متى تهيأت ظروف موضوعية معينة فسيأتى الذين يحملون السلاح للمفاوضة ويجرى الاتفاق..

★ **هنالك اطراف تسعى «للبننة» السودان خاصة بعد تبنيها مسألة تسليح الاهالى واقامة مليشيات فى غرب السودان، هل توافقون على هذا الراى لاسيما وان التداخل العرقى والقبلى فى تلك الاقاليم واضح المعالم؟**

– «لبننة» السودان هى الحالة التى يمكن ان تحدث ليس بسبب هذا الموضوع ولكن باستعمال القوى السياسية للسلاح فى سبيل حسم قضاياها السياسية وهى يمكن ان تحدث اذا فرط السودانيون فى امنهم وانضباتهم وسمحوا لجهات معينة ان تستهتر بالديمقراطية!!

★ **هل هنالك قوى سياسية تملك سلاحا؟**

– نعم هنالك بعض القوى التى تملك اسلحة ومستهترة بالتوجه الديمقراطي وقد نقلنا معلومات عن بعضها للحكومة!! ونتوقع ان يكون الموقف حازما فى هذا الموضوع لانه مدخل للبننة السودان اما مسالة الحدود فقد اقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع شعبى لحرب العصابات أضافة لقوتها النظامية لانها اقدر على حرب العصابات وهى اكثر حسما لصد العدوان!!

★ **العلاقات السودانية الاثيوبية برغم حسن النوايا من الجانب السودانى الا انها مازالت متعثرة.. وقد سعت مصر لتحسين علاقتها باثيوبيا ايضا- هل تعتقد ان لهذه الخطوة دورا فى مرحلة التوازنات التى تمر بها العلاقة السودانية المصرية؟**

– مصر عموما تحرص على علاقة طيبة مع اثيوبيا لاستراتيجية مياه النيل، ومبنية ايضا على المذهب الارثوذكسى مذهب الاقباط فى مصر ومذهب الكنيسة الارثوذكسية وهى حقيقة موجودة دوما .. والان هناك توتر فى العلاقة الاثيوبية السودانية لان اثيوبيا لم تعامل السودان بالمثل فى ايقاف الاذاعة –اذاعة جبهة التحرير– التى تنطلق من اراضيها. وفى تقديرى ان اثيوبيا تريد ان تطمئن الى ان السودان لن يتيح فرصة للقوى المعادية فى داخله وربما من اجل ذلك استغلت موقف الجنوب المتأزم لتضمن ذلك!

★ **اذن تحسن العلاقة المصرية – الاثيوبية ليس نوعا من انواع الحصار السياسى او الحصار غير المباشر الذى ينعكس على السودان!.**

– كل شىء وارد.. ولكن ارجح ان التحسن فى تلك العلاقة يرجع الى ما ذكرت!.

★ **ما رايكم فى موقف الحكومة المصرية فى عدم تسليم جعفر نميرى؟.**

– اعتقد ان الحكومة المصرية تستطيع ان تقرر ما تشاء فى هذا الموضوع، ولكن اظنها لم تستوعب بعد التغيير الحقيقى الذى حدث فى السودان بعد ثورته الشعبية – فلو استوعبته لادركت ان موقف جعفر نميرى فى مصر محرج للغاية!! وأننى ادعو القيادات المصرية وصناع القرار المصرى ان يقرأوا الواقع السودانى بتجرد ونظرة مستفيضة وعميقة!!..

★ **كيف تنظرون الى التقارب السودانى الليبى؟.**

– العرب يقولون لكل جديد دهشة.. وتلك ربما كانت دهشة الجديد! ومن الطبيعى ان تكون علاقة السودان بجيرانه جميعهم حسنة وهذا ما كان عليه الحال عندما كانت مصر «ناصرية» والسعودية «فيصلية»!! كان السودان يحتفظ بعلاقات طيبة مع الاثنين ولم يكن فى ذلك حرج لاحتفاظ السودان بتوازنه. جعفر نميرى هو الذى خرب هذا التوازن، بأقامة علاقات خارجية محورية.. وهى التى طبعت علاقاته فى المرحلة الماضية لذلك فى وجه تلك العلاقات المحورية يبدو التوازن غريبا!! ولو عدنا للاساس والتوازن الاصلى فى سياسة السودان الاقليمية والخارجية لوجدنا ان الشذوذ هو ما فعله نميرى وليس ما فعله السودانيون بعد رحيله!

★ **هنالك تخوفات عربية تشوبها بعض الشكوك فى توجهات الحكومة الانتقالية بعد اعادة العلاقات مع ايران؟.**

– اولا نحن الذين نادينا باعادة تلك العلاقات ولم يكن فى ذلك تأييد او معارضة للنظام.. فجميع البلاد الاسلامية والعربية تقيم علاقات مع ايران الجهة الوحيدة التى لا تقيم علاقات هى مصر، وذلك بسبب كامب ديفيد وقد قطعتها ايران.. حتى الاقطار العربية التى تقف موقفا معاديا لايران بما فيها العراق نفسها مازالت تربطها علاقات دبلوماسية بايران!! لأن الحرب لم تعلن بينهما رسميا. فما هذه الحماقة التى تؤدى الى ان يقطع السودان علاقته. فهذه مسألة انفعالية شخصية قام بها جعفر نميرى وهى لا تلهم السودان فى شىء، وكان قطع العلاقات هو الغريب وهو الخطأ، ولا ادرى لماذا يحاسب السودان وهو يضع الاسس الصحيحة للعلاقة، تقطع العلاقات فى مثل هذه الظروف فقط عندما يكون الناس قد قرروا الحرب وإعلانها لأن القطع آنئذ يكون تعبير فنى لتاكيد أنه لم يبقى بعدها سوى الطعان والسنان.. (حاول المهدى الاستشهاد ببيت من الشعر بدأوه بقول «ليس بينى وبين عمر» ولكن ذاكرته لم تسعفه لاكماله.. المحرر)..

★ **تلك الاراء تستند الى انه كان بامكان السودان ان يشترط وقف الحرب مثلا فى إعادة العلاقات كعامل ضغط دبلوماسى؟.**

– لا ، هذا موضوع اخر.. طيب لماذا لا يقولون كلنا سنقطع العلاقات اذا لم تتوقف الحرب..

★ عفوا انا لا اتبنى وجهة نظر رسمية..؟

– على كل لا تنه عن شيء وتأتي بمثله.. ثم انه ما قيمة العلاقات بين السودان وايران حتى تكون عامل ضغط.. فليست لها قيمة كبيرة!!

★ الم تطرح اى اتفاقيات سواء أكانت ثقافية او اقتصادية او عسكرية فى زيارة المسؤول الايرانى التى تمت بموجبها اعادة العلاقات؟.

– الذى كان محل الهم هو تطبيع العلاقات.. صحيح ان السودانيين جميعهم مقتنعون فى انه ينبغى على السودان ان يلعب دورا فى ايقاف الحرب ونحن كقوة سياسية وشعبية واسلامية ننظم الان خطة تسعى لوقف هذه الحرب لاننا نرى انها حرب مدمرة للطرفين والمصلحة الاسلامية والعربية..

والمهم فى الاساس المبدأ وهو وقف الحرب واعتقد ان السودان من بعد اعادة علاقاته يمكن ان يلعب دورا جيدا وهو ما لم يكن سيفعله لو لم تكن بينه وبين ايران علاقة طبيعية..

★ نعلم أنكم قمتم بزيارة لايران فى سنوات سابقه هل لكم أى اتصالات الان مع القيادة الايرانية؟.

– الان لا .. لم نجددها بعد ثورة أبريل لأننا كنا فى السجن قبل الثورة..

* فترة العام الانتقالى انقضى نصفها الان تقريبا والتحديات التى اسقطت النظام السابق مازالت قائمة هل تعتقد ان ما تبقى كاف فى مسألة التحول للديمقراطية؟.

– نعم اعتقد انها كافية اذا لم تتعقد مسألة الجنوب أما إذا ما تعقدت فربما احتيج للنظر فيها، لكن فى تقديرى الفترة كافية وبعض المشاكل فعلا قد اراد الله لها بعض الحلول فما عدنا فى حالة جفاف مثلا..

★ ولكن تصفية آثار مايو تسير سيرا بطيئا؟

– غير مهم.. لأن تصفية آثار مايو ستستمر معنا حتى بعد الانتخابات!!

★ سؤالى الاخير هو فى الحقيقة استيضاح اكثر منه سؤال فى ايامه الاخير اجرى احد الزملاء حوارا مع نميرى قال فيه إنك يوما جئته غاضبا لأن صحيفة ذكرت اسمك مجردا من لقب المهدى اى الصادق الصديق فهل ذلك صحيحا؟

– ليس فى ذلك صحة.. وجعفر نميرى كذاب لأنه لو كان هناك سبب يثيرنى فهناك عدة أسباب غير هذا.. وأنا ما تعودت ان أثور غاضبا عندما يحدث مالا يرضينى.. وطبعا المهدى ليس لقبا هو بالنسبة لنا إسم وان كان هو لقب للإمام المهدى.. والاسم يشترك فيه معى عدد كبير من الاسرة حتى الذين كانوا يؤيدون جعفر نميرى نفسه. اسم المهدى فى هذا الاطار لايدل على مايدل عليه اللقب. فاللقب للجد ولنا صار أسما وكثير من الناس اسمهم يصبح لقبا كالفحام والحطاب والكاتب.. عموما لا يغضبنى ذلك فى قليل او كثير.. وحتى لو ظهر فى الصحافة ما يغضب فما من عادتى الثورة والغضب بل بالعكس أنا شخصيا إلى حد كبير عندما يقع الناس فى أخطاء صبيانية فهى تضحكنى ولا تبكينى..

ونميرى نفسه قال عنى «الكاذب الضليل» بمعنى حرف اسمى.. والحقيقة نميرى كان دائما فى علاقته معى يركز على المسائل الشخصية والفردية ومع أنه ملىء بما يمكن ان يقال فى هذا الصدد، إلا إننى لم ارمه بأى شىء شخصى، وإنما أتحدث فى المسائل الموضوعية حتى فى أسوأ ظروف الصراع بيننا. وليس بينى وبينه فقط وإنما مع كل الناس درجت على ان اتفادى الحديث عن الاشخاص.. وأعتقد هذا أسلم فى النهاية.. على العموم هذه الحادثة بالذات لم تحدث، ونميرى يروى كثيرا أشياء لاتحدث لأن من قرأ كتابه الاول «النهج الاسلامى لماذا؟» يرى كيف أنه يروى أحداث كثيره بطريقة ليست صحيحة وهذا شأنه..

الفصل الثالث
المهدى ظلموه أم ظلم؟!

« سئلت بعد عودتى فى المطار إن كنت سأصبح وزيرا أو رئيسا للوزراء.. وإعتبرت إن ذلك إهانة بالغة».

(الأديب الألبانى إسماعيل كادار بعد عودته من المنفى)

كثيرون هم الذين دار حولهم جدل طويل فى الساحة السودانية، ويأتى السيد الصادق الصديق عبد الرحمن المهدى فى طليعة هؤلاء، فقد تعرضت شخصيته إلى قدر كبير من النقد، بعضه موضوعى، وبعضه سفسطائى..

ولد الصادق فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦، والده السيد الصديق عبد الرحمن كلاهما والده وجده نهلا من نبع الثورة الكبرى التى فجرها محمد أحمد المهدى وبها بذر البذرة الوطنية السودانية. والدته هى السيدة رحمة عبد الله جاد الله من قبيلة (الكواهلة) وكانت (تحبه حبا كبيرا)(١). درس مراحله الأولية فى (الجزير ابا) ومدارس الاحفاد التى اسسها الشيخ بابكر بدرى. وبعدها توجه إلى مدارس «كمبونى».. ثم أرسل إلى مصر للالتحاق بكلية (فكتوريا) فى الاسكندرية وكانت جاذبة لأبناء الأسر الموسرة جاها ونفوذا، ولأسباب غامضة بعض الشىء لم يواصل، ولا يعرف حتى الأن إن كانت لتلك العودة السريعة والمفاجئة أى ترسبات تاريخية رغم صغر سنه، أو حتى فيها بعض الاثر لحساسية الصادق المهدى الشديدة تجاه مصر لاحقا. عاد الصادق إلى الخرطوم مفضلا التلمذة على يد الشيخ الطيب السراج لمدة عامين. ثم أراد الالتحاق بجامعة الخرطوم فحدثت مشكلة، إذ أنه إلتحق بها فى آخر فصل دراسى من السنة الأولى، ووعده البروفسير ساندون عميد كلية العلوم آنذاك بأنه إذا نجح سينقل الى السنة الثانية، ومع تحقيقه النجاح المطلوب إلا أن إدارة الجامعة إعتذرت بدعوى أن نقله سيشكل سابقة.. ودفع الحرج البروفسير ساندون الذى لم يف بوعده أن يتوسط له فى جامعة «اكسفورد». وكان الصادق يحبذ دراسة الزراعة، وهى رغبة لا تتم حسب لوائح جامعة الخرطوم إلا بعد قضاء سنتين فى كلية العلوم.. ولكن عند ذهابه إلى أكسفورد عدل من رائه ودرس الاقتصاد والعلوم السياسية وبعض مناهج الفلسفة وتخرج بدرجة الشرف. وداعبته رغبة الزراعة مرة أخرى وكان يود تلبيتها فى أمريكا وفى الحقيقة هذه الأمنية مازالت مسيطره على خياله وكثيرا ما رددها (أهيئ نفسى الان لتحقيق أمنية ظللت أحلم بها على الدوام، إذ أريد العمل فى الزراعة والتربية الحيوانية خصوصا الابقار والخيول وأعتقد أن الظروف مهيأة أمامى الآن لكى ألبى هذه الاشواق وهذا ما أنا بصدده حاليا)(٢).

لم يذهب لأمريكا أو يواصل حتى فى بريطانيا دراسة رغبته تلك، فقد حال دون ذلك وفاة جده السيد عبد الرحمن عام ١٩٥٩ والمعروف أنه كان يحبه كثيرا ويقربه منه. عاد الصادق للسودان لانه كما يقول (صار لزاما على أن أبقى بجوار والدى بعد أن صار إماما للانصار فى ظروف صعبة كان يحكم السودان فيها النظام العسكرى الأول وكان والدى رافضا له رفضا أساسيا)(٣).

ويعتبر الصادق تلك هى بداية اللبنة الأولى له فى حياته السياسية. ثم توفى والده السيد الصديق فى العام ١٩٦١، فأصبح فى سن مبكرة جدا رئيسا لحزب الأمة. وفى عام ١٩٦٦ كان أصغر سياسى سودانى يدخل دهاليز السلطة وأروقتها بعد انتخابه رئيسا للوزراء، وعندما حدث إنقلاب مايو ١٩٦٩ كان زعيما للمعارضة وقتها، وبعد الانقلاب سجن لعدة سنوات، وبعد الافراج عنه سافر فى وقت لاحق من عام ١٩٧٥ الى الخارج فوجد تنظيما معارضا ومكتملا فى الاعداد والتدريب والتأهيل يشرف عليه السيد (الشريف حسين الهندى) ولمعرفته الوثيقة بطبيعة السيد الصادق أتاح له رئاسة تنظيم الجبهة الوطنية المتحدة. وحدثت ملابسات فشل العملية الأولى لهذا التنظيم فى العام ١٩٧٦، وبموجب مصالحة طرحها نميرى إنخرط السيد الصادق فى النظام وإحتل موقعا فى الاتحاد الاشتراكى، لكن ما لبث أن عارضه فى العام ١٩٨٣ معارضة علنية بعد إعلان النظام (لقوانين سبتمبر) وكانت له قولة شهيرة فيها (لا

تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به)، فسجن لعدة شهور. وبعد سقوط نميرى أعاد تكوين حزب الامة واسبغ عليه صفة الجديد، وأنتخب رئيسا للوزراء عام ١٩٨٦ حتى انقلاب البشير فى عام ١٩٨٩، حيث أعتقل لمدة عامين. ويعتقد السيد الصادق أن فترات السجن هذه افادته فى ما يهواه وهو القراءة والتأليف فيقول (جميع كتبى المرجعية - ويبلغ عددها خمسه - كتبت فى السجن، واعتقد إننى درست ما يتراوح بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مرجع داخل السجون، ويسعنى أن أقول بغير حذر أن السجون لعبت فى حياتى دورا أكبر من الذى لعبته الجامعات)(٤).

وفى هذا السياق جاء إنطباع السيد محمد ابراهيم نقد عنه خلال العامين اللذين قضياهما معا فى سجن كوبر (كان كثير القراءة.. كثير الكتابه كعادته، وكثير النشاط الرياضى والسياسى)(٥). ولأن فترة السجن الاخيرة لم تكن كسائر الفترات الماضية بافتراض أن التأمل يكثر فيها. فقد كان إنطباع المهدى عن الميرغنى فى هذه الفترة (السيد محمد عثمان الميرغنى جمعتنى به ظروف لم يكن ممكنا أن تحدث إلا فى الظروف التى حدثت، وبقينا معا ستة أشهر فى غرفة واحدة مما أتاح لنا فرصة نادرة، ونحن آتون من خلفيات عدائية ذات مرارات تاريخية وأوهام)(٦).

هذه هى السيرة الذاتية لما يناهز الثلاثة عقود زمنية لرجل شغل الساحة بجدل لم ينقطع.. ويستوى فى ذلك وجوده فى السلطة حاكما أو خارجها محكوما!. ولم تكن تلك العقود الثلاث واقعيا بالاختزال الذى اوردناه وسردناه، لكنها كانت مليئة بالاحداث فى دائرته الشخصية ومليئة بالمواقف السلبى منها والايجابى على مستوى الحكم.. مع أنه لم يستمر فيه - فترتين متقطعتين - لأكثر من ستة أعوام أى أقل من سنوات سجنه مجتمعة (٨ أعوام).

السيد الصادق المهدى رجل محب للحياة، ونشأته العائلية لعبت دورا كبيرا فى تسيير طموحاته وأحلامه. ويعتقد أن تاريخ ولادته (٢٥ ديسمبر) والذى يوافق ميلاد السيد المسيح بذر فى ذهنه فى وقت مبكر فكرة المنقذ. بل يعتقد هو أنه بما أوتى من ملكات فكرية وثقافية وقدرة تعبيرية فائقة أنه يمكن أن يلعب دور المنقذ هذا برفع رايات الحلول السلمية والديمقراطية والقومية لمشاكل السودان. وفى هذا كثيرا ما أتهم المهدى (بالبرانويا) - جنون العظمة - مع أن إعتقادى أنه تأثر كثيرا - من خلال قراءاته - بمنهج المهاتما غاندى السلمي. وهو فى واقع الامر شخص مسالم وعلى حد قول أخته (انسان هادىء ومتزن لا تؤثر عليه الاحداث، لا الزعل يزعله ولا الفرح يفرحه وذلك بسبب تربيته)(٧) مع أن تكوينه الجسمانى يشى بإنطباعات أخرى بل كان يمكن أن يكون شيئا آخرا لو لا تلك النشأة التى فطر عليها!.

يمتاز الصادق بالجرأة فى طرح آرائه ويتحمل ردود فعلها تصلبا أو إعتدادا. كما أنه يمتاز بالحيوية والحركة والقدره على تحمل الألم والاجهاد والمشقة.. وفيه قدرا كبيرا من الادب و(الطيبة) والسماحة السودانية.. يحبذ السيد الصادق المبارزة الفكرية - إن جاز التعبير - والحوارات السجال لأن فى ذلك ما يمكنه من إظهار ملكاته ويجعله يفك إسار قراءاته الكثير من عقالها. كما أن الشيء الذى يحبذه أيضا حياة العزلة والانطواء للتأمل ولكنه قلما يمارسها وذلك نظرا لإنعدام الخصوصيات فى البيئة التى يعيش فيها (البيت) وعن ذلك يقول (لكننى أعتقد أننى أحيانا أحتاج إلى الخلوة والتفكير والكتابة والاطلاع، وفى كثير من الاحيان أنتزع هذه الخلوة لهذه الاغراض، وأحيانا كثيرة كنت أقود سيارتى الى منطقة خارج العاصمة واختار ظل شجرة لأجلس فيها طويلا للتأمل والتفكير)(٨). بالطبع إنتزاعه لهذه الخلوة إنتزاعا يوضح إنطباعه الايجابى عن فترات السجون. وفى تقديرى أن قراءاته الكثيرة، وإطلاعه المثابر أيضا جعل منه شخصا نظريا، لم يفلح فى العبور بهذا المخزون لمعالجة واقع مثقل بالهموم الكبيرة والمشاكل المعقدة، ولهذه تجده دائما يبحث عن مدينة (افلاطونية) فاضله تستوعب طموحاته السياسية والفكرية. ولهذا السبب ايضا يكون (الشطحاته) غير الواقعية أحيانا مبررا!.

إن النشأة والتثقيف الذاتى والواقع هى فى التقدير عوامل جعلت التناقضات تنبعث دفعة واحدة كالسيل العرم من شخصية السيد الصادق.. وما بدا ظاهرا منها أصبح مثيرا للحيرة. على سبيل المثال فى هذه التناقضات تنازعه بين الامامة كداعية إسلامى والقيادة السياسية كرجل دولة.. سلفى حينا.. وتقدمى أحيانا.. متقلب بين المواقف السياسية.. وتناقضات الاطروحات الفكرية.. يؤمن إيمان العجائز بنظام الحزب الواحد ويدين بالولاء لنظام التعددية الحزبية.. غزير التنظير شحيح الانجاز.. محب للديمقراطية (لافتتانه بواقع الغرب والتصاقه به فى وقت مبكر «بريطانيا») ولكنه حب مشروط باسقاط عوامل النقد الذاتى.. سواء فى شخصه فهو شديد الحساسية لذلك.. أو سواء فى اطروحاته السياسية.. مع

أنه يقبل المؤاخذه أحيانا إذا ما إتسعت دائرة الرأى المعارض وأصبحت تنذر بتطاير الشرر!. وفى مسألة الحساسية لا يغفل المرء نشأته التى وضعته مبكرا فى موضع الآمر الناهى الذى لا ترد له كلمة!. وتناقضات السيد الصادق لم تقتصر على الممارسات فحسب، وإنما طالت الملابس التى يتزيا بها.. فقد لوحظ أنه عندما يسافر خارج السودان يميل أحيانا الى لبس البدلة الافرنجية ومعها طاقية على الرأس وهى ما يفترض لبسها مع الزى القومى..

كما أننا لاحظنا - خاصة فى الديمقراطية الاخيرة- التى كان فيها رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع فى فترات منها، عندما يستعرض حرس الشرف فى مناسبات القوات المسلحة يرتدى زى الانصار المعروف.. وهى جميعها مسائل تدل على عمق تصارع الماضى والحاضر فى سايكولوجية المهدى..

وللسيد الصادق بعض الايجابيات فى ممارسته للسلطة.. فقد أرسى نهجا متفردا فى المحافظة على المال العام.. فهو طاهر اليد بينه وبين خزينة الدولة حرمة.. لا يميل لحياة البذخ والمظاهر التى إشتهر بها كثير من القادة والرؤساء.. وأثناء تقلده منصبا كان يرفض الراتب المخصص له.. كما أنه لم يحاكم فى أى عهد بتهمة الفساد التى ترفع لواءها وتكون مبررا دائما للأنظمة الديكتاتورية فى إطاحتها بالسلطة الديمقراطية.. بل حتى الانقلابيين الذى استولوا على السلطة فى ٣٠/٦ لم يجدوا شيئا يوصمونه به سوى انه (كثير الكلام) كما زعموا ودبجوا ذلك فى بياناتهم الأولى.. وأعتقد فى عفته هذه أنه أكبر مأزق محرج واجهه كان مسألة تعويضات آل المهدى وحسم أمرها بقوله (عندما إطلعت على الموقف رأيت أن ما يوقف كل الذرائع ويزيل كل الشبهات هو أن يحال الموضوع برمته الى المحكمة وأن تلغى كل التعويضات على المستوى العالى فى التعامل مع العام)(٩).

الشىء الثانى: يقول المهدى ويكرر دائما أنه ما تقلد منصبا دستوريا فى حياته بغير إنتخاب.. وهى مسألة واقعيا وقانونيا صحيحة، لكن ملابساتها أصابها بعض التأويل.. وهذا ما يجعلنى ألقى الضوء على أكبر صراعين واجههما المهدى فى حياته السياسية.. صراعه الأول كان مع عمه السيد الامام الهادى عبد الرحمن المهدى وهو الصراع الذى شطر بيت المهدى والحزب إلى شطرين، وتمرحل ذلك عبر فترات مختلفة، أما الصراع الثانى فكان مع السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الاسبق ويلخصه المحجوب فى الآتى: (لم يخض الصادق المهدى الانتخابات لأنه لم يكن قد بلغ السن القانونية «٣٠ سنة» وكان معروفا تماما أنه يحبذ تعيين رئيس وزراء يمكن إقناعه بسهولة الاستقالة وفتح الطريق أمامه عندما يبلغ الثلاثين من العمر، وكان يعرف جيدا إننى إذا اصبحت رئيسا للوزارة، فلن استقيل من أجله)(١٠)..

ويمضى المحجوب فى سرد رواية الخلافات (ذات مساء جاء بعض افراد عائلة المهدى إلى منزلى طالبين منى الاستقاله حتى يصبح الصادق، الذى بلغ الثلاثين من العمر رئيسا للوزراء، بعد أن تم إفراغ أحد المقاعد البرلمانية وإنتخابه لهذا المقعد وكان جوابى: (إن هذا طلب غريب، والصادق لايزال فتيا والمستقبل أمامه وفى وسعه ان ينتظر، وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيسا للوزارة الآن. بيد أنهم أصروا فتصلبت)(١١).

ويقول المحجوب بعد ذلك أنه سافر لحضور مؤتمر فى نيروبى وعاد بعد أربعة أيام ليجد الحزب منشقا على نفسه. وعندما اجتمع إلى السيد الصادق من أجل إصلاح الضرر، وإيضاح وجهة نظره فى إمتناعه قال له السيد الصادق: (إننى أعرف ذلك ولكننى إتخذت موقفا لن أتزحزح عنه)(١٢).. وعلق المحجوب على عناد الصادق قائلا: (إننى مقتنع الآن أكثر من أى وقت مضى بأنك لا تصلح لرئاسة الوزارة، وقد تصبح رئيسا للوزارة يوما ما، ولكنك لن تدوم أكثر من تسعة أشهر)(١٣)..

ومن المفارقات إن ما تنبأ به المحجوب قد حدث فعلا فدامت حكومة السيد الصادق تسعة أشهر (٢٦ يوليو ١٩٦٦ إلى ١٥/مايو/١٩٦٧ . وتغيرت المواقع بين المعارضه والسلطه لكن الاحتراب ظل مستمرا حتى إنقلاب مايو ١٩٦٩ ، وفى التقدير هذه الملابسات هى التى رسخت القناعة فى نفوس الجماهير فى عشق المهدى للسلطة.. لأنها كانت فى وقت مبكر.. وكان هو صغير السن مقارنه بثقل المسؤولية وهموم المنصب.. تغشى الطموحات الكبيره السيد الصادق المهدى دائما - سيان فى الحكم أو خارجه- وفى هذا الشأن فهو يحاول مد دوره الوفاقى أو الاصلاحى او السلمى إلى ما وراء الحدود.. وكانت المأساة الوحيدة فى خطاو كهذه.. أنها دائما ما تتناقض مع ظروف الواقع السودانى، والتى تكون عندئذ متأزمة بشكل أو بآخر.. مثلا محاولاته فى مشكلة اليمن عام ١٩٦٥ . وتزامنها مع ظروف لم يتوصل فيها المؤتمر الدستورى الى حلول ناجزة لمشكلة الجنوب.. وكمحاولاته فى مسألة الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى

إيران عام ١٩٧٩ .. جاءت في الوقت الذى كان فيه نميرى ماسكا بتلابيب السلطه والتى إنخرط فيها هو بعد مصالحة ١٩٧٧ . كذلك طرحه لأراء ومبادرات في الحرب العراقية - الإيرانية- مع صدقيتها فيما بعد - لكن كانت الظروف الداخلية للائتلاف تقضى تكاتفا وإنسجاما وتوازنا في القضايا الداخلية ناهيك عن الخارجية!.

كل هذه المبادرات (الخيرة) كانت يمكن أن تكون (مهضومة) وإيجابية لولا مفارقتها مع الظروف الداخلية.. هذا النهج جعل البعض يوصف المهدى بالهروبى.. وما أظن أن ذلك كذلك.. وإن بدا ظاهريا.. ولكننى أرجح ما ذكرته من قبل في مسألة العالم الأفلاطوني.. لاشك أن للسيد الصادق المهدى جاذبية سياسية خاصة في أزمنة الديكتاتورية.. ولكن نتيجة تعقد المشاكل المزمنة في الواقع السوداني.. وعدم قدرته على إتخاذ القرار الحاسم، سرعان ما تنطفىء هذه الجذوة ويحل محلها الملل والضجر والسأم.. لأن كاريزما المهدى في الزعامة لا تعتمد على ملكاته الذاتية وقدراته التعبيرية فحسب وإنما تعتمد على الهيبة المكتسبة والتى قال عنها لوبون (يكفى أن يحتل فرد ما منصبا معينا أو يمتلك ثروة أو يتزيا ببعض الألقاب حتى يصبح مكللا بهالة الهيبة أيا تكن قيمته الشخصية)(١٤). والهيبة الشخصية تختفى دائما مع الفشل كما يؤكد لوبون (البطل الذى صفقت له الجماهير بالامس قد تحتقره علنا في الغد)(١٥).

قد يقول قائل ليس إلى هذا الحد.. فثمة متسع أمام السيد الصادق لإصلاح ما أفسدته الممارسات.. وكان رأيى من ذلك لكننى فجعت في رد للسيد الصادق على سؤال ماذا لو عدت إلى السلطة مرة أخرى لتصحيح مسار التجربة الماضية ما القرار الذى تتخذه قال (القرار هنا هو ضرورة ضبط الممارسة الديمقراطية من حيث الأحزاب والنقابات والصحافة والقوات المسلحة والعلاقة المدنية العسكرية، وفى رأيى أن هذا القرار ضرورى جدا لعلاج الديمقراطية من أسقامها)(١٦)..

ومصدر الفجيعة والعجب أن كل ذلك كان متاحا.. في ظروف ما.. في زمان ما.. كان المهدى على رأس السلطة.. فما الذى وقف حائلا بينه وبين تنفيذ هذه الاسقام؟!. أو ليس هناك مجال لنقد الذات وتحميلها جزءا من المسؤولية.. ولا نقول كلها.. ففى ذلك يكون الدواء الحقيقى لسقم النفس.. في تقديرى مثل هذه الترهات تجعل من المهدى سليل آل بوربون.. الذين لم يتعلموا شيئا - ولم ينسوا شيئا.. ولم يغفروا شيئا.. كل ماذكرناه ليس بتحليل نفسى أو سياسى لشخصية السيد الصادق المهدى.. وإنما هى إنعكاسات لآثارة موجودة أصلا لازمت المهدى حاكما ومحكوما..

يظلم الناس كثيرا السيد الصادق عندما يقللون من قيمته الفكرية والثقافية والسياسية.. ولكننا نعتقد أن المهدى نفسه يظلم السودان كثيرا حينما يجعل من قضاياه مادة في مختبر، بينما يكون هو الكيميائى الذى غاية طموحه إكتشاف قدراته الفكرية والسياسية والثقافية..!

الهوامش

(١) وصال المهدى - أخته - فى حوار مع مجلة المجلة ١٦-٢٢/١٠/١٩٩١
(٢) جريدة الحياة ٢٧/٨/١٩٩١
(٣) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢
(٤) الحياة | المصدر السابق.
(٥) جريدة الاهالى حوار مع نقد ٢٤/٧/١٩٩١
(٦) جريدة الشرق الأوسط ١١/٥/١٩٩٢
(٧) وصال المهدى | المصدر السابق
(٨) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق
(٩) المصدر السابق.
(١٠) محمد أحمد محجوب | الديمقراطية فى الميزان ص ٢١٧ منشورات جامعة الخرطوم.
(١١) المصدر السابق ص ٢١٨
(١٢) المصدر السابق ص ٢١٨
(١٣) المصدر السابق ص ٢١٨
(١٤) غوستاف لوبون | سيكولوجية الجماهير ص ١٣٧ منشورات دار الساقى لندن.
(١٥) المصدر السابق ١٤٣ | وسيأتى تفصيل لهذا فى الفصل الثانى من الباب الثانى.
(١٦) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق.

د. حسن الترابى

- كيف يرد السلاح من إيران للسودان وهل هى فعلا مهتمة بحركة إسلامية فى أفريقيا؟!
- أعوذ بالله من ديكتاتورية عبود ونميرى والديكتاتورية القادمة!.
- إذا لم يتب الحزب الشيوعى فسنعيد وجه تاريخ الامس

الخرطوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٥



★ هل تعتقد بأن التيار الإسلامي يمكن ان يسود فى قطر بالغ التناقضات العرقية والدينية كالسودان؟.

– هذه التناقضات فى اطار الشعب المسلم لا يكترث لها ونحن نريد ان نتجاوز هذا التمزق القبلي والعرقى بان نشدهم الى قيمة اعلى من قيمة العصبية والقبلية وعجزت كل المذاهب الفكرية فى ان تفعل ذلك.. ونحسب اننا بالرضى يمكن ان نجمعهم فى قيمة اعلى يشتركون فيها. وقد يثور تساؤل مشروع بالنسبة للجنوب وهو تساؤل تثيره الدعاية الغربية فى ان الجنوب مسيحى الديانة انجليزى اللغة زنجى العصبية. وفى الواقع ان الجنوب لا يمثل كتلة عرقية اليوم والامر الثانى لا يتحدث الانجليزية منهم سوى المتعلمين وان السياسيين عندما يخاطبون الجماهير هناك يخاطبونهم باللغة العربية، والامر الثالث ان اكبر الطوائف الدينية فى الجنوب هى الطائفة الإسلامية بحسابات الكنسيين انفسهم فأعدادهم تتجاوز المسيحيين الا انهم حرموا من التعليم والمشاركة فى الحياة العامة وكبتوا فى العصور الوطنية والاستعمارية، ونحن نريد ان نفتح الباب حتى يمتد الكيان العربى الإسلامى لا طاغوتا استعماريا ولكن تفاعلا ايجابيا مع هذا الجانب الافريقى المحض فى السودان. فلما كان الإسلام قبل مئات السنين قد حكم شعوبا كثيرة قليل منها هو العربى احسب اننا لن نجد عثره لان الاسلام هو اكثر الحضارات واوسعها استيعابا لكيانات ثقافية غير إسلامية، وهو دين الاغلبية فى افريقيا وليس دين الغلبة السياسية لسوء الحظ وللسودان رسالة يؤديها نيابة عن العالم العربى الإسلامى يؤديها فى افريقيا بعلاقات هى اصدق من ان تهيئها المعونات المالية الطارئة.

★ احسب انكم قيمتم فترة مشاركتكم النظام السابق.. هل كنت نادما على اى كلمة تأييد رسخت دعائم ذلك النظام؟.

– لم نشارك فى النظام السابق، وانما شاركنا من خلال استراتيجية لقد حاولنا بالحرب وكنا ايام الجهاد اكثر الناس عطاء سواء فى اثارة الثورات الداخلية او تحملا لتبعات الاضطهادوالاخراج من البلاد والسجن. وبعد ان الت كل الحركات التى كانت معنا فى المعارضة الى مصالحة النظام فقد صالحنا نحن بموجب استراتيجية لا نهتم فيها كثيرا باقتسام السلطة لاننا كنا ندرك سلفا ان نميرى يريد ان يستبد بنا لذلك صدمت الاحزاب الاخرى التى سلكت هذا السبيل. وكنا نعمل من داخل النظام بما يتاح لنا من حرية ونعمل على تخفيف وطأة القهر على الناس بما تيسر لنا من حرية ولم نقل اى كلمة تأييد مباشرة لنميرى انما ايدنا بعض السياسات.. بل كنا اكثر الاصوات نقدا لسياساته فى الندوات والتصريحات الصحفية الخارجية ومارسنا حرية التنظيم خارج اطر الاتحاد الاشتراكى واحدثنا فيه ربكة وتشويشا ونسخنا فكرة التقليدى تماما.. ومن جانب آخر مكنا حركة الاسلام فى السودان وادخلنا ممارسات اقتصادية اسلامية واسعة اكثر من اى بلد اسلامى وكذلك عملنا للتبشير بالاسلام ونشر اللغة العربية وحاولنا تخفيف المجاعة لاسيما وان النظام كان لا يعترف من حيث المبدأ بالمجاعة ويتآمر فى ذلك. فضلا عن ذلك لطفنا شيئا من وقع القهر السياسى ولا نقول اننا رفعنا عن كاهل الشعب ذلك..

★ عفوا ما لمسته عن تلك الاستراتيجية التى ذكرتها فى تبريركم المشاركة.. لم تكن مقنعة بالنسبة للاوساط السياسية؟.

– الذى يكفينى انها كانت مقنعة للشعب السودانى الذى كان يسمع هجوما عنيفا على الاخوان من النظام فى الاتحاد الاشتراكى وتصريحات الرئيس!! وفى السنة الاخيرة لم يذكر النظام احدا بسوء سوى الحركة الاسلامية والشعب كان يدرك استراتيجيتنا. اما شركاؤنا السياسيون بعضهم يغار من اننا احسنا استغلال تلك الفرصة وبعضهم يغار من اننا تكلمنا بقوة اقتصادية وثقافية وتنظيمية فى المجتمع وكانوا هم مكبوتين. هؤلاء بالطبع تحركت غيرة المنافسة السياسية وهى سنة الصراع السياسى ومن بعد سقوط النظام وجدنا ما توقعنا من اولئك المنافسين!.

★ نعلم ان الجماهير الغالبة ناقمة على تطبيقات الشريعة الاسلامية بدليل العنف الذى واجهكم فى لياليكم السياسية؟.

– العنف الذى واجهنا كان من عناصر محدودة تحركها بعض القوى السياسية وهى فى خصام معنا منذ زمن وستظل فى خصام معنا!! ولا اريد ان اسميها لاننى افضل ان لا ازيد العمل السياسى تعقيدا!! وقد كان ذلك فى ثلاثة مواضع من حيث ذهبنا فتحركت هذه العناصر لقذفنا بالحجارة وهم لا يتجاوزون بضع عشرات.. اما جماهيرنا فقد كانت اضعاف ذلك..

لعلك تحركت فى دوائر تأثرت بتطبيق الشريعة، طبعا طبقت الشريعة فجأة وكنا نريدها على شيء من التدرج حتى نرفق فى وقعها على بعض القطاعات كالمثقفين مثلا الذين يتعاطون الخمر.. ولعلك تعلم ان

السودانيين مولعين بالخمر. ولما أصبحت العقوبة هي الجلد وفضحت أسر ووزراء ومثقفين ومتمكنين من الدوله، بعض هذه الطبقات إنفعلت جدا.. الامر الثاني في ايام الطوارىء تأثر أيضا كثير من التجار الذين كانوا يمارسون بحرية المخالفات والتهريب وقعت عليهم القوانين فجأة، ولذلك تأثروا تأثر بالغا وبعضهم كان له من الاعتبار مكانه عظيمة وهو لا يصدق ان يزج به في السجن. لذلك تأثرت هاتان الطبقتان جدا.. أما عامة الشعب ما أحسب إلا إنفعلت افعالا طيبا بتطبيق الشريعة وأحست بأمن بالغ، وبالاخص النساء أحسب أنهن رضين تحريم الخمر حتى لو تأذى الرجال الذين كانوا يشربونها. واليوم إنقلبت الحاله وأصبحنا نعاني إرتفاع الجريمة، لأن احكام الشريعة معطلة شيئا ما ولا أقول ملغية.

وكل تغيير إجتماعي جديد يحدث فزعا ونوع من الخلل في المجتمع القديم. والذي أحدثه تطبيق الشريعة في السودان هو أنه إيقظ شعورهم بقضية الدين السياسية وهو الوقع الأكبر الذي لم يعهدوه منذ مائة عام.

★ يشاع ان عدم الغاء قوانين سبتمبر مرده الخوف من الوقوع في مغبة فراغ قانوني وبمعنى اخر ان التمسك بقوانين سبتمبر الإسلامية املته ظروف خاصة وليست حالة قائمة على الاستقرار؟.

– الذين يريدون للقوانين الإسلامية ان تزول يعزون انفسهم!! والواقع ان الذي حدث في تطبيق الشريعة الإسلامية ان نميري حاول ان ينافس الحركة الإسلامية لتعاظمها كل يوم.. بأن يسحب منها بساط الدعوة للإسلام لذلك حاول ان يصيغ الدعوة هذه القوانين وفي مبادرته القانونية عزل حتى اصحاب الكفاءات العلمية المجردة للمشاركة في ذلك وتورط في بعض الاخطاء في الصياغات والتطبيقات.. لاسيما ان نظام الحكم القهري يطبق اي قانون اسلاميا كان او غير اسلامي بتشوه على طبيعته القهرية.. ولكن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية هو مبدأ يدعو له الشعب السوداني منذ الاستقلال والتطبيق في حد ذاته رهين بالنظام الذي يطبقه اما وقد زال النظام احسب ان التطبيق الذي يمكن ان يسود اليوم او غدا سيكون وفق طبيعة النظام.. وقد كان سبب الخلاف بيننا وبين نميري هو اننا مصممون على ان يمتد التطبيق الاسلامي الى الدولة!! ولا يقتصر على قوانين تحاكم الشعب فقط.. لان الدولة ذاتها محكومة في الشريعة بالشورى والطهارة والمسؤولية.. ونميري كان يريد ان يطبق ما يخص الشعب ويتحرر هو من قيود الشريعة!! وكنا نقول له ان الدولة ليست اسلامية فكيف تطبق قوانين إسلامية!! ادعي اليوم بانني اكثر اتصالا بالجماهير في حين ان الاخرين مشغولون بالخلافات والصراعات الفوقية والعلاقات الخارجية طلبا للدعم وتوجهنا نحن للبناء في الفترةالانتقالية. اما ما جاء في تلك القوانين من عيوب في الصياغة هنا وهناك يمكن ان يقوم من قبل القانونيين ولا جدال في المبدأ.. اما الخلاف فقد كان قائما قبل ان يبدأ التطبيق منذ استقلال السودان. إلا ان الحركة الإسلامية كانت ضعيفة في الستينات ولكن صراعها اليوم تداعت اليه قوى دولية شاركت فيها الاذاعة البريطانية بقوة فعالة.. وبعض المثقفين الذين اغتربوا عن الاسلام وبعض الجنوبيين كان وراءهم سند دولي لا يريد للسودان ان يمتلىء بالاسلام لانه سيفيض على جيرانه!! والصراع في مجمله في افريقيا هو صراع حضاري بين العروبة والاسلام وبين الغرب والشرق.. لا تريد هذه القوى للسودان ان يصبح عربيا خالصا ولا مسلما خالصا لان ذلك سيقلب موازين القوى الاستراتيجية في هذه المنطقة..

★ يذكر ان للجبهة القومية الاسلامية اسلحة.. وقد ذكرتم ان اي عدول عن قوانين سبتمبر الاسلامية يعتبر ردة يمكن مواجهتها بالعنف.. مامدى صحة هذا الرأي؟.

– العاقل لا يصدق أن أستعمل كلمة العنف!! ولكنني ذكرت الجهاد.. إذا ما قبل الناس الناس بالحسنى فسوف نتعامل بالحسنى وإذا انتخب الناس جمعية تأسيسية واعلنت ردة الشعب السوداني فعندئذ سنقبل بذلك ونعمل على ان نثوب بهذا الشعب الى الاسلام وانا واثق من الديمقراطية لو طرحت في اي بلد عربي على مصرعيها فان غالبية الشعب سوف تجنح نحو الاسلام لان الشعوب مسلمة بفطرتها.. ولذلك فان كل المؤامرات لاقامة نظم عسكرية او قهرية في البلاد العربية القصد منها سد الطريق امام الشعوب بشريحة حاكمة مغتربة عن الشعب او عسكرية تابعة بارادتها للخارج ولا تنبع من اصالة الشعب.. مثل هذه القوى لو فرضت على السودان فسوف نجاهد بكل ما اوتينا من قوة لرد حريته..

★ اسألكم عن صحة الاشاعة؟.

– لو كان المراقبون عقلاء لتساءلوا من اين لنا الاسلحة واي البلاد يمكن ان تمدنا بالاسلحة..

★ ايران مثلا بشعار تصدير الثورة؟

– هل يقدر الناس ان ايران مهتمة فعلا بحركة اسلامية فى افريقيا وهل يقدر الناس ان ايران مهتمه بحركة اسلامية غير شيعية!! وهل يقدر الناس ان ايران لها من الفراغ بأن تفيض على الاخرين باسلحتها.. عموما لو تعقل الناس لادركوا ان ذلك لن يتأتى. كيف يرد السلاح مثلا من ايران للسودان..

ولكن من الحقائق السياسية المعروفة أنه مهما كانت طبيعة الثورة الايرانية، فإن طبيعة الدولة الايرانية الانغلاق على نفسها واستغنت عن العالم الخارجى وليس لها علاقات مع أى حركة إسلامية لاسيما فى العالم الاسلامى السنى وهذه حقيقة معروفة. وليس بصحيح أن لنا أسلحة ولو كان ذلك كذلك لتمكن جهاز الأمن عندما ضربنا أن يكشفها.

★ قضية التيجانى ابوجديرى مثلا..؟

– اما عن قضية التيجانى فتلك فرية روجها سياسى خبيث فى لندن لا اريد ان اذكر اسمه وانتشرت فى باقى الصحف العربية لسوء الحظ وهى عالة على الاعلام الغربى ارجو ان تكون «الوطن» استثناء منها.. وحقيقة تلك القضية ان التيجانى وهو مسؤول حركة تبشيرية وليست سياسية وهو رجل مزارع يعيش على عمله الحر فى مدينة القضارف وفى عملية استلام مشروع زراعى هناك ومعه ثلاثة اصدقاء شركاء فى السيارة انقلبت بهم السيارة امام نقطة شرطة «القدنبلية» تماما وتوفى واثر البعض ان لا يذكره إلا بهذه الفرية.. وصحيح ان الشرطة وجدت سلاحا فى السيارة وقد كان مجرد خرطوش صيد!!.

★ ماهو منظور الجبهة الإسلامية القومية نحو مشكلة الجنوب؟

– نحن نقدر ان المشكلة الجوهرية هى القطيعة بين الشمال والجنوب وقضية السودنة او توزيع السلطات او البترول ماهى الا قضايا سياسية يمكن معالجتها وهنالك جولات عقدت ولم تتم تسوية المشكلة لانها لم تعالج جذورها ابتداء من مؤتمر المائدة المستديرة وحتى اتفاقية اديس ابابا. ونحن مع إعادة توزيع السلطات بصورة ترضى اهل الجنوب حتى لو ارادوا لا مركزية اوسع نحو الفيدرالية ان كانت لهم الامكانات الفنية لاستيعاب هذه السلطات ونحن مع سياسة توزيع المال فى السودان مع فقرنا!! ولا بد ان توجه هذه التسويات فى صميم المشكلة لقد مددنا حبل التفاعل مع الجنوب حينما عجزت الحكومات عن ذلك فى شتى المجالات.. والجبهة الإسلامية الان هى اول محاولة لتجاوز القطيعة بين الشمال والجنوب نسبة لعدد غير قليل من الجنوبيين شاركوا فى مؤتمرها التأسيسى وهم أعضاء!!

★ هل ثمة اتصالات بينكم وقادة جيش التحرير الشعبى الذى يقوده قرنق؟

– كلا.. ما يسمى بحركة تحرير السودان اعلنت نفسها ماركسية لينينية وبالطبع وضعنا حاجزا بيننا وبينها.. اننا لا نرى بأسا مع ذلك فى التعامل معها من اجل ما تمثله فى جنوب السودان وهو ليس كل الجنوب كما توهم البعض – ان لنا وشائج مع تيارات اخرى مسلمة ومسيحية اما جون قرنق فنحن نقبله ممثلا لشريحة من الجنوبيين ونحرص على ان يأتى للخرطوم ويفاوض ولكننا لن نصمت على جرائمه على الابرياء وجون قرنق ورط نفسه فى علاقات دولية يبدو اليوم انه لا يستطيع الفكاك منها.. ورط نفسه مع اثيوبيا التى تدعى ان لها قضية مع السودان وهى قضية اريتريا فحدثت مقايضة من جانبهم.. وكذلك مع بلدان اخرى تريد ضرب الكيان العربى الاسلامى وليس اسقاط نميرى كما ادعى!!.

★ انتقدتم الاعلان السياسى للجنوب الذى اصدره مجلس الوزراء واجتمعت عليه القوى الوطنية هل اسباب الانتقاد لان الجبهة لم تنل شرف المشاركة فيه ام لسبب اخر؟

– اولا غير صحيح ان مجلس الوزراء رجع الى قوى سياسية فى اصداره حتى التجمع الوطنى الوثيق الصلة بالحكومة احتج.. فمجلس الوزراء اصدره من خلال الشعور العام وحسب انه عبر عن رأى تلك القوى.. ومجلس الوزراء لا يمثل شيئا! هو يمثل رجالا لا يمثلون شيئا وقصد ان لا يمثلوا شيئا!! ليحفظوا للفترة الانتقالية الحيدة والاستقلال ولكنهم لا يستطيعون ان يلتزموا بشىء ولا يلزمون احدا بشىء!! فلا يمثلون بعدا شعبيا ولا حزبا صغيرا او كبيرا لذلك فان التعامل فى مصائل مصيرية دستورية لابد وان يتم بين قوى سياسية ذات تنفيذ لتلتزم به فى الممارسات السياسية من خلال دستور. بدون ذلك لا مغزى لكلام طيب يرضى جون قرنق او يغضبه!! ومع ذلك لا نبخس البيان حقه فقد عبر عن الحد الادنى للاتفاق ولكننا لم نتفق معه لانه لم يعط قضية الجنوب بعدا دوليا!! واحسب ان البيان هو عمل رجال ليس لهم خبرة سياسية طويلة فى التعامل مع القضايا الاقليمية ولكنهم منفعلون بحسن النوايا!!

★ بخصوص خطوة اعادة العلاقات السودانية الاثيوبية، لو تسنى لحزبكم الوصول للسلطة هل تقيمون

علاقات واسعة مع الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي؟.

– نعم.. بالرغم من الخلافات العقدية بيننا والاتحاد السوفياتي لان المسلمين فى «روسيا» اكثر من المسلمين فى اوروبا مجتمعة.. ثم انها دولة عظمى ولابد من حفظ التوازن لان العالم لو اختل فيه التوازن اصبح فريسة للدول الغربية وحدها وستفرض عليه اهواءها الاستعمارية، والغرب منفعل انفعالا شديدا بإرثه الامبريالي.. ولا نبرىء «روسيا» ايضا لان لها تاريخها وحاضرها الاستعمارى.. ولذلك نفضل ان نتعاون مع الطرفين حتى نقسم شر بعضهم البعض.. وكذلك الحال بالنسبة لاثيوبيا فعدد المسلمين فيها كبير وبيننا وبين اثيوبيا قضية ارتيريا والجنوب.

★ تذكر انكم قمتم بزيارة لطهران من بعد ثورتها.. هل هنالك اى اتصالات بينكم والقوى السياسية الاسلامية فى ايران؟ فى السابق ام الان؟.

– القوى السياسية التى كانت فى وجه الحياة آنذاك فى ايران كانت لها اتصالات دولية واسعة وقد خبرنا بعض عناصرها ونحن طلاب فى الغرب وعرفنا انها لا تنفعل بأى صراعات طائفية سنية ام شيعية وكانت تقدر المغزى الدولى للصحوة الاسلامية.. والثورة انذاك شملت معانى جليلة لم يشهد التاريخ الاسلامى مثلها.. وسعدنا لان العامل الاسلامى فجر ما عجزت عنه الحركات القومية الوطنية لذلك هرعنا الى إيران للتعامل مع تلك العناصر.. ولكن الذى حدث ان ايران بعد الثورة تورطت فى صراعات داخلية ومع جيرانها وانفعلت بتراثها المذهبى الخاص وانقطعت الصلة بيننا وبينهم فى الحاضر!.

★ ماهى رؤية الجبهة الإسلامية القومية بالنسبة للحرب العراقية الايرانية؟

– نحن ضد هذه الحرب ومنذ يومها الاول وان كنا نقدر ما كان ينبغى للعراق ان يبدأ بالهجوم لان ذلك كان مبدأ الحرب ولكن بعد ان رجع العراق للحدود الدولية وقبل مبدأ تحكيم دولى عادل اصبحنا نقدر ان التمادى فى الحرب من طرف ايران وهى العادية الان وقد تبين الان الخطر الذى تمثله هذه الحرب بالنسبة للطاقات المسلمة والمصالح الغربية والشرقية وإسرائيل خاصة التى تريد لها الاستمرار ونحن اليوم ضد هذه الحرب وضد التمادى فيها.. وقد التزمنا فى بياننا الاعتدال فى التعليق على مواقف العراق مهما كان رأينا فى اول الامر لاننا لم نشأ اساسا ان نجعل منه ذريعة للهجوم على العراق لان العراق دولة، ونحن احرص على تجميل الكيان العربى.. واليوم ننتقد ايران ونطالبها بالعودة الى المبادىء الاسلامية التى ننتسب اليها.. ونريد ان نحفظ بين المسلمين شعرة يمكن ان تردهم الى جادة الحق!.

★ فى حديث سابق وصفتم السودان بأنه دخل ظلمات بعضها فوق بعض لمدة ستة عشر عاما من الضياع سؤالنا مادام الأمر كذلك وانتم شاركتم فى «اعمار» نصف تلك المرحلة اذن ما الذى فعلتموه لتبديد تلك الظلمات وعوامل الاصلاح كانت متاحة بالنسبة لكم بحكم موقعكم الاستشارى للرئيس المخلوع؟.

– لا.. لان كل مراقب فى السودان كان يعلم اننا لم نشترك اشتراكا حقيقيا فى السلطة كنا فى الاتحاد الاشتراكى صوتا فقط ما عدا ممارسة محدودة ايام توليت منصب النائب العام. اما كل الوظائف الاستشارية فقد كانت صورية فقط!! وفى النيابة العامة فعلنا كثيرا فحررنا التنظيم النقابى من سطوة الاتحاد الاشتراكى وانتخبنا النقابات التى فجرت الثورة الان، وحاربنا الفساد وضربنا رؤوس النظام الكبيرة المفسدة.. وبسطنا العدالة للفقراء فى المسائل القانونية ومارسنا الحرية النسبية تحت سطوة جهاز الدولة.. عموما فعلنا ما يمكن فعله واكبره التفجير الاسلامى!! ومع ذلك احسب ان هنالك وحدة ما بين النظم الديكتاتورية والديمقراطية فى السودان ولا اخلط بينها وبالطبع افضل الديمقراطية الليبرالية الحزبية مع تخبطها الف مرة على ديكتاتورية رفيقة مثل ديكتاتورية عبود او قاسية مثل ديكتاتورية نميرى وعوذ بالله من الاتية.. ولكن إذا لم يخرج السودان من هذه الدوره فستلازمنا بعد قليل، حتى لو إنتهينا إلى إنتخابات، ربما يحكمنا إئتلاف فيه فساد وإضطراب وكل مظاهر النظم التى عهدناها من قبل أو أشد منها، فيسقط ذلك فى يد ديكتاتور جديد يدعى أنه سينقذنا مرة أخرى..

★ أنتم متهمون بالصمت فى عدة قضايا قومية ووطنية على سبيل المثال الفلاشا والنفايات الذرية وكامب ديفيد وكلها تمت وانتم فى السلطة؟.

– من الذى تحدث فى السودان فى هذه القضايا ان كنا نحن صمتنا! بالنسبة لكامب ديفيد موقفنا كان واضحا وعرضناه فى مجلس الوزراء والمكاتب السياسية والصحف جميعا.. بالنسبة لقضية الفلاشا لم تظهر إلا فى اواخر العهد والنقل الاكبر للفلاشا حدث بعد ان دخلنا السجن والنقل السرى كنت اؤكد للناس ان مجلس الوزراء ومجلس الامن القومى ووزارة الداخلية لم يستشاروا فى هذه العملية.. ومن

خلال موقعي الاستشاري لنميري كنت امارس وظيفتي وسلطاتي مستقلا عنه!! والعملية عموما اخذت طابع السرية حتي بالنسبة لاجهزة الحكم ولم اعلم بها إلا عندما زرت الخليج قبل اعتقالنا. اما بالنسبة للنفايات الذرية فذلك امر لم يكن معروفا لان الاتفاقية لم تكن قد عقدت وكانت في طور المشاورات فقط ووافق عليها نميري ولم تعقد وكانت همسا فقط!!

★ هل لك رأى جهرت به فى قضية واعدام محمود محمد طه؟..

– نعم .. لم اكن اكترث لمحمود وان كنت اذكر له حشدنا ونحن فى طور الطفولة دفاعا عن الخفاض الفرعوني ضد القانون الذى يحرمه!! وقد كنت اقدر خطر دعوته وكنت اقول صراحة ان ردة محمود محمد طه اوسع من ردة اى شيوعي سوداني! لان محمود ادعى انه نبي وفيه شيء من الالوهية ويعطى نفسه الحق لنسخ تعاليم القران ويضرب وحدانية الله ويوجه خاص الجهاد وهو السلاح الوحيد الذى تحمى به الملة، لذلك فان الغرب كان يحب محمود محمد طه كحبه للقاديانية فى الهند لانها اسقطت الجهاد ايضا.. لذلك عني به الغربيون عندما اعدم ليس حبا فى شخصه ولكن فى مبادئه التى تجرد المسلمين من سلاح الجهاد والاستقلال الثقافى لانه منذ الخمسينيات ظل يدافع عن اسرائيل وله كتب فى ذلك ولان فى عقيدته دمجا للصهيونية والماركسية والليبرالية الغربية وبعض شطحات دينية صوفية إسلامية.. لذلك هنالك اطراف كثيرة اسلامية ادانته بالرده منها الازهر والشيخ بن باز.. وعندما حاكمه القاضي كانت القضية سياسية اولا ولكن القاضي وجد ما هو اكبر من ذلك وهى الردة؟!.

★ أفهم انكم اسهمتم في تحريك تلك القضية؟

– كانت قضية قضائية محضة لم يكن فيها اى عنصر سياسي.. لم نكن نحن الذين فتحنا البلاغ ضده واذا كنت تقصد بالتحريك البلاغ او تولى الاتهام فى المحكمة او حملة دعائية تؤثر على المحكمة كل ذلك لم يحدث!!.

★ هل انتم من ضمن الاصوات التى نادت بضرورة تسليم نميرى للسودان؟!.

– اننا فى السودان مارسنا فى وجه مصر التمسك بعرف اللجوء السياسي مرتين منذ الاستقلال.. كانت مصر قد طلبت تسليم لاجئين مصريين ورفضت الحكومة السودانية، لذلك قلت ينبغى تحريك الدعاوى الجنائية لا السياسية ضد نميرى فقد تقدر الحكومة المصرية على الاقل علاقتها السياسية بالدولة التى تطالب به فاما ان تخرجه من اراضيها وحتى لو لغير بلاده او ان لا تقدر تلك العلاقة وتتركه فى البلاد.

★ فى ظل تطبيقات الشريعة الإسلامية ماهو موقفكم من الذين نالوا القصاص ظلما او خطأ كقضية محاسب مدرسة وادى سيدنا الذى قطعت يده؟.

– قضية المحاسب ليس هنالك وجه قانوني يذكر ان الحكم كان خطأ. والفقه الاسلامي فيه مذهبان مذهب يقول ان المال العام يقيم الحد فيه وهو ما حدث فى قضية المحاسب وهو الاوجه فى رأيى.. ومذهب اخر يقول لأى احد حظ فى المال العام وذلك شبهة تدرأ الحد.. والقاضى فى تلك القضية خرجها على اساس سرقة لا اختلاس وقدر ان الشخص لم يكن مؤتمنا على المال وآثر المذهب الفقهى الاول.. وإن اجتهد القاضى بحسن نية واخطأ علينا ان نرد للمظلوم حقه.. وفى اجتهاده الحكم يمضى وفى الشريعة هذا الحكم مهما طال عليه الزمن ينسخ ويعوض الذى وقع عليه الظلم وهذا هو الحكم..

★ الظروف التى حدت بكم فى المشاركة فى طرد الحزب الشيوعى عام ١٩٦٥ من البرلمان هل مازالت ماثلة إذا ماتسنى لكم الوصول لقبة البرلمان مشاركة مع الاحزاب الاخرى بما فيها الحزب الشيوعى؟ أم مستعدون لاحترام تعددية الاحزاب؟.

– ذلك يتوقف على طبيعة الحزب الشيوعى السودانى واحسبه انه مازال يقوم على مناقضة كاملة لكل اصول الدين وذلك خطر على الدين وعلى الديمقراطية لانه لا يؤمن بالديمقراطية والليبرالية ولا التعددية الحزبية اصلا!! ويقدر ان النهج الصحيح لنيل السلطة هو الثورة المسلحة!! والبقاء فيها بقوة ديكتاتورية البروليتاريا.. ولا يؤمن بالوفاء بالعهود السياسية لانه يعتبرها حيلة يستغفل فيها المغفلون!! وهذه هى ممارسته فى كل اوروبا الشرقية والحزب الشيوعى السودانى كان يتمسك بهذه النظرية الكلاسيكية وهو موصول صلة وثيقة بموسكو ولذلك لا ينطلق من منطلق وطنى!! وقد تتناقض مصالحنا الوطنية مع موسكو ولسوف يكون الاقرب اليها!! برغم ان هنالك الاحزاب الشيوعية الاوروبية التى تجاوزت ايدولوجيتها الماركسية الالحادية واصبحت تحاور الدين المسيحى كما فى فرنسا مثلا.. ولذلك عندما

اتخذ الحزب الشيوعى مثل هذا الموقف قبيل الحرب الثانية حلته الجمعية الوطنية الفرنسية فى اطار ديمقراطى ليبرالى مثلما فعلنا تماما.. ولم يكن بدعة لاننا لا نقبل لاحد لا يؤمن بالديمقراطية ويريد استغلالها ليقوضها ولا يقبل غيرنا!! وعلى الحزب السودانى ان يحدد موقفه اذا ادعى ان يعمل فى الاطار الوطنى ان يؤمن بالديمقراطية ولابد ان استوثق من ذلك حتى لا استغفل!! وان ظل على نهجه القديم فلسوف نعيد وجه التاريخ الذى كان بالامس!!

★ **ذلك ربما ادى إلى تقويض النظام الديمقراطى فى السودان؟؟**

– الديمقراطية مقوضة على اية حال اذا سمحت لشخص ان يعمل داخل القوات المسلحة ويجلب السلاح ليرميه فى وجهك!! باستغلال الحريات الديمقراطية .. ليقلبها عليك أنت المغفل وحسب.. ليست هناك ديمقراطية فى العالم تقبل بهذا. مثلا كل الديمقراطيات ترفض اليوم الارهاب أو أى وسيلة غير ديمقراطية. وكلها ترفض الاحزاب التى لا تؤمن بالديمقراطية مهما تكون آراء الحزب، مادام يؤمن انه لن يصل بها الى الحكم إلا من خلال رضا من اغلبية الشعب، وإذا تغير هذا الرضا سيتراجع. إذا قبل هذا المبدأ وقبل الوفاء بالعهد السياسى يقبل.

★ **نذكر ان الرئيس المخلوع سبق أن وصفكم باخوان الشيطان ولم نسمع لكم ردا فى حينها الا ترى ان الصمت قد قلل من شأن الجماعة ادبيا على الاقل؟**

– صحيح انه منذ المصالحة ظل يحمل علينا.. وكنا انذاك نشهد تطبيق الشريعة الإسلامية وما اردنا حينها لصوتنا الحزبى ان يعلو على هذه القضية المبدئية التى كانت قائمة لذلك اثرنا ان نتجاوز ذلك الهجوم حتى نضمن الاصل فى تطبيق الشريعة.. وصمتنا حتى عن العيوب التى جاءت فى الصياغات التى يمكن ان نتجاوزها.. وكنا نؤثر ان يكون نميرى دائما هو الغادر لان لنا مبادىء اخلاقية تحكم علاقتنا السياسية وقد تجسدت فى علاقتنا مع نميرى بالكلمة الظاهرية التى اعطيناها له وهى اننا لن ننقلب عليه ونحن معه!! واذا اردنا ان نفارقه فسوف نفارقه على كلمه سواء.

★ **تكلمت عن التزامكم بالعهود السياسية وآثرتم ان يكون نميرى هو الغادر ولكن أليس كان مطروحا آنذاك موضوع إنتهاء دور الامام المجاهد والارتقاء لدور الامام العادل؟.**

– ما سمعت بهذا المفهوم؟.

★ **قيل ان ذلك هو احد اسباب الخلاف فبادر بضربكم قبل ان تضربوه؟.**

– ما سمعت بهذا المفهوم ابدا فى سياق تعاملنا السياسى مع نميرى. ولكنى سمعت به!!

★ **اسالكم بصراحة هل الشهر الذى قضيتموه فى السجن قبيل الانتفاضة الشعبية كان شفيعا لكم فى عدم محاكمتكم ضمن سدنة النظام المباد؟.**

– عند من .. عند الله؟.

★ **عند الشعب السودانى!؟؟**

– إنه كان شفيعا لنا لان المرء لا يؤذى فالشوكة لا تشوكه إلا وحط له بها جريره وكل ابن ادم خطاء وقد حمدت الله وانتفعت كثيرا فى الفترات التى قضيتها فى السجون اما الشهر احسب انه قد شفع لى بعض ذنوبى بينى وبين ربى..

أما بالنسبة للشعب فلا شك ان ذلك حرم اعداءنا السياسيين من سلاح كانوا يتمنون ان يسقط النظام ونحن معه حتى يجوزوا على الشعب اننا انصار للنظام.. وهو الذى كان يعتبرنا عدوه الاول والخطر الامنى الاول عليه والدليل اعتقالنا دون الاخرين وهى على كل حال كانت امنية اؤلئك الاعداء!!

ولا يستطيع الشارع السودانى ان يتحرك إذا كانت الحركة الإسلامية لا تريد له ان يتحرك. وهذا امر جربناه. فقد حدثت حركات ايام نميرى وما كنا نريد لها ان تصل الى سقوط النظام، لأنه لم يكن البديل المتهيئ خير من نميرى.. مثلا قبيل الانتفاضة كان هناك تدبير بين النائب الاول وجهة سياسية معروفة بمباركة قوى دولية وإقليمية فى ان يزاح نميرى. ويزيح الاخوان المسلمين من أجل السماح بهذا المخطط ولكن نحن كنا واثقون من أن النظام إذا ضرب الحركة الإسلامية حتى إذا لم تتحرك ضده فسوف تكون نهايته!!.

فما من قوة سياسية لم تشارك نميرى فالشيوعيون هم الذين خرقوا الدستور وحملوا نميرى للسلطة وتأسيسى جهاز أمن الدولة وضرب الجزيرة «ابا» وحزب الامة شارك وانحسب حينما لم يجد نصيبه من السلطة.. وكذلك الحزب الاتحادى قياداته كانت فى الاتحاد الاشتراكى.. وتلك هى قضة اهل السودان

فليس لاحد من فضل على احد فى مبدأ المشاركة وان كنا نتفاضل بما اسهمنا به!!

الفصل الرابع

الترابي| طموح مهره الدم!

(اعتقد أن هناك مأساة هائله في السودان هي
إلى حد كبير من صنع هؤلاء الناس الذين يسيطرون
على الحكومة التي يمثلها هذا السيد)

((النائب الديمقراطي هوارد ولب))(١)

لا يقل الجدل الذي أثارته شخصية حسن الترابي عن ذاك الذي أثارته شخصية المهدي.. يجمع بينهما الطموح وعشق السلطة، والفارق بينهما أن الثاني حينما راودته أحلام الزعامة سعي إليها –أو فنقل سعت هي إليه– عن طريق ديمقراطي مشروع، وصحيح أنه مسعى لازمته عوامل الفشل أحيانا.. وأصاب (نجاحا) بمقدار الجهد، أما الأول فهو ميكافيللي الأسلوب، الأمر الذي جعله لايتورع في بلوغ هدف الزعامة عن طريق فوهة البندقية، وبذاك المقياس الميكافيللي البغيض يمكن القول أنه سجل نجاحا نسبيا، طالما أن الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان بدأت تطبق في مشروعه الذي حلم به كثيرا. جمعت بين المهدي والترابي صداقه شخصية عارمة خارج حدود الوطن (بريطانيا).. وأنتجت هذه العلاقة مصاهرة الثاني لأسرة الأول (تزوج أخته وصال المهدي). وتوطدت العلاقة بينهما أكثر، بل في كثير من الاحيان كانت ترمي بظلالها على الواقع السياسي، ويعتقد أن ميكافيللية حسن الترابي أصابت حتى في النواحي الاجتماعية!.

ولد الترابي في مدينة كسلا بشرق السودان عام ١٩٣٢ مع أن مسقط رأسه هو قرية «ود الترابي» على الضفة الغربية لنهر النيل الازرق (حوالي ١٥٠ كلم تقريبا– شمال شرق الخرطوم العاصمة). ونشأ وسط أسرة ذات تقاليد عريقه في التصوف والعلم. درس المدارس الثانوية في «حنتوب» بمدينة «ود مدني» في إقليم الجزيرة وتخرج من كلية القانون جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥، وحصل على الماجستير في القانون من بريطانيا عام ١٩٥٧، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة «السوربون» في باريس عام ١٩٦٤. لم يكن الترابي على رأس تنظيم الأخوان المسلمين حينما أسسوه رواد أوائل. وجاءت ظروف اختياره بعد إعتقال السيد (الرشيد الطاهر) المراقب العام للتنظيم، والذي ألقى القبض عليه ومعه بيان لحركة إنقلابية أجهضت في مهدها ضد الحكم العسكري الأول (عبود) وحكم عليه بالسجن خمس سنوات،وحدث أن تبرأت الحركة من هذه العملية الانقلابية وأعزوها إلى المنطلقات الشخصية، وذلك لأهداف تكتيكية، وواتت الترابي فرصة الهجوم على الرشيد الطاهر والانتقاص من قدره وقال لاتباعه قولته الشهيره (ألم أقل لكم إنه لم يكن رشيدا ولم يكن طاهرا)(٢). وأختير الترابي على انقاض الرشيد الطاهر. ودائما مايذكي الترابي نفسه ببخسه لقدر آخرين من قيادات العمل التنظيمي، ويطيب له نسب كل إنجاز لشخصه وتهميش الآخرين أو النيل منهم إذ يصم الذين إنشقوا عن التيار التنظيمي بما هو ضد التوجه الفعلي للحركة ويقول (يمكن للمرء أن يستقرىء تاريخ الشقاق في الجماعة الإسلامية بالسودان في ضوء ما تقدم دواعيه، فقد وقع إنشقاق بائن لأول نشأة للجماعة في جامعة الخرطوم لبعد الشقه بين المسؤولين الذين حملوا جرثومة فكر يساري سالف أو سائد عندئذ، وآخرين إعتصموا بالاصولية الإسلامية الخاصة، وخالط ذلك الشقاق تنافس المؤسسين أيهم يبرز زعيما للجماعة بما يحيط الخلاف، وكادت تخرج كل الفئة القيادية الفعالة، وأسست الجماعة الإسلامية الحزب الاشتراكي الإسلامي، ولكن القاعدة إعتصمت بالجماعة وحاصرت الشقاق في نطاق محدود جدا)(٣). صار د. حسن الترابي أمينا عاما لجبهة الميثاق الإسلامي في العام ١٩٦٤، وهي جبهة أنشئت كواجهة جماهيرية لتنظيم الاخوان المسلمين، وكان من أهدافها الأساسية محاربة النشاط الشيوعي الذي إنتظم آنذاك في (الجبهة المعادية للإستعمار) ويلخص الترابي هذه الاستراتيجية بقوله (كان من أبرز الكسب السياسي الثورة الشعبية التي عبأتها الحركة لحل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٦ وفضلا عما أثمرته تلك الحملة من تجربة الاتصال السياسي وتعبئة الشعور الديني، فقد عبرت بالحركة إلى مرحلة تجاوز الحزب الشيوعي،

فحتى ذلك العهد كان هاجس الحركة الأول والأساسى منافسه الشيوعيين، ومنذئذ تخلصت الحركة فى أن تحتكرها عقدة منافسة الشيوعيين بما ألحقت بهم من هزيمة وعزلة دينية وسياسية بالغة وخلفت حركة الشيوعيين وراءها واصبحوا هم مشغلولين بالحركة ولم تعد هى المشغوله بهم، بل أصبح همها هو تطوير علاقاتها بالاحزاب الوطنية أو منافستها على الشعب)(٤).

حقيقة الأمر لم يصرف الحركة بلوغ هدفها كم زعم د. الترابى، ولكن لأن التنظيم ومنذ أن ترأسه هو وحتى قبيل انقلاب نميرى ١٩٦٩ كان يموج بالمنافسه.. ومحاولات لتيارات تريد الزعامة نفسها كالدكتور (جعفر شيخ إدريس) و(الدكتور محمد صالح عمر) (توفى بعد أحداث الجزيرة أبا ١٩٧٠) وبعضهم كان رأيه مجروحا فى شخص الترابى كالمرحوم بابكر كرار. ولكن المؤتمر العام الذى عقد فى ١٩٦٩ (قبل انقلاب نميرى ببضعة أشهر) والذى أريد له إبعاد د. حسن الترابى من القيادة. حدث العكس فيه حيث انتصر الاخير على منافسيه فأنتخب أمينا عاما لجبهة الميثاق والاخوان المسلمين، لكن التيار الثانى إنشق مجددا بعد مصالحة ١٩٧٧ وإنخراط د. الترابى فى نظام نميرى، وتزعم ذلك التيار السيد (صادق عبد الله عبد الماجد) و(الدكتور الحبر يوسف نور الدائم) لكنهم ظلوا محجمين فى إطار ضيق لافتقارهم للمواهب والملكات الكاريزمية التى يتمتع بها د. الترابى. وبعد إنتفاضة ١٩٨٥ غير الترابى إسم التنظيم إلى الإسم الحالى وهو الجبهة الإسلامية القومية. وخاض الحزب الانتخابات الديمقراطية فى عام ١٩٨٦ وحاز على واحد وخمسين مقعدا وأصبح الثالث فى ترتيب القوى السياسية بالبلاد..

بعد حدوث إنقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ الذى أطاح بحكومة المهدى المنتخبة ديمقراطيا - ولظروف سنستعرضها لاحقا- أصبح د. الترابى عراب النظام الجديد. وبعد أن آلت إليه مقاليد الأمور وتنفذ فى السلطة الجديدة بدأت تداعبه طموحات الانتشار الاقليمى والدولى (إن ما ندعو إليه فتح دار الإسلام كلها لتصبح ساحة واحدة)(٥). وبرغم أن بذرة هذه الطموحات كانت مبذورة منذ أمد طويل لكنه أسفر عنها إبان حدوث الغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ بما لقيه من تأييد التنظيم الدولى للأخوان المسلمين، وفى أبريل ١٩٩١ وبعد إنتهاء حرب الخليج الثانية جمع الترابى المتحالفون السابقون الذين أيدوا الغزو فى مؤتمر بالخرطوم سمى (المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى). وكان فيه هجينا غريبا من المنظمات والتنظيمات، وأنتخب الترابى فيه أمينا عاما، ومن وقتها بدأت متاعب الدول التى فيها نواة لحركات أصولية متطرفه بعد أن إنتظم عقده المنظومة، وأمسك الترابى بجهاز (الريموت كنترول) لتوجيهها من الطابق الخامس فى (قاعة الصداقة) بالخرطوم. مهما كان الرأى فى شخص الترابى لكن الثابت أنه له كاريزما قيادية مؤثرة، غذاها عن طريق التمثيل والمراوغة اللتين برع فيهما، كما أنه فى ذلك يعتمد على طريقة الخطابة التى يشحنها بالانشاء والبلاغة والمحسنات البديعية والسجع وهى مظاهر يمكن أن توقع فى حبائلها كل من يستمع إليه. كما أنه يجيد إسلوب التفخيم والتضخيم عن طريق علو نبرة الصوت وإنخفاضها.. تغليظها وتليينها.. مع إنسجام كام فى حركات اليدين والعينين وسائر أعضاء الجسم. (يظهر فى خطاب الإسلاميين كما يمثله الشيخ حسن الترابى اللعب بالحروف والالفاظ، ومن ذلك إستعمال السجع والقافية)(٦).

كما ويعتمد د. الترابى على إسلوب التكرار فى أحاديثه (ويمكن أن نفهم جيدا تأثير التكرار على الجماهير عندما ننظر إلى الهيبة التى يمارسها على الشخصيات الأكثر إستناره. فعندما تكرر الشىء مرارا وتكرارا ينتهى به الأمر إلى الانغراس فى تلك الزوايا العميقة للاوعى حيث نضع دوافع كل أعمالنا، وبعد مرور فترة من الزمن ننسى من هو مؤلف القول المكرر وينتهى بنا الأمر إلى حد الايمان به)(٧).

وفى هذه الجزئية هو على عكس السيد الصادق المهدى الذى يميل كثيرا للإستطراد والاسهاب لكنه أكثر بلاغة فى الحديث منه. ويمكن تصنيف شخصية الترابى - وفق ماذهب بعض علماء النفس- بكاريزما الهيبة المصطنعة (والعدد القليل من الاشخاص الذين يمتلكونها يمارسون سحرا مغناطيسيا حقيقيا على أولئك الذين يحيطون بهم بما فيهم أندادهم، فهم يطيعونهم طاعة عمياء كما تطيع الدابه المتوحشة مروضها، على الرغم من أنها تستطيع أن تفترسه بكل سهولة)(٨). وهو هنا أيضا على عكس المهدى الذى قلنا أن كاريزميته مستمدة من الهيبة المكتسبه. (إن شخصية الترابى شديدة التعقيد متقلبه لاتكاد تستقر على شىء، تحركها إعتبارات مفرطة فى ذاتيتها، يمزقها طموح جامح إلى الزعامة المحلية والاقليمية والعالمية، ويعذبها أنها تفتقر إلى مقومات تلك الزعامة فى بيئة لا تقر زعيما ترد على تاريخه شبهة أو يشوب ماضيه تجريح أو يخالقه عيب أو ذم)(٩).

مع أن الهيبة المصطنعة يمكن أن تطمس مقاييس الزعامة فى بيئة محلية بالمواصفات المذكورة.. وفى شخصية الترابى نرجسية بينه، فهو يرد كل إنجاز لشخصه كما ذكرنا وتحيط به السعادة عندما يكون مصدر جدل فى ألسنة الجماهير أيا كان طبيعة هذا الجدل. وفى سبيل الوصول الى غايته وأهدافه لا يتبع الترابى الأسلوب الميكافيللى وحده.. فهو لا يتورع فى الاهتداء بالاستنتاج العملى فى إسلوب الارادوية النازية والذى توصل إليه الفيلسوف الرسمى للدولة النازية (الفرد روزنبرغ) | (إذا كانت القسوة لازمة فلم لا نستخدمها لإرادتنا الوطنية؟!).

ويتضح ذلك فى ممارسات النظام الحالى المتنفذ فيه د. الترابى والتماثل بين النموذجين يتضح فى أشياء كثيره على سبيل المثال (الاحتفاظ بالسلطة وترويض المعارضين - الاعتقالات والتعذيب «على نمط معين» تعدد الاجهزة الأمنية - حرق الكتب الليبرالية والدينية والماركسية - استخدام المواكب والاحتفالات والمؤتمرات والمسيرات من أجل تثبيت أركان النظام - الأزياء الخاصة بألوان معينة للمليشيات)(١٠).

وهذا التماثل يقود فى النهاية إلى هدف واحد وهو توسيع قاعدة القمع وإستمراره وإشاعته ثم إحاطته بذرائع عقائدية (متطلبات الدفاع عن الوطن - حماية شرع الله.. . الخ).. على طريقة الحواة والبهلوانيين يلجأ الترابى أحيانا إلى الخداع والكذب الذى لا يليق بداعية إسلامى (ذلك مايمكن للقارىء إكتشافه بسهوله فى الحوارين اللذين معه فى هذا الكتاب مقارنه بالواقع). كما يمكن الإستشهاد بعشرات الأمثلة التى تفضح هذا السلوك - على سبيل المثال لجأ إلى خيار الكذب عندما واجهه مأزق المحامى عبد الباقى عبد الحفيظ الذى بترت رجله نتيجة التعذيب فى (بيوت الأشباح) وقد واجهه المحامى الشاب بذلك فى محاضرة له فى لندن يوم ١٩٩٢/٤/٢٧ وقال بعد أن غادرها إلى واشنطن (أنا أعلم أنه قد بترت رجله لأسباب صحية لأنه أصيب بالسرطان)(١١) والملاحظ أنه لم يقل ذلك أثناء المواجهة بل قال فيها تعميمات هروبية.. وكثيرا ما ينفى دوره فى السلطة الحالية مع ثبوت ذلك (ليس لى دور فاعل فى الحكم، ولكنى أتحرك فى ساحة عالمية وأتمتع داخليا بالحرية ذاتها التى يتمتع بها قادة الأحزاب السابقة)(١٢). ويمكن للقارىء إكتشاف الكذب بسهوله فى حديث الحرية السابق عندما ينظر إلى تاريخ الحوار. ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فعندما سأله النائب (بنجامين غيلمان) فى الكونغرس الأمريكى حول ما إذا كان يقدم المشورة إلى رئيس السودان فى الشؤون الحكومية المهمة قال (لا، لأنه لا يتاح لى التحدث إليه)(١٣). وفى سؤال آخر حول طبيعة قوات الدفاع الشعبى يقول (إن هذه القوات شبيهه بالحرس الوطنى فى الولايات المتحدة الامريكية، وتختار عناصرها من الدوائر الحكومية، ويخضع هؤلاء لتدريب بسيط لفترة قصيرة من أجل تعزيز الانضباط كما أنها فرصة لإعطائهم بعض المحاضرات حول طبيعة عملهم)(١٤).

والذى يريد أن يكتشف هذا الكذب لابد أن يتساءل إن كانت طبيعة عمل هؤلاء الذين يختارون من الدوائر الحكومية هو تكريس مفهوم الجهاد وتأجيج نيران الحرب فى الجنوب وتصدير الارهاب. وإمعانا فى الكذب الصريح يختصر الترابى سياسة الفصل التعسفى التى مارسها النظام فى جهاز الخدمة المدنية بقوله (شمل التطهير نحو ألف موظف فقط)(١٥). وعن النساء يقول (أنهن يشغلن مناصب المدراء والوزراء)(١٦). وهذه نماذج فقط والمحضر المذكور يعج بالكثير المدهش.. تناسى فيه تماما مع نفيه لكل الاشياء أنه من ضمن مهامه جاء مدافعا عن النظام نفسه.. وهذه من الاشياء التى عيل فيها صبر النائب هوارد ولب بعد ما إستفزه الكذب المبالغ فيه فإنفجر فى وجه د. الترابى قائلا (هذا يعنى أن كل المنظمات -بما فيها حكومتنا- مخطئه فى تقويمها سجل حقوق الإنسان، فالناس فى السودان لا يخضعون للتعذيب، وليس هناك تعامل إعتباطى على قاعدة معتقدات الناس الدينية والسياسية، وهم أحرار فى التحرك دون أن يخشوا إنتقام أو تهديد أعضاء فى حزبكم؟! هل هذا ما تحاول أن تقوله لنا اليوم؟ هل هذه التقارير من نسج الخيال ولا أساس لها على الإطلاق)(١٧).

يسعى الترابى فى خطابه أحيانا إلى لى عنق الحقيقة. ولا يتحرج فى المداهنة والمنافقة.. وذلك يعتمد على المناخ الذى يتواجد فيه (المحضر يكشف ذلك- ومحاضراته الأخيرة مايو ٩٢ فى لندن وواشنطن التى فيها رائحة إستمالة للمجتمع الغربى مع تعارضها والنصوص الدينية). وهى سمة فى نهج الأخوان المسلمين عموما فقد أسموا نميرى (مجدد المائة وبايعوه على المكره والمنشط)(١٨) وقال (يسن عمر الامام) مكرسا اللقب الجديد الذى خلعوه على نميرى (الحمد لله ففى القرن الماضى جدد محمد أحمد

المهدى الدين، وكان من السودان. وكذلك جعفر محمد نميرى من السودان يقوم بتجديد الدين بتوفيق من الله سبحانه وتعالى)(١٩) وإبتدع حسن الترابى قولا آخر فى هذا الشأن وقال (ولما أجرى الله الخير على لسانه بايعناه إماما)(٢٠)، أى نميرى!!

كثيرا ما يستدعى الترابى الدين فى أحاديثه ليعطيها نفحة التبجيل القدسى، وذلك فى تبريراته لمواقف سياسية أو ظواهر طبيعية عرضية، فيقارن الأدنى بالأعلى كقوله فى المصالحة الوطنية (قديما شارك يوسف عليه السلام فى إدارة الشئون العامه لتحقيق مصلحة فى رعاية تموين العباد لا تتحقق بالبقاء فى السجن، بينما كان قد آثر السجن على الفتنه المحتومة)(٢١). وفى موقع آخر حاول فيه درء الشبهات عن نميرى بإستدعاء الدين (وتذكرون أن كثير من الشبهات كانت تنصب على الرجل الذى صدرت عنه هذه التشريعات مباشرة.. فصوبوا نقدهم لأول وهله على مصدر هذه التشريعات. وذلك شأن قديم فما تنزلت على الناس من رسالة إلا غفل المخاطبون عن جوهر الرسالة وصوبوا نقدهم الى الرسول.. فتذكرون كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سابق عهده مبرأ من كل شبهه، لكن ما قام بالدعوة حتى أطلقت عليه قذائف الشبهات)(٢٢) وأحيانا يخلع القدسية نفسها على نفسه.. فحينما أثار قانون العقوبات الذى صاغه ضجة فى مداولات الجمعية التأسيسية عام ١٩٨٨ قال الترابى مخاطبا النواب (عندما نزلت الرسالة إنشغل اهل الجاهلية بشخص الرسول (ص) أكثر من إنشغالهم بجوهر الرسالة وفى جاهلية أهل السودان إنشغال البعض بشخص الترابى أكثر من إنشغاله بالقوانين الإسلامية)(٢٣).

وفى تعليقه على كوارث السيول والفيضانات التى إجتاحت السودان فى أغسطس ١٩٨٨ قال د. الترابى (إن الله لا يجازى البشر إلا بما ملكت أيديهم)(٢٤).

وقال الكاروري فى جلسة الجمعية التأسيسية ١٩٨٨/٩/٢١ (إن الله أرسل إلينا الطوفان ثم الجراد وتبقت ثلاثة أشياء القمل والضفادع والدم.. ذلك لأننا مفسدون).

إن الراصد لخطاب الجبهة الإسلامية عموما وزعيمها د. الترابى خصوصا يلتمس كثيرا من البؤس والاستخفاف بالعقول، ومن السذاجة التقليل من ذكاء الترابى مع أنه وظفه توظيفا سيئا. فبهذا الذكاء كان يمكن أن تكون له قيمة كبرى أكثر من التى يسعى إليها الآن.. لو أنه إلتزم بمنهج الداعية الإسلامى غير المتطرف وغير المتجاوز لتراث مجتمعه، لو أنه وضع خطوطا واضحة بين الهدف وتسيس الدين أو تديين السياسة، لو أنه أدرك فى لحظة صفاء أن قصور الرمال التى تبنى فى شاطىء بحر هائج مائج مضطرب هى بالضرورة عرضة للإنهيار بين غمضة عين وإنتباهتها!.

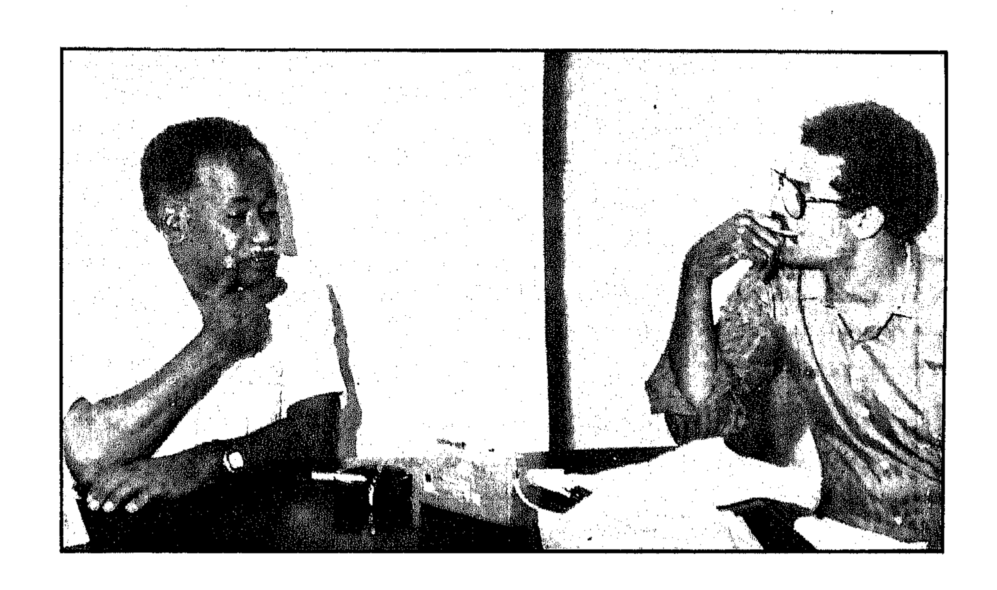
إن الظاهرة (الترابية) هالت التراب على أشياء كثيره، ونعت قيما جميلة إختطها فى سلوكياته المجتمع السودانى، وهى قيم الممارسة السياسية والتعايش السلمى للأديان وكلاهما السياسى والدينى يستندان إلى موروث من التسامح. وبه إستمدا تميزهما وتفردهما وتوجههما! وحيال إقتلاع الظاهرة الترابية لهذه الموروثات زرعت بدائلا مقيته ومفزعة.. العنف والارهاب والحقد.. وهى مكونات ترقد فى أحشائها إفرازاتها.. وكاد د. الترابى نفسه أن يتجرعها فيما تعرض له فى (أتوا) بكندا مايو ١٩٩٢. ومع ذلك مازال سادرا فى أوهامه رغم أنه طوى ستة عقود من عمره، كرس نصفها فى الركض خلف طموحاته الميكافيللية!!..

(١) محضر إستجواب الترابى فى الكونغرس الأمريكى| (مايو ١٩٩٢)| (شئوون الأوسط ١٠ - ١٩٩٢)
(٢) أعتمد التوثيق على دراسة محكمة للأستاذ محجوب إبراهيم (الترابى الوهم والحقيقة)| جريدة الخليج الأماراتية ١٩٩٢/٢/٢٩
(٣) د. حسن الترابى الحركة الإسلامية فى السودان التطور، الكسب، المنهج | ١١٢- ١١٣
(٤) المصدر السابق.
(٥) جريدة الحياة ١٩٩٢/٥/١٤
(٦) د. حيدر إبراهيم على| أزمة الإسلام السياسى ص ١٩٤
(٧) غوستاف لوبون| سايكلوجية الجماهير ص ١٣٣ منشورات دار الساقى
(٨) المصدر السابق ص ١٣٨
(٩) دراسة للقانونى الاستاذ محجوب إبراهيم مصدر سابق جريدة الخليج ٩٢/٢/٢٩
(١٠) لمزيد من الاستزاده أنظر مقال د. خالد المبارك (التأثر بالنموذج النازى فى السودان) الحياة ١٩٩٢/٧/٢١
(١١) جريدة الحياة ٩١/١٠/١٤
(١٢) المصدر السابق ٩١/١٠/١٦
(١٣) محضر الاستجواب - مصدر سابق
(١٤) المصدر السابق
(١٥) المصدر السابق
(١٦) المصدر السابق
(١٧) المصدر السابق
(١٨) د. منصور خالد الفجر الكاذب| نميرى وتحريف الشريعة ص ١١٠
(١٩) جلسة مجلس الشعب ١٩٨٣/١١/٨ نقلا عن عوض الكريم موسى (تناقضات الصادق المهدى).
(٢٠) مجلة الطليعة الكويتية ديسمبر ١٩٨٣
(٢١) حسن الترابى| الحركة الإسلامية فى السودان| مصدر سابق ص ١٩٨
(٢٢) راجع بحث الترابى فى مجلة البيان العدد ١٧ سنة ١٩٨٤ وكتيب عوض الكريم موسى مصدر سابق ص ١٢
(٢٣) الوطن الكويتية ١٩٩٢/٨/١٥
(٢٤) جريدة الراية ١٩٨٨/٩/١٥

محمد إبراهيم نقد

- لا نتبرأ من شعارات مايو ولسنا الحزب الذى يذوب.
- نحن أحرص الناس على إزالة مالحق بالعلاقات المصرية السودانية.
- الاشتراكية ما عادت ذلك الشعار البراق ونلتقى مع ثوار الجنوب قوميا.

الخرطوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٥



★ مظلة اليسار فى ظل ديمقراطية السودان الحالية اصبحت فضفاضة ما هو موقفكم من القوى اليسارية الاخرى؟.

– اولا من الحقائق الموضوعية ان فى السودان قوى يسارية.. وقوى تقدمية.. والفترة الممتدة من مايو ١٩٦٩ الى ابريل ١٩٨٥ كانت فترة تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة وعاصفة تركت اثارها ونتائجها على القوى السياسية المختلفة.. التى تتقدم الان وتطرح امام الشعب بعد انتفاضة ابريل بينما الجماهير نفسها محتاجة لبعض الوقت فى تجميع شتات القوى السياسية التى تبعثرت ثم توحدت فى الانتفاضة وبدأت تتبلور وتقدم نفسها كأحزاب.. ومن ضمن هذه القوى الحزب الشيوعى السودانى.. الذى يقدم نفسه ايضا من جديد له ما له وعليه ما عليه. ولسنا فى عجله من امرنا للحكم علينا لان الشعب نفسه محكوم بعوامل كثيرة.. فيما يتعلق باليسار فقد سبق ان رفضنا الدخول تحت مظلة فضفاضة.. ونحن اعضاء فى التجمع الوطنى الذى يضم قوى يسارية وغير يسارية ومن الطبيعى ان تكون فى داخله مواقف متباينة او متشابهة.. ولكن المظلة التى كانت تظلل اليسار قبل مايو ١٩٦٩ دخلت فى أزمة وخلافات بحدوث انقلاب مايو وهى ليست خلافات شخصية بقدر ما هى خلافات ايدولوجية ناتجة عن التحولات الاجتماعية فهنالك شرائح من اليسار فى حركة البرجوازية الصغيرة اصبحت جزءا من جهاز امن النظام المخلوع وبالتالى هى جزء من الرأسمالية الطفيلية الجديدة وعلى هذا الاساس نحن فى مرحلة فرز وعلى القوى اليسارية الاخرى ان تقدم نفسها للشعب السودانى لاننا لسنا الجهة التى تصدر «الصكوك» الرسمية وبموجب ذلك يمكن ان تتبلور وحدة لليسار، ونحن الان حريصون على وحدة كل القوى الوطنية التى فجرت الانتفاضة بصرف النظر عن موقفها بالامس او موقفها غدا من حزبنا..

★ هنالك جدل حول ملابسات تأييد الحزب لانقلاب ٢٥ مايو.. هل كان ذلك منزلق املته ظروف خاصة بالحزب؟.

– هذا السؤال وارد ونحن بصدد الاجابة عليه من خلال تقييم سيصدر من اللجنة المركزية وذلك جزء من تجربتنا بسلبياتها وايجابياتها يجب التعلم منها.. ثانيا ان هنالك حقيقة هى ما اصدره الحزب فى مساء ٢٥ مايو واعتبر فيه الحدث انقلابا – وصحيح انهم اتصلوا بنا قبل الانقلاب وصحيح اننا كنا متحالفين معهم قبل ٢٥ مايو ولكن اختلفنا معهم فى جدوى الانقلاب وبالرغم من ذلك ظهر الانقلاب بواجهة شيوعية دون ان يوافق الحزب ولكن لم يكن هنالك بد من التعامل مع الواقع.. ثالثا ان عبد الخالق محجوب تقدم باقتراح فى ذلك الاجتماعى المسائى ان يرفض الحزب الاشتراك فى الوزارة. ولكن اغلبية اللجنة المركزية وافقت على الاشتراك.. وقد ظهرت حكمة عبد الخالق فيما بعد!!.

وعليه يمكن ان نقول ان الحزب عندما استغل كواجهة بدأ الصراع فى اطار مايو نفسها وكان جوهره ان الحزب ليس هو القوة التى يطلب منها الذوبان فى مؤسسة مايو لذلك اصر على استقلاله علما بانه لم يتبرأ من الشعارات التى رفعتها مايو لانها اساسا هى شعاراته المطروحة وتعامل معها بجدية لتحقيقها وليس لاجهاضها.

★ هل هذه المواقف هى التى ادت الى الانقسام الكبير للحزب فى عام ١٩٧٠؟.

– نعم .. استقلال الحزب كان هو المعركة الاساسية وثانيا تقييم الحدث على انه انقلاب ام ثورة وثالثا بقاء الحزب ام ذوبانه فى مؤسسة مايو على نمط التجربة المصرية اضافة للخلاف حول سياسات كالتأميم والسلم التعليمى والسياسة الاقتصادية والعلاقات بمصر وميثاق طرابلس والدول الاشتراكية..

★ فى لقاء لى مع دكتور ترابى اكد لى ان التاريخ يمكن ان يعيد نفسه ويلعبوا نفس الدور الذى اقصاكم من البرلمان عام ١٩٦٥ فما هو رأيك؟..

– نترك للتاريخ ذلك.. والترابى يكرر نفسه!.. ومن الطبيعى ان يقول الترابى ذلك هذا منطقى مع منهجة وخطه السياسى ولكن اؤكد لك ان التاريخ لن يعيد نفسه حتى لو كسب المعركة!! لانه سينشأ حينها واقع تاريخى معين وجديد!!

★ ما هى المؤشرات التى ادت الى تحالفكم مع حزب الامة القومى جناح الصادق؟.

– ليس هناك تحالف..

★ ولكن ما يدور فى الساحة السياسية او حتى الاطروحات الاعلامية تشير الى ان هناك شيئا من هذا

القبيل؟.

– هنالك اتفاق فقط في وجهات النظر وعمل مشترك في اطار التجمع الوطني واعتقد ان الذين يختلفون سياسيا مع الصادق المهدى قد روجوا هذا الامر، فعلاقتنا مع جميع الاحزاب المشتركة في التجمع واحدة!!..

★ اود ان اسمع رايك في احجام الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي في دعم السودان او على الاقل انها لم تكن بالقدر المأمول؟.

– هذا السؤال يوجه مباشرة الى سفراء الدول الاشتراكية ولكنني اتناول قضية واحدة وهي مساعدة تلك الدول في الاغاثة لان مادون ذلك من مساعدات عسكرية او غيرها تعتمد على اتفاقيات وقد عطلها نميرى من قبل.. ونحن تناقشنا مع الاحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي في ان نفرق في العلاقات بين الدول في المسار الطبيعي وبين ان الشعب السوداني في حالة مجاعة وتلك قضية يجب حلها في اطار المنظمات الشعبية في كلا البلدين وكانت وجهة نظرهم ان بعد تعطيل نميرى لكل الاتفاقيات هم في انتظار مبادرة النظام الجديد..

★ الحزب الشيوعي السوداني متهم بتحريك الساكن في العلاقات المصرية السودانية. ما رايكم في هذا الاتهام؟؟.

– نحن احرص الناس على علاقة طيبة بين السودان ومصر ولذلك نحن احرص الناس على ازالة الشوائب التي علقت بتلك العلاقة.. وسنظل احرص الناس على ان تعمل الحكومة المصرية على تصحيح الاخطاء التي ارتكبها في حق هذه العلاقة..

★ اوضحت الحكومة المصرية رايها في موضوع استعادة جعفر نميرى.. فهل هناك موقف ينبغي اتخاذه من قبل الحكومة السودانية تجاه القاهرة؟

– كان بامكان الحكومة المصرية تسليم نميرى خاصة ان هذا الطلب الذى تقدمت به الحكومة كان استجابة لرغبة الجماهير .. ولا حرج في ذلك.. فلقد اعادت الحكومة المصرية من قبل الصادق المهدى وعبد الخالق محجوب بعد ان نفاهما نميرى الى مصر.. ثم ان نميرى لا يمكن ان يقرر لوحده اين يذهب ان لم يكن ذلك بمشاركة الحكومة المصرية.. فحتى لو غادر نميرى مصر الى جهة غير السودان فحتما سوف يوجه نشاطه السياسي ويديره من القاهرة!! وانا اود ان اؤكد حقيقة ثابتة هي ان نميرى لا يستطيع ان يعود للسودان ولا ان يعود للحكم.. اما بقاياه من الرأسمالية الطفيلية وجهاز امن الدولة والبروقراطية المايوية هي كلها قوى ضعفت ووهنت واصبحت حطاما!. لكن ما يجب الانتباه له هو تحريك الدولة المصرية «لكارت» نميرى تماما كما يفعل لاعب «الاراجوز» بخيوطه!! فنميرى لا يستطيع الحراك بدون اليد المصرية!.

★ ما هي المصلحة المشتركة في ذلك؟.

– مصر تاريخيا– بصرف النظر عن الحاكم – لديها حساسية تجاه اى نزعة استقلالية في السودان – فهى ان فعل ذلك تعتبره كالزوجة الناشز التي خرجت من بيت الطاعة!! وهي تريد ان تعيده لبيت الطاعة والسودان لن يعود اليه!! وعلى مصر ان ترتب سياستها على هذه المعطيات الجديدة! فالسودان لن يسير بنفس النهج الذى سار عليه لمدة ١٦ سنة..

★ اذكر لكم حديثا سابقا قلتم فيه انكم تملكون ادلة تدين جهات عربية متورطة في قضية الفلاشا.. هل لنا ان نعرف ذلك تفصيلا؟.

– اولا دعنا نعوم في المياه الهادئة.. ان المقدم امن عبد الله عبد القيوم كان في قسم الامن الخارجي فقبل الانتفاضة كان ملما بكل قضية الفلاشا.. وحمل كل اوراق القضية واتجه الى دولة خليجية في طريقه الى تونس.. وعندما علم الامن السوداني بذلك اجبره على النزول في مطار تلك الدولة الخليجية بالتعاون مع امنها حيث سلم كل الاوراق الى سلطاتها وجرى تصويرها واعادة ذلك المقدم مع اوراقه.. ونحن حصلنا على معلومات الفلاشا في عام ١٩٨٣/٨٢ وارسلناها الى جهة عربية صديقة في الخارج لتسلمها الى ياسر عرفات.. وجاءنا الرد في انه استلم المعلومات.. وكنا نحن الذين سربنا الخبر الذى نشر في جريدة الاهالى٨٤/٨٣ وقد تحاشينا نشره في الداخل سوى في صحيفتنا «الميدان» او في شكل منشورات لانه لو حدث ذلك لغيرت المخابرات الأمريكية والموساد والامن السوداني لكان غيروا مجرى القضية بتغيير خططهم. فتركنا الامر يسير هكذا وكنا نراقب في «كسلا» و«القضارف» بالعين المجردة لان الامر ما

كان يحتاج لجهد او ذكاء خارق!! والسؤال الذى اطرحه اذا ما كانت كل المنظمات الفلسطينية تتابع فى صحافتها وتعكس ما يدور داخل الارض المحتلة.. كيف تفسر وصول خمسة الاف اثيوبى من يهود الفلاشا بلون مختلف وتقاطيع مختلفة الى الارض المحتلة ولا يعلمون بها؟.. وكنت قد وجهت هذا السؤال الى الاخ صلاح من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقلت له انا لا استطيع ان اصدق لاننى اعلم انكم تكتبون عن الحياة اليومية فى داخل «اسرائيل» بكل تفاصيلها.. فكيف غاب عنك ذلك حتى لو افترضنا انهم وضعوهم فى صحراء النقب!! ثم انه فى تقديرى بما ان العملية تمت بمباركة المخابرات الامريكية والموساد فانا اعتقد ان لهما علاقة ود كبيرة تربطهما ببعض الانظمة العربية لتبادل المعلومات! وكذلك جهات عربية كثيرة صمتت على اعتبار ان المشروع الامريكى المرتقب سيكون شكلا من اشكال الحل فلا تريد اعاقته.. فكان ترحيل الفلاشا واحدة من الصفقات..

★ هل يمكن لحزبكم بما يملكه من معلومات ان يساهم فى ازالة التشويه الذى لحق بوجه السودان عربيا؟.

– السودان ازال التشويه بتقديمه المرتقب لنائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب للمحاكمة.. ولكن كيف نزيل التشويه الذى لحق بالجهات العربية.. واقول لك صراحة.. مثلا الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى السودان واسمه عادل! فقد كان على علم بقضية الفلاشا وسافر على اول طائرة بعد الانتفاضة.. وثانيا.. الطائرات التى كانت تحمل الفلاشا كانت تخترق الاجواء المصرية وليست اجواء افريقيا الوسطى!!.

★ يذكر ان راية الاشتراكية التى رفعتها حركة تحرير السودان قد خلقت تزاوجا فى الافكار بينكم وبينها لدى الراى العام.. ما مدى صحة ذلك من عدمه؟.

– أنا اعتقد ان الاتفاق بيننا وحركة تحرير السودان ليس فى الاشتراكية لان شعار الاشتراكية لحق به ما لحق فى العالم العربى والافريقى!! فما عاد ذاك الشعار البراق.. مايو رفعت الاشتراكية وقد حدث ما حدث!! فالشىء الاساسى هو وحدة السودان.. فالحركة هى اول حركة سياسية عسكرية فى الجنوب ترفع شعار مشكلة الجنوب يجب ان تحل فى اطار مشاكل السودان.. اى انهم ليسوا دعاة انفصال.. فذلك هو اساس تحالفنا معهم لان طرحها متقدم بعد نشوئها عقب اتفاقية اديس ابابا وتطبيق الحكم الذاتى اى ان الجنوبيين نالوا آنذاك ما كانوا ينادون به وهو مناصب الحكم فى الجنوب.. وبعد ١١ سنة من التجربة توصلوا الى ان ذلك لم يكن هو الحل.. فالحل ليس هو الحل الاقليمى وانما الحل القومى الشامل وواضح لنا ان الحركة غير متجانسة ولا تحكمها ايدولوجية واحدة.. وفى داخلها مختلف الجذور الفكرية والثقافية.. وانما يحكمها برنامج سياسى واحد وهو «مانفستو» الحركة.. وقد يكون من بين تلك الجذور من يؤمن فى شعار الاشتراكية وليس ذلك هو الذى يحكم الحركة ككل!! والحركة من خلال عملها العسكرى تبنى فى نفوذها السياسى لذلك يجب ان لا نتوقع سرعة الاستجابة.. ويجب ان لا نضيق اذا لم ترد الحركة على مساعى الحوار..

★ سمعت رايا مفاده ان حل جهاز امن الدولة وخاصة الامن الخارجى خلق فراغا امنيا يمكن لقوى خارجية متربصة اختراقه – هل توافق على هذا الرأى؟.

– هذا نصف الاية!! بالطبع ان ازالة نميرى ومؤسساته قد خلق فراغا سياسيا.. ولكن ذلك لم يكن سببا لكى يطالب الناس بإعادة نميرى او اجهزته.. كذلك هو الحال بالنسبة لجهاز امن الدولة فقد نشأ فراغ ايضا ولكن السؤال كيف يملأ هذا الفراغ.. هل بالجهاز القديم ام بجهاز جديد ونحن مع الرأى الثانى.. على ان يكون ذلك الجهاز خاضع للمساءلة والمراقبة القضائية والقانونية.. وعلى ان يكون تابعا لوزارة الداخلية وافراده من كوادر الشرطة.. وكذلك ان تكون ميزانيته معروفه وتصرف من الميزانية العامة للدولة وعلى ان يكون محكوما بسياسة السودان الخارجية لان الجهاز السابق كان مسخرا من قبل جهات كثيرة..

★ وايضا يقال ان مناداتكم بحل جهاز امن الدولة تنطوى على رغبتكم بعدم كشف وثائق خطيرة تتعلق بحزبكم وهى اشياء وفرتها الحركة الانقسامية؟.

– بمعنى نحن خائفون من كشف هذه الوثائق أليس كذلك!! بالطبع هذا إتهام غير صحيح. ثم أن الجهاز لم يحصل على وثائق لم تنشر، فاغلبها نشر من خلال التقارير وما لم ينشر طيلة الـ ١٥ عاما الماضية سننشره الآن.. والجهة التى تقول هذا الاتهام يجب أن تسأل نفسها اولاً حول موضوعية

الاتهام.. والوثائق مازالت موجودة، ونحن قلنا تصفية جهاز أمن الدولة وليس حرق الوثائق وكذلك طالبنا بنشر كل الوثائق والتقارير سواء تلك التي متعلقه بحزبنا او القوى السياسية الاخرى.

★ **نشرات التجمع كشفت الميزانيات المخيفة لاجهزة نميرى.. وبما ان الحكومة اعلنت ترشيد الاتفاق.. اذن لماذا لم ينعكس مردود تلك الميزانيات على الوضع المعيشى للمواطن العادى؟.**

– لان الحكومة ووزير المالية والاقتصاد بالتحديد لم يخرجوا من نطاق صندوق النقد الدولى. فالعقلية السياسية التى تقف وراء ماكينة الاقتصاد مطالبة بالرد على هذا السؤال لانه فعلا توفرت مبالغ طائلة من وراء ذلك.. وصحيح ان نميرى كان يغطى ميزانيات اجهزته بالقروض قصيرة الاجل.. ولكن فى حدود ما توفر من مبالغ كان من المفروض ان ينعكس على حياة المواطن.. وذلك يقودنا الى ان جهاز الدولة المايوى مازال موجودا وهو الخطر الرئيسى فى الوقت الحاضر.. وانا ايضا بدورى اتساءل معك ذات السؤال؟!.

★ **ماهى رؤيتكم بالنسبة لتمثيل القوى الحديثة فى الانتخابات القادمة؟**

– اولا القوى الحديثة اذا ما طرحت سياسات بناءة تكسب بها قواعد جماهيرية يمكن ان تكون قوى مؤثرة.. فالصغير يمكن ان يصبح كبيرا وفى مسألة تمثيلها فانا اعتقد ان التجربة المصرية الخاصة بالتمثيل النسبى هى حتما غير واردة. ونحن نميل لاستحداث دوائر خاصة للقوى الحديثة.. وكلما تعددت الاصوات السياسية داخل المجلس النيابى كان ذلك افيد وانفع لتجربة الديمقراطية القادمة..

★ **بالنسبة للتجربة المثيرة فى مسألة اختفائكم هل لنا ان نعرف تحديدا اين كنت خلال تلك الفترة؟.**

– تحديدا ليس لذلك معنى.. فانا خرجت اخر مرة من السودان عام ١٩٧٠ ورجعت فى نفس اليوم الذى اعدم فيه قيادات الحزب الشيوعى فى ١٩٧١م ومن يومها ظللت داخل السودان حتى ثورة ابريل ٨٥ .. وقبلها ايضا اختفيت فى نظام عبود من عام ١٩٥٩ الى ١٩٦١. وحياتى خلال كل تلك الفترات كانت من حى الى اخر.. واحيانا تتعدد المخابىء فى الحى الواحد.. وكل تلك تحمل مواصفات الامن التى يحفظ سرها من تتواجد معهم.. فهم فى الغالب يعرفون من انت.. واقول لك صراحة كنت اخرج كثيرا لاقابل اشخاصا فى الخارج، او لاجتماعات ايضا.. وفى الغالب اعيش الحياة الطبيعية وسط الناس بصورة سرية للغاية..

★ **ذلك ربما يكون حقا مثيرا اذا ما قارناه بقوة جهاز امن الدولة السابق؟.**

– نعم... ولكنه لابد ان تكون هنالك قوى سياسية تسندك وقد تمثل ذلك فى اعضاء الحزب واصدقائهم.. كما ان السودانيين برغم مفاسد نميرى وسدنته ما تزال القيم الجميلة من شهامة وغيرها سائدة بينهم.. كما انه برغم تلك الظروف تسنى لى مقابلة معظم القيادات السياسية..

★ **فى خلال تلك الفترة كنت قد قابلت نميرى لمدة وجيزة واختفيت بعدها ما هى ملابسات ذلك؟.**

– ذلك كان فى مارس عام ١٩٧١م وكانت الاوامر قد صدرت لاعتقالى فى فبراير ١٩٧١م واستطعت ان اختفى.. وكانت مناسبة اليوبيل الفضى لمدرسة حنتوب والذى كان يبدأ من داخلية ابوعنجة وهى الداخلية التى كانت تضمنى ونميرى.. وحدث ان اصرت لجنة تحضير الاحتفالات على حضورى فاتصلت بنميرى الذى رفع الامر وتأكدنا من ذلك بواسطة جوزيف قرنق ومن جانب اخر كان هنالك وفد سوفياتى برئاسة كوزموتسوف نائب رئيس مجلس السوفيات الاعلى ونائب غروميكو انذاك.. فى زيارة لاجراء مناقشات بين الحزب الشيوعى وبين السلطة لتخفيف الازمة.. وكان لزاما على ان احضر تلك المحادثات.. تجمعت كل تلك العوامل.. وحضرت فعلا المناسبتين..

★ **١٤ عاما فترة الاختفاء بالمقياس الزمنى طويلة الم يتخلل اليأس روحك يوما ما؟.**

– ليس اليأس، لأن لحظة اليأس لا تراجع بعدها. فالانسان عندما يصل مرحلة اليأس فتصرفاته حينئذ تكون يائسة كأن يسلم نفسه للسلطة أو يخطو خطوات فيها إستهتار بالعمل السرى. وهذه المرحلة لم أصلها لأننى كنت ملامس بشكل أو آخر التحركات السياسية فى البلد.. وأعتقد إننى طيلة ال ١٤ عاما كنت منضبط ومتقيد بالقواعد ومقتنع بها.

★ **هل تركت هذه التجربة تأثيرا معينا فى نفسك؟**

– التجربة تحتاج الى قدر عال من التصميم فى الوصول الى هدف محدد والشىء الثانى أن تكون لديك قضايا تشغلك بحيث لا تشعر بوقت فراغ. وكان يندر ان تمر على أيام أشعر فيها بالملل. على كل

تجربة الاختفاء لن تكرر.. أتمنى ذلك لمرارتها ولا أتمناها لأي ثوري أو صديق!!

★ المفهوم الماركسي يستند على الفهم التراثي للدين كيف تنظرون لإشكالية الفهم التراثي للنظرية هذه والفهم الفطري للدين في المجتمع السوداني؟

– أولا.. نحدد المفهوم.. الماركسية فلسفة وليست دين وهي ليست الفلسفة المادية الوحيدة، لكن القوى التي تصارع ضدنا دائما ما ترفع سلاح الدين. ونحن نعتقد ان الإسلام القائم على اركانه الخمس وأركان إيمانه والاسلام كما يمارسه المسلم العادي لايشكل عائقا أمام الاشتراكية على الاطلاق.. كما أنه لايشكل حجر في عضوية الحزب الشيوعي.. فتستطيع ان تنضوي للحزب وأنت مسلم وتستمر فيه وأنت مسلم لأن الإلحاد ليس في بنود الحزب.. والكلام عن الالحاد بهذه الصورة هو أقرب إلى الفوضوية منه الى الماركسية. أنا لا أستطيع أن أنكر خوف المسلم من أن تؤثر الماركسية على معتقداته الدينية، وهي عقبه يمكن إزالتها بالصبر والحوار.. ولا اعتقد ان الحزب الشيوعي عاش في هذا البلد قرابة الاربعين عاما «بالفهلوة» والشطارة.. وإنما عاش كحزب سياسي اقنعت بمبادئه جماهير عريضة.. كما أنها إقتنعت بأن هذه المبادىء لا تمس معتقداتهم ومقدساتهم.. اما الصراع بيننا وبين القوى التي ترفع شعار الالحاد هو صراع سياسي ليس الدين طرفا فيه.. عموما التعثر والعقبات موجودة لكنها ليست مستحيلة التجاوز..

ومن الناحية العامة هناك نقاط إلتقاء مع قوى إسلامية تتحدث عن التغيير الاجتماعي من داخل الاسلام وهؤلاء ليس لنا معهم عداء أو مشكلة سياسية طالما إعترفوا بمبدأ التغيير الاجتماعي من داخل الاسلام وهم نعتبرهم من قوى المستقبل. . قوى التغيير الاجتماعي مهما كانت خلافاتهم السياسية معنا، ومهما إختلفوا مع الماركسيين لأنهم قوى مفيده لتطور المجتمع، وهناك سلفيون كالاخوان المسلمين يرون تطبيق الشريعة كما طبقت في السودان وباكستان، وهذه تجربه لسوء حظهم أصحابها أنفسهم لا يستطيعون الدفاع عنها!.

الفصل الخامس
الحزب المأزق.. أم مأزق الحزب؟!

«إذا اطعمت الشعوب بالشعارات الثورية فقط، لن تستمع إليك طويلا»

(نيكيتاخروتشوف)

كانت الافكار الاشتراكية والمفاهيم الثورية التى تخطت حدود الاتحاد السوفيتي سابقا، محط أنظار القوى الوطنية والديمقراطية فى الاقطار التى رزحت تحت نير الاستعمار الرأسمالى، وأصبحت هذه الافكار قوة جاذبة ومصدر إلهام ثورى لكثير من حركات التحرر الوطنى فى شعوب قارات بأكملها فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.. وبلغ هذا الزخم اوجه فى فترتى الخمسينيات والستينيات على وجه الخصوص. وبعد أن تحقق الهدف السامى فى جلاء المستعمر بدأت هذه القوى بعد إعتناقها لتلك الافكار ترسخ فى أقدامها بقوة منطلقة من التفاضل والاسهام الحقيقى فى هدف إزاحة المستعمر. وبدأ التعامل معها فى هذا الاطار.

فى مناخ كهذا ولد الحزب الشيوعي السوداني – مفى أغسطس ١٩٤٦. ظهر تحت إسم الحركة السودانية للتحرر الوطني، وتغير هذا الأسم بعد عشر سنين تقريبا. وسبق للحزب المشاركة فى تنظيمات سياسية جبهوية، مثل الجبهة المعادية للإستعمار (٥٣–١٩٥٨)– وحاول تأسيس الحزب الاشتراكى (منتصف الستينيات حتى أواخرها) – وكان هناك مشروع تحالف ديمقراطى أبان فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ – ١٩٩٠).

بحكم توجهاته الفكرية نشأ الحزب فى أوساط الطبقة العمالية الكادحة.. ورغم هذه النشأة لكن أطروحاته حظيت بإهتمام شريحة كبيرة من المثقفين (الانتلجنسيا). مما أظهر التركيبه البينوية للحزب بمظهر الهرم المعكوس، ولربما كانت تلك خاصية تحسب له وليس عليه. مع أن نشأته الطبقية هيأت له موطىء قدم فى قلب الحركة النقابية، والتى ناضل من أجل إشهارها، الامر الذى تم فى الاعتراف بالتنظيم النقابى عام ١٩٤٨ وبموجبه تكونت تنظيمات عمالية ديمقراطية، ولعل التسليم المطلق بإستقرار ثالوث الحكم فى السودان (أحزاب، نقابات، قوات مسلحة) فرضت وجود الحزب واقعيا. أى نوعيا وليس كميا.. كرقم يصعب تجاوزه.

تعرض الحزب فى مسيرته لخلافات كانت فى المبتدأ سياسية وتحولت فى المنتهى إلى خلافات فكرية عميقة، نتج عنهما أكبر انقسامين الأول ١٩٥٣ والثاني ١٩٧٠، والأخير أدى إلى نهاية كارثية، فقد أصابت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ الحزب فى مقتل بعد أن أعدم نميرى بعض قادته الفاعلين الذين كان يعتمد عليهم الحزب إعتمادا تاريخيا.. لكنها تصفية شلت الحزب ولم تقضى عليه تماما كما كان يظن نميرى.. منذ وقت مبكر إتبع الحزب خطأ إستقلاليا مميزا رغم قوة جاذبية المركز، وسند ذلك بمواقف عززت من مركزه الاستقلالى. سواء فى احداث خارجية – يتأثر بها سلبا أو ايجابا– كموقفه من الغزو السوفيتى لتشكوسلوفاكيا (ربيع براغ ١٩٦٨) والذى أدانه وموقفه من التحولات الاشتراكية التى أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر أوائل الستينيات حيث رحب بها، ثم نقده بها فى مؤتمر الحزب الرابع بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ لغياب الديمقراطية وإنعدام المشاركة الشعبية والانفراد بالسلطة وتكريس نظام الحزب الواحد. أو على مستوى قضايا الواقع السودانى، مثال تمسكه بقضية الديمقراطية الليبرالية إزاء تركيبة المجتمع متجاوزا المفهوم الماركسى اللينينى الذى يضع السلطة بيد البرجوازية بفعل علاقات الانتاج القائمة فى المجتمع. أن حلول المسألة الاجتماعية لا تتأتى إلا من خلال الثورة الاجتماعية، يقول سكرتيره العام (الهجوم على الديمقراطية السياسية بمعنى الحريات وحكم القانون والدستور والتعددية إلى آخر ما افرزته الثورات البرجوازية لم يكن دقيقا، بمعنى لو أننا اخذنا الامر من الناحية التاريخية فلا خلاف على محدودية الديمقراطية الليبرالية).(١).

بل فى موقع آخر يؤكد الحتمية الواقعية (نحن نعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية وتطورها صوب الاشتراكية في السودان سيكون مرتبطا بالتعددية، وليس بالطبقةالواحدة حتى لو كانت الطبقة العامله، ليس بالحزب الواحد حتى لو كان الحزب الشيوعى)(٢)..

والشيء الثانى فى المواقف طرح الحزب فى مرحلة مبكرة شعار (الحكم الذاتى للجنوب فى إطار السودان الموحد)(٣). برغم تناقضه مع الطرح الاشتراكى اللينيني، مما حدا بأحد المثقفين السودانيين أن يصف هذه الخطوة ب(مناورة مؤقته قصد بها منافقة القوى الوطنية فى الشمال إلى أن يقوى عود الحزب أو عود الحركة الانفصالية فى الجنوب وعندها يجبر القوم بالطرح اللينيني فى هذه المسألة)(٤). وأيا كان التفسير لهذه الخطوة فالذى نحن بصدده رصد المواقف الاستقلالية الفكرية أو محاولة الانحياز للواقع بغض النظر عن تناقض ذلك مع النظرية.

المسألة الثالثة والأهم هى قضية الدين.. فالفهم السائد أن الحزب أدرك عمق المأزق المتمثل فى تجذر الدين فى المجتمع السودانى. وإتبع فى ذلك نهجا تعايشيا مثاليا. سئل السيد محمد ابراهيم نقد عن إهتماماته الإسلامية فقال (أرجو أن لا تستغرب إذا علمت أن أحد قادة الحزب الشيوعى وهو الدكتور حمودة فتح الرحمن مرشح الحزب فى الانتخابات الأخيرة عن دائرة كوستى كان يؤم المصلين فى سجن كوبر)(٥).

لقد حاول الحزب أن يصنع مشهدا متميزا للمصالحة العقائدية بين الشيوعية والإسلام. وهى معادلة أنجبت ظاهرة «الشيخ الرفيق» وخلقت الوئام بين الحزب والعقيدة الدينية. ونتيجة لعدم الجنوح لأى نبرة. إستفزازية أعتقد أن الحزب الشيوعى السودانى طيلة مسيرته السياسية لم يكن مطالب بتوضيح موقفه من الآخرة بقدر ما كان مطالب بتوضيح موقفه من الدنيا. وبما أن الشيء يذكر نرى أن أكبر أخطاء الجبهةالإسلامية عدم رؤيتها التكامل الحقيقى بين الوحدة الوطنية والالتزام العقائدى!. بعد البروستيروكا (١٩٨٥) تداعى المعمار الايدولوجي للتجربة الاشتراكية. وأدى إنفجار الأزمة فى الأصل إلى إنفجارها فى الفرع فإنهارت أنظمة شرق أوروبا من بحر البلطيق شمالا إلى الادرياتيكى جنوبا عبر القارة الأوروبية بولندا، المجر، المانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا، البانيا. أما الأحزاب التى لم تصل للسلطة فكثير منها غيرت الاسم والبرامج. وعندئذ تدافعت الاسئلة.. هل إنهيار الاتحاد السوفيتى يعنى إنهيار الفكرة الاشتراكية نفسها بعد أن كانت حقيقة ماثلة لسبعين عاما ونيف؟!. وهل مفترض أن يكون الانهيار شاملا أم جزئيا؟! وهل إنكشاف (العورات) فى المركز عصفت بالقدوة والحلم فى ما يتطلع إليه الفرع؟!.

هذه بعض التساؤلات التى خلقتها البروستيرويكا ومازالت تثير جدلا عميقا فى معظم المجتمعات. وسبرا لغور الاجابة نرى أن الذين يناوئون الفكر الاشتراكى حسموا أمرهم فى الاجابة «بنعم» فى كل التساؤلات الماضية، بل إمعانا فى التشفى إستلوا سكاكينهم وحرابهم بإعتبار أن غريما عنيدا تهاوى، وهو تشفى يغلب عليه طابع العداء الايدولوجي للاشتراكية والعداء الفلسفى للماركسية، ويرون أن الفرصة قد حانت لضرب حركات التحرر والتقدم التى نافستهم زمنا فى المشروعين الوطنى والقومى.. أما المتمرسون فى الخندق نفسه أعزوا السبب للماركسيين أنفسهم الذين وقفوا على الحياد وهم يروون تطاير الشرر قبل أن يصبح نارا دون إبداء أى رأى. ويقولون أن الأزمة أزمة تطبيق أما النظرية فلا تزال قائمة وصامدة ومبرأة من العيوب، وفى ذلك يستشهدون بإنجازات ثورة ١٩١٧ من زاوية المكاسب التى حققتها للطبقات الكادحة والمسحوقة. ومن زاوية منازلتها الرأسمالية وتوازنها للصراع فى مراحل تاريخية مختلفة، ومساهمتها فى المجالات التنموية والتعليمية وغيرهما. وهؤلاء يسلمون جدلا بهزيمة الاشتراكية –ويقرون بأنها نتيجة غياب الديمقراطية– ويؤكدون فى الوقت نفسه بأنها هزيمة مؤقته أو فرصة لالتقاط الأنفاس فى إنتظار ما يفرزه الصراع فى مرحلة تالية لأن ذلك (لن يستمر طويلا فالقطب الواحد لا يعمل بمفرده وسيستمر السعى من أجل السلام والعدالة وسيتبلور يوما ما فى شكل ما وقد يكون غير واضح المعالم الآن.(٦).

وبعض من اصحاب هذا الرأى يذهبون فى التأكيد إلى ما هو أبعد من ذلك ويرون فى وجود بلدان شيوعية كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام هو دليل على أن الشيوعية لم تمت. مع أن هذه مسألة جدلية لا تخلو من نظره طوباوية. من كل هذا العرض الموجز.. السؤال الذى يثور أين يقف الحزب الشيوعى السودانى من كل ذلك؟. لايمكن التقليل من مأزق الحزب فى إطار كل هذه المتغيرات فلا الارث

التاريخي يمكن أن يعصم ولا المواقف الاستقلالية المتميزة كذلك يمكن أن تعصم.. وبالطبع لا عاصم إلا المواقف الجزئية التي تنسخ أو تثبت هذه المتغيرات في نهج الحزب! من المؤكد أن الحزب الشيوعي السوداني يعيش الآن بفضل إسهاماته الثرية في تاريخ الحركة الوطنية السودانية.. وفي تلك قدم تضحيات كبيره لا نستطيع نكرانها. وفي تكتيكاته السياسية عمد إلى سد الرتوق وتقريب المسمات المتفرقة داخل الاحزاب الوطنية بغية تجنب الموات للحياة الديمقراطية. بل حتى ما اوجزه الصادق المهدي (زالت حدة الصدام بين الشيوعية السودانية والفكر السياسي السوداني.. وبعض الافكار تم استيعابها قوميا وبعض التوجهات القومية تم استيعابها في الحزب الشيوعي) (٧) كل هذه المسائل قد لا تصمد مرحليا وقد تنفرط إزاء ضغوط الواقع.

لقد أصبح هناك تململا حقيقيا في عدم إستجابة الحزب الشيوعي السوداني لافرازات الانهيار الجدلي للإشتراكية.. صحيح أن بعض الاحزاب مازالت تقف مع الحزب في خندق واحد كالحزب الشيوعي المصري الذي رفع شعار (لا عزاء للماركسيين). . لكن يبقى للواقع السوداني نكهته وظروفه الخاصة، وتبقى للحزب إستقلاليته المميزه..

قد يعزى السبب لمصادرة الديمقراطية في السودان مما يجعل من النقاش والحوار وفق الأسس التنظيمية التي يتبعها الحزب أمرا صعبا. ولكن الاصعب من ذلك ترويج القوى الظلامية لمفاهيم خاطئة.. في مناخ قد يجد الاستجابة الجزئية إن لم تكن الكلية.. فهناك سياسة التعتيم الاعلامي والفكري والتجهيل الذي تمارسه أدوات النظام الإعلامية. أو بوادر إنفلات الحبل التنظيمي نفسه (كتب المهندس محمد احمد طه – مسؤول النقابات والاتحادات المهنية في اللجنة المركزية للحزب– مقالا في جريدة الانقاذ الوطني تحت عنوان دعائي (هل سنبقى نحن الشيوعيين السودانيون نياما في كهف الماركسية البالي)(٨) أو نفاذ صبر البعض (تعيين محمد محجوب عثمان) في البرلمان المعين لنظام الجبهة الإسلامية.

هذه بعض من العوامل التي يمكن أن تحفز الحزب في إبداء رأي مؤسس ومنهجي ف التطورات التي تمور بها الدنيا كلها!. من موقع المراقب ثمة بعض الاسهامات التي يرجى منها إثراء الحوار. والتي يتفق حولها في انها تمثل خطوط التقاطع والالتقاء بين الديمقراطيين والشيوعيين بما يبعد عنها شبهة المراسيم أو (الأبوية).

أولا| إبداء رأي صريح وواضح في توجهات الحزب الفكرية.. ويتجدد السؤال كيف يمكن للاشتراكية في معالجتها القضايا السودانية (المجتمع المتعدد المتنوع) أن تفضي إلى ترسيخ ديمقراطية حقيقة لبناء دولة حديثه.. والفارق في السؤال القديم الجديد التطورات السالفه الذكر...

ثانيا| التوجه التمثيلي لمصالح الطبقة العاملة.. ثمة فرق بين الواقع والنظري.. وكيف أن الأول يمكن أن ينفي أو يثبت (التشابك المصلحي) – إن جاز التعبير فالتمثيل الحقيقي أو عدمه يجب أن يوضع تحت مجهر أمين وممنهج.

ثالثا| الموقف المؤسسي وليس العرضي من التحالفات السياسية(٩) وبروز مستجدات جديدة كقضية حق تقرير المصير.

كما أن التحالفات السياسية المعطره بنفحات عابرة إتضح أنها مؤذية للعملية الديمقراطية فهي أقرب للمهادنة طالما أن الحليف يفتقر إلى أسس وضوابط ومكونات الديمقراطية (فاقد الشيء لا يعطيه). وتلك مسألة في التقدير هي إحدى إنتكاسات الديمقراطية بما يعني أن للحزب فيها نصيب. فالحديث عن واقع جديد منتظر وسودان وليد قادم لن يتأتى إلا بقدر مساهمات القوى المتحالفة مساهمة فعلية، مما يستوجب توضيح كل طرف لموقفه الفعلي من قضية الديمقراطية والدين والدولة ويعلن توجهاته وافكاره صراحة بما لا يقبل التأويل!

حول طبيعة الحزبين الأمة والاتحادي وعلاقتهما معا يقول السيد محمد إبراهيم نقد (المصالح تلتقي وتتشابك، والخلافات موجودة، لكن عوامل الوحدة بينهم أكبر، فكلهم يسير على طريق التطور الرأسمالي، وكلهم يقف مع الدستور الإسلامي والدولة الدينية، وكلهم مع سيادة القومية العربية الإسلامية على بقية القوميات السودانية وهذه القضايا الثلاث هي التي تربطهم بالاخوان المسلمين)(١٠).

رابعا| أما أن للحزب أن ينفك من إسار الماضوية.. ذلك يطال أشياء كثيره من بينها الأساليب التكتيكية.. مثلا معرفة أعضاء الحزب وكوادره ولجنته المركزية ينبغي أن يمسها نهج (الغلاسنوست) فقد

تغيرت الظروف كثيرا.. صحيح أنها أساليب تأمينية. كوقاية فى أزمة الديكتاتورية، وعدم إستقرار النظام السياسى، ولكن هل يضير الشاة سلخها بعد ذبحها؟!..

خامسا| آراء الحزب التى ذكرناها فى قضية الدين ماتزال فى حاجة لتعميق.. بإعتبار المستجدات المتمثلة في دواعي الأصولية الحاكمة.. وهى تهدف فى منطلقاتها إلى إضمحلال الفهم وإحلال المفهوم البديل القائم على تصوراتها. والتعميق يمكن تنميته بالحوار المستمر مع مثقفى الأحزاب الوطنية والقوى الطليعية فى المجتم – مواصلة لسياسة سد الرتوق– هذا النمط من الحوار قد يسهم فى إزالة ما علق بالدين من تشوهات على يد الطغمة الحاكمة ويرتقى بقيمه ومثله التى تنادى بالمساواة والعدالة الاجتماعية وإعمال الفكر والعقل.

سادسا| ينظر البعض بعين الشفقة والريبة للمؤتمرات العامة التى توقفت حد المؤتمر الرابع ١٩٦٧ إى منذ ربع قرن بالتمام والكمال! وهناك ما يمكن تسميته بالاستسلام أو الركود او الجمود حيال ظروف النضال الراهنه (مقارنه بظروف سابقه) وإنعكاسات هذا الأمر التنظيمى فيما هو ماثل.. تراجع وضمور فى الانتاج الفكرى والسياسى والنظرى، وشح المبادرات المبدعه وإضمحلال فى الحيوية التى إمتازت بها كوادره، هذه كلها دلائل لايمكن وضعها بمعزل عن المؤتمرات العامة التنظيمية التى تهيئ أسس التطوير.

سابعا| فتح حوار واسع يقرب كثير من وجهات النظر مع بعض الديمقراطيين الليبراليين الذى إقتنعوا بفكرة تكوين حزب سياسى جديد بعدما إستعصت مسألة الانضمام للأحزاب القائمة، وهذا الحوار ليس من منطلق إرث الثانى للأول.. ولا (بابوية) الأول على الثانى.. ولكن الحوار الموسع كفيل بتوضيح مدى التقارب والتباعد.. لاشك أن الفرصة أصبحت مؤاتية لأن يقدم الحزب الشيوعى السودانى على خطوة جرئية، تزيح عنه شبح الضبابية التى استجمعت سحبها حوله، وهذه الخطوة قد يكون لها مردودها الوطنى وإنعكاساتها على قوى حزبية أخرى ما تزال تجتر فى الماضى بأسى ومرارة... إن أكبر ظنى فى أن الحزب الشيوعى لم يطلق يده بقوة فى إسهامات وطنية كبرى وذلك يرجع لتوظيفه قدرا كبيرا من طاقاته للصراع الإيدولوجى بينه والجبهة الإسلامية (حديث الترابى فى الفصل السادس). هذا السجال جعل الحزب فى أحايين كثيره يقف موقف الحائر بين المقبل والمدبر فى قضايا بعينها. بل فى حالات كثيره استجاب الحزب لاستفزازات وتحريضات الجبهة الإسلامية، وهناك مايشير إلى ذلك خاصة فى وثائق كشفت للحزب الشيوعى السوفيتى وفيها طلب من قيادة الحزب السودانى لتدريب كوادرا له تدريبا عسكريا عام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ – ولمدة ثلاثة أشهر.(١١).

وهذه مسألة تؤكد وقوع الحزب فى شباك تكتيكات الجبهة الإسلامية وبعض القوى السياسية، ولا إدرى إن كان ذلك الاتفاق قد تم أم لا. ولكن الفترة المشار إليها هى الفترة التى حمى فيها وطيس الصراع الحزبى.. وظهرت ممارسات إرهابية غير مألوفة فى السودان (فعام ١٩٨٨ وحده شهد ثلاث حوادث| إغتيال مهدى الحكيم المعارض العراقى أمام فندق هيلتون الخرطوم– إطلاق أعيرة نارية على منزل السيد محمد عثمان الميرغنى – حادث الاكروبول وتفجيرات نادى السودان). وفى دوائر الأحزاب ارتفعت نبرة الحديث عن مليشيات مسلحة. أعلن الدكتور عمر نور الدائم غير مرة استنفار مليشيات الحزب المسلحة للذود عن الحكومة التى يرأسها الصادق المهدى.. وقال (إنه يعنى ما يقول أى استنفار المليشيات فى مواجهة أى خطر على الحكومة)(١٢).. وقد نشرت إحدى الصحف قوائم طويلة لإسلحة مختلفة إستولت عليها القوات المسلحة فى منطقة الثورة «بأمدرمان»، وأخرى فى منطقة «الخرطوم٢» بالعاصمة. وأشارت الصحيفة (إلى دخول كميات كبيرة من السلاح والذخائر إلى البلاد فى الفترة التى اعقبت انتفاضة السادس من أبريل ١٩٨٥، وأن كميات ضئيلة فقط من تلك الاسلحة سلمت للسلطات الرسمية)(١٣) وقيل أن ما اتم إكتشافه (يكفى لتزويد ١٥ ألف مقاتل فى معركة عسكرية طويلة دون الحاجة لإمدادات أخرى)(١٤)..

وأصدرت رئاسة الشرطة بيانا قالت فيه (أن المعلومات وصلتها فى سبتمبر ١٩٨٦ وتم رفعها فورا كتقرير خاص للمسؤولين. وأن هذه الاسلحة تتبع «لجبهة المقاومة الشعبية» التى كانت تعارض نظام نميرى من داخل الأراضى الاثيوبية. وأن الحكومة الأثيوبية رفضت السماح بعودة أفراد الجبهة للسودان بأسلحتهم وذخيرتهم وأستولت على جزء كبير منها. وأن جزءا آخر منها دفن فى أماكن محدده داخل الأراضى الاثيوبية بمعرفة وعلم مسؤولى الجبهة. وجزءا ثالثا دخل به بعض أعضاء الجبهة إلى السودان

عقب الانتفاضة وقد تمكنت الشرطة من ضبط هذه الكميات)(١٥).. هل يمكن القول أن هذه الاجواء هى التى دفعت الحزب للاتفاقيات التي كشفتها الوثائق أم أن ذلك نهجا سريا وكان متبعا قد تكشف عنه متتاليات الاحداث مستقبلا.. إن المأزق الراهن يحتاج فعلا (إلى إعادة تقييم، إلى شرح إلى نقد، حتى إلى نقد ذاتي، لكن ليس النقد الذاتى السلفي الطابع الذى يشبه التوبة أو طلب الغفران، بل النقد الذاتى الذى يأتى فى إطار إعمار المنهج الديالكتيكى فى التعامل مع كل الظواهر القديمة والجديدة، والتى تتبلور أو تنشأ فى المستقبل، لأن ذلك مهم دوما لتطور الفكر السياسى والماركسية). (١٦)..

وإلى أن يلتئم القول والفعل ستظل الأسئلة مثارة.. والعاقل فقط من يستوقف نفسه.. ويلتقط أنفاسه ليضع الاجابة الواقعية.. غير المنمقة ولا المزيفة!.

(١) قضايا الديمقراطية في السودان| محمد إبراهيم نقد ص ١٣ (دار الثقافة الجديدة) ١٩٩٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٤ .
(٣) أنظر المصدر السابق ص ١٠٨ .
(٤) حق القوميات في حكم ذاتي داخل أممها| طه إبراهيم ص ٦.
(٥) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩١/١٠/٢
(٦) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩١/٥/٢٤
(٧) الديمقراطية في السودان «عائدة وراجحة» (ص٣١)، مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة ١٩٩٠
(٨) جريدة الحياة ١٩٩٢/٤/٢٣
(٩) في يوم ١٩٨٣/٥/١٦ أذاع وزير الإعلام (محمد خوجلي صالحين) خبر إندلاع القتال في بور في نشرة أخبار الساعة الثالثة بعد الشهر وقال أن القتال يقوده جون قرنق الشيوعي المعروف خالطا بينه وبين جوزيف قرنق عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذى أعدم عام ١٩٧١ بعد إنقلاب الرائد هاشم العطا).
(١٠) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٦٦
(١١) أنظر جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٢/٥/٢٤
(١٢) جريدة الخرطوم السودانية ١٩٨٩/٣/١٥
(١٣) جريدة الخرطوم السودانية ١٩٨٩/٣/٢٠
(١٤) جريدة الميدان لسان حال الحزب الشيوعي السوداني ١٩٨٩/٣/٢٢
(١٥) جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٩/٣/٢٩
(١٦) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٢٧

رئيس المجلس العسكرى الانتقالى
المشير سوار الذهب

- ليست قوانين سبتمبر ولكنها الشريعة الاسلامية ولو لغاها نميرى لسقط أيضا.
- تحالف نميرى مع الاخوان المسلمين مد من عمر النظام.
- قضية نميرى أصبحت فى حكم النسيان وهناك أشياء أهم من تصفية آثار مايو.

الكويت ٢٧ديسمبر ١٩٨٧



★ هنالك عدة ظروف ادت الى قيام الانتفاضة الشعبية، في تقديرك الخاص ماهي الظروف والملابسات التي ادت الى اسقاط جعفر نميري؟.

– كما هو معلوم هنالك عدة ظروف تضافرت في التعجيل بنهاية العهد الماضي، اولا كما تعلم ان العهد الماضي لم يكن مقبولا ١٠٠٪ من كافة قطاعات الشعب بل من الحقائق المعلومة انه كانت هنالك معارضة مستمرة في الخارج وقد حدث ان اتخذت ذات مرة اسلوب الغزو المسلح كما هو في عام ١٩٧٦ بدعم من ليبيا، وفي واقع الامر انه لم تمر سنة واحدة طوال الستة عشر عاما التي قضاها نميرى الا وشهدت محاولة للاطاحة بالحكم هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بدأ الاقتصاد السوداني آنذاك يعاني من مشاكل عدة منها تدني الانتاجية في المشاريع الزراعية وكذلك في المصانع التي بدأت تعمل بأقل من نصف طاقتها وكل هذا انعكس على وضع الاقتصاد، فوجدنا انفسنا مدانين للبنوك العالمية بمديونية بلغت آنذاك «٩» مليار دولار، واصبح السودان عاجزا عن السداد مما جعل بيوتات المال العالمية تعتبر السودان غير مؤهل لمزيد من القروض..

والامر الثالث كان الجفاف الذي ضرب اجزاء من السودان وافرز مجاعة كادت ان تؤدي الى كارثة محققة، وفعلا راح ضحيتها الكثيرون..

الامر الرابع في تصوري هي قضية الجنوب التي تفاقمت بصورة مزعجة، هذه الاشياء مجتمعة تكاد تكون من الاشياء التي عجلت بنهاية ذلك النظام؟.

★ ايضا من منظورك الشخصي كيف استطالت سنوات جعفر نميرى في الحكم حتي بلغت ستة عشر عاما؟ وهل لانه فعلا اجاد -ان جاز التعبير- لعبة التحالفات السياسية مع عدة تيارات؟.

– هذا فعلا صحيح من ناحية.. ذلك انه استطاع في مرحلة من المراحل ان يستحدث ما يسمى بالمصالحة الوطنية وهذه اعطته فعلا دفعة كبيرة في البقاء.. ثانيا مصالحته للاتجاه الاسلامي. ثالثا اعلانه للشريعة الاسلامية وكل ذلك يدخل في اطار محاولته اعطاء النفس للبقاء وقد افلح برغم المحاولات المتكررة للانقلابات كما ذكرت من قبل.

★ تسليم السلطة في موعدها المحدد، هل كان ذلك زهدا في الحكم ام انجازا لوعد ام احساسك بطغيان الارادة الشعبية بعد ان وضعت استفهاما في تجارب حكم العسكر في السودان؟..

– اولا بالنسبة للانحياز في حد ذاته الى جانب الشعب كان ذلك هو الخيار الافضل الذي ارتأيناه وكنا بحمد الله تعالى محقين فيه، وبكلمة انحياز هذه اكدنا ان الانتفاضة اساسا قامت بها جماهير الشعب السوداني، وايضا بكلمة انحياز اكدنا ان هذه الجماهير محقة فيما انتفضت من اجله، وبكلمة انحياز نؤكد اننا انحزنا الى جانب الانتفاضة ولم نقم بانقلاب، وتأكيد الفترة التي حددها الشعب هي ضمنا تدخل في معنى الانحياز الذي قمنا به.. اما التسليم هو في حقيقة الامر انجازا لوعد بنى على تفهم واضح لحقيقة الامور ذلك لأن الشعب هو صاحب السلطة، وحينما تسلمنا هذه السلطة انابه عنه كان لزاما علينا ان نفي بوعدنا في ان نعيدها له حينما يكون جاهزا لاستلامها.. وكما هو معلوم اعد الشعب نفسه عبر انتخابات نزيهة جاءت بممثليهم في الجمعية التأسيسية..

★ من الناحية الفكرية تفسير ما حدث في السودان آنذاك يقال عنه مرة انتفاضة ويقال عنه مرة اخرى ثورة ويقال احيانا انها مسألة تقع بين بين لدعوى تدخل المؤسسة العسكرية ففي تقديرك اي التفاسير ارجح؟.

– في واقع الامر نحن اسميناها انتفاضة لأن الشعب السوداني كله قد انتفض وتلاحقت مواكبه لتحقيق ما عقد العزم عليه وهو انهاء الحكم الماضي واستعادة الديمقراطية التي سبق ان حصل عليها بكفاحه وعرقه ودمائه، فهي اذن انتفاضة وليست ثورة او انقلابا كما يحلو للبعض ان يسميه..

★ هل كنت على علم باجتماعات التجمع الوطني التي سبقت الانتفاضة بقليل؟.

– نعم كنا على علم بها..

★ بعد ان انقلب نميرى على الاخوان المسلمين وزج بقيادتهم في السجون تأكد بما توفر لدينا من معلومات انه كان ينوى بمجرد قدومه من امريكا الغاء قوانين سبتمبر وتعيين جون قرنق نائبا له ففي تقديرك هل كان ذلك يمكن ان يمتص حنق الشعب السوداني على نظامه؟.

– انني استبعد ان يكون ذلك مخططا وانه لو فعل ذلك فلن يجد قبولا بمعنى تعيين جون قرنق كنائب له

والرجوع عن الشريعة الاسلامية، واتصور ان كل ذلك بعيد عن التفكير لماذا؟. لأنه سبق ان اخذ مبايعة من القوات المسلحة وكثير من فئات الشعب على الشريعة الاسلامية؟! فاذا ما تراجع عنها ففي تصوري انه لن يكون مقبولا وسيعني ذلك الدخول في نهاية اخرى!.

★ **تردد آنذاك ان بعض قيادات المجلس العسكري الانتقالي كانت تنوي البقاء في السلطة فهل التمستم شيئا كهذا؟.**

– في الواقع ذلك لم يكن حقيقة بالمرة وقد كنت حريصا دائما على تذكير الاخوة في المجلس بالموعد المحدد والتاريخ الذي صادف السادس والعشرين من ابريل فلم اسمع بأن هناك اي نوع من التخطيط للبقاء في السلطة.

★ **وايضا تردد كثيرا ان جهات حزبية كانت تريد احتواء القوات المسلحة بغرض كسب سياسي او غيره؟.**

– هناك طبعا كثير من الشائعات التي كانت تطلق في تلك الفترة وكان واضحا ان هنالك اغراضا ونوعا من المكايدات والتنافس الحزبي واتهام البعض للبعض في انهم يعملون سرا مع القوات المسلحة وكل ذلك لا اساس له من الصحة لأن القوات المسلحة كانت على قدر من الدراية والوعي بحيث انها كانت تعلم ان واجبها الاساسي هو الحيدة والوقوف بصلابة في وجه اي تيار.

★ **هذا الرأي بني على فصل مجموعة من الضباط في حركة غامضة؟.**

– نعم كانت هنالك اجتماعات من بعض الضباط وصفت بأنها كانت غير راضية على التشكيل الذي ظهر به المجلس العسكري الانتقالي وبعض المسائل الاخرى، وكان من الضروري حسم ذلك الامر بصورة لا تقبل المساومة.

★ **وهل كانت هنالك تحركات لصغار الضباط تزامنت مع موعد الانتفاضة كانت تنوي الاستيلاء على السلطة قبل ان تعلنوا انحيازكم لجانب الشعب؟.**

– لم تكن هنالك تحركات بالمعنى اياه ولكن كانت هنالك شائعات تطلق من وقت لاخر يرددها من كانوا يريدون ان تتحرك القوات المسلحة.

★ **في تقييمك الذاتي لفترة الانتقال ما هو الانجاز الذي تستطيع ان تقول عنه انه ارضى طموحاتكم؟. وبذات القدر ما هو الشيء الذي تستطيع ان تقول انكم اخفقتم في الوصول اليه؟.**

– استطعنا اولا في المرحلة الانتقالية ان نحافظ على وحدة السودان وان نحافظ على الاوضاع دون ان يكون هنالك شيء مهدد لأمن السودان وزعزعة استقراره. فاعظم انجاز كان تمهيدنا للحكم الديمقراطي بصورة خلت من شائبة وحازت على تقدير واعجاب الجميع..

اما عن الشق الاخر من السؤال فهو قضية الجنوب والقضية الاقتصادية ولكنه لم يكن اخفاقا بل ذلك يعود الى قصر المرحلة الانتقالية..

★ **بمعنى انه لو امتد عمر المرحلة الانتقالية كان يمكن ان تضعوا حلولا لهاتين المشكلتين؟.**

– نعم لأن كليهما كان يحتاج الى وقت وقد حاولنا ان نجد لهما حلا..

★ **في تقييم الفترة الانتقالية يذكر انه لو اجادت الحكومة اعمال الشرعية الثورية في كثير من القضايا المعلقة الآن لكانت انجزت الكثير فما قولك؟.**

– غريب هذا الامر لقد عملت مافي وسعها ان تعمل في تلك الفترة القصيرة وكل مايمكن حسمه قد حسمناه كقضية الدستور والانتخابات وغيرها، وما لم نفعله كان واضحا انه يرجع الى عامل الزمن.

★ **اقصد تحديدا قوانين سبتمبر نسبة لما اثارته من جدل طويل واستنادا الى انها كانت مطلبا جماهيريا عند قيام الانتفاضة، فلو تضمن الامر بياناتكم الاولى لما حدث ما حدث؟.**

– في واقع الامر نعم قوانين سبتمبر كانت وما زالت قضية تأخذ كثيرا من اهتمام كافة قطاعات الشعب السوداني. اولا تسمية القوانين بقوانين سبتمبر هي تسمية مجازية وهي في واقع الامر قوانين الشريعة الاسلامية! وحقيقة ان قوانين الشريعة الاسلامية صاحبها كثير من الاخطاء في الصياغة مما شوه بعضها ولكن هناك حقيقة لابد من ان نعيها هي ان غالبية الشعب السوداني هو شعب مسلم ومتمسك بالعقيدة الاسلامية والشريعة الإسلامية ومن هذا المنطلق فان التفكير في الغاء الشريعة الاسلامية او تعديلها بأي صورة من الصور لابد وان تشارك فيه الاغلبية وصاحبة المصلحة الحقيقة في هذه الشريعة، لذلك كان منذ البداية قرار المجلس هو ان هذا يعتبر امرا يخص كافة الشعب السوداني من

الافضل ان ترجى هذه القضية ليبت فيها نواب الشعب حين انتخابهم فهم افضل من يفعل ذلك.

★ وهل لو تسنى لكم البقاء بصورة او بأخرى او امتد عمر الفترة هل كان يمكن ان تفعلوا ذلك؟.

– لا اظن ذلك، لأن قرارنا كان منذ البداية ان هذا يعتبر امرا يخص كافة جماهير الشعب السودانى ولها وحدها القرار فى هذه الشريعة الاسلامية.

★ اذن من رايكم الشخصى هل رفض جماهير الانتفاضة لها لامر يرجع فى التطبيق والصياغة ام لان السودان غير مؤهل فى عدة ظروف لاحتمالها؟..

– لابد ان نكون دقيقين فى قولنا ان جماهير الانتفاضة رفضت هذه القوانين، فهنالك فعلا من رفضها وهناك من حرص على بقائها والجميع يتفق على تعديلها، بمعنى ازالة ماهو غير متفق مع الشريعة الاسلامية.

★ وفى تقديرك ما يطرح الان من قوانين بديلة هل يمكن ان تجد ذات الرفض الاول؟.

– هذا يعتمد على نوعية القوانين التى ستطرح وهل هى قوانين ستلائم اجتهادات اصحاب القرار وهم ممثلو الشعب فى الجمعية التأسيسية ام لا؟..

★ معلوم انه كان يفترض ان يكون قادة المرحلة الانتقالية من عسكريين ومدنيين مبرأين من الانتماءات الحزبية ولكن اتضح ان البعض كان يتمتع بذلك انتماءا او تعاطفا وظهر هذا بوضوح فيما بعد؟.

– نعم.. ولكن حتى قبيل فتح الباب للترشيحات كان هؤلاء فى موقف حيادى تام، والذين كانوا يميلون الى حزب او اخر كان ذلك بينهم وبين ذواتهم بعيدا عن معالجتهم للقضايا العامة وحينما تم فتح باب الترشيح كان لهم الحق كغيرهم من المواطنين فتقدم من تقدم..

★ ولكن الم تظهر هذه الانتماءات لكم بصورة ملموسة؟.

– لم تظهر بالمرة لأنهم كانوا حريصين غاية الحرص على حيدتهم وكان ذلك هو مظهر تصرفاتهم.

★ بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك اثارت لغطا واسعا فيما انك رجل عسكرى كيف تنظر الى هذه الاتفاقية؟.

– اتصور ان هذه الاتفاقية هى فى مصلحة السودان اكثر من مصر! وهى فى واقع الامر تقنين لواقع وحينما اقول ذلك استند الى شواهد تاريخية فحينما جرى الاعتداء الغاشم على مصر الشقيقة وكان العدوا جاثم على الضفة الشرقية لقناة السويس كان اخوتهم من السودانيين معهم فى خندق واحد حتى جاء انتصار اكتوبر العظيم، وفى عام ١٩٧٦ وقعت هذه الاتفاقية وكما قلت هى فى نظرى تقنين لواقع وارى ان بقاءها هو لمصلحة الشعبين.

★ فى اثناء توليكم المناصب فى القوات المسلحة هل حدث اى تطبيق ضمنى لهذه الاتفاقية؟.

– ابدا لم يحدث.. وقد كنت فيما سبق رئيسا لهيئة العمليات العسكرية وكنت اجتمع دوريا بزميلى رئيس العمليات المصرى مرة فى السودان ومرة فى مصر وكذلك كنت نائبا للقائد العام، ثم قائدا عاما ووزير للدفاع، ايضا لكل هذه المواقع دور محدد فى هذه الاتفاقية فلم يطرأ على الساحة ما يستدعى تطبيق هذه الاتفاقية.

★ وقبل توقيع هذه الاتفاقية هل حدث ان تدخل الطيران المصرى فى ضرب الجزيرة ابا عام ١٩٧٠؟.

– لا ادرى.. لأننى كنت فى تلك الفترة فى دورة دراسية خارج السودان.

★ وما هو تفسيرك لرفض بعض القوى السياسية لهذه الاتفاقية؟.

– ذلك يرجع لوجهة نظرهم، لكن فى اعتقادى انها تزيد من عمق الروابط بين طرفى وادى النيل.

★ نعتقد ان فترة الامتحان الصعب للعلاقات المصرية السودانية اثناء توليكم فترة الانتقال نسبة للغضبة الجماهيرية فى ايواء جعفر نميرى فهل ذلك شكل اى هاجس بالنسبة لكم؟.

– نعم.. ورغم انها كانت حساسة لكن كنا على يقين ان الاخوة فى مصر كانوا يقدرون الظروف الصعبة التى يمر بها الشعب السودانى، وانا شخصيا اقدر لهم تلك الوقفة وذلك التسامح الذى قاموا به فيما حدث من احداث..

★ فى اول رد فعل له حينما سمع نميرى نبأ انحياز القوات المسلحة ذكر انه ردد اسمك مرتين فهل كان ذلك من باب الاستنكار مثلا؟.

– انا شخصيا لم اسمع ذلك.

★ لقد حدث.. ولكن هل تعتقد ان لهذه المسألة اى ربط بينها وبين تعيينك قائدا عاما ووزيرا للدفاع قبل سفره الى امريكا؟.

– لم يكن لذلك اى نوع من الربط..

★ وهل حدث اى اتصال بينك وبين القيادة المصرية فى صبيحة الانتفاضة تطلب منها الابقاء على نميرى فى مصر؟.

– ما حدث بالضبط انه فى صباح ذلك اليوم تم قفل كافة الاجواء والموانىء البحرية امام الملاحة وحدث ان طلب الرئيس السابق الوصول الى السودان عبر رسالة وصلت الينا من الرئيس حسنى مبارك، اوضحنا له بأننا لن نضمن سلامة الطائرة ونرى انه من الافضل استبقاؤها وفعلا استجاب الرئيس حسنى مبارك.

★ الآن وانت بعيد عن السلطة كيف ترى قضية تسليم نميرى؟.

– طبعا حينما طالب الشعب السودانى بتسليم نميرى كان رد الحكومة المصرية ان ذلك لا يتفق والقوانين المصرية التى تعطى حق اللجوء السياسى وقد رفع الامر الى القضاء المصرى وكان رده واضحا فى ذلك. وحقيقة تعتبر هذه القضية فى حكم النسيان وقد تجاوزها الزمن!.

★ لو توخينا الصراحة والمباشرة نقول لكم بعد كل الجرائم الفظيعة التى ارتكبها نميرى فهل لم يتضح لكم ذلك علما بأنكم كنتم على مستوى من المسؤولية؟.

– نعم .. فى واقع الامر كنت قد عينت قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع فى ١٣ مارس ٨٥ اى حوالى اقل من ثلاث اسابيع من الانتفاضة وكانت هذه الفترة هى فترة عصيبة ومليئة بتصاعد العمليات فى جنوب السودان.. وكان ذلك يشغل كل وقتنا، اضافة الى انه بدأت الانتفاضة مباشرة بعد تعيينى فى ذلك المنصب لذلك لم نكن على علم بحقائق الامور كما وضحت فيما بعد لأننا كنا مشغولين بما هو اهم فى القوات المسلحة، بتأمين الوحدة الوطنية، والحرب الاهلية فى جنوب السودان.

★ هنالك حدث على المستوى الخارجى كان وصمة عار كبيرة لنظام جعفر نميرى ونقصد بذلك قضية الفلاشا. فهل كنتم على شك ان لم يكن على علم بهذه العملية؟.

– فى واقع الامر عندما شعرنا فى القوات المسلحة ان هناك عمليات تهجير تجرى بهذه الصورة رفعنا الامر الى القائد العام وهو الرئيس السابق وما فهمناه منه ان هناك هجرة لبعض اللاجئين الاثيوبيين الى دول غربية حصلوا منها على حق اللجوء اليها، معنى ذلك حينما شعرنا بأمر كهذا رفعنا الامر الى الرئيس السابق وافادنا بما ذكرت لك..

★ بعد ان كشف الامر عن جهاز الامن المنحل بالنظر الى امكاناته هل تعتقد ان نميرى كان يسعى لبناء قوة تضارع القوات المسلحة لتأمين نظامه؟.

– لا اظن ذلك، لأن القوات المسلحة تكوينها واضح ومعلوم ولايمكن بناء قوة مماثلة لها. وقد اتضح لنا ان القوات التى كان يمتلكها امن الدولة ليست بذلك الحجم الذى كنا نتصوره. اذ انها كانت فى حدود المعقول وان الاسلحة التى تمتلكها كانت اسلحة فردية، وليس الامر بالصورة التى روج لها!!.

★ هل حدث ان كان يضايقكم هذا الجهاز بالتدخل بصورة سافرة فى شؤون القوات المسلحة؟.

– لا لم يحدث ذلك ولا اذكر بالمرة، بل فى كثير من الاحيان كان هنالك تعاون طيب!.

★ فى قضية الجنوب التى تشغل بال كل السودانيين تذكر الحركة الشعبية التى يتزعمها جون قرنق انها تتمسك بشعارات الانتفاضة هل تعتقد ان فى ذلك دفعا معنويا لها؟.

– لا اعتقد ذلك، لأن الشعارات التى تتحدث عنها لم تكن فى يوم من الايام هى شعارات الانتفاضة.

★ نعلم انك عملت فى الجنوب فترة من الزمن هل توصلت لقناعة فى ان قضية الجنوب هى معيار لاستقرار وتقدم السودان؟.

– ليس ذلك بالضرورة ولكن فى اعتقادى ان قضية الجنوب هى القضية الاساسية التى اثرت على تقدم السودان بمعنى انه كان ولا زال الجنوب يشكل استنزافا مستمرا لخزينة الدولة وبالتالى استقرار الجنوب يعنى فعلا ان السودان يمكن ان يتقدم ومن الضرورى ان يستقر الجنوب..

★ فى الظروف الراهنة ما هو تنبؤكم لهذه القضية؟.

– اتصور انه لو استطعنا ان نحيد الاطراف الخارجية لامكننا حل هذه القضية بسهولة بمعنى عدم

تدويل قضية الجنوب.

★ اذا ما تحسنت العلاقات الاثيوبية السودانية هل تتصور انه يمكن ان يلجأ جون قرنق الى اى دولة افريقية اخرى على سبيل المثال تشاد كما تردد مؤخرا؟..

– الوضع يختلف تماما، لا اظنه يلجأ الى تشاد لان المناخ لا يسمح له ولكن اذا ما استطعنا ان نصل مع اثيوبيا الى علاقات جيدة فهذا يعنى القضاء على جون قرنق..

★ فى اول ردود الفعل بعد الانتفاضة وصفكم جون قرنق بأنكم نظام مايو ٢، وبأنكم جنرالات نميرى ماذا كان احساسك آنذاك؟

– كان ذلك خيبة امل لنا لأننا كنا فعلا نعتقد انه يسعى للاطاحة بنميرى لكن نواياه السيئة نحو السودان وضحت فلو كان حقيقة يسعى لتخليص السودان من حكم نميرى للبى دعوتنا للحوار..

★ كان هذا فى بداية الفترة الانتقالية هل شكل لك ذلك اى نوع من اليأس يمكن ان نقول انه ساهم فى تسليمكم السلطة؟.

– حقيقة لم نيأس لأننا على علم بأنه مثل هذه الاشياء تأخذ وقتا ثم كنا ندرك انه ليس حرا فى ما يقرر انما هناك من يملى عليه شروطا محددة..

★ نعتقد انه من اهم اسباب تعثر الحكومة الان تصفية اثار النظام المايوى المباد. فمن منظورك الشخصى كيف ترى هذه القضية؟..

– اتصور ان هناك قضايا ذات اسبقية وأولوية اهم.. ومن ذلك القضية الاقتصادية والجنوب وغيرهما ولكن ذلك لايمنع تصفية آثار مايو لأنه هناك فعلا مخلفات سيئة لمايو يجب ان تزال وهى تتمثل فى بعض القوانين مثلا قوانين الاستثمار، وكل ما يعوق تقدم السودان يجب التخلص منه..

★ وسط هذه المتشابكات هل تعتقد ان الظروف مهيأة لقيام مؤتمر دستورى؟.

– لابد ان يكون هناك اعداد طيب للمؤتمر الدستورى وكما ذكرت فى فقرة سابقة لابد من تحييد الدول التى تدعم جون قرنق وفى البداية لابد من الاتفاق مع اثيوبيا على شىء واضح.

★ كمسؤول عاصر السلطة لفترة من الزمن كيف ترى مستقبل الديمقراطية فى السودان؟.

– الشعب السودانى بحسه الوطنى قد ادرك اهمية الديمقراطية وحقيقة رغم ما يجرى فى الساحة السودانية الان من اشياء هى بالتأكيد تؤخذ على الديمقراطية لكن اتصور انه ربما كان ذلك من علامات الممارسة الصحية، لكن اتخيل ان الشعب السودانى بحسه الوطنى وروحه الديمقراطية سيعى الدروس الماضية ولن يكرر ما حدث واخيرا اتمنى ان تكون الديمقراطية بخير..

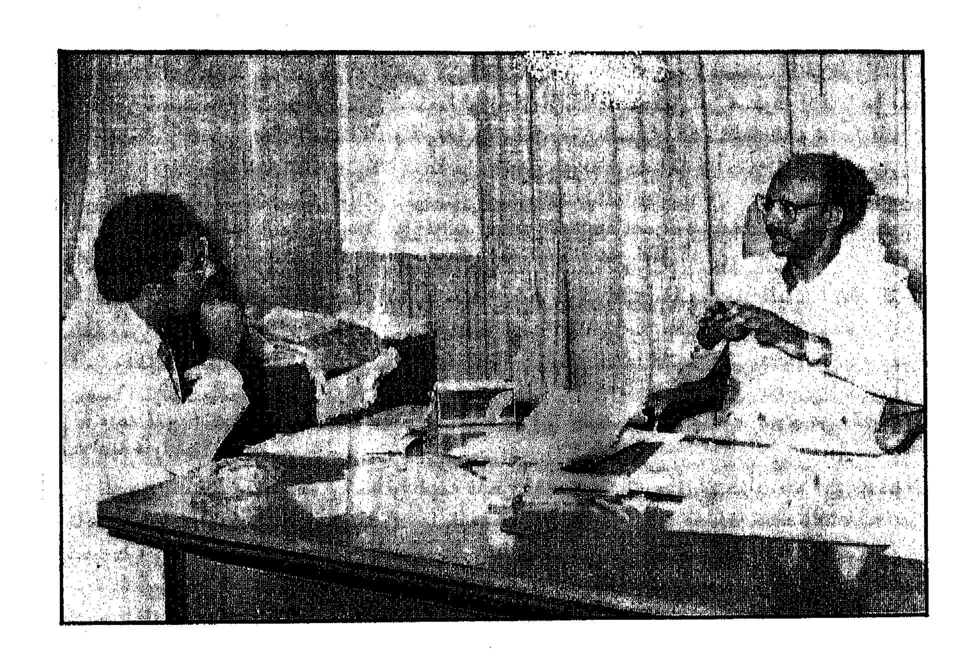
★ هل انت مطمئن لما يجرى الآن؟.

– حقيقة ما يجرى الان يحتاج الى تضافر من الجميع لأن القضايا القومية التى تواجه السودان الان هى قضايا مصيرية وتقتضى من الجميع الاسهام فى حل، ومن هذا المنطلق ادعو الجميع للوقوف صفا واحدا خلف هذه الحكومة مهما كانت الاختلافات معها واضحة لكن فى ظل ايجاد الحلول الجذرية لهذه القضايا القومية كقضية الجنوب والاقتصاد لابد لنا ان نتكاتف بحلها سويا..

النائب العام
عمر عبد العاطى

- هناك جوانب جيدة فى قوانين سبتمبر.
- لست متفائل فى موضوع تسليم نميرى.
- إعتقلنا «بوب» لأنه مرتش ..

الخرطوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥



★ **هل يعتقد النائب العام ان المظلة القانونية والدستورية كافية لحماية الوضع الديمقراطى وعدم حدوث اى انتكاسة مستقبلية ؟**

– لقد ركزت في دعواتي للناس من قبل على ضرورة وعي الشعب السوداني تجربته السابقة من آجل توفير الضمانات الكافية للنظام الديمقراطي وهي تكمن فى الاتفاق على الحد الادنى بالتزام الاحزاب والنقابات بالقضايا الرئيسية .. لان ما حدث فى انقلاب مايو هو ان معظم الاحزاب كانت تعتقد ان الانقلاب يجرى لصالحها علاوة على ان الجماهير ضاقت بالممارسة الحزبية السيئة .. والان اذا لم يتغلغل فى نفوس الناس دعم الديمقراطية والايمان بها والاستعداد للخروج لحمايتها والموت من اجلها ضد محاولات العسكر . وان لم يحدث ذلك فلا فائدة من عملنا وسوف تتكرر المأساة !.

★ **كم عدد اللجان العاملة فى التحقيق مع رموز النظام السابق؟**

– تفوق الثلاثين لجنة.

★ **هنالك بطء ملحوظ فى اعمال تلك اللجان هل هذا يرجع لمحدودية امكانيات ام لكبر تركة النظام السابق ؟**

– انا لا اسميه بطئا .. والتحقيقات .. استغرقت وقتا طويلا وقد يكون صحيحا شح الامكانيات فلدينا نقص في كوادر ضباط الشرطة .. ولكن ما تنجزه مقارنه بضخامة التركة يعتبرشيئا محسوسا ..

★ **مقاطعة ... الشارع يتحدث عن محاكمة واحد من وهو الدكتور بهاء الدين ادريس فقد استغرقت وقتا طويلا رغم ان الفترة الانتقالية محدودة ؟.**

– لدينا مرحلتين مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة وما تبقى يكفى لانهاء ٩٠ ٪ من التحقيقات ويكفى لانهاء المحاكمات الرئسية وهى محاكمة نائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب فى فساده وقضية «الفلاشا» ومحاكمة شريف التهامي ومن معه فى عمليات البترول ومحاكمة مصطفى نميرى شقيق الرئيس السابق وهى كلها تبدآ فى اكتوبر القادم بالاضافة الى مدبرى انقلاب ٢٥ مايو. ونميرى مواجهه فى هذه القضية بثلاث او اربع تهم !

★ **لماذا لم يلغ قانون امن الدولة ؟**

– هذا القانون نعتقل به كل هولاء الناس لان قانون الاجراءات العادية لا يسعف اطلاقا واذا الغى هذا القانون فيجب على الشعب ان يكون مستعدا لرؤية كل اولئك المفسدين بين صفوفه !! فاذا ما اجزنا قانون القصاص الشعبى وفيه اعطينا السلطة حق الاعتقال بدون ضمان يمكننا الغاء قانون أمن الدولة .. فالقصد من الابقاء عليه لاعادتنا فى مرحلة معينة من المحاكم وبعد نوفمبر قد لا أحتاج إليه.. المهم ان هذا القانون الى الان لم يستعمل ضد اى شخص سوى رموز النظام السابق .

★ **بينما تشهد الساحة السياسية جدلا حول قوانين سبتمبر الاسلامية اصدرت محكمة الاستئناف خمس عقوبات حدية . الم يكن ممكنا تجميد تلك القوانين فى ظل هذه المرحلة على الاقل ؟**

– نعم هنالك قطاع كبير يصر على الغائها وقطاع كبير يصر على إبقائها ومنذ اليوم الاول اقترحت تعديلها ومن ضمن تعديلاتي، لاقطع فى زمن المجاعة مع اقتناعى بان هنالك جوانب جيدة فى هذه القوانين وهذا الحديث قلته قبل عام فى نقابة المحامين ولم يكن جديدا اكتسبته فى هذا الكرسى وعموما بدآت فيما اقترحت وسوف أنفذه ..

★ **واجه قانون الاحزاب الذى اصدرتموه معارضة شديدة من قبل اطراف معينة رآت فيه آنه يسعى لتقويض الديمقراطية ما رأيكم ؟**

– الذين عارضوا هذا القانون اخطأوا فهمه فنحن قصدنا من تسجيل الاحزاب هو ان تحفظ لها اسماءها وتكون مواردها ثابتة ومعروفة ولديها حسابات مراجعة ولم يكن قصدنا تقييد النشاط الحزبى والحجر عليه وهى مسودة اوليه على اية حال مطروحة للنقاش ومن حق الجميع ابداء رآيهم فيها واذا كانت هنالك موارد تثير شكوك هذه الاطراف ليس لدى مانع من تعديلها بل حتى الغاء هذا القانون ووضع بديل له اذا لزم الامر

★ **ما رآيكم فى الاصوات التى نادت ببلورة التجمع الوطنى فى شكل حزبى ؟**

– هذا طلب غير معقول لان التجمع يضم احزابا مختلفة من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ،وميزته ان يضم كل هذا الشتات فكيف يكون حزبا !!

★ **كيف عالج قانون الاحزاب الانقسامات الحزبية ؟**

– فرض القانون على اى مجموعة ان تسجل كحزب منفرد وكان هنالك اقتراح بان لا تقل مجموعة اى حزب عن سبعين ألفا وهو عدد أفراد الدائرة فإذا لم يستطيع أى حزب ان يحصل على دائرة واحدة على

الاقل فلا قيمة له . وقد وضعت الحد الادنى على ان يكون باب الاجتهادات مفتوحا .

★ **ما هي ملابسات قضية المحامي عبد الوهاب محمد عبد الوهاب «بوب» ؟**

– هذا المحامي كان يساعدني ويعاونني والتزم بعدم الدفاع عن اى من المتهمين واستمرت ثقتى به الى ان فوجئت قبل الجلسة بيوم واحد انه تقاضى مبلغ خمسين الف جنيه من الدكتور بهاء الدين فاضطررت لاعتقاله حتى لا تتسرب المعلومات التى لديه وكونت لجنة تقصى حقائق لانه انكر وقد ادانته اللجنة فى كل ما نسب اليه من قبض مبالغ وافشاء اسرار .

★ **هل ترى انه ينبغى على الحكومة السودانية اتخاذ موقف تجاه الحكومة المصرية اذا ما ثبت مغادرة الرئيس السابق للقاهرة ؟**

– اولا انا لست من ممن يؤمنون بافساد العلاقة مع مصر فالعلاقة اكبر من ان يفسدها هذا الشيطان وقد افسدها فعلا وهو موجود لان العلاقة توترت وهو فى السلطة ولا ينبغى تصعيد الموقف .. كما اننى الوم الاخوة المصريين فى عدم تجاوبهم حتى لو اقتنعنا بمنطقهم فمجرد الاتصال قد يخفف هذا التوتر . وحتى اللحظة لم نتلق تصريحا رسميا من القاهرة يوضح ان نميرى موجود فى مصر ام غادرها .. وان كنت تلقيت اخبارا تؤكد وجوده فى القاهرة .. وهذا التواتر فيه استخفاف بعقول السودانين وهو سبب غضبهم .. فالموقف الحكومى هنا يحاول جاهدا ان لا ينساق وراء هذه الرغبة المحمومة وهى المرة الاولى التى تخالف فيها رأى الشعب !! بنفس الدرجة التى يريدها هو؟

★ **من حديثك هنالك جهات معينة استغلت موقف الحكومة المصرية لتسوية حسابات سابقة ؟**

– نعم.. هنالك جهات معينة وهذه هى لعبة السياسة .. ولها فى ذلك مصلحة حزبية وهى تعتقد موضوع نميرى ورقة رابحة يمكن استغلالها .

★ **هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يؤثر فى القرار الرسمى ؟**

– لا اعتقد لان رأى الحكومة هو احتواء هذا الموضوع بقدر الامكان وعلى الحكومة المصرية ان تساعدنا فى ذلك .

★ **اذن ما هى الطرق القانونية التى يمكن اتباعها ان ثبت مغادرة نميرى الى جزر البهاما ؟**

– جزر البهاما لا تخضع لقوانين (الانتربول) الدولى لانها اصلا ملاذ لتجار المخدرات والسلاح وشذاذ الافاق والهاربين من العدالة الى تلك الجزر مقابل حفنة من المال لحمايتهم . فاذا ما هرب نميرى الى تلك الجزر يكون قد انضم الى تلك الشر ذمة وليست هنالك طرق قانونية يمكن اتباعها فى هذه الحالة لان امريكا نفسها لم تفلح .. كل ما سنفعله هو وضع اسم جعفر نميرى فى كل المطارات العالم بواسطة الانتربول والا سيقبع فى تلك الجزيرة .

★ **هل انت متفائل باحضاره ؟**

– انا لست متفائلا ولكننى اتبع الطرق القانونية .. وهو سيحمى نفسه بما لديه من اموال واصدقاء كونهم خلال السنوات. فليس من السهل تسليمه.. وانا لا اضيع وقتا كبيرا فى هذه المسألة .

★ **هل المتهم الاول فى قضية الفلاشا هو الرئيس السابق ام نائبه عمر محمد الطيب ؟**

المتهم الاول هو جعفر نميرى لانه كان رئيس الجمهورية وهو الذى اعطى الضوء الاخضر للموافقة الاولية والتنفيذ كان يقع على نائبه عمر محمد الطيب .

★ **هل هنالك جهات عربية ثبت تورطها فى تلك القضية ؟**

– لا .. لم يثبت !

★ **الاجواء فى السودان محمومة وغاضبة وقد انعكست على محاكمة المتهم بهاء الدين ما هى الضمانات التى يمكن اتخاذها لتاخذ العدالة مجراها الصحيح ؟**

– اولا المحاكمة توقفت لحركات استعراضية من قبل محامى المتهم .. فنحن اعطينا المتهم الحق فى محام وكذلك اعطينا المحامى الفرصة الكاملة ليقول ما يريد واستغل ذلك بالتاجيل وتهكم على الشعور واخذ فى استعراض العضلات مما اثار حفيظة الشارع علينا .. لكن حفاظا منا على الديمقراطية وسيادة حكم القانون اصررنا على هذا المنحى رغم عدم رضى الشارع وقد ظهرت نتيجة ذلك فى تحرك الجموع الى مكتب محامى المتهم ولولا احتياطات الامن لحدث ما لا تحمد عقباه هذا رأى الشارع ولا اشتطيع ان الومه لان أولئك المتهمين وامثالهم فى ثورة اخرى ما كانو ليجدوا الفرصة للدفاع عن انفسهم فامثالهم كانوا يحاكمون وهم ذاهبون الى منصة المحكمة !

★ **استحواذك على انظار الشارع السوداني جعل اطرافا معينة توجه لك تهمة الارهاب ما رايك ؟**

– انا في هذا الكرسي امثل الشعب السوداني وقد ضغط علي واجبرت على قبوله واحاول جاهدا ان اكشف لهذا الشعب ما كان يحدث في الفترة الماضية في كل مكان اشتم فيه رائحة فساد. ولذلك اعمل عشرين ساعة في اليوم وقد تعرضت لضغوط وتهديدات ولم تحرك في شعرة وقد اتصلت بوزير الداخلية اطلب حراسة ليس لشخصي ولكن لهذه المستندات بالرغم من ان التهديدات وصلت الى اطفالي ..اقول لك خلاصة ان قوتي مستمدة من ايماني بالله اولا ودعم نقابة المحامين والشارع السوداني .. عموما ما دامت الاهداف واضحة امامي وليس لدي اي ارتباطات حزبية فانا اتخذ القرار واعلم ردود فعله .. واعلم انه سيغضب اطرافا كما حدث في اعتقال (بوب) الذي اثار حفيظة اليسار علي.. اقول ذلك ليس من باب الغرور ولكن من ثقل المسؤلية التي وقعت على عاتقي واقوم بتنفيذها ارضاء لوجه الله والشعب السوداني!!

وزير الدفاع :
اللواء عثمان عبد الله :

- الانتخابات فى موعدها والديمقراطية هى الامثل للسودان.
- أنصار فيليب غبوش سيقدمون لمحاكمات وقد أنطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة.
- رصدنا استطلاعات إسرائيلية فى منطقة البحر الاحمر.

الخرطوم ٦ فبراير ١٩٨٦



★ بوصفكم وزيرا للدفاع ماهي اخر تطورات الموقف على ضوء المد العسكرى الاخير لحركة تحرير السودان؟.

– لا شك ان قوات العقيد جون قرنق بعد ان الحقت بها ضربات موجعة في كل من بور والناصر تحاول الان تطوير عملياتها داخل الاراضى السودانية فى مناطق لم تكن اصلا ضمن مناطق الصراع المسلح التقليدية مثل منطقة الكرمك ومحاولة احاطة مدينة رومبيك بمحافظة البحيرات.. ويقينى ان هذه العمليات قصد بها رفع الروح المعنوية لقواته التى تؤكد معلوماتنا انها باتت تعمل بمعزل عن اوامره. وان حالات من التفكك بدأت تظهر خاصة وسط القوات التى تعمل باقليم بحر الغزال التى تعانى من ضعف الامداد نتيجة ابتعادها عن مصادر التموين بالقرب من الحدود السودانية الاثيوبية فى ما عدا ذلك فالموقف مسيطر عليه فى بقية الاقاليم الجنوبية وما اشيع عن ان قوات قرنق قد احتلت مدينة يرول ببحر الغزال فهو امر دعائى اذ ان هذه المدينة اخليت من قواتنا قبل فترة طويلة لعدم اهميتها الاتسراتيجية ولخلوها من السكان منذ اكثر من اربع اشهر.

★ يحدث كل هذا وهنالك مؤشرات لانجاح مؤتمر الوفاق فى مارس المقبل؟.

– لست متفائلا من ان تقاربا ملحوظا فى وجهات النظر سيتم توطئة لحسم مسألة الجنوب ونجاح مؤتمر الوفاق!!

★ اذن هل تعتقدون ان ترويج بعض السياسيين لفكرة تاجيل الانتخابات له ما يبرره؟ بحجة ان الموقف فى الجنوب لا يسمح باجراء الانتخابات؟.

– لكل فرد فى السودان الحرية المطلقة فى ان يقول ما يشاء وقت ما يريد، وليس اعضاء المجلس فى حاجة للرد على كل سؤال، فالانتخابات قائمة فى موعدها وقد بدأت فعليا عملية التسجيل للناخبين.

★ وكيف يمكن معالجة الوضع فى الجنوب؟.

– صحيح ان بعض المناطق فى جنوب السودان من الصعب اجراء الانتخابات فيها ولكن هذه لن تكون المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات جزئية لهذا لا ارى مانعا من تكرار التجربة.

★ ماهى استعدادات المرحلة المقبلة وكيف يمكن تحييد القوات المسلحة فى الانتخابات المنتظرة بحيث يتسنى لها ان تكون بمنأى عن الصراع؟.

– المرحلة المقبلة مرحلة انتخابات والجدول الزمنى لاجرائها حدد الثانى عشر من ابريل موعدا للاقتراع، وعليه فان كافة الجهود موجهة الان لتحقيق هذا الهدف. وستحاول القوات المسلحة تهيئة الجو المناسب لاجراء الانتخابات بصورة سليمة فى شتى انحاء البلاد كما سيسهم الحكام العسكريون بالاقاليم بمساعدة لجان الانتخابات فى ادائهما لمهامها. وبما ان كل من المجلس العسكرى ومجلس الوزراء حريص على نقل السلطة للشعب فى ٢٦ ابريل المقبل فاننى اتمنى ان تنصرف الاحزاب السودانية والتنظيمات الى تكملة المراحل التمهيدية للانتخابات من تسجيل وترشيح وطعون واقتراع، بقناعة مطلقة اقول ان الحكم الديمقراطى هو الامثل بالنسبة للسودانيين والسودان وان فترة الانتقال يجب ان تنتهى فى موعدها المحدد وامام جمعية تأسيسية او برلمان.

★ مظاهرات التخريب التى جرت فى الخرطوم قبل فترة وجيزة هل اصابت مقتلا فى المسيرة الديمقراطية؟.

– اظنك تقصد انصار فيليب غبوش.

★ على حد ذكر الاجهزة الاعلامية!!

– على كل ما حدث من انصار فيليب غبوش امر مؤسف.. ومما يؤسف له اكثر انه باستثناء جريدة الميدان لم تبادر اى من الصحف المحلية السودانية لادانة هذا المسلك الذى يعتبر دخيلا على الاخلاق السودانية الاصلية. لقد اطلق صراح غبوش فى ما بعد، ليس كرد فعل للمظاهرة وانما لان النائب العام لم يجد مايكفى من البيانات لاستمرار التحفظ عليه وذلك طبقا لنتائج التحقيق الذى اجرى معه. عموما سيتم تقديم بقية المتهمين العسكريين لمحاكمة عادلة بجرائم التمرد ومحاولة قلب نظام الحكم.!

★ هناك من يتصور ان الشهور الثلاثة المقبلة فى السودان حاسمة.. اما ان تسفر عن بركان يمهد لديكتاتورية ثالثة واما ان تذوب الامور وتجرى جريانا هادئا.. ترى مع اى من الاتجاهين تقف؟.

– برغم الغيوم والشكوك ليست هناك تناقضات وانما خلافات بين القوى السياسية المختلفة ولا اعتقد ان بركانا سيثور خلال الشهور المقبلة. ولا مجال لديكتاتورية وسط احساس ديمقراطى عارم ، وعلى اية

حال فان فرص الاستقرار السياسي اكبر بكثير من فرص او احتمالات الهزة!

★ الا ترى ان هنالك غبنا لحق بتمثيل القوى الحديثة في الانتخابات المقبلة. وذلك ربما يؤدي الى ردود فعل عكسية؟.

– القوى الحديثة نقطة جديدة في الانتخابات قد يستغلها البعض لتفجير الموقف واقامة العقبات!! انهم يقولون بانهم طلائع الانتفاضة وان ٢٥ مقعدا لهم في الجمعية التأسيسية غير كاف! عموما لم يكن هنالك تصور مدروس لتمثيل القوى الحديثة في الاطروحات التي تقدمت بها الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، لذلك لجأ المجلسان الى اعتماد النمط التقليدي السابق وهو منح مقاعد للخريجين.. وتقدم التجمع النقابي في ما بعد بدراسة تفصيلية ومحدودة نحو تصوره لتمثيل القوى الحديثة التي شملت العمال والمزارعين والمرأة. ولقد اجرى التجمع النقابي لقاءات مع كل من اللجنة الوزارية المكلفة باستطلاع اراء الاحزاب في الانتخابات واللجنة السياسية بالمجلس العسكري الانتقالي. وربما يعقد اجتماع مشترك للمجلسين لابداء الرأي.. اما عن احتمالات قيام التجمع النقابي بتفجير مواقف تمنع قيام الانتخابات في وقتها فإنني لا أعتقد ذلك لان التجمع ايضا حريص على قيام الانتخابات في موعدها طبقا لما جاء في الميثاق.

★ زعمت امريكا ان السودان يضم ارهابيين واتضح ان ذلك كان عملا دعائيا اكثر منه حقيقة.. سؤالنا ما ابعاد هذا الزعم وهل تم اكتشاف وابعاد اى ارهابي؟ وماهي ردود الفعل السودانية رسميا تجاه امريكا؟.

– اولا: لم يتم ابعاد احد من السودان لقد اكدنا للولايات المتحدة انه لن يسمح لاى عناصر مخربة بالقيام بتهديد سلامة الامريكيين في السودان وان قوات الامن السودانية تسيطر على الموقف تماما ولقد تأكد الامريكيون من ذلك فيما بعد ولعل زيارة كروكر الاخيرة للسودان خير دليل على استقرار العلاقات بين البلدين وكذلك استتباب الامن في البلاد.

★ اليست زيارة كروكر للسودان ذات علاقة بتوتر العلاقات الذي صاحب محاكمات ترحيل الفلاشا؟.

– لا اعتقد ذلك فمحاكمات ترحيل اليهود الفلاشا التي جرت وما زالت ليست لها علاقة بالتوتر الذي اشرت اليه وبالتالي فان زيارة كروكر لا علاقة لها بهذا الموضوع!!.

★ بوصفكم وزيرا للدفاع هل لديكم معلومات موثوقة تفيد او تؤكد بان لإسرائيل نية لضرب مواقع الفلسطينيين في السودان؟.

– ان الاحداث الاخيرة التي جرت في مطاري روما وفيينا تكمن وراء الاستعدادات الاسرائيلية الاخيرة للانتقام وفقا لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن السودان. وبصفة خاصة مواقع الفلسطينيين بالبحر الاحمر وهي مهددة وربما تكون هدفا لضربة إسرائيلية على غرار ما حدث في حمام الشط بتونس. لقد رصدت وسائلنا الخاصة والوسائل الصديقة استطلاعا جويا معاديا من منطقة البحر الاحمر مما اكد لنا الاحتمال بان تكون الضربة الإسرائيلية المقبلة ضد المواقع الفلسطينية في السودان الامر الذي دفعنا الى رفع درجة الاستعداد والتأهب.

★ تباطؤ العلاقات وعدم انفراجها مع الاتحاد السوفياتي بذات القدر الذي تم مع امريكا ادى ذلك للاعتقاد بان هناك ضغوطا معينة في هذا الاتجاه؟.

– غير صحيح فليست هنالك اى ضغوط على السودان من اى جهة لتحجيم علاقاته مع الاتحاد السوفيتي او اى دولة اخرى.. وسياسة السودان الخارجية واضحة ومحددة.

★ اذن ما هي الاسباب التي ادت الى تأجيل زيارة الوفد العسكري السوداني للاتحاد السوفيتي؟.

– زيارة الوفد الى موسكو تأجلت بطلب من الاتحاد السوفياتي وقد حدد لها موعد اخر هنالك اسس قائمة للتعاون مع الاتحاد السوفياتي في شتى المجالات وسيكون للزيارة المرتقبة الفرصة دون المساس بعلاقات السودان مع الاشقاء والاصدقاء.

نائب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى
الفريق أول تاج الدين فضل

- المجلس العسكرى طلب منى الإستمرار فى دعوة الحكومة القومية.
- الجبهة الإسلامية الجهة الوحيدة التى قدرت دور القوات المسلحة.
- لن تتكرر تجربة عبود ونميرى ولن نسمح باختراق القوات المسلحة.
- إتهمونى بالاتجاه الاسلامى والأمريكى ولكن ليست لدى طموحات.

الكويت ٢١ فبراير ١٩٨٦



★ من مستجدات الساحة السياسية السودانية الان اطروحة الحكومية القومية يقال ان الفكرة اساسا نبعت منكم وتبناها المجلس العسكري؟.

– غير صحيح فالصحيح هي فكرة تصور الخروج بخطوة ثابتة ومتينة من ١٦ عاما كانت عامرة بالكبت والقهر في مرحلة انتقالية نحو افاق رحبة من الديمقراطية. ونظرا لان الاشكالات القومية الكثيرة التي ستواجه الحكومية القادمة تستوجب تضافر كل الجهود فقد جاءت فكرة تشكيل حكومة قومية بعد الانتخابات والفكرة عرضت على المجلس العسكري وطلب مني الاستمرار فيها بمساعدة اخرين. ولم تعرض حتى الان على مجلس الوزراء ولكننا تلمسناها خارج ذلك سواء مع قيادات سياسية او مواطنين سودانيين.. وعموما الفكرة مطروحة وقد يؤخذ بها او لا يؤخذ وليس هنالك اى نسبة تمثيل للمجلس العسكري فيها.

★ فكرة الحكومة الانتقالية يمكن ان تكون وسيلة للخروج من ما'زق من المحتمل ان يواجه السودان بشرط قيامها بعد الانتخابات وعدم استباق الاحداث ولكن الا توافقني الخطورة لا سيما وان للسودان تجارب ديكتاتورية سيئة مع المؤسسة العسكرية؟.

– نحن سنكون سعداء جدا لو تبنى اى حزب هذه الفكرة وتنفيذها وسوف نتخلى عنها من الان!! طالما هي فكرة وجدت القبول والاجماع للخروج من المأزق نحن نتنازل عنها.

★ بمناسبة ذكر الانتخابات هل انتم من الذين يوافقون على تجاوز مناطق الصراع في الجنوب؟.

– اتمنى من خلال ما تبقى من فترة انتقالية ان نتوصل الى عقد المؤتمر الدستوري والقومي لوضع الاسس لكافة مشاكل السودان حتى يتسنى قيام الانتخابات في كل القطر ولكن اذا لم نوفق في ذلك فلابد من قيام الانتخابات حتى ولو جزئيا وهنالك سوابق في تاريخ السودان في هذا المجال فلا ضرر من تكرار التجربة.

★ ولكن كما تعلم بان تلك التجربة احدثت خللا على النطاق الاقليمي في تا'زم الوضع في الجنوب وعلى النطاق القومي في تعثر المسيرة الديمقراطية؟.

– يجب ان تقوم الانتخابات في وقتها المحدد والا سيظل التوتر السياسي وقد يزداد. . ولكن قيام الانتخابات ولو جزئيا سوف يحدث نوعا من الاستقرار بالرغم من انه الافضل هو ان تشمل الانتخابات كافة القطر وكما اعلم التجربة الماضية في الانتخابات الجزئية وتكملتها فيما بعد لم تتعرض لاخطاء.

★ حاليا ازدادت رقعة الرافضين لهذا الطرح؟.

– لا اعتقد ان هنالك حزبا يدعو الى ذلك عدا الاخوان في الجنوب وهؤلاء الذين ينادون بتعطيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية فهم يعتقدون ان مناطق ترشيحهم غير امنة. واحب ان اؤكد ان مد الفترة الانتقالية ليس من المصلحة في شيء.

★ ما مدى مؤشرات نجاح المؤتمر الدستوري والقومي قبل الانتخابات؟.

– اعتقد انه ليست هنالك اى صعوبات في قيام هذا المؤتمر بالرغم من قصر الفترة واحتياجه الى تحضير كاف ،ارى انه بقيام الجمعية التأسيسية من الممكن ان تكون هي نفسها موتمر لحل القضايا الدستورية التي كان من الممكن حلها داخل المؤتمر .

★ اشيع كثيرا ان المجلس العسكري الانتقالي في تعاملة مع مشكلة الجنوب جنح للحسم العسكري؟.

– غير صحيح فالمجلس منذ بداية الانتفاضة سعى للاتصال بجون قرنق والمجموعة الموجودة في الخارج كانت معلوماتهم كلها خاطئة لاعتقادهم بان المجلس العسكري ماهو سوى انقلاب اخر ولا يمثل شيئا.. بينما المجلس مكون بتفويض من جميع القوات المسلحة لتمثيلها ضمن قوى الانتفاضة.. ومعلومات قرنق خاطئة ايضا ففي اعتقاده ان هنالك جنرالات وضباط احرار. وقد سعينا للالتقاء به واعلنا وقف اطلاق النار والعفو العام ولم تكن هنالك اى استجابة سوى اعلانه وقف اطلاق النار لفترة زمنية محددة ومشروطة بشروط غريبة تعني انه ليس هناك اى وقف لاطلاق النار.. ويدر منه في رده على رسالة رئيس الوزراء واصراره على تسليمها في مدينة الناصر بدرت منه الخديعة في محاصرة تلك المدينة. ان المجلس العسكري مقتنع بأنه لا حل له إلا بالطرق الدبلوماسية والمفاوضات وليس الحسم العسكري.

★ في رايكم هل هنالك جهات تدعم حركة التحرير غير اثيوبيا؟.

– هناك العديد من الجهات لها مصلحة في ان لا يستقر السودان ولا يتقدم ولا يتحد. اما اثيوبيا

بالذات فغير استخدام قرنق لاراضيها والسماح له باذاعة مبثوثة منها فهى تتيح له استخدام امكانياتها العسكرية من طائرات وخلافه.

★ بالنسبة للطرح الاشتراكى فى حركة التحرير هل تقصد ان من تلك الجهات دولة اشتراكية بعينها؟.

– لا استطيع ان اوجه اتهام لجهة معينة.

★ ذلك من باب التحفظ ام انه لم تتوفر لديكم معلومات؟.

– فلنقل تحفظ!!.

★ هنالك احزاب بدات تسعى لايجاد موطئ قدم لها داخل المؤسسة العسكرية واعنى تحديدا الجبهة الإسلامية القومية وهنالك ظواهر اعطت مثل هذه القناعة لرجل الشارع السياسى فى السودان مثل مسيرة امان السودان وتزعمها لحملة دعم القوات المسلحة، بجانب توجه صحيفة القوات المسلحة نفسها .. الخ..

– هل يمكن ان توصف القوات المسلحة اى وصف اخر لو تزعم هذه الظواهر مثلا حزب الامة او الاتحادى الديمقراطى او الحزب الشيوعى او البعثى..؟.

* لا.. لان هذه القوى مجتمعة فى تجمع واحد والجبهة الاسلامية منعزلة عنهم فمن البديهى ان تبحث عن الطرف القوى بجانب ان مسيرة امان السودان بتوقيتها الزمنى مع مسيرة التجمع الى السفارة المصرية كانت اشبه بالرد الاستعراضى؟.

★ ارجو الفصل بين المسيرتين لان لكل واحدة هدف منفصل؟

– اقول لك فى ذلك الوقت الذى كانت القوات المسلحة بحاجة الى تأييد ومساندة ودعم لانها هى المنوط لها حفظ الامن والسلام وبينما هى تقاتل فى الجنوب كانت هنالك اصوات تمجد جون قرنق مما اظهر القوات المسلحة بمظهر الخارج عن القانون، وكان الجهة الوحيدة التى شعرت بأن القوات المسلحة تقوم بعمل وطنى هى الجبهة القومية فخرجت بتلك المسيرة فلو فعل ذلك اى حزب هل ستعتقد الجماهير الاعتقاد نفسه؟؟.

★ التوقيت الزمنى دعانا لان نقول إنها رد عى مسيرة التجمع؟.

– إن القوات المسلحة جهاز قومى لها واجبات محددة وهى حماية وصيانة أمن ووحدة التراب السودانى، وبالتالى سوف لاتنحاز لأى جهة عدا إجماع الشعب السودانى. ولن تسمح القوات المسلحة بإختراقها من أى جهة كانت وتسخيرها كما حدث فى الماضى. إذ أن انقلاب عبود كان تدخل حزب داخل القوات المسلحة وكذلك إنقلاب نميرى. وهذه التجارب لن تتكرر لأننا وعينا الدرس، ونحن ضحايا لهذه المسائل وتضررنا كثيرا منها.

(هنا بشىء من الغضب طلب منى الفريق أول تاج الدين أن أغلق جهاز التسجيل.. وبعد أن فعلت.. قال لى بحدة شديدة إتجاهك السياسى شنو؟! ونفيت أن يكون لى إتجاه فإذا به يتحدث عن أشياء لا علاقة لها بموضوع الحوار).

(ثم واصلت أسئلتى على المنوال نفسه.. المحرر)

★ كما تعلم أن حزب الأمة رفع مذكرة للسيد وزير الدفاع بخصوص ممارسات الجبهة الإسلامية اود ان اعرف رأيك فى هذا الموضوع؟.

– يا أخى أسئلتك تثير الأعصاب.. إنت مصر إنو نحن نكون بتاعين الجبهة الاسلامية. . وأنا نفيت.

★ أنا أتحدث معك كمسؤول؟.

– نفيت وقلت أن القوات المسلحة جهاز قومى لا يتبع لأى جهة كانت.. وإنت قلت أن الجبهة الإسلامية إستفادت من مشاركتها لنميرى فى التنظيم والامكانيات بينما الاحزاب الاخرى كانت خلال ١٦ سنة بعيدة عن الصورة وهذا شىء طبيعى أن ينظر الناس لها نظره عداء، ولا أرى مبررا يجعل الناس تفتكر أن تنظيم وقوة وشكل الجبهة الإسلامية مستمد من إنحياز القوات المسلحة.. وهذا كلام أنا ما قادر أقبله.. لأنه غير صحيح وغير سليم والمفروض أن لا يكون هذا المفهوم لدى الناس..

★ ارجو أن لا تثار أعصابك.. فالصحافة تبحث عن الحقيقة؟.

– يا أخى نحن لفينا ودورنا فى أن الجبهة الإسلامية لها سيطرة على القوات المسلحة ونفينا ذلك نفى قاطع، وقلنا أن القوات المسلحة لا تنحاز لجهة وإنما تنحاز لجانب الشعب السودانى كله..

★ بالنسبة لما حدث فى اوغندا ما مدى تأثر السودان بعدم الاستقرار هناك؟.

- السودان بالطبع محاط بثماني دول وما يحدث في اى من هذه الدول يؤثر عليه وكذلك ما يحدث في السودان يؤثر على هذه الدول او بعضها .. وفي السابق عندما هزم عيدى أمين لجأ الى السودان وهذا حدث الان ايضا ولكن حاليا السياسة التي يتبعها موسفيني هي رشيدة وحكيمة لانه يسعى الى توحيد الاوغنديين وقد ابدى نية حسنة في دعوة كافة شعبه لذلك.

وبالنسبة لوجود اوكيللو داخل السودان بعد منحه حق اللجوء السياسي فنحن لن نسمح له مطلقا بممارسة اى عمل سياسي..

★ هذا التزامن القدري في وجود اوكيلو في السودان ومنحه حق اللجوء السياسي هل يخفف هذا الوضع من حدة المطالبة بجعفر نميرى؟.

- لا اعتقد ان هنالك رابطا بين الموضوعين وليس هنالك اى اتفاقية لتبادل مجرمين او سياسيين بين السودان واوغندا.

★ تقصد انه اذا اسلمنا جدلا بالادعاء المصرى في منح جعفر نميرى اللجوء السياسي وهنالك حالة في السودان.. تصبح المطالبة عديمة الجدوى؟.

- نحن في السودان نعتبر نميرى مجرما لا لاجئا سياسيا لكن اوكيلو لاجيء سياسي ولم تطالب به الحكومة الاوغندية.

★ اندلاع الحرب مرة اخرى في تشاد.. وكما نعلم ان للسودان علاقة وطيدة مع ليبيا التي تدعم الجناح المعارض.. هل ذلك يغير في شيء لرؤية السودان في تشاد؟.

- كما ذكرت ان نظرة السودان لجميع الدول المجاورة هي نظرة واحدة يحكمها التعايش السلمي مع الجميع ولا نسمح بأى اعتداء على دولة مجاورة ولن نحيد عن ذلك.

★ يذكر الدعم الكبير الذى تقدمه امريكا للسودان يمكن ان يؤثر في القرار السياسي والتوجه الديمقراطي؟.

- السودان دولة ذات سيادة وله حرية القرار ولسنا بتابعين لاى دولة.

★ نقصد ان امريكا لن تستطيع التخلى عن السودان بسهولة وبالتالي لن يعجبها التوجه الديمقراطي؟.

- امريكا بلد ديمقراطي كيف لا يعجبها الديمقراطي!.

★ هنالك الكثير من الممارسات في العالم عكس ذلك والفلبين آخر الامثلة؟.

- ما يهمني هو ما يحدث في السودان وليست الممارسات الامريكية في اى جهة في العالم!

★ قبل فترة ادعت امريكا وجود ارهابيين في السودان وقلصت تمثيلها الدبلوماسي؟.

- نفت امريكا ذلك في ما بعد بتصريح رسمي!.

★ نود ان نكون اكثر صراحة في قول ربما سمعته من قبل وهو ان الفريق اول تاج الدين يمثل الرمز الامريكي في المجلس العسكرى؟.

- الفريق تاج الدين اتهم بأنه يمثل الرمز الامريكي واتهم بأنه يمثل الاتجاه الإسلامي والكثير الكثير.. ذلك شيء طبيعي لاننا لم نكن سياسيين من قبل ولا شاركنا في توجه البلد سياسيا وبما اننا وجوه جديدة فمن الطبيعي ان نوصف بأى وصف. والفريق اول تاج الدين سوداني في المقام الاول يؤمن باستقلال السودان ووحدته وكعسكرى يهمه أمن وسلامة السودان.

★ ما هي خطط الفريق تاج الدين المستقبلية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية؟.

- خدمت في القوات المسلحة ٣١ سنة ووصلت اقصى رتبة وهي الفريق اول وليست لدى اى طموحات اخرى!.

رئيس حزب الوطني الاتحادي
علي محمود حسنين

- رفضنا الطائفية لأنها سباحة ضد التيار ولانعادي الصوفية.
- حجة حركة شعب السودان منطقية لأن السدنه موجودون.
- السودان غير قادر على تسديد الديوان «ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها»..

الخرطوم ١٧ أكتوبر ١٩٨٥



★ **ما هي القاعدة الاساسية لحزب الوطني الاتحادي الان؟.**

– حزبنا حزب قومي لا يقوم على اساس ديني او عرقي او طائفي وفي هيكله الدستوري يقوم على دعامتين.. القطاع الجماهيري والقطاع الحديث وهو ما تشهده تركيبة حزبنا في تلاحم تام بين القطاعين!.

★ **وهل راية الانفصال عن الطائفية كافية لترسيخ دعائم الحزب سياسيا؟.**

– لقد رفضنا الطائفية لانها سباحة ضد التيار.. وضد التقدم وضد الديمقراطية والوطني الاتحادي بماله من تاريخ نضالي منذ عهود الاستعمار والهيمنه موقفه ثابت ازاء قضية الحرية وتحرير ارادة الفرد السوداني وهي فلسفة الحزب ونحن عندما نصادم الطائفية ننطلق من ذات المبدأ.. ولا نحاربها فقط ولكننا نقدم الاطروحات الايجابية البديلة وهي السعي لترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ومبادىء تحرير ارادة الفرد السوداني.. ولكننا لا نعادي الطرق الصوفية باعتبارها اوعية لتثبيت القيم الاسلامية. فقط نرفض انخراطها سياسيا!!.

★ **هل عقد حزبكم مؤتمره التأسيسي؟.**

– نعم تم ذلك في ١٦ مايو ٨٥ حيث اجاز المؤتمر العام الثالث ميثاق الحزب الذي يستند الى ستة مرتكزات فكرية هي الشخصية السودانية وثانيا الديمقراطية الليبرالية وثالث الاشتراكية السودانية ورابعا الاسلام بالمفهوم الحضاري العصري وخامسا الوطنية واخيرا القومية..

★ **هل تعتقد ان حزبكم يمكن ان يتغلغل في مناطق تجذرت فيها الطائفية واصبح امر اختراقها صعبا نظرا للاهمية السياسية والتعليمية والولاء الطائفي؟.**

– الطائفية في السودان ليست متعاظمة ولكنها متناقصة.. فابن «الختمي» مثلا ليس بالضرورة ان يكون ختميا.. لهذا فهي محصورة في شريحة معينة وان ستة عشر عاما من النضال السياسي احدثت قدرا كبيرا من الوعي في الاوساط الجماهيرية.. وظهر جيل خلال هذه الحقبة لا يعرف شيئا عن الطائفية.. ونحن لا نرى ان هناك مناطق مغلقة في السودان حكر على الطائفية.. ووجودنا في تلك المناطق اقوى بكثير من وجودنا في اي مكان اخر..

★ **حزب الاتحادي الديمقراطي هو نتاج دمج حزبكم وحزب الشعب الديمقراطي ماهي المبررات الوطنية والدستورية لاستمرارية الاول، بعد ظهور الاخير في الساحة السياسية؟.**

– من الناحية القانونية لم ينعقد مؤتمر للاتحادي الديمقراطي الى الان ليبرر وجوده وكان الدمج اساسا خطأ تاريخيا وقعت فيه القيادات في عام ١٩٦٧ بالتالي هنالك خلل في دستورية قيام الاتحادي الديمقراطي.. وربما يقال ان خوض الحزب للانتخابات العامة التي اجريت في ابريل ١٩٦٨ هو تقنين لوجوده ولكن الواقع غير ذلك.. كما ان المكتب السياسي للحزب كان بالتعيين حيث اخذ ١٥ قياديا من كل حزب وقد ظهر الخلاف في هذا في مسألة الانتخابات نفسها علاوة على انه داخل البرلمان آنذاك كان جماعة كل حزب معروفة ومميزة.. وعندما اردنا تكوين الحكومة وكان نصيب الاتحادي الديمقراطي ٨ مقاعد كانت مناصفة بين الحزبين المندمجين.. نخلص الى انه لم يكن الدمج حقيقيا وواقعيا.. لهذا عندما جاء جعفر نميري على غفلة من الزمن في مايو ١٩٦٩ وضح ضعف البنية المندمجة فبينما كان رئيس حزب الوطني الاتحادي في السجن وهو الرئيس اسماعيل الازهري اصدر راعي حزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني بيانا تأييديا لسلطة مايو عمم في الصحف في ١٩٦٩/٦/١ لذلك كان الاندماج لتحقيق مصالح وليس مبادىء.. ومن وجهة نظرنا الان انه لا مبررات للاندماج في هذه الفترة.. وبيننا وبينهم الان حواجز من بينها ان هنالك قوى في اوساط الاتحادي الديمقراطي هي من سدنة النظام المباد!!

★ **ماهي اطروحات حزبكم للممارسة الديمقراطية للفترة المقبلة في السودان؟.**

– نحن نرى انه في هذه المرحلة لابد من تثبيت الديمقراطية فزوال جعفر نميري وحده ليس كافيا لتثبيتها.. فلابد من ازالة النظام المايوي ومحاكمة سدنته ومراجعة كافة القوانين المصاغة في عهد نميري وقد اعد حزبنا مشروعا اسميناه معاقبة الخيانة والفساد وهو ينطوي على معاقبة الجرم السياسي والاقتصادي والكسب غير المشروع.. وقدمناه للمجلس العسكري والوزاري والنائب العام منذ عدة اشهر وهو في تقديرنا يمكن ان يلعب دورا في ازالة النظام المايوي.. كما انه لا يمكن تثبيت الديمقراطية الا

بتثبيت القيم النظالية علاوة على تنظيم الاحزاب حتى لا تكون واجهات لدول اجنبية لاننا نريد احزابا سودانية توجها وفكرا وتمويلا تؤمن بالنهج الديمقراطى القائ على التعددية وتلتزم بقضايا الشعب وفى حزبنا قدمنا مشروعا ايضا لتنظيم الاحزاب وميثاق شرف حزبيا..

★ كيف تنظرون لمشكلة الجنوب؟. وهل هناك دور يلعبه حزبكم ويصب فى تيار الحلول المطروحة لتلك المشكلة؟.

– نحن فى الوطنى الاتحادى لا نسميها قضية الجنوب انما نسميها قضية السودان فى الجنوب.. وحلها يقع على عاتق الشعب السودانى وليس محصورا فى الاخوة الجنوبيين فقط.. وموقفنا قديم من هذه القضية منذ عام ١٩٥٥ كما اننا اقترحنا الحكم الذاتى للجنوب فى عام ١٩٦٥. اقتراحا يقوم على ثلاثة اقاليم والمشكلة عمقها عدم الثقة.. كما ان اتفاقية اديس ابابا التى ابرمها جعفر نميرى مع الجنوبيين فى مارس ١٩٧٢ تقوم على نفس المبادىء المتفق عليها عام ١٩٦٥ فى مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر.. وسقطت اتفاقية مارس لان النظام لا يؤمن بالديمقراطية والتى هى حامية الحكم الذاتى، ونحن على ضوء المستجدات الجديدة نقر مبدأ الحكم الاقليمى للجنوب الان والاعتراف بالتباين الثقافى والتمازج الدينى.. كما اننا نرى ان قوانين سبتمبر الاسلامية التى اصدرها نميرى كانت تهدف الى اذلال الشعب السودانى وقهره وهى سبب مباشر فى تعميق المشكلة فى جنوب السودان.. ذلك كله ضمنناه ميثاقنا.. كما اننى اود ان اشير الى ان الحركة المسلحة التى قامت فى الجنوب لديها حجة فى عدم تحاورها– لن تسقط هذه الحجة مالم يعاقب كل سدنة النظام السابق!.

★ اذن ما هى تصوراتكم فى معاقبة وازالة الجهاز المايوى للنظام السابق؟.

– اولا الاعتقالات التى تمت جميعها هى بموجب قانون امن الدولة الذى يخالف كل القيم الديمقراطية لانه وضعه جعفر نميرى لاعتقال المعارضين له والنائب العام الان يعتقل الناس باعتبارهم معارضين للناظم القائم.. اعتقالا تحفظيا لتكون التحقيقات تحت مظلة قوانين سبتمبر فنحن ان اعترفنا بهذه القوانين معنى ذلك يكون اعترافنا بجعفر نميرى كمشرع.. وهذا ما لن يكون فنظام مايو لم يكن تجاوزات افراد بقدر ماهو فساد نظام عطل مسيرة الحرية والتنمية فى السودان لمدة ستة عشر عاما.. فالافراد فى النظم الديمقراطية والديكتاتورية يخطئون والقوانين تعاقبهم.. ولكننا نريد محاكمة النظام وتوجهاته.. فالمحاكمات التى تجرى الان لا تمثل طموحات الشعب السودانى ولا تحقق اغراض الثورة الشعبية لانها تعترف بقوانين نميرى ولم تحاكم النظام كنظام؟.

★ الا ترى ان الغاء كافة القوانين قد يوقع السودان فى ظل فراغ قانونى؟!.

– لا اعتقد ذلك.. لانه ان كان جعفر نميرى قد اصدر كافة قوانينه «الاسلامية» فى اسبوع بواسطة قانونيين غير اكفاء فما بالك والبلاد فى ظل نظام ديمقراطى؟.. فأنا ارى انه يمكن ان يتم ذلك خلال ثلاثة ايام..

★ نرى ان الجسم الحزبى يشكو الانقسامات والخلافات.. ليست اختلافات فكرية بقدر ما هى عداوات تقليدية الا ينذر ذلك بتقويض الديمقراطية؟.

– من جانبنا نحن لا نكن عداء لاحد.. وخلافنا مع الاتحادى الديمقراطى هو خلاف فكرى ومبدئى.. ونرى ان مثل هذا الخلاف ظاهرة صحية تثبت النظام الديمقراطى ولا تقوضه.. لان القوى السياسية المتجانسة موقفا وفكرا ومبدأ هى القادرة على حماية الديمقراطية.. اكثر من القوى الحزبية التى تظهر كبيرة وهى ممزقة داخليا.. كما كان الحال قبل عام ٦٩ .. فالعبرة ليست فى الوحدة الشكلية انما فى الالتقاء الفكرى والمنهجى.. فالحكومة التى اسقطت بواسطة جعفر نميرى كان يؤيدها فى البرلمان حوالى ٢٠٠ نائب من مجموع ٢١٨ نائبا فيهم حزب الامة الموحد والاتحادى الديمقراطى الموحد وجبهة الجنوب ورغم ذلك سقطت وجاء نميرى!.. وعموما ماهو حادث الان نتاج القتال الضارى تحت الارض ولمدة ١٦ عاما لنظام نميرى.. لان كل مجموعة كانت تعمل مستقلة سياسيا وعسكريا نسبة للسرية فى طبيعة العمل.. وذلك ما انعكس الان.. فلا خوف ولا وجل فالظاهرة ظاهرة صحية وان كثرت الشكوك!!

★ هل قدمتم اى حلول بالنسبة للوضع الاقتصادى باعتباره المشكلة الاساسية الان؟.

– حصرنا اسباب الخراب الاقتصادى فى ثلاث.. اولا نظام مايو نفسه الذى سخر ديون السودان لحماية اجهزته القمعية من اتحاد اشتراكى وجهاز امن وغيره وثانيا الفساد وهو مازال موجودا لغياب

القانون الذى يحاسب الذين اثروا فى النظام السابق وحملوا اوسمة ابن السودان البار، ومازالوا يحتفظون بها وبملايينهم فى الداخل والخارج.. وثالثا المؤسسات التى تهالكت من جراء هجرة العقول وهروب الكفاءات وهى لم تفعل ذلك طلبا للمال ولكن نسبة لاجواء القمع والكبت التى مارسها النظام السابق الديكتاتورى.

★ بالنسبة لديون السودان؟.

– ذلك من المسائل العاجلة ويجب معالجتها على ثلاث مستويات| الاول| المستوى القانوني.. فيجب معرفة كافة تفاصيل تلك الاتفاقيات وشروطها ومن من ولمن!! وعلى ضوء ذلك نقيم موقفنا قانونيا تجاه تلك الديون لانه قانون نميرى ودستوره نفسه ان ينص صراحة على انه لا يجب الاعتراف بأى دين ما لم توافق عليه السلطة التشريعية! فهل فعل مجلس الشعب ذلك.

الثانى| الجانب السياسى، النظام السابق كان مرفوضا من قبل الشعب وقد نادينا نحن فى المعارضة ووجهنا حديثنا للمؤسسات المالية العالمية بعدم دعم ذلك النظام. . لان الدعم يسخره لنفسه وليس للشعب فبعد ان حدث ذلك نحن لا نستطيع ان نبرئ اولئك من اطالة عمر النظام السابق بدعمهم له.. فذلك فى تقديرنا هى ديون معدومة!!

الجانب الثالث| وهو القدرة.. فمن الواضح ان السودان حاليا غير قادر على تسديد ديونه «ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها».. فحتى لو قلنا اننا سنعيد جدولة تلك الديون نكون نخادع انفسنا ونخادع المجتمع الدولى.. ولن نستطيع ان ننظر فى تلك الديون إلا بعد خمسين عاما!! ونرى انه يجب تجميدها بفوائدها.. ومن جانب اخر نتطلع للدور العربى والذى هو ايضا اما دائن لنا او يستطيع ان يؤثر فى الدائنين الاخرين، ليس دور المتصدق انما دور الشقيق الذى يهمه بناء اقتصاد السودان!.

عبد الله زكريا:

- اختفيت لسببين الأول تنظيمى والثانى لأن أمريكا تريد إغتيالى.
- قرأت المذهب الفوضوى ونريد تنظيمها عن طريق النظرية الثالثة!.
- نحن ضد الانتخابات لأن «التمثيل تدجيل» وما كان محدود سيسود غدا!.

الخرطوم ١٢ فبراير ١٩٨٦



★ ما هي المبادىء الاساسية التى ترتكز عليها حركة اللجان الثورية الشعبية؟

– نحن حركة جماهيرية تستلقن افكارها ومبادئها الاساسية من النظرية الثالثة العالمية والكتاب الاخضر الذى الفه العقيد معمر القذافى وهو يغطى شتى مناحى الحياة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.. اما النظرية باعتبار ان العالم تسوده ايدولوجيتان الماركسية والرأسمالية ونظريتنا تناقض الثانية وتلتقى مع الأولى وتتجاوزها لاننا نحن نهدف الى تحرير الفرد من سيطرة الدولة بينما تجربة الدول الشيوعية ادت الى تكريس الدولة وديكتاتوريتها على الفرد.

★ اذن كيف نطلق عليها صبغة «العالمية» وهى مازالت محدودة التطبيق؟!.

– ما كان محدود اليوم سيسود غدا.. والنظرية الثالثة تعنى بشؤون الانسان فى كل الكرة الارضية؟!.

★ ماذا يعنى ارتباطكم بالنظام الليبى؟.

– تجمعنا المبادىء الثورية المشتركة فى الكتاب الاخضر والنظرية الثالثة العالمية بمعنى ان الصلة فكرية فقط!!.

★ متى وكيف تكونت حركة اللجان الثورية؟.

– كنا قد اختلفنا مع نميرى اثر اتفاقية اديس ابابا فى عام ١٩٧٢ والتى كنا نعتقد انها بداية السيطرة الكنسية والصهيونية على السودان وصادف ان حضر ابوبكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة الليبى للسودان وحذرنا بعد اجتماع له مع نميرى انا وبابكر كرار بمغادرة السودان لان نميرى غاضب علينا واعتقد ان دوافع ذلك ان السادات كان عاملا مؤثرا جدا فى تفكير نميرى لان هذا الاخير اسر الى بان امريكا وعدت السادات بان تعطيه خمسة بلايين جنيه وتعيد له سيناء.. والسادات بدوره وعد نميرى باعطائه بليون جنية لتعمير السودان!!. مقابل تحول نميرى الى امريكا كلية! خرجت من السودان واستطعنا نقل مقر جبهة المعارضة الوطنية الى ليبيا وتحطمت بعد مصالحة ١٩٧٦ وفى عام ١٩٨١ كونت الجبهة الشعبية الاشتراكية حركة اللجان الثورية وبعد الانتفاضة انتقلنا الى السودان لممارسة حقنا الطبيعى فى إطار حركة اللجان الثورية.

★ ما هو موقفكم من الانتخابات القادمة؟.

– نحن ضد الانتخابات ولن نخوضها باعتبار ان «التمثيل تدجيل» حسب ما جاء فى الكتاب الاخضر!.

★ اذن ما هى الصفة الاعتبارية للجان الثورة بعد الانتخابات؟

– دورنا دور تحريضى حيث اننا نقوم بتحريض الجماهير لتستلم السلطة!!

★ الا يتسنى ذلك للجماهير عن طريق الانتخابات والوصول الى البرلمان؟.

– البرلمان هو تزييف لارادة الجماهير!! لان التمثيل لفئة من الشعب وليس كل الشعب!! ونقبل بذلك فى حالة واحدة فقط هو انه لو تسنى لامين اللجان الوصول لقبة البرلمان ذلك لكى ينقل ارادة وفكر كل الشعب بعد الرجوع اليهم وليس لشرح فكره هو فقط لان ذلك يكون نوعا من انواع الديكتاتورية!!

★ ما اسباب الخلاف الذى ظهر مؤخرا فى وسط حركة اللجان الثورية؟.

– ذلك محض افتراء ليس هناك اى خلاف.

★ يشاع ان اختفاءكم الاخير من اسباب ذلك الخلاف؟.

– موضوع اختفائى كان لسببين الاول تنظيمى خاص بالحركة والثانى لاسباب احتياطية حيث توفرت لدينا معلومات ان امريكا تريد اغتيالى؟؟

★ ولكن لماذا؟

– لاننا ارهابيون فى نظر امريكا!! ومازالت الامبريالية الامريكية تستخف بعقل العالم فى استعدائه علينا.

★ القرار الامريكى الاخير باجلاء الرعايا الامريكيين من السودان لوجود ارهابيين هل كنتم المقصودين بذلك؟.

– نعم وليس غيرنا، وامريكا تعتبرنا اصابع ليبية مبثوثة فى السودان، وكما تعلم هى تحاول غسل دماغ العالم بان ليبيا دولة ارهاب لان ليبيا تعمل دوما على كشف عيوب الامبريالية الامريكية وربيبتها

الصهيونية.

★ **ما رأيكم في العلاقة المصرية السودانية من بعد الانتفاضة؟.**

– ما لم تتخلص مصر من قيود كامب ديفيد فلن يكون هناك شيء حسن على الاطلاق، وعلى مستوى العالم العربي!! لان العلاقات لا تبنى ولا تستوى على الخلل!!

★ **هل تغيرت مواقفكم تجاه حركة تحرير شعب السودان؟.**

– نحن نرى ان الحركة التى انتهجت طريق الكفاح المسلح ساهمت مساهمة فعالة في اسقاط نظام نميرى وقد دعمناها في السابق وازرناها. ولكن بعد الانتفاضة بتنا لا نرى مبررا لعدم استجابتها للحوار. وقد وجهت خطابا في الثامن من ابريل الماضى للعقيد الدكتور جون قرنق مناشدا اياه ان يلتحم مع ثورة الشعب والى الان بالطبع لم يفعل وانا لا ارى سببا لاستمراره في هذا النهج ضد ثورة الشعب وقد فقد جون قرنق كثيرا ومن المؤكد انه إذا قدم للسودان بعد الانتفاضة مباشرة كان سيقابله السودانيون في الشمال والجنوب مقابلة الابطال اما الان فانه فقد الرأى العام شمالا وجنوبا على حد سواء!!

★ **باستقراء الواقع الان فيما يبدو ان الخيار العسكرى بدأ يشق طريقه لدى اطراف معينة هل ترجحون ذلك؟.**

– كلا .. يجب ان تبذل كل المساعى لحلها حلا سلميا وديمقراطيا وفى تقديرى ان ذلك بدأ الى حد كبير ممكنا!.

★ **ما هو موقف اللجان الثورية من الحرب العراقية الايرانية؟.**

– نحن نعتبر الثورة الايرانية ثورة حقيقية!! لاننا مع الثورة في اى مكان في الارض. اما بالنسبة للحرب فاننا نؤيد وقف اطلاق النار والوصول الى حل سلمى يحفظ طاقات الشعبين العراقى والايرانى حتى تستطيع توجيهها نحو العدو الصهيونى لاسترداد الكرامة العربية في فلسطين.

★ **ذكرت في حديثك ان الثورة الايرانية ثورة حقيقية هل يمكننا معرفة نقاط الالتقاء او الاسس التى استند عليها تأييدكم لها؟.**

– ان اى ثورة شعبية يقوم بها الشعب بأكمله لكى يسقط نظاما فاسدا وعميلا في اى بقعة في الارض تجد منا نحن كلجان ثورية كامل التأييد وهناك مقولة في فكرنا «الثورة الشعبية ثورة الغد واللجان الثورية اداتها». فعلى الاقل هب الشعب الايرانى باسره لكى يسقط نظاما امبرياليا فاسدا اما ما يحدث لتلك الثورة فذلك علمه عند الله!!

★ **الاجراءات الامريكية الاخيرة والمواجهة مع ليبيا في تقديركم ما هى الاسباب الحقيقية التى افضت الى هذا النفق؟.**

– في تقديرى ان السبب الحقيقى هو ان امريكا تعتبر ليبيا حجر عثرة في عملية السلام التى تريد فرضها في الوطن العربى. وثانيا ان امريكا ترفض ان تؤيد ليبيا حركات التحرير سواء في العالم العربى او خارجه. وهناك نقطة ثالثة تذكرها امريكا هى ان ليبيا حليفة للاتحاد السوفيتى.

★ **اذا ما تعرضت ليبيا لغزو امريكى هل بامكان السودان مساندة ليبيا عسكريا؟.**

– نعم .. بموجب اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

★ **نقصد هل هناك اتفاقية ثنائية ضمن البروتوكول الليبى السودانى الذى وقع اخيرا تبيح ذلك؟.**

– في تصريح المتحدث الرسمى للمجلس العسكرى الانتقالى اشار الى الاتفاقية سالفة الذكر ولم يشر الى غيرها.!

★ **ما هى اسباب تعثر العلاقات الاثيوبية - السودانية لاسيما وانه اصبح لاثيوبيا دور مؤثر في الوضع في جنوب السودان؟.**

– كذلك للسودان دور مؤثر في الوضع في ارتيريا.

★ **هل ترمى بقولك الى «مقايضة» سياسية ان جاز التعبير؟!**

– ولم لا؟!!

★ **هل لذلك سند في فكر اللجان الثورية؟**

– في فكرنا هو ان يلعب السودان دورا اساسيا في الحل السلمى للقضية الارتيرية والسودان الان مؤهل لذلك! لا سيما وان هناك تيارا قويا في الثورة الارتيرية بدأ يدعو للحل السلمى للقضية مع اثيوبيا، وفيما يبدو ان نوايا السودان التى ابداها في حاجة لاشياء ملموسة لكى تطمئن اثيوبيا.

★ في سيرتك الذاتية ذكرت لاحدى الصحف انك اطلعت على «المذهب الفوضوى» واقتنعت به ما ابعاد هذا الموضوع؟.

– كنت فى بريطانيا آنذاك فى عامى ٦٣ – ٦٤ وقرأت المذهب الفوضوى وقد قربنى كثيرا من النظرية العالمية الثالثة!! وهو مذهب فلسفى يحاول تأسيس مجتمع بدون حكومة أو دولة بشكل مباشر!! وليس على مراحل! بمعنى انه لايمكن للانسان ان يكون حرا الا فى ظل مجتمع خال من الحكومات والدول.. ولكن كيف يتم ذلك هذا ما لم اجده فى النظرية الفوضوية وقد وجدته فى النظرية الثالثة!

آمنت بالكثير من المنطلقات الفلسفية الفوضوية من الناحية التربوية وليس من ناحية سياسية!

أما فى النظرية الثالثة العالمية عند قيام سلطة الشعب تنتهى الحكومة وتنتهى الدولة!!.

★ الا يشكل ذلك شيئا من الفوضى!؟

– لا .. العكس هو الصحيح. لان ايجاد حكومة ودولة وصراع الاحزاب والطبقات والطوائف على السلطة هذه هى الفوضى!! وهذه الفوضى لايمكن تنظيمها إلا عن طريق النظرية العالمية الثالثة أى انها البديل للفوضى التى تعيشها المجتمعات البشرية الان!!

★ هل صحيح ان الحكومة الانتقالية لم تف بوعدها لاعضاء اللجان الثورية الذى قدموا للسودان وكان ذلك سببا فى الخلاف وسط اللجان الثورية الان؟.

– لا .. عندما قدمنا عرضنا على المجلس العسكرى الانتقالى استيعاب كوادرنا العسكرية فى القوات المسلحة السودانية وعندما علمنا بعدم رغبتهم فى ذلك صرفنا النظر وهناك محاولة لنا لاستيعاب الكوادر التى تخرجت من الكليات العسكرية فى ليبيا.

★ هل هنالك تنسيق بينكم وبين الاحزاب السياسية الاخرى؟.

– نحن اعضاء فى التجمع الوطنى وهنالك تنسيق كامل بيننا وبين كافة الاحزاب المنضوية تحت لوائه!

★ فى هذا الصدد نرى ان الممارسة الديمقراطية الحزبية تتناقض تماما مع فكر اللجان الثورية.. كيف تسنى لكم هذا الانضمام وهذا التنسيق؟ ونحن نفترض العكس؟.

– اخترنا ان نكون جزءا من التجمع نظرا للتركيبة السياسية للمجتمع السودانى!! واعتقد لن نمانع اذا ما تحول اى مكتب سياسى لحزب الى لجنة ثورية!! نحن انضممنا للتشاور ولتقريب باقى الاحزاب من فكرنا!! فى انتظار ماهو آت!!

★ فى المرة القادمة .. هل سنلتقى فى قبة البرلمان؟.

– ربما !؟.

بدر الدين مدثر

- الممارسة الديمقرطية مازالت ضعيفة ويمكن تفجير طاقات الجماهير.
- رفعنا شعار العصيان المدنى والاضراب السياسى منذ وقت مبكر.
- نخشى إن يؤدى تمديد الفترة الانتقالية إلى حكم ديكتاتورى.

الخرطوم ٢٦/ يناير ١٩٨٦



★ كيف ترى الممارسة الديمقراطية في الساحة السودانية سياسيا واجتماعيا بعد تغييبها القسرى خلال عمر النظام المباد؟ وكيف يمكن خلق الحاجز التأميني للديمقراطية كي لا تنهار مجددا؟.

– نعم كانت تلك فترة تغييب قسرى للديمقراطية، وقد استعادها الشعب السوداني بتضافر عوامل شتى منها نجاح الاضراب السياسي والعصيان المدني، واكتمال خط التعبئة داخل القوات المسلحة لضمان انحيازها لجانب الشعب كل ذلك فتح الطريق امام الجماهير لكي تعبر عن مختزنات وعيها الحضارى ولكى تفجر ما ظل كامنا ومكبوتا من طاقاتها الخلاقة، الشىء الذى ادى الى سقوط الديكتاتورية، حيث استطاعت الجماهير الان ممارسة حرياتها دون تقنين على نطاق واسع من خلال احزابها ونقاباتها في اطار التجمع الوطني.. ونرى انه من الممكن امتداد هذه الممارسة الى افاق المشاركة فى صنع القرار فى القضايا الراهنة اقتصاديا وسياسيا والعمل على تأمين وحدة القطر والمسيرة الديمقراطية فى المستقبل بجانب المجلسين العسكرى والوزارى واللذين هما من قوى الانتفاضة.

ولاشك ان الكثير من مهام الفترة الانتقالية لم يتحقق ونحن نرى حتمية مواصلة النضال الجماهيرى لتحقيقها. ولعل اسباب ذلك تعود الى ان الممارسة الديمقراطية على صعيد تلك القنوات التى ذكرت مازالت ضعيفة ومن الممكن ان تفجر الطاقات الجماهيرية في هذه القنوات. وتأتى ضمانات الديمقراطية اولا فى الشعب نفسه واحسب انه اكتسب وعيا عميقا من خلال تاريخه النضالى ضد الديكتاتوريات السابقة.. وثانيا فى الجيش الذى ادركت اغلبيته ان الديكتاتورية هى وبال عليه بقدر ما هى وبال على الشعب نفسه. وقد تكرس كل ذلك فى وثيقة ميثاق حماية الديمقراطية الذى وقعته كافة الاحزاب السياسية وممثلون من قوات الشعب المسلحة..

★ ماهو موقفكم من قوى اليسار الاخرى؟ وهل هناك اى عمل ائتلافى خارج نطاق التجمع الوطني؟.

– ثقل التركة التى خلفها نظام نميرى جعل القوى الوطنية تلتقى حول اهداف مركزية وهى تحقيق الوحدة الوطنية وحماية استقلال البلاد واخراجها من اطار التبعية وارساء دعائم الديمقراطية والعمل من اجل كل ذلك يقتضي خلق جبهة واسعة لا تقل عن وضع التجمع الوطني الحالي. وليس هناك ما يلوح فى افق السياسة اليومية ما يستدعي وجود شكل اخر من اشكال الالتقاء او اى عمل جبهوى آخر. وبالتأكيد ان كل قوى التجمع الوطني تلتقى ثنائيا للتفاكر والتشاور ولكن ذلك لا يتم فى شكل محور داخل محور وفى اعتقادى ان تلك الارضية ضرورية لليسار كما هى ضرورية لكافة الاحزاب من اجل ترشيد مسيرة التجمع الوطني.

★ ماهى القناعة التى دعت حزبكم لخوض الانتخابات القادمة لاسيما انه فى اعتقادنا انكم تواجهون مرحلة صعبة من مراحل البناء شأنكم شأن كثير من القوى السياسية الاخرى.. اى بمعنى التغلغل الفعال فى الاوساط الجماهيرية؟.

– اولا خوض الانتخابات هو انعكاس لقناعة مبدئية وهى انه بدون الديمقراطية لايمكن مواجهة اى مشكلة من مشاكل التطور فى البلاد وانها السبيل الوحيد لفتح طريق التقدم.. ثانيا ان حزب البعث حقيقة قد تجاوز مرحلة البناء الذاتي من خلال تاريخه النضالي وبصفة خاصة منذ عام ١٩٧٩ وهو العام الذى اعلن فيه الحزب شعار الاضراب السياسي والعصيان المدني ولعلكم تذكرون انه فى سنوات نظام نميرى الاخيرة جرت محاكمات لكل البعثيين فى كل انحاء السودان وذلك لشعور النظام بخطورة الحزب الذى ناضل وسط الجماهير ونما واتسع واسس علاقاته معها وبعد الانتفاضة ساعدنا ذلك فى ان نكون الحزب الاكثر قدرة على الانطلاق فى حين ان بعض الاحزاب الاخرى كانت غارقت فى ترميم مشاكلها الداخلية والمشكلة التى يواجهها الحزب الان ليست هى فى التفاف الجماهير حوله وانما هى فى مشكلة قدرته على تأطير هذه الجماهير بالسرعة المطلوبة ولنا وسائلنا لتطوير قدراتنا. لهذا يحرص الحزب على مواصلة دوره الوطني من خلال الانتخابات ولسوف نعتبرها مرحلة لتصفية اثار مايو والدورة البرلمانية القادمة هى فترة الانتقال الى الحكم المدنى ولارساء دعائم الديمقراطية على اسس سليمة لضمان الاستمرارية الى ان يرث الارض وما عليها.. وخوضنا الانتخابات ليس للحصول على اكثر الدوائر وانما لتأطير الجماهير والاحتكاك بها. وذلك ليس بالضرورة فى الدوائر التى يرشح فيها الحزب بعثيا وانما ايضا فى الدوائر التى يسند فيها الحزب مرشحين وطنيين يلتقون مع هذا البرنامج الثلاثي وكذلك ضرورة إسقاط بقايا

مايو وهم الجبهة القومية الاسلامية، ولهذا سوف نقوم بمساندة اى مرشح وطنى حتى لو كان منتميا لحزب اخر لمواجهة ذلك الهدف.

★ ما راى الحزب فى قانون الانتخابات عامة ومسألة تمثيل القوى الحديثة بصفة خاصة؟.

– فى حينها رفع الحزب مذكرة طالب فيها بأمرين اولهما متعلق بكيفية إجراء الانتخابات وثانيهما متعلق بالقوى الحديثة. وكان رأينا فى الاولى ان تتم الانتخابات فى الدوائر الجغرافية على قاعدة التمثيل النسبي بمعنى اعتبار كل محافظة وحدة انتخابية واحدة. وذلك لضمان وجود الاغلبية والاقلية فى داخل الجمعية التأسيسية كل بحجمه من اجل التفاعل. اما دوائر القوى الحديثة فقد دعونا لضرورة تمثيلها فى دوائر خاصة وحددنا ماهية القوى الحديثة وكذلك نسبة لها لا تقل عن ٣٠٪ لما لها من دور اساسى على الصعيد السياسي والانتاجي.. بالطبع ان الشق الاول لم يؤخذ به والمشاورات تجرى بصدد الشق الثاني. وعلى كل ينبغى ان لا تحول تحفظاتنا دون اجراء الانتخابات فى موعدها. المهم ان تنتهى الفترة الانتقالية وتعود الديمقراطية كاملة وتنتهى الازدواجية فى مؤسسات الحكم. لاننا نخشى ان يؤدى تمديد هذه الفترة الى حكم قد لا يشابه ديكتاتورية نميرى ولكن قد يكون أكثر ميلا الى أخذ شكل الديكتاتورية المزدوجة العسكرية والمدنية. والتاريخ يحدثنا عن بعض البلدان تمتد فترتها الانتقالية لعشرات السنين.

★ ماهو موقف الحزب من حركة تحرير شعب السودان؟ وهل توافقون على تجاوز المناطق «الملتهبة» فى الجنوب اذا لم تحل المشكلة حتى قيام الانتخابات؟.

– فيما يتعلق بالجزء الاخير.. أنه اذا لم ينجز خلال الفترة الانتقالية المؤتمر الوطنى للحل السلمى لقضية الجنوب وتعذر اجراء الانتخابات فى بعض المناطق فنحن مع اجراء الانتخابات فى الدوائر التى يمكن اجراؤها فيها وابقاء الدوائر الباقية لاجراء الانتخابات فيها فى اى وقت يصبح فيه من الممكن اجراؤها لانه ليس من المنطقى تعليق كل مصير البلاد على موقف فصيل سياسي. وموقفنا من الحركة منذ البداية ايجابى ونقدر لها دورها النضالى فى مقاومة نظام نميرى ونحن نرى ان الضمان الحقيقى يأتى فى تلاحم الحركة السياسية فى الشمال مع الحركة العسكرية فى الجنوب وبعد الانتفاضة دعونا جون قرنق للالتحاق بالقوى الوطنية الديمقراطية وهنا تمت مداخلات كثيرة بعضها متعلق بالتكوين المتعدد الاطراف فى الحركة لانها ليست حزبا علاوة على الارادة والاستراتيجية. ونحن نرى ان بقايا مايو هى المسؤولة عن تهييج الموقف ويسعدها ان ترقص على لهب الحرب الاهلية. ولم نيأس حتى الان من تلبية الحركة للمشاركة فى المؤتمر الوطنى القادم ولن نجعل ذلك سببا لتأخير المسيرة الديمقراطية. وما زالت اتصالاتنا مستمرة اخرها كان فى اكتوبر خارج السودان.

★ الحزب متهم بتأزيم العلاقة المصرية - السودانية ما مدى صحة ذلك؟.

– ذلك ليس صحيحا على الاطلاق ونحن فى عهد نميرى كنا نركز فى شعاراتنا على نقد سياسته التى تهدف الى تمزيق العلاقات الازلية والمتاجرة بها كعهده دائما وقد حرصنا على اقامة علاقات مع كل الاحزاب الصمرية بما فيها الحزب الحاكم وذلك تم من خلال مؤتمرات عربية كثيرة فى الخارج ومن خلال ندوة باريس التى دعا لها الحزب فى ٢٦ مارس ٨٤ واستطعنا فيها مع قيادات مصرية ان نصل فيها الى تحليل موحد لطبيعة النظام المباد. وضرورة النضال المشترك وبعد الانتفاضة كنا اول حزب يرسل بوفد الى مصر للاجتماع بكافة الاحزاب السياسية للتفاكر حول الخروج من المأزق التاريخى ونحن ما زلنا حريصين على التفريق بين الاجراءات الرسمية والشعبية من اجل تسليم نميرى. وعموما موقفنا من هذه العلاقة اذا لم يكن هو اكثر المواقف ايجابية فهو من المواقف المسؤولة والحريصة على تنقيتها لتقوم على اسس سليمة.

الباب الثانى

الفصل الأول
الديمقراطية الثالثة حلم مؤود!

(قد أختلف معك في الرأي ولكنني على إستعداد
لأن أدفع حياتي ثمنا للدفاع عن رأيك)
(فولتير)

بوقوع إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ يكون السودان قد جرب ثلاثة نظم ديمقراطية ليبرالية (١٩٥٤ - ١٩٥٨) - (١٩٦٤ - ١٩٦٩) - (١٩٨٥- ١٩٨٩) وثلاثة نظم عسكرية ديكتاتورية (١٩٥٨ - ١٩٦٤) (١٩٦٩ - ١٩٨٥) - (١٩٨٩ - ؟؟) وتخلل ذلك التجريب فترتان إنتقاليتان.. والمثير ظاهريا في هذا التسلسل هو تساوى الكفتين، وليس أيسر على أى مراقب حينئذ سوى ترجيح خيار الديمقراطية، إذ لم يكن بمنطق الرياضيات فليكن بعشق السودانيين للديمقراطية، والذى تحدثنا عنه. أو فليكن بمنطق عالم اليوم الذى بات لا يرى غير الديمقراطية حكما للشعوب، الأمر الذى- تتجلى نذره الأولى فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد للديمقراطية فيه القدح المعلى. حيث خرج وحديث الأمن والسلام وإحترام حقوق الانسان من النهج الخطابي إلى الثوابت. من هذا المنطلق يمكن القول أن الانقلاب الذى حدث في السودان قد جاء في الزمن الخطأ.. في قطر خطأ!.

في استعراض عثرات الديمقراطية في السودان لابد من النظر قليلا الى الخلف.. فالقضايا الأساسية تتمرحل ولا تنتهى.. تتكاثر ولا تنقرض، الصفة الأولى تتضح في جدل الهوية الدستورية من حيث إسلاميتها أو علمانيتها.. والصفة الثانية تتضح في قضية الحرب والسلام..

وفى الواقع يصعب نقد الفترات الديمقراطية كلها بمنظار واحد.. وكذا الحال في الأزمنة الديكتاتورية، فلكل فترة تكويناتها وسماتها وملامحها المميزه. مثلا ديكتاتورية النظام العسكرى الاول (عبود) تختلف في الشكل والممارسة عن ديكتاتورية النظام العسكرى الثاني (نميرى) عن ديكتاتورية النظام العسكرى الثالث (البشير) ، وإذا ما شبهنا الوضع بشكل هرمى يكون النظام الأولى في موضع الرأس من حيث محدودية ممارساته وتتسع القاعدة بإتساع ممارسات النظام الثالث! وبعكس المواضع تكون الديمقراطيات الثلاثة.

في ١٩٦٤ وضعت ثورة إكتوبر حدا للنظام العسكرى الأول، وفى ١٩٨٥ وضعت إنتفاضة مارس/ أبريل حدا للنظام العسكرى الثاني. والملاحظ أن النظم العسكرية الديكتاتورية لا تقتلعها إنقلابات عسكرية، وإنما تضع نهايتها ثورات شعبية. وفى التقدير هذه مسألة وجدت إهتماما كبيرا من القائمين على النظام الحالي، حيث حاولوا ومافتئوا منذ مجيؤهم للسلطة بسد المنافذ التى تقود للثورات الشعبية، ولكن بقراءة بسيطة لتاريخ الشعوب يصعب هذا الأمر تماما!

وفى حديث الأرقام تستحى الحقب الديمقراطية أمام الحقب الديكتاتورية.. فالديكتاتورية الثانية (١٦ عاما) فاقت عدديا سنوات الحقب الديمقراطية بفتراتها الانتقالية (١١ عاما) وفاقت عدديا أيضا سنوات الحقبتين الديكتاتوريتين الأولى والثالثة - لحد الأن- (١٠ سنوات) والديكتاتوريات مجتمعه نهشت ثلاثة أرباع سنوات الاستقلال. وكما أسلفنا التحليل فطول الديكتاتورية الثانية لايعود من قريب أو بعيد (لعبقرية) الرئيس المخلوع جعفر نميرى. وفى الوقت نفسه لايمكن أن نجرم المنهج ونبرىء الممارسة في عجز النظم الديمقراطية.

وتبرز حقيقة موجعة أخرى في حديث الأرقام. وهى أن أيا من الديمقراطيات الثلاث لم تكمل دورة برلمانية كاملة والتى حددت عرفيا بأربع سنوات. فالنظم الديكتاتورية لم تمهل النواب ليعيدوا الكرة مرة ثانية ويروا إن كانوا أهلا لثقة الناخبين أم أنهم أخطأوا الاختيار. وفى هذا الصدد هناك روايات قد لايجدى معها الشعور بالاسى والمرارة. على سبيل المثال خاض د. حسن الترابى معركة الانتخابات في الدائرة

(٢٧) «الصحافة» منافسا للسيد (حسن شبو) ممثل الحزب الاتحادى الديمقراطى بإتفاق مع ست احزاب من قوى الانتفاضة، وبرغم مشروعية التحالف وإتساقه مع منطلقات التوجه إلا أن السيد محمد عثمان الميرغنى (سارع بإرسال رسالة إلى قيادة الجبهة الإسلامية تضمنت تأكيدا من زعامة الختمية والحزب الاتحادى الديمقراطى بعدم العلم أو المشاركة فى إتفاق الاحزاب الذى تم، وأشار إلى أن ما قدم تم فى بعض الدوائر هو سلوك منفرد من مرشح الحزب فى الدائرة وأنها صبغة تحالف محلى ليس الحزب مسئولا عنها على المستوى المركزى)(١).

سقط الترابى فى تلك الدائرة وفاز شبو وحاولت جريدة الحزب تخفيف وطأة الصدمة بعنوان مثير «هزم الاحزاب وحده»(٢). ليس هذا كله بذى بال.. ولكن المهم أن ذات حسن الترابى الذى فشل فى الانتخابات اقتنص فرصة الائتلافات والانفضاضات ودخل حزبه حكومة ما يسمى بالوفاق فى العهد الديمقراطى، وأصبح نائبا لرئيس الوزراء الصادق المهدى ووزيرا للخارجية ووزيرا للعدل. أى أنه بفضل الوفاق غزا حسن الترابى مجلس الوزراء حتى تبوأ منصب الرجل الثانى. وإمتثالا لما قام به عبد الرحمن الداخل فاتح الاندلس (فتح) الترابى الجمعية التأسيسية من نوافذها عندما لم يفلح فى فتح أبوابها!.

والحديث فى شجون الحقب الديمقراطية لا يخلو من مفارقات، فهناك وجوه رغم تبدل الأمكنة والأزمنة إلا أنها إحتفظت بمقعدها فى أكثر من حقبة ديمقراطية، الصادق المهدى.. عمر نور الدائم.. فيليب عباس غبوش.. هاشم بامكار.. بل إن الأخير هذا يحكى دائما بكثير من الزهو رواية فحواه أنه عندما خاض إنتخابات الديمقراطية الثانية فى مدينة بورتسودان.. كان منافسه متقدما عليه.. فتفتق ذهنه عن خدعه يسحب بها البساط منه.. فروج عنه أعوانه عزمه بناء جسر بين مدينة بورتسودان وجدة السعودية لكى لا يجد الحجيج مشقة فى أداء الفريضة! ولأنه داعب مشاعر البسطاء المتطلعين لمعانقة أحلامهم السرمدية، نجح فى الانتخابات ولم تذكر مضابط الجمعية التأسيسية أنه أثار نقطه كهذه ولو من باب التفكه. ولكن الرجل نفسه خاض إنتخابات الديمقراطية الثالثة وفاز!.

ومن مفارقات إنتخابات الديمقراطية الثالثة أيضا أنه كان يجلس فى الجمعية التأسيسية الصادق المهدى الذى فاز بأكثر من ثلاثين ألفا من الاصوات بجانب (على تميم فرتاك) الذى فاز بأقل من مئتى صوت!.

وبينما لايحالف الحظ امرأة جسورة كالسيدة (فاطمة أحمد إبراهيم) والتى تفانت فى التضحية ضد نظام نميرى.. نفاجأ بفوز (على عثمان محمد طه) مرشح الجبهة الإسلامية والذى كان رائدا لمجلس الشعب فى نظام نميرى!.

ذلك غيض من فيض.. وهى بانوراما سريعه على أية حال.. ولكن لو حصرنا الأمر تحديدا فى إنتخابات الديمقراطية الثالثة تتهادى معنا الأرقام والتواريخ معا.. (أخذ حوالى ٥٩٧٨٠٠٠ ناخب فى التوجة نحو صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم فى الفترة من ٤/١ الى ١٩٨٦/٤/١٤ وأعلنت النتائج فى ١٩٨٦/٤/١٦، وقد أجريت فى ٢٦٠ دائرة وأجلت فى ٣٧ دائرة بالاقليم الجنوبى لعدم إمكانية تسجيل ستة آلاف ناخب على الأقل فى كل دائرة)(٣) وهو الحد الذى إعتبرته اللجنة القومية النصاب القانونى ويرجع إنعدام أو قلة تسجيل الناخبين إلى توتر وعدم إستقرار الاحوال الأمنية فى جهات عديدة من الاقليم الجنوبى تحديدا أعالى النيل وبحر الغزال وهناك (دائرتان تأجلت فيهما الانتخابات بسبب وفاة أحد المرشحين فى كل وهما دائرة «وماقوى لو» وهى الدائرة رقم ٩ بمديرية شرق الاستوائية ودائرة واو الغربية رقم ٢٤٧ بمديرية غرب بحر الغزال(٤).

كانت انتخابات ١٩٨٦ حرة نزيهة، التجاوزات فيها لم تبلغ حدا مقلقا.. وكان الاقبال نحوها مدهشا مقارنة بما مضى، إذ أن (سكان السودان حسب تقديرات مصلحة الاحصاء سنة ١٩٨٦ حوالى ٢٠٣٦٨٠٠٠ وكان المقترعون فى الدوائر الجغرافية وحدها أكثر من أربعة ملايين ناخب)(٥). بينما كان عدد المقترعين فى إنتخابات (١٩٦٨ حوالى ١٨٩٨٠٠٠ ناخب وعدد السكان حوالى ١١٣٧٢٠٠٠ وكان عدد المقترعين فى انتخابات ١٩٦٥ حوالى ١٢٧٠٠٠٠ ونفس العدد من السكان)(٦).

ولكن إنتخابات ١٩٨٦ إشتملت على بعض الجوانب السلبية المتعلقة بالنواحى الأساسية فى عدم التوازن فى توزيع مقاعد الخريجين على المديريات المختلفة.. الشيء الذى كان قد نبهت إليه بعض القوى السياسية وتغاضت عنه الحكومة الإنتقالية بإصرار مريب، فقد بلغ)عدد الناخبين من الخريجين فى العاصمة المثلثة ٢٩١٢٤ ناخبا خصصت لهم ثلاث دوائر، فى حين كان عدد الناخبين بإقليم دارفور

أقل من خمسة آلاف ناخب خصصت لهم أربع دوائر)(٧).. ظهرت نتيجة الانتخابات كالتالى، حزب الأمة حاز على ١٠٥ مقعدا، الحزب الاتحادى الديمقراطى ٦٣ مقعدا، الجبهة الإسلامية ٥١ مقعدا، الحزب القومى السودانى ٨ مقاعد، الحزب الشيوعى ٣ مقاعد، المستقلون ٤ مقاعد، والاحزاب الجنوبية مجتمعة ٢٦ مقعدا. بهذه النتيجة لم يكن فى مقدور أى حزب تكوين حكومة منفرده (١٣١ مقعدا). فبدأت دوامة المناورات والإئتلافات والانفضاضات،التى لا تخلو من تآمر بل تنكر وقح للبرامج التى خاضت بها بعض الاحزاب معركة الانتخابات، فقد (كانت أول مناورة قام بها الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية، موقعا على إتفاق سرى للتعاون بينهما والوعد ألا يدخل أحدهما فى حكومة إلا إذا دخل الآخر)(٨). ثم أطل شبح الانهزام من دهليز آخر حيث (طرح رئيس حزب الأمة فى إجتماع هيئته البرلمانية ومكتبه السياسى فكرة تكوين حكومة قومية تشمل الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية والاحزاب الصغيره لأن المرحلة القادمة تحتاج لوحدة الكلمة وإتفاق القوى لاجتيازها بسلام، ولكن إجتماع حزب الأمة رفض هذا الرأى واختار بدلا عن ذلك السعى لاقامة حكومة مع الاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الصغيرة)(٩). وحدث أن كونت فى خلال ثلاثة سنوات - وهى عمر الديمقراطية- ثلاث حكومات وهى حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦ - ١٩٨٧) وكان قوامها حزب الامة والاتحادى وبعض احزاب الجنوب بينما بقى الحزب الشيوعى والجبهة الإسلامية والحزب القومى فى المعارضة.

إنصرفت هذه الحكومة إلى معالجة توابع الائتلاف أكثر من إنشغالها بالقضايا الأساسية، حيث واجهتها فى هذا الاطار أكبر مشكلتين -رغم استصغار البعض لهما- الأولى استقالة السيد محمد الحسن عبد الله يسن من مجلس رأس الدولة وكان ممثلا للحزب الاتحادى الديمقراطى مما دعا الحزب إلى أن يقدم إسما آخرا وهو د. أحمد السيد حمد فرفض من قبل حزب الأمة ورئيسه تحديدا لأنه (كان سادنا ومستشارا لجعفر نميرى وأنه يناصب حزب الأمة العداء)(١٠). وفى واقع الأمر تلك مبررات خبيثة فيها إستخفاف بالعقول ليس لأنها يمكن تطبيقها على الصادق المهدى ورئيس مجلس رأس الدولة نفسه كما وليس لانها تنطبق باطنيا على بعض من تقدم بهم المهدى كاشخاص مستقلين ليشغر أحدهم المنصب (د. الجزولى دفع الله - محمد يوسف مضوى - ميرغنى النصرى). ولكن لأنه بعد أن أنجلى غبار العاصفة وتوالت الايام كال بمكيالين ففى سؤال عن تبرير التعاون مع من تولوا مواقع قيادية رفيعه فى النظام المايوى قال الصادق المهدى (الذين تعاملوا مع مايو منذ البداية إتخذنا نحوهم موقفا واضحا مثل سوار الذهب كان وزيرا لدفاع مايو ولكن عندما تولى المسؤولية هو وأعضاء المجلس العسكرى قلنا «الحسنات يذهبن السيئات» ونفتح معهم صفحة جديدة. . وأنا فى خطبة الجمعة يوم ٥ أبريل ١٩٨٥ دعوت هيئة القيادة لتولى السلطة حقنا للدماء وبعد توليهم السلطة طبقنا فيهم مقياس «الحسنات يذهبن السيئات»(١١) وفى السياق نفسه يمنح المهدى صكا آخرا من صكوك غفرانه للجبهة الإسلامية (لقد إختلفنا معهم حول مايو والتشريعات المسماة إسلامية منذ أن نالوا ما نالوا من أصوات الشعب السودانى فى الانتخابات.. وحقيقة أن التعاون معهم كان مبنيا على صفحة جديدة بعد نتيجة الانتخابات إحتراما لكلمة الشعب. وكان ليس هناك معنى أن نقول لهم بعد ذلك أنتم تعاملتم مع مايو لذلك لا نستطيع أن نتعامل معكم)(١٢). وفوق كل ذلك دون أدنى حرج يقول (نحن ملتزمون بتصفية آثار مايو بموجب ميثاق «الوفاق»)(١٣). إذا ما قيل فى د. أحمد السيد حمد لا يعدو أن يكون تصفية حسابات قديمة بين شخصين. ليس لهموم الوطن فيها ناقة ولاجمل، حسمت الازمة باختيار عضو ليس له إنتماء حزبى وهو السيد ميرغنى النصرى نقيب المحامين. أما المشكلة الثانية كانت مشكلة د. محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة عن الحزب الاتحادى الديمقراطى، والذى دخل فى أزمة مع رئيس الوزراء قال عنه الصادق المهدى (الأخ أبو حريره واضح أنه إنسان قليل التجربة السياسية قليل الإلمام بالتجارة جاء فى ظرف للشارع فيه تطلعات راديكالية وشعبية وهو فى الحقيقة كشخص وجد «شطه» فى الجو فعطس، ود. أبو حريره ليس له أى موقف كفاح سياسى ولم يسجن أو حمل سلاحا أو غرب أو شرد لذلك توهم أن البطولة سهلة جدا بأن يتكلم للناس بأشياء معينة فيصفقوا له، فليس لديه عمق كفاحى يرشد له البطولة، فتجمعت قلة الخبرة السياسية وقلة الخبرة بوزارة التجارة وهى وزارة معقدة جدا وقلة العمق الكفاحى ووجود جو راديكالى وهذه العناصر كشىء طبيعى لهذه الثورة جعلته يفقد توازنه. فعندما فقد توازنه فتح النار فى جميع الاتجاهات فلم يركز كما تقتضى قواعد القتال فكل من يرفع رأسه يتعرض لنيران أبو حريرة)(١٤).

لقد وضع رئيس الوزراء معاييرا جديدة للتوزير. لكن التساؤل المشروع طالما أن الشارع آنذاك فيه (تطلعات راديكالية وشعبية) ماذا يضير المتكلم للناس «بأشياء معينة».. وهل من اللائق القول هنا أن «الغيرة السياسية» إختصمت وإحتكمت!؟. الحقيقة أن ظاهرة أبوحريرة أثارت جدلا، كأنما كان الشارع يتتوق لبعث جديد في ثوريته المختزنه، بعث د. أبوحريرة بمركزه لرئيس الوزراء (مرفق١). وكانت دائرة التراشقات قد إتسعت بعد إتهام وجهه د. أبوحريرة للسيد مبارك الفاضل وزير الصناعة حول تسويق الصمغ العربي. تفاقمت الأزمة ورمت بذيولها على الائتلاف وأمسكت الجبهة الإسلامية بناصية الضلع الثالث للمثلث وعملت على إزكاء أوار المعركة ضد الوزير ولأسباب لا تعرفها سوى كواليس «جنينة» السيد على الميرغني إختفى أبوحريره من الوزارة كلية ومن الواقع السياسي جزئيا، لأنه كان مايزال عضوا في الجمعية التأسيسية وأشيع أن الخلاف الذى كان (إتحاديا - أميا) -نسبة لحزب الأمة- إنتهى (إتحاديا - إتحاديا)، بمعنى أن أبوحريرة وجد نفسه محارب داخل حزبه -لتجاوزه الخط الأحمر- قبل أن يكون محارب من رئيس الوزراء، والشاهد في ذلك سابقة حدثت لأول مرة في تاريخ وكالة السودان للأنباء على مدى تقلب الأنظمة، فقد حجر وزير الإعلام محمد توفيق أحمد على تصريحات لدكتور أبوحريرة كانت في شأن اللجنة الوزارية التي كونت لتفريغ الميناء، وبالطبع لو كان وزير الإعلام من الحزب الحليف لكان الأمر مستساغا بإعتباره يقع في دائرة المكايدات السياسية، لكنه كان إتحاديا!!.

وفي خضم الأزمة قال أبوحريرة (زعيم الحزب طلب مني قبل إسبوعين تنفيذ أمر لا يتفق وسياستي الاقتصادية فرفضت فما كان منه إلا أن لوح بإخراجي من الوزارة)(١٥).

أسوأ مافي تلك المهاترات إضاعتها لهيبة الحكم والحكام، وتهيأ المناخ للجبهة الإسلامية التي كانت تجلس في المعارضة. فعملت على تصعيد المواقف عبر مظاهرات متفرقة في أوساط الطلاب كانت الأولى، كما كانت إستهلالا غير طيب للعهد الديمقراطي، وقعها سيئا على النفوس عدا الجبهة الإسلامية التي أسعدها بلوغ مرامها. تلك الحالة إيقظت مجلس رأس الدولة من ثباته العميق، فقطع التلفزيون إرساله ليلة السبت ١٩٨٧/٧/٢٥ ليذيع بيانا بفرض حالة الطوارىء (مرفق ٢). كانت نقاط البيان التسع تنعى في مجملها عجز القائمين على أمر النظام الديمقراطي، لكن يقيني أن مجلس رأس الدولة أراد بها لفت الانظار لهيبة ضاعت كما ضاع (عقد على جيد خالصة)!.

والغريب في الامر عند مناقشة بيان حالة الطوارىء في الجمعية التأسيسية تحمست له كل القوى السياسية عدا المعارضة الديمقراطية والاسلاموية ومن المفارقات أن إبراهيم محمد السنوسي عضو الجبهة الإسلامية تحدث وقال (إن الشعب رفض حالة الطوارىء قبل أن تناقشها الجمعية التأسيسية عبر مظاهرات الطلاب وإحتجاجاتهم، وأن الحكومة لجأت لتطبيق تلك القوانين في لحظة غياب الوعي السياسي لدى المواطن)(١٦) ومن هذه المفارقة تتضح تناقضات وازدواجية الخطاب الإسلاموي، بين مايقولونه وهم في السلطة، وما يفعلونه وهم خارجها (فهذه الحركات خارج السلطة مؤمنة بحقوق الانسان وتحصي على الحكومات أى خرق لحقوق التعبير السياسي والتنظيم والعمل والحركة والتنقل، ولكنها تغدو شرسه في فاشيتها ودمويتها حين تمسك بالسلطه)(١٧).

جاءت الحكومة الثانية تحت مسمى (الوفاق الوطني) ١٩٨٧ - ١٩٨٨ شاركت فيها كل الاحزاب عدا الحزب الشيوعي الذى جلس في المعارضة. وبرغم كبر القوى المشاركة لكن (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى)، وهذه الفترة طابعها التناحر في قضية السلام، فشهدت توقيع إتفاقية السلام في ١٩٨٨/١١/١٦ بين الحزب الاتحادى الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان الارهاب السياسي قد أطل برأسه مجددا قبل هذا الحدث، حيث أطلقت أعيرة نارية على منزل السيد محمد عثمان الميرغني يوم الخميس ١٩٨٨/١١/١٠ وأصدر الحزب بيانا قال أن الهدف هو (إعاقة المسيرة الديمقراطية ومسيرة السلام والوحدة). سبق هذا الحادث في حكومة الوفاق نفسها، حدثان كبيران روعا الشعب السوداني وهما تفجيرات في فندق الاكروبول ونادى الخرطوم ثم إغتيال مهدى الحكيم في بهو فندق هيلتون وهو معارض للنظام العراقي.

وجاءت ثالثة الاثافي هذه المره في خروج أكبر ثاني مظاهرة في العهد الديمقراطي، تطالب باستقالة الحكومة لاقرارها زيادة ضريبية إنعكست على بعض السلع التموينية أهمها السكر الذى سميت به، حيث إرتفع سعره من ٥٠ قرشا إلى ثلاثة جنيهات للرطل، إزاء هذا الضغط الشعبي تراجعت الحكومة ووافقت على سعر وسطى وكان ١٢٥ قرشا للرطل، ومع أن جلسة مجلس الوزراء التي اقرت فيها زيادة الاسعار

كانت برئاسة د. حسين أبوصالح نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادى الديمقراطى، إلا أن الحزب عول على خروج المظاهرات إستشعارا منه أن الشارع كفيل باسقاط الحكومة، فأصدر بيانا إنشائيا فى الأول من يناير ٨٩ (مرفق ٣) لم يكن مقنعا مثلما أن دخوله فى حكومة الوفاق منذ البداية لم يكن مقنعا كذلك!.

وإذا ما إستوقفنا أنفسنا قليلا بالنظر لقرائن الحال فى مظاهرات السكر، أى بين ما كان وماهو كائن الآن يعجب المرء كثيرا من سايكولوجية الشعب السودانى، ولاشك أن البعض يتساءل ما الذى ينعش غريزة التحريض فى نفوس الجماهير فى العهود الديمقراطية ويكبتها فى ظل الأنظمة الديكتاتورية - ولو كحالة مؤقته- فى ذلك رجح لوبون كفة العوامل الوراثية العتيقة (إن الاعتقاد بهيمنة الغرائز الثوريه على الجماهير يعنى الجهل بنفسيتها. فعنفها وحده هو الذى يوهمنا بخصوص هذه النقطة. فإنفجارات الانتفاضة والتدمير التى تحصل من حين لحين ليست إلا ظواهر عابرة ومؤقته. فالجماهير محكومة كثيرا باللاوعى، وبالتالى فهى خاضعة أكثر مما يجب لتأثير العوامل الوراثية العتيقة التى تجعلها تبدو محافظة جدا جدا)(١٨). وفى السؤال العرضى الذى نحن بصدده يصف تشخيصا آخرا (بما أن الجماهير مستعده دائما للتمرد على السلطة الضعيفة فإنها لا تحنى رأسها بخنوع إلا للسلطة القوية. وإذا كانت هيبة السلطة متناوية أو متقطعة فإن الجماهير تعود إلى طباعها المتطرفه وتنتقل من الفوضى إلى العبودية، ومن العبودية الى الفوضى)(١٩).

فثمة أشياء يمكن تفسيرها نسبيا، لأنه حينما يتعلق الأمر بسايكولوجية الجماهير تصبح الدقة ذر رماد فى العيون.ترك أمر الوفاق للجبهة الإسلامية وحزب الأمة بعد إنسحاب الاتحادى الديمقراطى، وبدأت الساحة تنذر بشرر مستطير، فالجماهير أعيتها ظاهرة الائتلافات وفضها، وفجأة ألهبت القوات المسلحة الموقف بصورة إنقلابية غير مألوفة فى النهج العسكرى وعبرت عن ذلك بمذكرة شهيرة فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ، أحدثت المذكرة بركانا هائلا بعد أن إستعرضت الوضع العسكرى وحملت القيادة السياسية كل إخفاقاته وهزائمه،، وأشارت فيها بصورة صريحة إلى المليشيات الحزبية كإحدى مهددات الجبهة الداخلية وأمهلت الحكومة فترة إسبوع للرد عليها. كانت للمذكرة إيجابياتها فى تأكيد الخيار الديمقراطى والتزامها جانب الشرعية الدستورية وعدم لجوؤها للبيان رقم واحد. لكن فى المقابل أعطت القناعة والدفعة المعنوية بعدئذ لضباط إنقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وتلك هى إحدى المظاهر السلبية للمذكرة. تساءل د. حسن الترابى إن كان هدف الضباط الذين تقدموا بالمذكرة هو (إخراج الجبهة الإسلامية من السلطة وبالتالى إزالة الشريعة الإسلامية، وإذا ما كان هذا هدف القوات المسلحة بالفعل وإحلال الطابور الخامس فهنيئا لهم إخراج الجبهة)(٢٠).

مارس مجلس السيادة سادية مفرطة، وبدأ كالمتفرج لاحول له ولا قوة، لكنه نفض غبار اللامبالاة وبدأ فى إدارة الازمة بعد تضافر جهود القوى السياسية التى خشيت انفراط الجبهة الداخلية، الشيء الذى نتج عنه «بيان القصر» فى مارس ١٩٨٩ ووقعته كل القوى السياسية عدا الجبهة الإسلامية، وكان إنجازا لأنه تدارك الموقف من كل جوانبه، بل أن بنوده قطعت شوطا أبعد فى الاشارة إلى القضايا موضوع الخلاف وتطرق إلى مسألة الإسراع فى عقد المؤتمر الدستورى.

كونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ - يونيو ١٩٨٩) بموجب الميثاق وبقاعدة ضمت كل القوى السياسية بأجنحتها المختلفة والاتحادات النقابية الست. ويسترعى الإنتباه فى هذه الحكومة دخول الحزب الشيوعى لأول مرة فى تاريخ الحكومات الديمقراطية البرلمانية (أبوزيد محمد صالح)، لكن ظروف الانقلاب لم تمنحه حتى فرصة تأمل أجواء مجلس الوزراء!.

بدأ لكل مراقب أن عزلة الجبهة الإسلامية زادت من قناعتها فى عدم جدوى النظام الديمقراطى بإعتباره لايناسب طموحاتها، وبدأت تفكر عمليا فيما أضمرته زمنا، فغذته بالشعارات التى تلهب وتثير عواطف الناس. إننى آأمل أن يجد القارىء فى فصول الحوارات القادمه ما يفتح آفاقه ويجدد عزمه فى التأمل بثقة فى مجهضات الديمقراطية.

كانت الديمقراطية الثالثة فى السودان أملا كبيرا. وقد جاءت بعد حكم ديكتاتورى بغيض.. كان الظن أن تباعد تجربته نفسيا بين الجماهير والانقلابات العسكرية.. وكانت لها بعض الايجابيات التى لم ترق لمستوى الطموح.. وكان بالامكان أن يسد التجريب المستمر - لو أعطيت الفرصة - سلبياتها، وأسوأ ما فى عجزها منح البعض حقا لنفسه فى الخلط بين الممارسة والمنهج. وأميل للقول أن الديمقراطية الثالثة فى السودان كانت أشبه بفتاة وجهها غاية فى الجمال بينما جسدها أصابه الترهل.. الترهل الذى يعوق الحركة والانسيابية والمشى بثقة!!

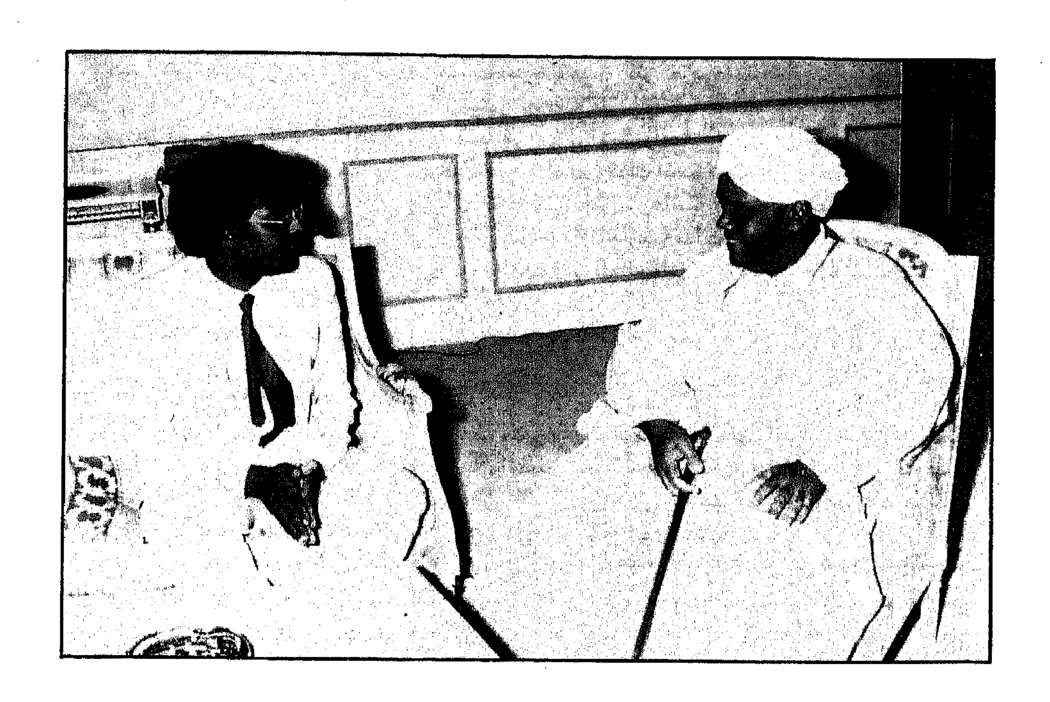
(١) جريدة الصحافة ١٩٨٦/٤/٣
(٢) جريدة الراية لسان حال الجبهة الإسلامية ١٩٨٦/٤/١٩
(٣) اللجنة القومية للانتخابات| تقرير عن إنتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦ - الملف رقم ل أ/٥٧/أ/١
(٤) المصدر السابق
(٥) المصدر السابق
(٦) إبراهيم محمد حاج موسى| التجربة الديمقراطية وتطور نظم حكم السودان (القاهرة د. ن ١٩٧٠).
(٧) اللجنة القومية للإنتخابات| لجنة الاشراف على دوائر الخريجين ملف رقم ل أ/دخ/٥-٧
(٨) الديمقراطية فى السودان عائدة وراجحه| مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة اكتوبر ١٩٩٠
(٩) المصدر نفسه
(١٠) المصدر نفسه
(١١) جريدة الاسبوع ١٩٨٧/٧/١٠
(١٢) المصدر نفسه
(١٣) المصدر نفسه
(١٤) مجلة الاشقاء ١٣-١٩٨٧/٧/٢٠
(١٥) الوطن الكويتية ١٩٨٧/١٠/١٤
(١٧) أزمة الاسلام السياسى (الجبهة الإسلامية القومية فى السودان نموذجا) د. حيدر إبراهيم على.
(١٨) سايكولوجية الجماهير| غوستاف لوبون| ترجمة هاشم صالح | دار الساقى ص ٢٤١

(١٩) المصدر نفسه ص ٧٧
(٢٠) الوطن الكويتية ١٩٨٩/٥/٣

أحمد الميرغنى

- التوجه الديمقراطى مرهون بوعى الجماهير والقوى السياسية.
- بذلنا جهودا مكثفة لحل مشكلة الجنوب وإحلال الأمن والسلام.

الكويت ١٥ نوفمبر ١٩٨٦



★ بخصوص ما طرح مؤخرا عن وساطة سودانية بين العراق وايران ماهى ملامح تلك الوساطة؟ وهل ثمة عوامل تدفع بها الى افاق النجاح؟.

– نعم اولا السودان حريص جدا ان يلعب دوره الفعلي والايجابى فى المساهمة فى حل قضايا الامة العربية والاسلامية واننا نرى ان هذه الحرب لن تثمر غير المزيد من الدمار والهلاك للشعبين العراقى والايرانى من هذا المنطلق فهى تشكل هما رئيسيا لدينا اما عن الوساطة فاننا باذن الله ساعون فى هذا الامر واننا بصدد تدارك كل الصعاب من اجل الوفاق وقد اثرنا ان نعمل فى صمت، لظروف نقدرها وان شاء الله عند زيارة السيد رئيس الوزراء المرتقبة لايران سنلتمس الكثير، خلاصة اننا متفائلون جدا وحريصون كل الحرص فى كل ما يتعلق باستقرار امتنا العربية والاسلامية، يساعدنا فى ذلك السياسة السودانية الجديدة بتوجهاتها الحالية.

★ مضى نصف عام تقريبا على تسلم الحكومة الحالية المنتخبة للسلطة ماهى الاشياء التى تعتقدون انها قد انجزت وتحققت؟.

– بالطبع ان الدمار الموروث من النظام السابق يحتاج الى جهد مضاعف ووقت كبير حتى تعود الامور فى السودان الى مسيرتها الاولى وتستقيم الحياة للفرد السودانى بما يحقق طموحاته وامانية، من هذا المنطلق كان تحرك الحكومة الديمقراطية الجديدة وفقا لاولويات معينة بدايتها رفع المعاناة عن كاهل الجماهير وقد نجحت فى توفير كافة الضروريات وخطت خطوات واثقة فى الامر الذى يكفل ذلك، الشىء الذى ساعد كثيرا هو ان السودان بفضل الله قد حظى بموسم زراعى جيد فى العامين الماضى والحالى.. وفى مجال ترسيخ الممارسة الديمقراطية كفلت الحكومة كافة الحريات للمواطنين بل حتى الذين افسدوا فى عهد مايو كفلت لهم محاكمات عادلة..

وكما هو معلوم ان الحكومة الحالية قامت بموجب ميثاق بين حزبى الاتحادى الديمقراطى والامة القومى، وهى الان بصدد انجاز مشروع دستور لعرضه على الجمعية التأسيسية. بجانب جهودها فى العديد من القطاعات التى تهم المواطن لاسيما فى مجال الامن والصحة. وتقوم الحكومة بتأمين وصول الغذاء للمواطنين فى الجنوب ونشر الطمأنينة فى نفوسهم وكذلك اتصالاتها بدول الجوار لتأمين وسائل المواصلات ونقل الامدادات الى المناطق المختلفة فى الجنوب وخاصة الاقليم الاستوائى، وعلى صعيد مستوى مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء فى التوجهات الخارجية بدأت التحرك على الاصعدة العربية والافريقية لاستعادة وضعية السودان الايجابية والمؤثرة فى العالم العربى والافريقى والاسلامى.

★ هل من اسباب فى تأخر اعلان الدستور الدائم؟.

– كما ذكرت مشروع الدستور على وشك الانتهاء وبما انه عمل ضخم لابد وان تراعى الدقة فيه. وهو على كل سيطرح قريبا على الجمعية التأسيسية.

★ الى اى حد انجلت المجاعة عن السودان؟.

– كانت للحكومة الانتقالية جهودها فى هذا الامر وهى محمدة تحسب لها كثيرا وقد سارت الحكومة المنتخبة على نفس المنوال فبالصبر والعزيمة والخطط المدروسة نستطيع ان نقول ان المخاوف التى لازمت هذه المسألة قد انجلت كثيرا واننا باذن الله قادرون من ان نجعل من السودان مصدرا كبيرا للغذاء لتأمينه للعالم عموما وعالمنا العربى والافريقى على وجه الخصوص.

★ فيما يخص قوانين سبتمبر هل ثمة خلاف فى إلغائها او الابقاء عليها بالنسبة لاجهزة الحكم وروافده؟..

– لاشك ان تجربة تطبيق النظام الماضى كانت تجربة مشوهة وبغيضة اباحوا لانفسهم بتسميتها بحكم الشريعة الإسلامية.. وهناك مشروع تعديل هو محل نقاش وحوار من كافة الاطراف والفعاليات كى ما يتمكن الحزبان من الوصول الى صيغة مثلى يتم الاتفاق عليها ثم تعرض على الجمعية التأسيسية.

★ الا يمكن توقع حدوث معارضة فى شأن القوانين البديلة؟.

– كل شىء وارد، واننا فى عهد ديمقراطى تتاح فيه الفرص لكافة الاراء ونرجو ان تكون القوانين التى ستطرح مرضية لكافة الاطراف – ثم ان اختلاف الرأى ظاهرة صحية المهم ما يفيد الوطن فى النهاية.

★ ماهو تقويمكم للعلاقة بين طرفى الائتلاف الحاكم؟.

– العلاقة جيدة لان الائتلاف قام من اجل السودان وسيبقى كذلك باذن الله وهناك الكثير من

المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه ابتداء من انتشاله من عثراته وانتهاء بتحقيق العزة والكرامة لمواطنيه – هذه التوجهات الوطنية هى الهدف الذى ينبغى ان يعلو عليه كل خلاف مهما صغر او كبر.

★ ماهي اخر تطورات الوضع فى الجنوب؟.

– اننا نسعى لاحلال السلام فى جنوب البلاد ووقف نزيف الدماء واهدار طاقات وامكانات السودان وموقفنا هو ان السعى لاحلال السلام لابد وان يستمر بموقف القوة لا الضعف. والحكومة تبذل جهدا مكثفا، وقد سقطت كثير من الحجج التى يتذرع بها قادة التمرد خاصة بعد سقوط نظام نميرى.. ونحن نهيب بالعقيد قرنق مراجعة مواقفه على ضوء المصلحة العليا للسودان حتى يتمكن الجميع من الجلوس فى وئام لحل قضايا ومشاكل الوطن والمواطنين، وعلى العموم لا تزال الحكومة تبذل جهدا فى سبيل احلال السلام والامل كبير في ذلك.

★ هل هناك وساطة مطروحة حاليا من دول الجوار.. ليبيا على وجه التحديد؟.

– الزيارات بشكل عام متبادلة بين البلدين لتوطيد الروابط والصلات وتبادل وجهات النظر وقد ابدى الاخ العقيد معمر القذافى تفهما لموقف السودان ومساندته وسعيه لدى كل الاطراف المعنية لوقف الاقتتال فى جنوب البلاد..

★ ماهي اسباب تعثر العلاقات الاثيوبية - السودانية؟..

– المشاورات ماتزال تجرى ونعتقد ان بعض الهواجس والترسبات القبلية هى سبب فى ذلك ونأمل ان ينجلى كل ذلك وتصبح العلاقة وطيدة وقوية وفعالة..

★ لوحظ بعض التراخى فى العلاقة المصرية السودانية فما صحة ذلك.. وما هى اسباب هذا الامر فى تقديركم؟.

– اولا لا صحة لما يشاع – فالعلاقة بين البلدين كما هى دائما عميقة والجميع مؤمنون بذلك وبالصلات والوشائج التى تربط بين البلدين الشقيقين..

★ قد ابدت كل من الدولتين مصر والسودان وجهتى نظرهما المختلفة فى شأن قضية تسليم نميرى الا توافقنا الرأى فى ان الذى يجرى بعد ذلك ماهو الا تحصيل حاصل؟؟.

– ان تسليم نميرى هو مطلب شعبى واضح والحكومة دون شك لابد وان تتبناه وقد نقلت هذا الامر الى الاخوة فى مصر بشأن ضرورة تسليمه حتى يقدم لمحاكمة عادلة على كل ما ارتكبه فى حق الوطن والمواطنين..

وقد اتجهت الحكومة الى القضاء المصرى لاصدار حكمه وهى فى انتظار مايسفر عنه هذا الامر ولابد للقانون ان يأخذ مجراه.

الفصل الثانى
الميرغنى وكاريزما القيادة

«سوف نشهد مصرع القداسه على مذابح السياسة»

(يحيى الفضلى - الايام السودانية ١٤/٤/١٩٥٦)(١)

بعد إختيار السيد أحمد على الميرغنى رئيسا لمجلس رأس الدولة فى مايو ١٩٨٦، وزعت السيرة الذاتية لأعضاء المجلس على الصحف جميعها، وكان سرد سيرة الرئيس كالتالى|

أحمد على الميرغنى رئيس مجلس السيادة

المولد: ١٩٤١ الخرطوم بحرى

التعليم: الأولى والأوسط - الخرطوم بحرى والثانوى أمدرمان

التعليم الجامعى وفوق الجامعى| لندن «إقتصاد»

متزوج وله طفلان بالإبتدائى وثالث دون ذلك.

فى النشاط السياسى:

* مسؤول الشباب والطلاب والنساء فى الحزب الاتحادى الديمقراطى إبان رئاسة السيد إسماعيل الأزهرى.
* يقوم بأعباء الشؤون العربية فى المكتب السياسى للإتحادى الديمقراطى.
* قبيل إختياره لمنصب رئيس مجلس السيادة كان يمارس أعماله الخاصة بجانب رئاسته لمجلس إدارة البنك الإسلامى السودانى.

لم تنشر الصحف أكثر من ذلك.. وأحجمت عن ذكر أى صفة رسمية كان يحملها فى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) لنظام الرئيس المخلوع نميرى. وهو فى هذه لم يكن بأسوأ حال من بقية أعضاء المجلس، فأحدهم كان رئيسا لمجلس الشعب الاقليمى للاستوائية حتى قيام الانتفاضة (الدكتور باسيفيكو لادو لوليك)، وأحدهم كان مغمورا فى العمل السياسى (الدكتور على حسن تاج الدين) وأختير على أساس جهوى. وثالث إمتهن التجارة وعمل بها أكثر من إنشغاله بالعمل السياسى.. (السيد محمد الحسن عبد الله يسن والاخير حتى قيام الانقلاب كان يحاول نظم أطول (معلقة) سياسية تجسد عجزه، إذ أنه إحترف الشعر وهوى السياسة والحكم (السيد إدريس البنا!)

وعند تمعن هذه المؤهلات نجد أن السيد الصادق المهدى ظلم الدكتور أحمد السيد حمد كثيرا، فما وصمه به كان ينطبق على الذين جلسوا القرفصاء فى القصر الجمهورى! ويبدو أن السبق الصحفى كانت له أحكامه. فقد نشرت الصحف جميعها صورة «يتيمة» للسيد رئيس مجلس السيادة.. وبدت كأنها التقطت فى بواكير الصبا، والمتأمل فيها تغشاه مسحة براءة تنطق بها الصورة، ويدرك أن هذه «البراءة» تصلح لكل شىء إلا كاريزما القيادة التى لها مواصفات جذابة..

وأذكر عندما أعلن عن إسم السيد أحمد الميرغنى رئيسا لمجلس السيادة، أعترف بأننى كنت أجهله ولا آدرى هل لبعدى عن الوطن أم لبعده عن هموم الوطن! فركضت نحو الارشيف فلم نجد له صورة.. فاضطررنا لاعادة نشر ما نشرته الصحف السودانية.. فلم تخلو المسألة من نقد زملاء عرب إلتصقت فى مخيلاتهم صور كاريزمية لقادة جاءوا دوما عقب كل ثورة أو إنتفاضة شعب!

لا أدرى لماذا إنتابنى شعور بالأسى والخوف الشديد على الديمقراطية ولا أدرى لماذا توجست خيفة من تهاوى إنجاز مهر الناس له التضحيات الجسام.. كما أننى لا أدرى إن كانت لهذه الأحاسيس أى علاقة بإختيار السيد الميرغنى رئيسا لأرفع منصب دستورى أم هى مجرد هواجس فانتازية..

إن قضية الزعامة قديمة قدم التاريخ.. وعلى إمتداد تاريخ الشعوب خضعت الزعامة وتطورت مواصفاتها وفق الظروف المعينه التى يعيشها شعب ما. وهذه المواصفات هى التى تشكل رصيد التأييد والدعم للزعيم من قبل مجتمعه وشعبه. وقد شهدت فترة الخمسينيات تبلور مفهوم القيادة والزعامة، مع بداية مسيرة التحرر الوطنى من الاستعمار، وأخذت آنذاك شكلا يجمع بين الطبيعة النضالية والقدره

والتأثير الشعبى (ملكات التعبير) وأطلق على هذا الشكل مصطلح (كاريزما الزعامة)..
وانطلاقا من هذا المفهوم الجديد شهدت حقبتا الستينيات والسبعينيات بروز زعامات وقيادات كان لها تأثير قوى ودور كبير فى التطورات السياسية التى مرت بالعالم.. وتعدى ذلك الدور المحلى والاقليمى.. أمثال جوزيف بروز تيتو وجواهر لآل نهرو والمهاتما غاندى وتشى جيفارا ومارتن لوثر كنج وجمال عبدالناصر وباتريس لوممبا وديجول وتشرشل والكثير ممن صعدوا إلى القمة وبقوا فيها بفضل كاريزما الزعامة وأثروا الأحداث العالمية والاقليمية. وفى السودان هناك شخصيات تمتعت بهذه الصفة مثل محمد أحمد محجوب ومبارك زروق وعبد الخالق محجوب. مع أن الكاريزما لا يحددها الشكل فى كثير من الاحايين وإن كان يساهم أحيانا فى التأثير، حتى لو كان المحتوى فارغا كجعفر نميرى الذى ملأ فراغ الكاريزما فى سنوات سلطته الأولى بالالتصاق بالجماهير وإتيان الفعل الذى يحيى إحساس البطل فى نفوسهم.. كصعوده العربة «الاسكاوت» المكشوفه فى تجواله.. والقفز بحيوية من أعلى القطار.. والجلوس فى «قهوة أم الحسن» وحمل «الكوريك» فى شعار أبنى وعمر. وهكذا جعل الشعور بالكاريزما يتسرب بسهوله فى أحاسيس الجماهير الشىء الذى إنقلب على النقيض عندما وضع حاجزا بتفضيله «العربة المصفحة» ضد الرصاص فى النصف الثانى من سنوات حكمه..
ويحاول السيد الصادق المهدى ملء فراغ كاريزما الشكل بإستعراض ملكاته التعبيرية -وقد استعرضنا ذلك فى فصل سابق- وفى السنوات الاخيره حاول السيد محمد عثمان الميرغنى المزاوجة بين القيادة الدينية والسياسية وفى كلتيهما -بهيئته- ما يمكن أن يضاف وصولا لكاريزما الزعامة.
وكثيرا ما يساهم الاعلام وخاصة إعلام الانظمة الشمولية إلى توظيف ما يتهيأ من ظروف لصنع كاريزما الزعامة.. وأحيانا يصل التأثير إلى درجة التنويم المغنطيسى.. والفعل اللا إرادى..
وكاريزما الزعامة قد لا تدوم طويلا لأنها مرتبطة وحتى بعد تأسيسها بالاسلوب والقدره على الاستمرار فى الحكم، وأحيانا يحكمها ظرف الزمان والمكان.. فما كان سائدا بالامس قد لا يصلح منه شيئا اليوم إلا بمقدار المواصفات التأثيرية. فشخص مثل باتريس لوممبا لم تخدمه كل الكاريزما التى كان يتمتع بها فى البقاء على رأس السلطة بعد تحرير الكونغو، لأنه إفتقر إلى إسلوب القيادة فى طور جديد للحكم، كذلك ديجول نعلم كيف أدار له الفرنسيون ظهرهم بعد أن تطلبت المرحلة وجها جديدا.. ثم تشرشل.. وأخيرا الزعيم العمالى البريطانى نيل كينوك.. إن استغلال الكاريزما وتوظيفها يدعم من اسلوب القيادة فى قدرتها على التأثير والسيطرة ثم التحكم والتحريك وكلها عناصر تشكل مظهر السلطة والنفوذ وتسهل حرية القيام بأى دور على المسرح السياسى فى الداخل أو الخارج! وكثير من القيادات أعتمدت على المتغيرات الدولية فى بناء كاريزميتها والاستمرار فى السلطة (كظروف الحرب الباردة مثلا).. وقد تكون مواصفات الكاريزما فى ظل تأسيس نظام عالمى جديد تختلف تماما عن تلك، لاسيما وأن التطور التكنولوجى والسياسى والحضارى قد بلغ شأوا عظيما.. وفيه قد تكون الكاريزما ليست وحدها القدرة على التعبير والقيادة وإنما كيفية ترجمة الشعارات والبرامج إلى ما يخدم الصالح العام دون إستغلال أو توظيف نفوذ «دينى مثلا» وهنا تصبح النظره الثاقبة والقدرة على تذليل الصعاب وإستيعاب أشد الازمات تعقيدا وإيجاد الحلول لها من الصفات الضرورية اللازمة.
وهناك إشكالية قائمة منذ الأزل أو منذ أن عرف العالم شكل الدولة وأنظمة الحكم وهى إشكالية العلاقة العضوية بين السلطة والمعرفة. ويرى مازارين (أن من واجب الحاكم الذى يقرر الدخول فى لعبة السلطة المعقده أن يتعلم الكثير من الأمور كى يتقن قواعد السياسة الدقيقة التى يجب أن توصله إلى هذه المرحلة السامية من فهم معنى وأصول الحكم وطرق المحافظة عليه)(١). ويقول أيضا أن (السياسى الواقعى هو ذاك الذى يدرك بأن المقدرة على خوض غمار اللعبة السياسية وكسبها لا ترتبط فقط بالموهبة أو العبقرية التى هى هبة من السماء وإنما أساسا بذلك التدرب الواعى والمستمر للسيطرة على الارادة وتطوير فن إستخدامها. وهذا يفرض على السياسى أن يكون متعدد المواهب العملية، وأن يعرف كيف يكون مقاتلا ومحاورا مثقفا ومقنعا بيد أن قراءاته يجب أن تركز على الجوانب العملية التى تعالج مسائل القانون والرياضيات والتاريخ الطبيعى)(٢).
وقياسا يجوز القول فى السيرة الذاتية لرئيس مجلس رأس الدولة أنها ظلمت كثيرا المنصب.. وكان فى التقدير أن يستحوذ على تلك المواهب لو كان يعرف سلفا أن الظروف يمكن أن تقوده لهذا المنصب.. لكن مصدر الحرج أنه جاء فى ظرف الجماهير فى حاجه لافراز المواهب وليس تكوينها.. مع أننى

تساءلت في موقع آخر من نصائح مازارين هل أن شاغل منصب رأس الدولة قد عمل بها. فقد دعا مازارين السياسي الذي يريد معرفة الحفاظ على تواضعه وسط عالم مليء بالخصوم والجواسيس الى (التواضع الذي هو سمة الرجال العظام، والسياسي المتواضع يمشي بخطوات محسوبة ويتجنب الصعود السريع والمفاجيء على مختلف الاصعده، وهو يحفظ السر ويحيط نفسه به. فلا يجب أن يعرف عنه أحد شيئا بينما عليه معرفه كل شيىء عن الآخرين)(٣).

فلو تطابق هذا الأمر لجاز القول أيضا أنها قد تعين من يشغل منصبا دستوريا رفيعا في نظام شمولي.. وليست في ديمقراطية استباحت الخاص والعام نسبة لشغف الجماهير بمعرفة أدق التفاصيل في الحركات والسكنات.. نتيجة لغياب الكاريزما المطلوبه في شخصية مجلس رأس الدولة ككل وليس رئيسه وحده.. إنسلت للديمقراطية بعض روح التسيب، وفي ذلك يقول لوبون (قوة الحكم والحاكم تؤدي كما هو معروف الى إستقرار النظام الاجتماعي وإنعدام هذه القوى يؤدي الى الفوضى وإختلال الاوضاع)(٤). وإذا ما أعزينا بعضا من ضعف النظام الديمقراطي إلى فقدان الكاريزما في شخصية المجلس يكون ذلك ماذهب اليه لوبون أيضا (سبب ضعف النظام الديمقراطي يعود إلى الجهل بقوانين علم النفس وطرائق تسيير الجماهير (٥). وعليه أن الذين اجمعوا على إختيار مجلس رأس الدولة تجاهلوا تماما سايكولوجية الجماهير.. وكان رد الفعل ضعيفا لم يكن بأية حال موازيا للفعل الثوري.. وكان ذلك أول بوادر إجهاض النظام الديمقراطي.. بل أن روح التسيب جيرها المناوئون من كوادر الجبهة الإسلامية لصالح أهوائهم بسخرية مريره.. حينما بدأت صحافتهم تلصق أسوأ النعوت وتوصف أعضاء المجلس بأشياء لا تليق بمن يتبوأ منصبا دستوريا رفيعا.. ذلك قوى من روح التسيب في الشارع مع إشمئزازه من «سوقية» الاوصاف والنعوت.. ثم طغت بعدئذ الممارسات والسلوكيات لأعضاء المجلس والتي لم تخبر نفسيه الجماهير فهي تفجعها أحيانا في ظرف ما في مكان ما صفارات المواكب الرسمية (مع مشروعيتها).. وتكرار ذلك يوميا ولخمسة أعضاء كان ذلك مدعاة للتذمر وكظم الغيظ مع أن الظاهرة في ظروف أخرى تجلب الاحترام والتوقير..

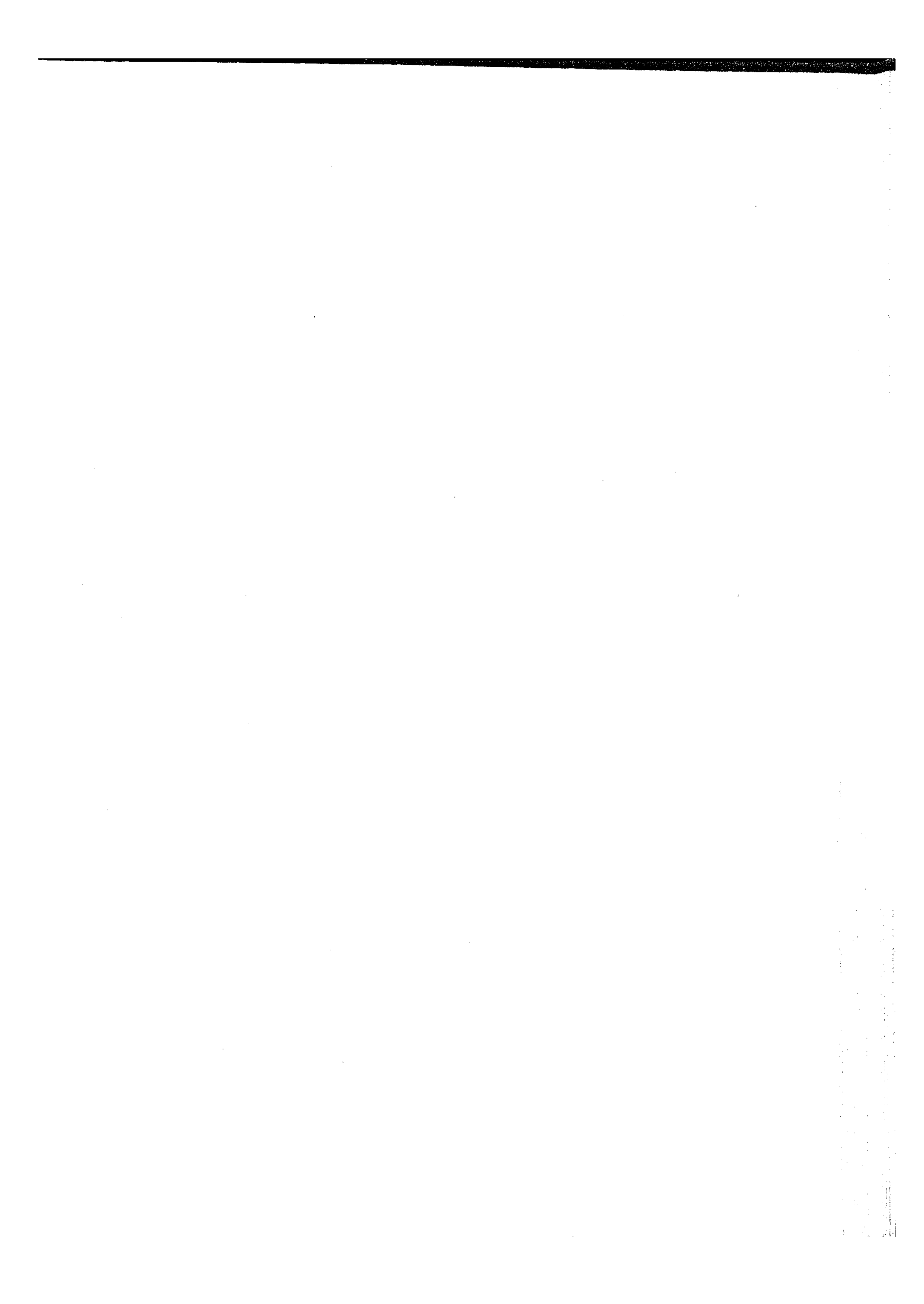
الشيء الثاني: الذي زاد من قناعة الجماهير في عزلة المجلس عدم قيام أعضائه بأي من الاعمال التي تعطي شعور الانجاز (كافتتاح منشآت أو مصانع جديده).. الخ

الشيء الثالث الذي باعد بين الجماهير وأعضاء المجلس مطالعة الجماهير لاخبار تقول ان السيد رأس الدولة سيذهب الى الخارج في إجازة سنوية. (ومع مشروعية هذا الحق أيضا) لكن كان التهكم نصيبه في رد الفعل لأن إختيار الظرف ضروري والجماهير دائما في مثل هذه الحالات تلجأ إلى عقد المقارنات سواء على مستوى قادة سابقين أو على مستوى ربط الحدث بالواقع والذي كان مأساويا. كما أن عناصر الحقد والحسد تبرز في أسوأ صورها.

عند حدوث إنقلاب الثلاثين من يونيو.. كان السيد أحمد علي الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة ينعم بإجازة خاصة مع أسرته في إحدى الجزر اليونانية (مع ملاحظة التوقيت ومقارنته بالتصعيد الرهيب في حرب الجنوب)..عند سماعه نبأ الانقلاب قطع اجازته وعاد إلى مصر، وهذه العودة التي ليست إلى مسقط الرأس هيأت نظريا ظرفا بطوليا في الافصاح وإدانة العمل الانقلابي الذي أجهض الديمقراطية.. لكنه إكتفى بالصمت والذي هو أبلغ من كل تعبير!! واستوى في ذلك صمت الديمقراطية التي تبيح الكلام.. وصمت الديكتاتورية التي تقمعه!.

لكن مع هذه النقيصة فقد يكون الأمر أفضل حالا من عضو آخر من مجلس رأس الدولة وهو السيد إدريس البنا الذي لم يكتف بمشاركته النظام الحالي الآن بل أكد وهو في السجن في الايام الأولى للانقلاب بأنه (دعا قادة الاحزاب الذين أعتقلوا معه وهم الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني وحسن الترابي ومحمد إبراهيم نقد إلى ضرورة إجراء مصالحة مع نظام الحكم الجديد وناشدهم دعمه ومؤازرته)(٦).

كان مجلس رأس الدولة بأعضائه الخمسة أسوأ إختيار في العهد الديمقراطي.. والصيغة نفسها وضحت فقر القوى الحزبية في الابداع السياسي.. ما كان صالحا بالامس ليس بالضرورة أن يسود اليوم. وقد أكدت برامج التجمع الوطني الديمقراطي الصيغة مجددا مع قصرها على ثلاثة أعضاء، لكن تلك مسألة فيها نظر كما يقول البخاري !..



الهوامش:

(١) قالها السيد يحيى الفضلي في ليلة سياسية وهو من اقطاب حزب الازهرى وقادته فى خضم الصراع بين قيادة الحزب الوطني الاتحادى وقيادة الختمية. ووصف دعوة الاستفتاء التى كان ينادى بها السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية، قبيل إعلان الاستقلال بأنها مؤامرة ضد الإستقلال، أحبطها الشعب السودانى، وتنبأ للحزب الجديد الذى كان السيد الميرغنى يعمل لإنشائه (حزب الشعب) بالفناء، وقال عبارته تلك.

(١) المصدر: الزعيم الازهرى وعصره| بشير محمد سعيد| القاهرة.

(٢) دليل الرجل السياسي: الكاردينال جون مازارين (١٦٠٢ - ١٦٦١) ترجمة د. خضر حمد منشورات جروس برس لبنان ١٩٩٢

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

(٥) غوستاف لوبون: سايكولوجية الجماهير ترجمة وتقديم هاشم صالح - دار الساقى ص ١٨

(٦) المصدر نفسه ص١٩

(٧) الحياة اللندنية ١٩٩١/١١/٧

جون لوك

- حكومة الصادق غير جادة في حل مشكلة الجنوب.
- جون قرنق لم يزر لندن منذ تأسيس الحركة.
- لهذه الاسباب إنضم إلينا لام أكول.

لندن بالهاتف ٢ يوليو ١٩٨٦

★ خصصت وزارة السلام فى الحكومة الحالية لتعنى بشؤون الجنوب الا تعتبر هذه خطوة متقدمة فى سلم الحلول المطروحة؟.

– نحن لا نعطى هذه الوزارة اى اهمية مرجوة.. حتى لو ذكر انها خصصت للتجمع الوطنى الذى فاوضنا فى «كوكادام» ووزيرها اصبح جزء من روح الاتفاق.. وهو نفسه كان قد رفع مذكرة لرئيس وزراء الحكومة يطالبه فيها بتنفيذ بنود «كوكادام» فاذا ما رئيس الوزراء لم يتخذ إلى الان أى فعل اجرائى فكيف يكون لهذه الوزارة أى اهمية او فعالية!؟.

★ بالنسبة لتنفيذ بنود «كوكادام» نعتقد ان الفعل الاجرائى سيتخذ من قبل اعضاء الجمعية التأسيسية المنخبين؟.

– لقد طالبنا بعقد المؤتمر قبل الانتخابات وهى ونتيجتها اليوم فيها اراء مختلفة.. ويبدو ان القوى السياسية وخاصة الاحزاب كانت اهتماماتها منصبة فى قيام الانتخابات وليس المؤتمر الدستورى ونحن لا نعترف بأى انتخابات جزئية ولا حكومة تأتى بموجب هذه الجزئية. وقد ذكرنا فى كوكادام ان الحكومة التى تكون فى السلطة بعد الانتخابات او فى وقت اجراء المؤتمر عليها ان تلزم نفسها بالاستقالة واجراء انتخابات جديدة.. وحينها نحن ملتزمين بالتنسيق مع اى حكومة «فعلية» تبرز فى الساحة السودانية.. فلا مفر من ذلك!!.

★ ما نلمسه الان مجموعة اتهامات ضيعت وجه الحقيقة.. فالحكومة تتهم الحركة بعدم التجاوب والحركة تتهم الحكومة بعدم الالتزام بكوكادام؟.

– إذا كانت الحكومة لا تعترف باتفاقية كوكادام فلماذا لا تعلن ذلك رسميا؟! اما اذ ما هى معترفة بها فينبغى ان تأخذ النواحى الاجرائية.. فمسألة اتفاق فى الظاهر وعدم اقتناع فى الباطن فهذا افتراء.. واذا ما كانت الحكومة حقا منتخبة من قبل الشعب فما طالبنا به قد طالب به الشعب. نقابة المحامين كما نعلم رفعت مذكرة تطالب بالغاء قوانين نميرى الاسلامية.. ورفع حالة الطوارىء وكذلك التجمع الوطنى.. وغالبية الشعب بما فيهم رئيس الوزراء نفسه وتبقى المشكلة اننا نريد ان نلمس واقعا.. هذا ما دعانا لان نصف الحكومة بعدم الجدية ولم يكن فى الامر اتهام! ونحن نرى ان كل القوانين وخاصة المسماة «إسلامية» جاءت عن طريق قرارات فوقية ابتدعها نميرى بطريقة غير ديمقراطية. وعندما يتحدث المهدى عن بديل لها الان نقول ان ذلك متروك لامر المؤسسات الدستورية الديمقراطية التى ستكون بعد المؤتمر وحينها نحن نرضى بخيار الديمقراطية!

★ دكتور لام اكول ترك كرسى الجمعية التأسيسية وانضم لمعسكرات الحركة فى اثيوبيا ما هى ملابسات هذا الموضوع؟.

– الدكتور لام اكول رجلا مخلصا وقد كان فى وفد التجمع المفاوض فى كوكادام الامر الذى يؤكد اخلاصه، وقد ذكر أنه استاء كثيرا واصيب باحباط من صيغة التحالف القائم بين الحزبين الكبيرين!! والتمس عدم جدية الحكومة فى حل مشكلة الجنوب لان همها محاصرة الحركة دبلوماسيا وكما ذكرت لك هذه خطوات فاشلة قد حاولها نميرى ومن بعده المجلس العسكرى!.

وذكر دكتور لام ان هناك حوارا طويلا دار بينه ورئيس الوزراء المهدى فى محاولة اخيرة منه لمعرفة اخلاص الحكومة فى تنفيذ البنود.. وذكر أنه حز فى نفسه تصريحات المهدى التى بدأت تتجاهل جون قرنق!.

★ اتهم دكتور لام الحكومة بأنها جنحت للخيار العسكرى لان همها الوحيد اقامة الانتخابات فى المناطق التى لم يتسن اجرائها فيها؟.

– هذا صحيح! اما قصة الانتخابات فهى قصة طويلة فكما ذكرت نحن ما تمردنا إلا لأنه هنالك ديكتاتورية كانت. والحركة الشعبية هى جزء من التجمع السودانى الذى اسقط نميرى.. ولم نشارك فى الانتخابات لاننا رأينا «التسيب» الذى امتص شعارات الانتفاضة.. فما زال هناك الكثير من اثار مايو لم يزل من الساحة!.

★ هنالك فصيل انشق من الحركة - انانيا ٢ - واصبح يقاتل ضدها فما هى اسس الخلافات المبدئية التى جعلتهم ينشقون عن الحركة؟.

– أولا (انانيا ٢) لا تعرف لهم برنامج سياسى معين اما نحن فلنا برنامج مطروح وواضح وثانيا ان

الذين انفصلوا هم جزء وليس الكل.. ثم ان هنالك جزء كان قد تمرد منذ مارس ١٩٧٥ م واقاموا فى معسكرات بالقرب من الحدود الاثيوبية واولئك امتداد لانانيا «١» وتعرفون انهم ينادون بالانفصال.. وهذه هى نقطة الخلاف بيننا علاوة على انهم لم يقبلوا الطرح الاشتراكى للحركة ولا مناداتنا بحل كل الخلافات فى اطار السودان الاشتراكى الموحد.

★ على ذكر الطرح الاشتراكى قد تداول مؤخرا ان للحركة اهدافا لاقامة دولة شيوعية فى الجنوب بدعم من الاتحاد السوفياتى وان هنالك اطرافا فى الحركة تقف ضد هذا المشروع فما مدى صحة هذا الرأى؟.

– ذلك كلام غير صحيح.. ففى خطاب للدكتور جون قرنق ذكر ان التحدى الذى يواجهنا ليست الاولوية فيه لتطبيق الايدولوجيات سواء كانت اشتراكية او رأسمالية او اى توجه اخر.

★ نود ان نسألكم سؤالا مشروعا.. هل تتلقى الحركة اى دعم من الدول الاشتراكية وخاصة مصادر السلاح؟.

– لو نظرتم لسياسات الحركة تلتمسون عدم وجود اى اثر لقوى عظمى .. كما انك تعرف ان لاى معسكر (مصلحة ما) لدعم اى حركة هذا ما رفضناه فى سياستنا.. واؤكد لك انه ليس للاتحاد السوفياتى اى علاقة معنا ونحن قد سمعنا ان الصادق المهدى سيزور الاتحاد السوفيتى لان ذلك حسب زعمه يقطع الامدادات منا وهى نفس سياسات المجلس العسكرى الانتقالى.. وهو نهج يدل على عدم التركيز والبطء فى الاجراءات.. لان هذا الاسلوب لا يجدى.. وقد ساءنا جدا تصريحات المهدى فى ان المؤتمر سيعقد حضرت الحركة ام لم تحضر!ولا اعتقد ان الصادق كان صائبا لان السؤال البديهى كيف سيوقف هذه الحرب اذا لم تشارك الحركة والمؤسف ايضا ان الحكومة لجأت لتسليح القبائل فى الاستوائية واعالى النيل وكذلك قبائل غرب السودان وهو خطأ نتيجته ظهرت فى الشهر الماضى بين بعض الرحل والمسلحين!.

★ تواتر للاخبار مؤخرا ان حادث مقتل الاطباء فى مستشفى الصباح فى جوبا هو مسؤولية الحركة فى الوقت الذى لم تنف الحركة ذلك؟.

– نعم قد ذكر ذلك فى الصحافة السودانية وهو امر مؤسف لانه يجافى الحقيقة.. ولو تذكرون ان «الشرق الاوسط» التى تصدر هنا فى لندن لم تتهم الحركة.. وكما نعلم ايضا ان رئيس نقابة الاطباء لم يتهم الحركة فى بيان له. هنالك كثير من اللاجئين خاصة «الاشولى» القادمون من يوغندا هؤلاء مسلحين ويقطنون بالقرب من جوبا.. فمن الممكن ان يقوموا هم بذلك او غيرهم! نحن لا يمكن ان نقوم بعمل فظيع كهذا.. ويجب ان يفهم الذى اتهمونا اننا كثيرا ما اسرنا جنودا وقمنا بارجاعهم وقد حدث هذا فى واو والناصر.. اذن من غير المنطقى ان نفعل مثل هذا ونقتل اطباء!! وهم ليسوا بالناس العاديين خاصة وانهم يقدمون خدمات انسانية نحتاجها فى المستشفيات.. فى السابق كان قد حدث خطأ وضربت بواخر بين جوبا وملكال فيها الكثير من المواطنين الابرياء.. وبعد خروج البواخر الحركة هى التى انقذت الباقين من شماليين وجنوبيين..

★ قبل فترة وجهت ١٨ وكالة اغاثة نداء عاجل لوقف الحرب حتى تستطيع العمل لانقاذ المواطنين المتضررين من المجاعة فما مدى استجابتكم لهذا النداء؟.

– فعلا هناك كثيرا من المناطق فيها نقص فى المواد الغذائية التموينية والصحية. والمشكلة ان المناطق التى نتواجد فيها موضوع فيها الغام ونحن لا نستطيع ان نضمن سلامة الوكالات.. لكن الحركة قبل اسبوعين تقريبا اصدرت بيان للوكالات التى تريد اغاثة المناطق المتضررة ان تخطرنا مسبقا فى وقت مبكر.. وان لا تستخدم طائرات تتبع للجيش لان هناك طائرة ضربت قبل فترة وكان بها احد الكنيسيين وواحد من وكالات الاغاثة لانهم استخدموا طائرة هليكوبتر ومع ذلك فهذا محزن! عموما الحركة لا تستطيع ان تضمن سلامتهم لانه لا يوجد اتفاق لوقف اطلاق النار!! لهذا لايجب تحميلنا اعاقة عمل وكالات الاغاثة لوحدنا.

★ موضوع تقسيم الجنوب او تركه كوحدة اقليمية واحدة كما نصت اتفاقية اديس ابابا هو مسألة خلاف بين القوى السياسية الجنوبية التى خاضت الانتخابات هل من الممكن ان نسمع وجهة نظركم فى هذا الخصوص؟.

– نحن ليس لنا رأى فى هذا الشأن لاننا كما ذكرت لك مبدئيا نرى ان كل هذه المشاكل يمكن حلها من خلال المؤتمر الدستورى ويمكن طرحها من خلاله.. كما اننى ارى تناقضا فالدستور الانتقالى ذكر

مسألة الجنوب كوحدة اقليمية واحدة تدار حسب قانون الحكم الذاتي الاقليمي ١٩٧٢ .. وفي نفس الوقت تطرح تساؤلات عن شكل الإدارة في الجنوب؟! لذلك اقول لك مجددا ان الشكل الدائم يجئ بعد قيام المؤتمر الدستوري؟!

★ هل هنالك اي اتصالات بينكم وبين النظام الاوغندي الذي يقوده موسفيني؟

– ليست لدينا اي اتصالات!!.

★ ذكرت احدى الصحف هنا ان هنالك اتصالات تمت في اثيوبيا ولندن بين جون قرنق تحديدا من الحركة واعضاء من الاستخبارات الاسرائيلية «الموساد» من اجل وضع اسس تعاون طرحت فيها اقامة شريط حدودي لدولة مسيحية في جنوب السودان على غرار الشريط الحدود المقام في الجنوب اللبناني؟.

– يا أخي هذا كثير!! نحن ليست لدينا اي اتصالات مع اسرائيل. لقد سبق ان ذكر ياسر عرفات انه على استعداد لان يرسل مقاتلين فلسطينيين الى جنوب السودان لحفظ الامن.. واذكر ان مصدر دبلوماسي سوداني نفى ذلك من القاهرة لان العرض يعمق المشكلة ويجعلها كانها تبدو كحرب بين العرب والزنوج، رغم هذه المناورات صدقني انه لم يحدث ان قمنا بأي شكل من اشكال الاتصالات مع إسرائيل! كما احب ان اؤكد لك ان جون قرنق لم يحضر الى لندن منذ تأسيس الحركة في ١٩٨٣ لا زائرا ولا مقيما ولا عابرا!.

★ هنالك اتهام يقول ان امريكا تريد اختراق الحركة وقد مهدت لذلك «بزرع» دكتور منصور خالد في الحركة؟.

– إلى الان لم نلتق مع الامريكان.. وقد حاولوا في السابق الاتصال بنا كثيرا وفشلوا كذلك حاولو مقابلة جون قرنق وفشلوا؟! وقد عزوا هذا الى ان اثيوبيا الماركسية مسيطرة على تحركاتنا وقالوا انها تمنعنا من مقابلتهم وهذا كلام خبيث؟!.

– اما عن منصور خالد طبعا هو موضوع تساؤل وهنالك كثير من اللغط حوله ولا اعتقد ان هذا بموضوع!! كما اننا حتى الان لم يثبت لنا ان منصور خالد «مزروع» من امريكا او لديه توجهات من هذا النوع. ولم نر اي علاقات مشبوهة حوله كما يشاع!.

★ اذن هل تعتقدون ان دكتور منصور خالد مؤمن فعلا بتوجهات الحركة؟ والشيء الثاني كيف تنادون بتصفية اثار مايو ودكتور منصور جزء من هذه التركة؟.

– حتى الان لم يطرح اي شيء مخالف لتوجهاتنا وهو مثل الحركة في مؤتمر كوكادام وقد ردينا على الذين رفضوه انذاك ان المجلس العسكري السابق وعلى راسه سوار الذهب كانوا اعوانا لنميري. وحاليا في الحكومة القائمة رئيس مجلس السيادة احمد الميرغني كان عضوا في الاتحاد الاشتراكي المنحل وكذلك الصادق المهدي رئيس الوزراء.

★ «مقاطعة».. قد نوافقك الراي.. لكن الخيار الديمقراطي هو الذي اتى بهؤلاء لسدة الحكم؟.

– اذن منصور خالد ليس موضوع.. ونحن نرضى بالديمقراطي ولم نقاطع الانتخابات لاننا نرفض الديمقراطية.. وعندما تحل مشاكل السودان في اطار المؤتمر الدستوري نحن سنرضى بالخيار الديمقراطي حتى لو حكم السودان واحد من مؤسسي مايو؟!.

★ اخيرا.. هل تعتقدون ان هنالك جهات متورطة في صراع الجنوب؟.

– نحن لا نستطيع ان نوجه الاتهام لطرف مباشر.. ولكن البعض يجب ان تكون القضية صراعا بين العرب والزنوج او الاسلام والمسيحية وهذا ما نرفضه.. وللحكومة الحالية ما شاءتا في ان تطلب او لا تطلب اي عون خارجي من اي دولة؟.

د. حسن الترابي

- نأخذ العهود السياسية مأخذا أخلاقيا دينيا، ونلتزم بها!!

- نحرص على العلاقة مع مصر والسعودية لأسباب حضارية!

- الديمقراطية تعنى بالنسبة لنا مصلحة سياسية وعقيدة دينية!!

- العراق همه ضرب الحركة الإسلامية ونحن لا نستجيب لهذا الاستفزاز!

الخرطوم ١٠/ ٢/ ١٩٨٧



★ **لو قدر لكم أو طرح عليكم المشاركة فى حكومة قومية ما هو موقفكم عندئذ؟**

– أنت تدرك أن الجبهة الإسلامية ليست حزبا سياسيا غاية همه هو أن يشارك أويحتكر السلطة، ولكنه حزب مهموم بهموم حضارية وفكرية واسعة. ولذلك لايمكن أن ندخل إلى مشروع قومى إلا إذا أسس على ميثاق مكتوب، لاسيما أننا نأخذ العهود السياسية مأخذا أخلاقيا دينيا ونلتزم بها. ونخشى أن يأخذها الاخرون مأخذا سياسيا فإذا لاحت ظروف أخرى تنكروا لها، ولذلك نريد أن نردهم إلى ميثاق مكتوب بيننا وبينهم. ولابد أن نحسم فيه القضايا الجوهرية المتصلة بالتوجه الإسلامى وبما ينبثق عنه من توجه فى القضايا الإقليمية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاستقلال فى السياسةالخارجية عن هيمنة الدول الكبرى، وإذا لم يتيسر ذلك فنحن نبسط من أجل الديمقراطية، ونتوخى التميز فى موقف المعارض.

★ **لكن حد علمى أن كثيرا من المواثيق التى طرحت لم تشاركوا فيها مما يعنى تناقضا فى حديثك؟**

– كلا بالعكس.. الميثاق الذى طرح قبل تأليف هذه الحكومة شاركنا فيه بمثاق آخر عرضناه على الرأى العام فى مؤتمر عام، وجلسنا مع رئيسى الحزبين وتقاربت المواقف حول الميثاق وكان الاتفاق يقتضى أن يوقع الميثاق وتؤسس عليه حكومة قومية. وإتفقنا على ذلك وأعلناه على الناس ولكن فى المساء بدا لهم رأى آخر فى قضية إقتسام السلطة وتناسوا الميثاق بينهم، فالائتلاف اليوم لايقوم على ميثاق وإنما على معادلات قسمة سلطة والإختلافات التى تطرأ على الائتلاف فتوتر صفوهم.

★ **أنتم حتى الآن لم تبدوا رأيكم فى التعديلات الدستورية وتطرحون فى نفس الوقت ميثاقا جديدا كيف؟**

– كيف ! طرحنا آراءنا فى التعديلات الدستورية طرحا واسعا ودخلنا فى مشاورات مع حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى وأقمنا عشرات الندوات..

★ **سندى فيماذكرت رئيس الوزراء شخصيا فقد ذكر اليوم أنه تلقى آراء كل القوى السياسية عداكم؟**

– لا .. ذكر أن كل الفعاليات قد وافقت وما أحسن أن ذلك كذلك لأنى أعلم أن بعض الكيانات لاتوافق عليها ما عدا الجبهة الإسلامية ولكن بيننا وحزب الأمة إنعقدت مشاورات الذى عوقها إخواننا المندوبون عن حزب الأمة، لأنهم لم يكونوا على إحاطة بحيثيات هذه التعديلات ولا بمغازيها.. وعقدنا أيضا جلسة مع الاتحادى الديمقراطى وقدمنا مذكرة نشرت فى الصحف مازال موقفنا من التعديلات الدستورية كما هو.

★ **فى الائتلاف بين الأمة والاتحادى أى الحزبين تعتقدون أنهم أقرب اليكم منهجا أو سلوكا سياسيا؟**

– أما المناهج فلعلك تعلم أن الأحزاب فى السودان تقوم على التاريخ لا على المنهج. ولذلك لايمكن أن نقيس القرب والبعد بالمناهج، ففى حزب الأمة علمانيون وفيه إسلاميون وفى الاتحادى كذلك علمانيون وإسلاميون ولا نستطيع على المنهج أن نصنف الحزب كله.

★ **إذا من حيث الممارسة السياسية؟**

– من حيث الممارسة السياسية قبل الانتخابات كان الاتحادى الديمقراطى أقرب إلينا بعض الشىء لأنه لم تقم بيننا وبينهم مشاهد صراع وكان طرحنا للسياسة الخارجية أقرب إليه لأننا كنا نصر على العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية لأسباب حضارية. وكان التجمع الأخر كله بما فيه حزب الأمة يتجه بالسودان اتجاهات أخرى ويريد أن يقطع هذه الصلات الجذرية مع البلدين المذكورين. وفى قضية الإسلام نحن كنا نصر على ضرورة التعبير عن قيم الإسلام فى القانون ونعتبر ذلك واجبا دينيا ونعتبره أيضا واجبا ديمقراطيا لأنه إرادة الشعب ونعتبرها أصالة وطنية لأنها قوانين نابعة من الواقع وكان حزب الأمة عندئذ يجنح نحو العودة إلى القوانين التى خلفها الإستعمار. وبعد الانتخابات عدل حزب الأمة بعض مواقفه فى ما يتصل بقضية الجنوب و بمايتصل بقضية الشريعة فاصبح يتحدث معنا حول طرح للاسلام يتجاوز الخلافات الماضية وأصبح يتحدث معنا حول قضية الجنوب حديثاً متقارباً جداً. ولذلك هدأ الصراع بيننا وبينهم، ولكن لفترة ما أخذت بعض القيادات الاتحادية الغيرة من علاقاتنا برئيس الوزراء وحسبوها محوراً جديداً قد يؤذن بتحالف يبعدهم من السلطة ولذلك آثاروا زوبعة وهجوما شديدا انتهى بادانه للجبهة الاسلامية فى الجمعية التأسيسية .

وهذا تقليد منكر لا تعرفه الديمقراطية أصلا، لأنك لا تدين الآحزاب وانما تدين مواقف. ذلك أحدث نوعا من التوتر فى علاقتنا وبدأت اللهجة تحتد شيئا ما ولكن مازلنا نحفظ كثيرامن الصلات مع هؤلاء وأولئك ..

★ **هناك مسألة بحق تبدو عصية الفهم.. بعد عودة الديمقراطية للسودان كيف راق لكم النظام التعددى الديمقراطى الذى يناقض فكركم أساسا من حيث الولاية الاسلامية ؟**

– فكرنا مستمد من القرآن.. والقرآن كله مواقف للرسل في مثل حالنا الراهنه. اذ تقوم دعوة اسلامية ى وجه دعوات تقليدية أو دعوات كافرة. وكانت دعوة الانبياء أجمعين (أن تعملوا على مكانتكم إنا كنا ـاملين) وأن أحتكموا إلى التاريخ «فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار» وأن (إبتعدوا من إخراجنا من ـريتكم أو اكراهنا فإننا لا نلزمكم بدعوتنا وأنتم لها كارهون) هذا موقف الرسل أجمعين وهذا موقف صولي وليس موقفا سياسيا فحسب ولكن جاء الموقف السياسي ليزيدنا إيمانا بما نحن به مؤمنون.

إنك إذا أطلقت الحريات العامة فذلك سيزيد من وعى الشعب ومادام المثقفون وهم طلائع الشعب لواعية قد اقبلوا على الجبهة الإسلامية، وأن الوعي والحوار السياسي إذا إنتشر سينتهى بإنجذاب طاعات الشعب نحو الطرح الإسلامي ويقبلوا على الجبهة الإسلامية. وأن الديمقراطية قد إنتهت الأحزاب اليسارية إلى بوار بينما كانت دعاياتها في المناخ غير الديمقراطي عالية. ولأنك لا تعرف فى طار غير ديمقراطي كيف تزن وزن القوى السياسية المختلفة، فالديمقراطية بالنسبة لنا هي مولد جبهة الإسلامية لأنها الحزب الوحيد الذى ولدته هذه الديمقراطية. كما ولدت الديمقراطية الماضية جبهة ميثاق الإسلامي. وهى الحزب الوحيد الذى إستطاع لأول مرة فى تاريخ السودان أن يكسر إحتكار قوة التقليدية للنيابة فى السودان. وإستطاع أن يجتاز تمثيل المثقفين وثقتهم أجمعين فالديمقراطية لنسبة لنا مصلحة سياسية وعقيدة دينية!!

★ **تنتقدون الآخرين وأنتم متهمون بأنكم لا تمارسون اسلوب النقد الذاتي؟.**

– أذكر لى نهجا سياسيا فى الاحزاب اليسارية ينتقد إما الذات أو حتى الوطن الأم الذى ينتسبون يه. أو أذكر لى سياسيا راجع مواقفه الماضية وتجاوزها، نحن فى الحركة الإسلامية حتى فى تنظيمنا سياسي تجاوزنا تاريخنا، كنا أمس ندعو إلى حركة صفوية إسمها «الأخوان المسلمين» واليوم تجاوزنا تاريخ وقولنا صراحة.. ان ذلك الطرح والتجسيد لحركة الإسلام لا يناسب واقع السودان الراهن، تجاوزناه فعلا ببناء جبهة عريضة وواسعة ونزلنا حتى عن جزئياتنا وشكلياتنا السياسية التى عهدناها ثين عاما. أليس ذلك هو غاية التجاوز للذات نحو المبدأ.

★ **نذكر تحديدا أسلوب الممارسة السياسية التى تجلت فى مصاهرتكم للنظام الديكتاتوري؟.**

– أرجو أن تعدل فينا وتتذكر أن الأخرين الذين شاركوا فى مايو بعضهم أسسها وحطم النظام ديمقراطي، ووضع قواعد نظام الأمن والاتحاد الاشتراكي والدستور اليوم يتبرأ تماما من كل هذا تاريخ كأنه لم يشارك فيه. الذين سبقونا وسابقونا إلى المصالحة وشاركوا فى السلطة وظلت عناصرهم يها فى المواقع الوزارية والتشريعية إلى آخر يوم يقولون الآن أنهم لم يكن بينهم والنظام صلة. ونحن ول إننا كنا نشارك فى النظام ونذكر ذلك فى آرائنا، وليس لأن ذاكرتنا أطول من هؤلاء فذاكرة الشعب لول منا جميعا ولكن لأننا نريد أن نصدق مواقعنا. ونقول إننا كنا نشارك بموقف متميز وإختلفنا مع ميرى.

★ **مقاطعة.. تقول إنكم إختلفتم مع نميرى كيف؟.**

– كنا ننتقد مواقف النظام ونحن فيه.. فإنتقدنا قانون أمن الدولةلابعد أن سقط ولكن قبل أن يسقط نظام. وإنتقدنا الاتحاد الاشتراكي وإختلفنا فى التطبيق الإسلامي لا فى التوجه، وكلفنا ذلك بأن فقدنا ـيتنا وأنه – أي نميرى – أعتبرنا المعارضة الخطرة الوحيدة التى يجدر أن يلقى بها فى السجن وترك خرين طلقاء. وكان التوتر بيننا وبين النظام حول قضية تعديل الدستور لأنه كان يطمع لنفسه فى موقع لد ويورث ولى عهد. وهذه الصراعات وقعت فى مجلس الشعب بين عناصره وعناصرنا حول قضية حريات وإن كنا بالفعل نمارس حرية واسعة ما كان يريدها لنا. كل ذلك كان يؤذن بصراع ستؤول إليه قتنا. وبدأ هو حملاته علينا منذ أن أخرجنا الجماهير بالملايين إلى الشارع فقد قدر أن فى ذلك خطرا ى النظام وشن حملة على كل المؤسسات الإسلامية وكل مظاهر العمل الإسلامي والمنظمات الشبابية نسائية والطلابية الإسلامية. وكنا ننتظر يوما قد تحدثه نفسه أن يغدر بعهد العلاقة بيننا وبينه. ونحن غدر فى السياسة أبدا. إذا نبذنا العهد ننبذه على سواء وكانت البادره منه. وكنا ننتظر الاخراج من ب المشاركه المحدودة والاعتقال فى كل لحظة. ونحن داخل النظام كانت تأتينا النذر سواء من حليل السياسي أو بالمعرفة الداخلية لوقائع الأمور.. فلم نؤخذ عن غرة.

★ **المؤتمر الإسلامي الذى عقد دورته مؤخرا فى الكويت نود أن نعرف رأيكم فيه وكذا رأيكم فى إحجام إيران غانستان عن المشاركة؟.**

– أما مؤتمر القمة الإسلامية فإني لا أحب الحمل على القيادات الإسلامية حتى إذا تباينت مواقفنا السياسية مع موقفهم. حتى تلك القوى العربية مثلا التي تجنح نحو موقف مسالم في القضية الفلسطينية قد يباين إن لم يناقض الموقف الإصولي الصارم الذى نتخذه نحن تجاه هذه القضية. أيضا لا أحب الحمل عليها لان إلقاء المزيد من الوقود على نار الفتنه التى ضربت العالم الإسلامى والعربى ومزقته بصراعاته المختلفة، لن تفعل إلا أن تشوه صورة الإسلام والعرب للعالم. ونحن بلد ثغر مهددون فى هويتنا الإسلامية وثقافتنا العربية. وحتى البلاد العربية التى تتخذنا هدفا في هجومها لا نرد عليها.. كالعراق مثلا.. التى تسلط علينا هنا، همها كله هو ضرب الحركة الإسلامية. ولا يجد المراقب فى أدبياتنا إستجابة لهذا الاستفزاز. وعلي كل قيادات العالم الإسلامى تعبر عن واقع هذا العالم الإسلامى الممزق الضعيف، لأنه تباعد عن قيم الأصالة والقوة فيه. ولذلك أصيب بمرض حضارى، وأعراضه كثيره والناس يتناولون ذلك. وكيف يمكن أن نتجاوزه، والذل الذى أذلنا به العالم الامبريالى الغربى والشرقى. ولذلك المؤتمر الإسلامي من جانب هو لوحة تطوف على صفحتها كل أمراضنا. ومن مشهد آخر هو تعبير عن تطلع للأمة الإسلامية وقيمها. أن يجتمع العالم الاسلامى ولو حول رموز وأشكال فقط. ذلك يرمز إلى هذا التطلع الذى هو أمل لمستقبل المسلمين. ولذلك أحاول أن أعزى نفسى فيما أجد هناك بما أجد فى رمزية الوحدة الاسلامية التى تلوح. ولما كنت أدرك الواقع الإسلامى وادرك أن الرؤساء والقاده لايمكن ان يعبروا إلا عن هذا الواقع، فإني لم أعلق رجاء ضخما. وأقول لك إنى لم يخب لى رجاء ولم تصبنى خيبة عظيمة لأن القرارات والتوصيات البراقه ليس وراءها طائل عملى واقعى.

أما عدم مشاركة إيران فذلك أمر يأسف له المرء، ووددت لو أن إيران شاركت رغم الفجوة التى تفصلها عن بعض البلاد العربية، فقط من أجل إقامة هذا الرمز، لأنه حتى إذا نزلنا عند رغبة إيران وانعقد المؤتمر فى موقع آخر فما أحسب أنه سيثمر أكثر مما أثمر فى الكويت، تبقى لنا هذه الرمزية إذن، سواء إنعقد هنا أو هناك، فكان ينبغى أن نحفظ هذا الحبل الضئيل، لأنه فى النهاية حبل إنقاذنا وجرنا من هذا الواقع إلى واقع أفضل. أما افغانستان فالنظام القائم اليوم هناك، ليس إلا نظاما وضع عليها. وأعلم أن كثيرا من النظم القائمة فى البلاد الإسلامية فرضت على شعبها، ولكن فرضت بقوة داخلية. صحيح أن بعض القوة الداخلية تمدها قوى خارجية. وبعض القوة الداخلية تستعمل القوة على شعبها، ولكن هى جزء من الواقع الإسلامى بكل عيوبه ومزاياه. ولكن النظام الأفغانى نظام موضوع وضعا مصطنعا على الشعب. ولا ينبغى أن يسلم له حتى بالاعتراف الدبلوماسى الشكلى، فضلا عن إعتراف الشرعية السياسية الحقيقية، لاسيما أن المجتمع الافغانى خرج من الاطار الافغانى بالملايين. فالشعب يعيش خارج افغانستان، وتعبر عنه قيادات تتمتع بالشرعية التمثيلية، ولايمكن أن نهمل هذا الواقع، حتى إذا لم نعترف به إعترافا دبلوماسيا كحكومة.

★ تسنى لكم مقابلة العقيد القذافى عندما زار السودان مؤخرا نود أن نعرف مدى خطوط الالتقاء بينكم ونظامه والموضوعات التى تداولتموها؟.

– لقد ذكرت عقب خروجي من الأخ معمر القذافى اننا تربطنا به صلات ليست سياسية، ولكنها صلات حوار لأننا طلاب نهضة حضارى، وأى ما قائد عربى يطرح شعارات النهضة يمكن أن يكون بيننا وبينه حوار. فالسودان تصله بليبيا صلة الجوار والهم الأفريقى المشترك، وشعار الاسلام حتى وإن اختلفت مضامين الدعوة، والأخ معمر جاء إلى السودان يلتمس الوحدة الفورية ونحن نعلم من تربيتنا الاسلامية أن الوحدة معاناة ومجاهدة لتجاوز دواعى الفتنة والفرقة. وأن كل وحدة لا تؤسس على قاعدة من تغيير الواقع، تكون عرضة لتغيير طارىء يجتاحها. والاخ معمر كان يطرح أيضا موقفا فى العلاقات الخارجية فى المنطقة بين السودان ومصر مثلا. ونحن كما قدرت ننظر إلى هذه العلاقات من واقع أوسع مدى من الخلافات السياسية الطارئة. وننظر إليه من السودان وهو بلد ثغر يرى فى العرب والمسلمين من ورائهم كثيرا مما لايراه المرء اذا وقف موقفا آخر ينشغل فيه بعارضات المواقف السياسية، فدار بيننا وبينه حوار، وتقاربنا مثلا فى النظر إلى ما ينبغى أن يكون عليه الموقف الاستراتيجى العربى من أفريقيا. وتباينت أطروحات الحوار حول المواقف السياسية العارضة هنا وهناك، ونريد أن نظل حافظين لهذا الحبل لأنى كما قدمت بقيت فى ذات بيننا نحن المسلمين والعرب حبال ضعيفة جدا وواهية، لكن ينبغى أن نعتصم بها وألا نقطع هذه الحبال وأن نطورها حتى نستمسك جميعا بحبل الله المتين.

★ والعلاقة مع مصر كيف تنظرون إليها على المستوى الرسمى ومستوى التواصل بينكم وبين القوى

الإسلامية هناك؟.

– شابت علاقات الحركة الإسلامية فى السودان فيما مضى شوائب، ليس لأن الحركة الاسلامية تؤمن عندئذ بالقطيعة بين السودان ومصر. ولكن كانت من أجل وقائع داخل الساحة المصرية. ومن أجل مصريين تخالف مصريين آخرين، فهو موقف نشأ عن الانفعال والوحدة العاطفية بين الحركة الاسلامية والشعب المصرى. والان تتطور الموقف بنا فى السودان لأن الحركة الاسلامية أصبحت واسعة ومهمومة بكل الواقع السودانى تنظر إليه نظره إستراتيجية ولا تنفعل بالقضايا السياسية العابرة ولا بالتاريخ العابر. بل تنفعل بالتاريخ الممتد. وكذلك تجاوزت بعض الجهات فى مصر موقفا متوجسا من الحركة الإسلامية فى السودان وأصبحت ذات البين عامرة جدا، إذ تمضى الوفود وتجيئ بيننا وبين مصر. ولربما أن يهيأ للجبهة الاسلامية القومية أن تزور مصر فى إطار علاقة سياسية واسعة مع القيادة المصرية والقوى السياسية والشعب، لأن الحركة الاسلامية لا عن ترتيب سابق أو تنسيق مع جهة مصر، ولا عن تعديل أو إعتماد مالى أو سياسى على القيادة المصرية، بل عن موقف أصيل ظلت الحركة الاسلامية منذ الانتفاضة تعلن عن ضرورة حفظ اصل العلاقة الجذرية بين السودان ومصر والمملكة العربية السعودية لأنها علاقة تمد السودان مددا حضاريا وإن شئت قل ثقافيا واقتصاديا وشعبيا، لذلك حرصنا على هذه العلاقة واردنا أن نحفظها بعد جنوح غضب بعض القوى السودانية ومكائد البعض التى تريد أن تقطع هذه الصلات لتجعلنا معولين على صلات أخرى.

★ **بهذه المناسبة ما رأيكم فى تباين حديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى قوانين سبتمبر أيدها بالامس ونسخ تأييده اليوم؟.**

– بعض المنشورات للشيخ صلاح أبو اسماعيل فى السودان نسبت إليه، ولم تكن نصا حرفيا لحديثه. وكانت إجابة لاسئلة كيفت حتى تستغل للكيد من الشريعة الاسلامية، ولكن الشيخ أبو إسماعيل إن لم يكن أعظم فقهاء الشريعة فهو واحد من أكبر دعاتها فى مصر والسودان أيضا.

★ **اذن دعنا مما نسب إليه، ما هو الرأى الذى سمعتموه فيما يخص قوانين سبتمبر؟**

– نسبت إليه أقوال حول قوانين سبتمبر واضح أنها أخرجت من سياقها، لتمد الحملة ضد هذه القوانين. وموقع الأسف أن أغلب الذين يحملون على هذه القوانين لا يحملون عليها من منطلق إسلامى أرقى منها ولكن يحملون عليها من منطلق لا دينى، فيريدون التذرع بعيوب تلك القوانين للقضاء على كل قانون إسلامى. لا إلتماسا لبديل إسلامى أكمل منها يحرص عليه صلاح أبو اسماعيل ونحرص نحن عليه الأن أيضا. فلذلك أردنا أن نبطل حجج هؤلاء وذرائعهم لنقول إننا لا نطلب تعديلا ولكننا لا نبالى بتبديل لقوانين سبتمبر ما دام البديل سيكون إسلاميا، وما دمنا لا ننتقل إلى بديل استعمارى يرجوننا به حتى يأتى البديل الاسلامى. ولذلك نتجاوز الذين إتخذوا من قوانين سبتمبر موقفا سياسيا. ونقطع الطريق على المتعللين بالعيوب التى لابست قوانين سبتمبر.

★ **أسمح لى أن أقول لكم إن هذه لم تكن اللهجة التى تتحدثون بها خلال الفترة الانتقالية فى شأن هذه القوانين؟.**

– بلى أعلناها فى كل ندواتنا السياسية وقلنا إننا نتحداكم أن تقدموا لنا بديلا يشهد له فقهاء الشريعة من دوننا ودونكم، لأننا لا نتخذ موقفا مذهبيا فى هذه القضية.

★ **وماذا عن نبرة الجهاد والتهديد والوعيد؟.**

– نبرةالجهاد هذه بالطبع لايمكن أن يطرح الإسلام ويحذف منه الجهاد. فهو ركن من أركان الإسلام.

★ **أقول فيما يخص القوانين؟.**

– تحدثنا عن محاولات إستعمال القوة لفرض بدائل غير إسلامية على شعب عبر مرة بعد مرة عن إنتمائه للاسلام. فلو فرضت عليه قوانين بالقوة كما فرضت عليه من قبل القوانين الاستعمارية بالقوة، ليس للمسلم إذا تبدلت لغة الحوار والخيار إلى لغة الصراع والقوة إلا أن يفزع إلى روح الجهاد فيجاهد فى سبيل الله ليدفع عن الاسلام العدوان وذلك أمر لا نخاطب به بالضرورة محاورا مسلما ولكن نخاطب به قوى داخلية إذا آمنت بالديمقراطية تشترط ألا تثمر الديمقراطية إسلاما. فإذا أثمرت إسلاما هو إرادة الشعب، إستعملت القوة لسد الطريق أمام الاسلام. فهم يشترطون أن تثمر الديمقراطية فى السودان ليبرالية غربية أو يسارية. والديمقراطية فى السودان بالطبع لايمكن أن تثمر ذلك أصلا.

★ **اود ان اكون اكثر صراحة. هذا الجدل الذى يدور حول قوانين سبتمبر.. التعديل او الالغاء او الابقاء فمن وجهة نظرى الشخصية وانا للامانة لا اعتنق اى فكر سياسى.. هذا الجدل الهى الناس عن قضايا اساسية يدفع السودان الوطن ضريبتها فما رايكم هل الجبهة الإسلامية تتحمل هذا الوزر وإن وافقتمونا الراى؟**

– وهل تقدر أن قضية المصير الحضارى والخيار للقيم التى تطبق فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كل هذا من المسائل الفرعية أم من المسائل الاساسية؟!. هذا هو محور الصراع الحقيقى، الذى يشاركون فى هذا الحوار حياء من أن يطرحوا القضايا بأسمائها الاصلية وأن يعروها من الزيف يتحدثون عن قوانين سبتمبر. ولكننا نحن لا نستعمل هذه الصيغة أصلا. لن نموت من أجل قوانين سبتمبر ولكننا سنموت من أجل الشريعة.. ولن نجهد أنفسنا حتى فى التعب من أجل قوانين بشكل معين من أشكال التعبير ولكن نحن نريد هذا المضمون الاسلامى، لأن بالنسبة لنا هو ضمان للتنمية الاقتصادية فبغير تعبئة الطاقات الاسلامية – التى لن تتعبأ إلا بتوحيد الاقتصاد الى الدين – لا يمكن أن ينهض السودان مهما احتلنا عليه بغير تنزيل الضوابط الاسلامية لن تتحقق العدالة الاقتصادية. بغير القيم الاجتماعية الاسلامية ستتبدد طاقة أهل السودان فى الخمور والدعارة والسفة والجريمة. بغير الخيار الإسلامى سنظل مرهونين للاستعمار الغربى، يفرض علينا نظمه المصرفية والقضاء والمحاماة والتعليم، وسنظل دولة مستعمرة من البعد دون أن نكلف المستعمر بأن يلجأ إلى غزو مسلح. هذه قضايا جوهرية والحوار حقيقة يدور حولها. وهو حوار بين الاسلام وبين الليبرالية الغربية واليسارية الشيوعية. ولما لايمكن للمتحاورين أن يكونوا بقدر وافر من الصراحة تجدهم يستعملون الحجب والستائر ويقولون قوانين سبتمبر. وأردنا نحن أن نقطع حجتهم ونقول نقبل بقوانين بشترط أن تعبر عن خيارنا الحضارى وليوقعها من يشاء بشريطة أن يكون مضمونها شرعيا. وقلنا لنحتكم إلى العالم الإسلامى، فليست هى قضية وطنية.

★ **فى تقييمكم لهذه القضية ومن باب النقد الذاتى هل يمكن ان نقول انها خطوة كانت سابقة لاوانها؟.**

– ليس سابقا للأوان أن يتوب الشعب المسلم إلى إسلامه أصلا.

★ **بمعنى ان الظروف القائمة لا تحتمل التطبيق؟.**

– إذا قلت أن السودان سبق وكان الدولة الأولى فى العالم التى كانت مستعمرة وطرحت الارث القانونى الاستعمارى وتطلعت إلى أن تستقل بخيارها وشذت عن النمط العام وتعرضت لضغوط كبيرة زلزلت كيانها. إذا قلت كل هذا فأنت صادق فى ذلك، ولكن دائما بداية النهضة وطلائعها تتعرض لكل ضغوط القديم. والغربيون ومن يواليهم فى واقعنا الاجتماعى لا يريدون لنا تحررا ولا استقلالا. فالذى يمد رأسه أولا يتعرض لكل المكائد. وصحيح أن السودان تعرض لذلك وهذه هى ضريبة التوكل والاعتماد على الله. وأن يكون السودان الافقر بين الدول العربية والاقل تراثا إسلاميا ويتطلع إلى أن يكون الأول فى تطبيق الإسلام والشذوذ عن الهيمنة الغربية فذلك أمر يتصل بالخيار العقدى للناس. وبعض الناس يريدون أن يؤدوا هذا الدور. وبعضهم يريدون أن ينخذلوا عنه ويريدون أن يؤدوا دورا أحوط وأسلم وأقرب إلى الذيل.

★ **لم نتعرض لمسالة تسليم جعفر نميرى فما رايكم؟.**

– الجبهة الاسلامية عموما برغم من أنها تحتوى على عناصر كثيرة تعرضت للتشريد والسجن إلى آخر يوم الامر الذى لم تتعرض له العناصر الأخرى جميعا. ولكن منهجها السياسى لا يعول كثيرا على أخذ الثأرات وتصفية الحسابات. وهذا منهج الجبهة الاسلامية فى عهد عبود واليوم. فهى لاتكاد تذكر الذين سجنوا قيادتها من قبل وشردوهم وأخرجوهم من السودان أصلا، لا بخير ولا بشر. ونعلم أن عاطفة الانتقام عاطفة شائعة ولكننا لا نقدر أنها من العواطف الفاضلة التى يمكن أن تبنى شيئا، لأنها تشغل الانسان بالماضى. ولذلك لم ننشغل كثيرا بقضية نميرى،ولا قضية عمر محمد الطيب، ولا قضية جهاز الأمن.

★ **وهل فعلا كنتم الاكثر ضررا؟.**

– نعم.. كنا الأكثر ضررا ولكن نحسب أن التحديات التى نستقبلها أولى بهمنا من ما إستدبرنا من ضغائن وثأرات.

★ **ناتى إلى مسالة بطلان الحكم فى قضية الاستاذ محمود محمد طه.. الراى العام إعتبر ذلك إدانة صريحة للجبهة القومية الإسلامية؟.**

– مقاطعا ... الجبهة القومية إلاسلامية ولدت بعد الانتفاضة بشهر ما شأنها فى ذلك؟!.

★ **هذه تسميات نعتقد انها لا تهم كثيرا؟**

– بلى .. تهم جدا لأنها كيان جديد.. إذا قلت هى إدانة لعناصر معينة فى الجبهة الإسلامية القومية.. قد يختلف الأمر.

★ **هى ذات العناصر.. عناصر الامس هى عناصر اليوم فما الفرق؟**

– لكن الجبهة تحتوى اليوم عناصرا كثيره ممن لم يشاركوا وظلوا خارج السودان كل هذا العهد. والأحزاب الأخرى أيضا تحتوى على عناصر شاركت نميرى وعناصر لم تشارك.

★ **إجمالا فما رأيكم فى حكم الادانة؟**

– هذه قضية قانونية كما يظن الناس . ولكنها تستر وراءها صراعا كبيرا، هو أكبر بكثير مما يتناوله العرضيون السطحيون. وكان محمود محمد طه يمثل ظاهرة إسلامية مثل القاديانية. كان حبيبا إلى الغرب لأنه يجرد الإسلام من الجهاد وهو سلاح المسلمين ضد الغرب. ويجردهم من اصالة الشريعة التى تميزهم عن الغربيين، ويريد أن يدرجهم فى الكيان الديمقراطى الرأسمالى الغربى، ولذلك كان عزيزا جدا على الغربيين أن يفقدوه.. وبكوا عليه كما لم يبكوا على كل الشهداء الذين سقطوا بالمئات. أو على الامام الهادى المهدى أكثر مما بكى أتباع الإمام الهادى عليه. والصحف العربية بالطبع ليست إلا عالة على الصحف الغربية، ويبكى العرب فيما يبكى له الغرب كأن (النقطة) لا تعنى شيئا. أو لا تعنى إلا نقطة على الحرف المعجم. ومحمود محمد طه ظل كل عمره يؤيد النميرى فى ضرب الشيوعيين والإسلاميين والانصار وقانون أمن الدولة ولم يختلف معه إلا بعد ما طبق نميرى شريعة جاء بها رسول هو يريد أن يكون ناسخا له.

★ **الا تعتقد انه اعدم لموقف سياسى وهذا ما يقوله حكم الإدانه؟**

– لم يعدم لموقف سياسى. وإنما حوكم محاكمة.. صحيح أنها كانت فى سياق قوانين أقرب للإيجاز منها إلى التثبت، ولكنها قضية حوكمت حكما حديا على القول المشهور عند المسلمين، باستتابة المرتد والحكم عليه. وماكان لنميرى فى إطار القوانين إلا أن يجيز الحكم لأن الحدود لايمكن أن تعفى. وكان ذلك كذلك. لكن لماذا أخذت هذه القضية لوحدها من دون قضايا كثيرة حوكم بها المئات إيجازا وقتلوا. وجعلت من الأهمية بمكان، وروجعت بعد سنتين. والقضايا لا تراجع بعد أن تنتهى إلى مراحلها النهائية.. لماذا؟.. لرمزيته لهذا الحوار والصراع الحضارى الكبير. فما أحسب أن الغربيين يهتمون لقضية حقوق الانسان. فالاستعمار كله ما أحسب إلا إنتهاكا صارخا لم تشهد له البشرية مثيلا فى حقوق الانسان والديمقراطية. فالغربيون خارج حدودهم لا يكترثون لحقوق الانسان ولا إلى الديمقراطية ولا يعتبرون البشر خارج الحدود القومية الأوروبية جديرون بالمساواة. والنظام العالمى كله يقوم على الهيمنة الغربية لا على المساواة بين الشمال والجنوب أو بين العالم الثالث والعالمين الأول والثانى، وغريب أن ننخدع نحن وندخل فى هذه الصراعات ونظن أن القضية هى قضية رجل مظلوم، حكم عليه ظلما ونريد اليوم أن نرد له حقه. بعض الناس بالطبع ينفعلون لذلك، أهله مثلا، والادنون لأنه بالنسبة لهم كان أبا. ولكن القضية أكبر من ذلك بكثير..

النائب العام

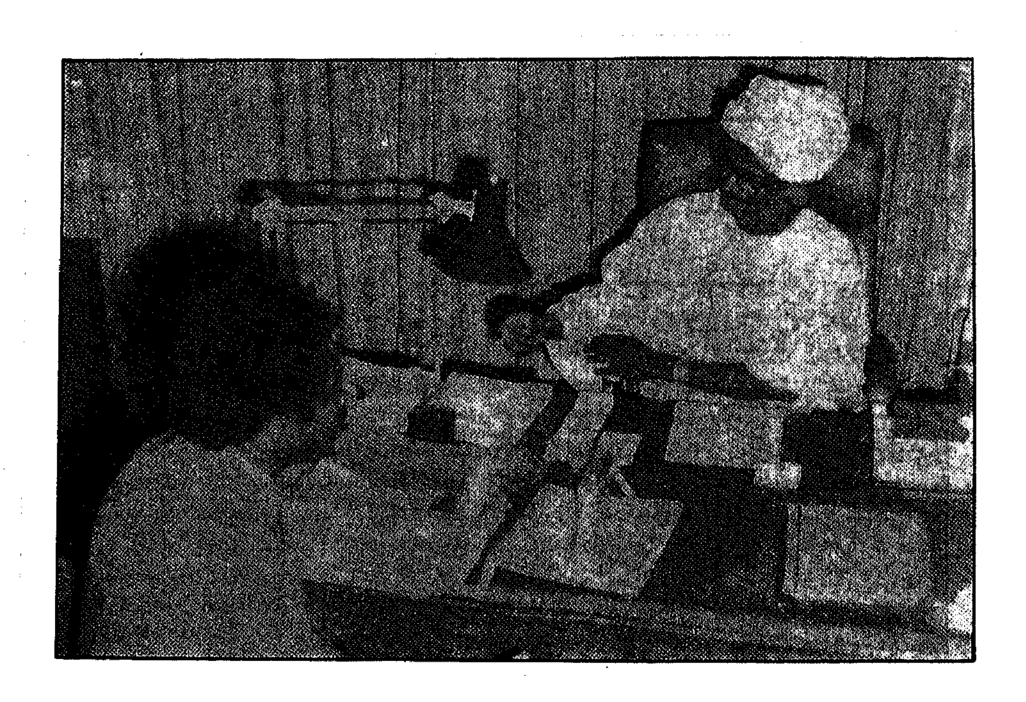
عبد المحمود صالح

- نعمل على سيادة حكم القانون لحفظ النظام الديمقراطي.

- هذه هي ملابسات المخالفات البنكية وما حدث أمرا مؤسفا.

- نميري ونظامه ورطوا السودان بعقود في فرنسا.

الخرطوم ٢٥فبراير ١٩٨٧



★ حركة التنقلات الاخيرة فى اوساط المستشارين بالديوان مازالت موضع جدل مثير وقد واجهت معارضة وهنالك جهات عديدة ابدت تخوفها بدعوى ان وراءها اهدافا سياسية فما هى ملابسات هذا الموضوع؟.

– اولا ديوان النائب العام ربما يكون الوزارة الوحيدة التى يتقيد فيها المستشار اما بقانون او باللائحة وهذا ينطبق على وكيل الوزارة كما ينطبق على النائب العام نفسه. وتنقلات المستشارين وحتى كبير المستشارين هى من اختصاص وكيل الوزارة وفقا لقانون الديوان.. وتنقلات رؤساء الادارات من اختصاص النائب العام وفقا للقانون العام.. والتنقلات هى شيء طبيعى وصحى تتم مراعاة لصالح العمل.. فقد شعرت ان نصيب الاقاليم من رؤساء الادارات كاد ان يكون معدوما.. وما حدث الان هو عملية توازن وعدالة بالتوزيع.

اما عن ظن الاخرين فهو بتقديرى مضحك للغاية لانه اساسا ليس هناك من احد ممن شملهم كشف التنقلات له لون سياسى!.

★ مع ملاحظة الحركة الدؤوبة بالديوان ماهو تصوركم لوضعه فى ظل النظام الديمقراطى؟ وكيف يلعب ديوان النائب العام دوره الامثل فى حماية هذا النظام.

– نعم .. هذا سؤال مشروع وسؤال وجيه فبحكم القانون النائب العام هو محام ومستشار كل اجهزة الدولة.. ونميرى نجح فى الفترة الماضية بتخريب الديوان وجعل مؤسسات الدولة واجهزتها اشبه بالجزر المعزولة تحت مسؤوليته الشخصية وهذا ما دمر الديوان بالاشراف على اجهزة الدولة وكذلك بضبط وانسياب الاراء القانونية ومن ثم عدم متابعتها. فى الوضع الديمقراطى ديوان النائب العام هو من اهم الاجهزة ويجب ان يقوى لكى يعمل على سيادة القانون، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى الوضع الديمقراطى يحتم ان تكون الحكومة كشخص عادى يقاضى ويقاضى، فيجب ان يكون النائب العام آنئذ مجهزا بالكفاءات التى تتحمل هذا الدور. وما نعمله الان هو لترسيخ واصلاح الديوان ونحن بصدد وضع الهيكل الذى يضع كل التصورات فى نصابها الصحيح. اقول ذلك.. خاصة وان الحكومة فى المستقبل القريب ستواجه عددا كبيرا من العقود التى ابرمها النظام الفاسد الماضى. وقد قدمت لمجلس الوزراء مشروع قانون سميته قرار ابرام العقود، الذى يوضح الكيفية وضرورة تمثيل النائب العام كضمان لمنع حدوث اى خرق، ولا اذيعك سرا اذا ما قلت أننا وجدنا عددا من العقود والقضايا فى فرنسا ولا نملك مستنداتها لان النائب العام لم يكن حاضرا وقت توقيعها فى السابق بواسطة جهات حكومية وجهات اجنبية ولم يكن جهلا انما قصدا متعمدا وعموما اقول لك ان دور النائب العام فى النظام الديمقراطى مهم للغاية لاسيما وان النظام السودانى يتبع اسلوب فصل السلطات.

★ هنالك الكثير من القوانين التى رفضتها جماهير الانتفاضة ولم يتم البت فيها الى الان، كيف تفسر هذا التباطؤ؟.

– كما تعلم ان ميكانيكية النظام الديمقراطى قطعا بطيئة.. فالوضع لا يسمح لك الان بالجلوس من خلف المكتب وتعمل على اصدار القوانين اذا انك هنا تحكمك عدة عوامل.. تحيط بك احزاب وفعاليات سياسية.. نقابات ، هيئات.. مستقلون.. لذلك قبل تقنين الشيء بالاغلبية الميكانيكية الموجودة لابد من اخذ كل هذه الاراء ومناقشتها وصولا للشيء الامثل.. بحيث انه عند الموافقة على اى قانون من الجمعية التأسيسية يكون احترامه ليس لانه قانون واجب النفاذ وفيه العقوبة بل يكون احترامه لانهم هم –اى الفعاليات التى ذكرت– شاركوا فيه.. وهو الذى يكسب القانون القدسية من كل ذلك ورفضت قوانين نميرى لان الفعاليات لم تشارك فيها.. وكان الفرد لا يحترمها ولكنه يخاف منها فقط، ونحن نريد تغيير هذه الصورة، واذا لاحظت اننا فى التعديلات الدستورية غيرناها عدة مرات حتى لاتكون الصورة النهائية رأينا نحن فقط..وكان بامكاننا ان نقدمها للجمعية التأسيسية ونجيزها بالاغلبية المعروفة.. ولكننا ندرك ان تلك ليست هى الديمقراطية.. وباعتقادى ان فى ذلك اجابة على السؤال المذكور..

★ فيما يخص البدائل التى ستطرح بديلا لقوانين سبتمبر ما الذى يمكن ان نقوله عنها فى تفاديها مزالق تلك القوانين سيئة الصيت؟.

– فيما يتعلق بالبدائل لقوانين سبتمبر كما ذكرت من قبل مبدأنا هو مشاركة الكل بصنع القرار ومناقشته. وبمجرد ان توليت هذا المنصب كانت التوجهات الحكومية والحزبية تنادى بحتمية الغاء قوانين سبتمبر، وبناء على ذلك شرعت بتنفيذ خطواتى حيث طلبت من عدة جهات قانونية كالهيئة القضائية

وجامعة الخرطوم ونقابة المحامين وبعض الفعاليات بصفة رسمية ومن الجامعة الإسلامية والبعض بصفة شخصية بحكم خبراتهم القانونية طلبت من كل هؤلاء اعطائي تصوراتهم في القوانين البديلة، وقد حدث.. اما الخطوة الثانية هي تمرير كل هذه الاراء على الفعاليات كمجموعة اراء، وانت تعلم انه من الصعب في بلد ديمقراطي ارضاء كل الناس وتلك هي طبيعة البشر.. ثم انني كفرد او كحزب لدى رأيي الخاص للبدائل ولا نريد فرضه نسبة للمبدأ الذي ذكرت وقصدنا من كل هذا ان لا يطاع البديل خوفا انما احتراما. عموما سنأخذ بالشيء الذي ترضى به اغلب القطاعات.. وسلفا الان لا استطيع ان اقول لك ماذا سيحدث لان هذا التصور لم يكتمل.

★ برغم عمومية ما ذكرت.. لكن هناك جهات عديدة ترفض هذا المبدا وتطالب بعلمانية التوجه هل هذه الخطوة محسوبة لديكم في حالة طرح البدائل؟..

– علاوة على الاجابة الماضية احب ان اؤكد انه اولا واخيرا القرار هو قرار الجمعية التأسيسية.. فيما مضى نعم القرار كان بيد نميري.. والمفترض في الجمعية انها تمثل الشعب السوداني، والديمقراطية الدرس الاول فيها الرضاء برأي الاغلبية لذلك كون ان هناك فئة لها اراء محددة فهذا شيء مشروع لكنها اذا ما خرجت عن الاجماع تصبح غير مشروعة وهذه هي طبيعة النظام الديمقراطي.

★ فيما يخص التعديلات الدستورية الى اين وصل الامر وهل حسم الخلاف بين الحزبين المؤتلفين؟.

– التعديلات مرت بكل المراحل الحزبية واتفق على الشكل النهائي وعرضناها على الجهات الاخرى كالنقابات والتجمع الوطني وانا بصدد دراسة ارائهم فاذا ما وجدنا فيها تبريرا لتصوراتهم وعرضها مرة اخرى على الاحزاب فليكن.. واذا وجدت انهم وافقوا عليها فسنعرضها على مجلس الوزراء لصياغتها بمشروع قرار لقانون ومن ثم تعرض على الجمعية التأسيسية لاجازتها.

★ ماهي النقاط التي كانت مثار جدل؟.

– التعديلات طبعا اثير حولها كلام كثير باعتقادي ان اهم مافي ذلك هي المادة ١٦ وهي الخاصة بميثاق الانتفاضة، ونحن نعتقد ان اي ثورة اندلعت في العالم وضعت ميثاق الثورة كجزء من الدستور وهكذا فعلت الثورة الجزائرية وفي امريكا ايضا وهنا في السودان ثورة اكتوبر حتى الثورة البلشفية.. فالميثاق بتقديري ليس شيئا للتاريخ فقط فهو روح الثورة واهدافه يجب ان تكون مصدر الهام للقوانين. وانا اعتقد ان النظام المايوي لم ينته في ابريل ٨٥ بل هو مستمر الى الان متمثلا بالمؤسسات والناس والجشع والطفيليات والمحسوبية وهذا لم ينته، لذلك كانت المادة ١٦ عبارة عن تضمين ميثاق الانتفاضة بالدستور وذكرنا بانه «تلتزم» الحكومة وليس «يجوز» بالقيام باجراءات تسعى لتحسين الاقتصاد وتنقية الخدمة المدنية.. الخ. وكان رأي الطرف المعارض اتهامنا بمحاولة ابعاد القضاء لأننا ذكرنا في المادة بندا يقرأ «اي اجراء يتم تحت هذه المادة يكون غير قابل للطعن» واتهامهم ليس صحيحا لاننا نعتقد ان انجاز هذه المهام يساوي الى حقوق الاخرين. ومن ناحية ثانية في ذات الدستور الانتقالي هنالك عاقبت المفسدين بالفترة من مادة ٨ ٥ الى ٦٩ واقرت ذات المادة ان المحاكمات غير قابلة للطعن بالمحاكم، لذلك نحن لم نفعل شيئا اساسا غير اننا مددناها بدلا من ٨٥ تبقى الى حين ازالة اثار مايو.. لذلك الجدل اصبح لا معنى له.

★ وفيما يخص المادة الرابعة ذكرتم في حديث سابق ان التعديلات ستقدم دونها كيف يتم هذا الامر؟.

– نعم.. هذا مرده للميكانيكية الديمقراطية للاشياء كما ذكرت لك لا نريد فرض مادة الى ان نقتنع بان كل الناس تقبلتها وتفهمها وبالتالي تريدها وفيما يخص المادة الرابعة شعرنا ان بعض الجهات لديها تحفظات لذلك منحناها مزيدا من الوقت للنقاش الى ان يحين وقت قبولها ومن ثم سندخلها كتعديل.

★ اذن هل يمكن القول ان النقاط الاربعة التي كانت مصدر خلاف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي قد حسم امرها وتم الاتفاق حولها؟.

– لقد وافق بالفعل الحزب الاتحادي الديمقراطي على الشكل النهائي الذي ذكرته لك من قبل.

★ كيف تتم الموازنة بين تحكيم القانون في المخالفات البنكية وبين الخوف من انهيار الجهاز المصرفي.. فقد التمسنا عشوائية مؤسفة تمثلت بالقرار ونفيه فيما يخص ارباح المستثمرين الاجانب؟.

– اولا يا اخي.. انا اشاركك الاسف البليغ بصدور مثل ذاك القرار الذي يتناقض مع سياسة الدولة ١٨٠ درجة وقانوننا لا يستطيع اي فرد ان يمنع تحويل ارباح المستثمرين الاجانب وبالطبع لا يستطيع

قرار ان يبطل قانونا والمسألة بتقديرى هى سوء الاتصال بين اجهزة الدولة وما تعانيه من بروقراطية.
ومجمل الواقعة المذكورة ان خطابا سريا حسب ما علمت حررته احدى لجان التحقيق لمدير البنك المركزى يرجوه بتعطيل الارباح والخطاب ايضا عرض على وكما ذكرت هى ممارسة تقديرية قد تكون صائبة وقد تكون خاطئة ولا اريد الحكم فى ذلك الان، وكان مفروضا على المدير ان يقرر على ضوئه بقبوله او رفضه، وقد حدث خطأ فى نقطة ما، واوضح المدير حسب ما اعتقد فى بيان صحفى وقد نفيت ذلك سلفا وعلى العموم اؤكد مرة اخرى انه خطأ وخطأ ضار جدا ونأمل ان نكون تلافينا ذلك بالوقت المناسب وكلنا بشر عرضة للخطأ والصواب وما اريد تأكيده انها ليست هى سياسة الدولة.

★ **نود ان نعرف ان كان هنالك جديد بموضوع تسليم نميرى؟**

– نعم اولا اقول حينما مكننا الشعب من السلطة كان هاجسنا معاقبة نميرى عن كل جرائمه التى عانى ويعانى منها الشعب السودانى، وحينما درست الأدب المتعلق بالموضوع وجدت ان حكومة السودان لم تطالب رسميا اى بالمعاهدات المبرمة بيننا وبين الحكومة المصرية بتسليم نميرى واعنى تحديدا معاهدة ١٩٠٢ التى تنص على اتفاق تبادل المجرمين بين مصر والسودان وتحديد المجرم متروك للدولة الطالبة.. وفى ملف الدعوى المقامة ضد المخلوع نميرى وجدت انها مقدمة من نقابة المحامين المصريين ونقابة المحامين السودانيين وحينها لم تكن الحكومة طرفا بالدعوى وقد وجهت بدخولها كطرف اصيل بالقضية وحملت ذلك الى القاهرة، وأوكد قبل ذلك ان هنالك اتفاقا بين الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس مجلس السيادة السودانى، برضاء الطرفين فيما يتوصل اليه القضاء وعلى ضوء ذلك ذهبنا لنحتكم للقضاء المصرى وليس لنحاكم مصر وهناك توعكت قليلا وعدت للخرطوم بعد ان كلفت محاميا مصريا باثبات ظهوره فى المحكمة نيابة عن النائب العام، وقد احيل الموضوع برمته الى هيئة تسمى «هيئة المفوضين» حسب النظام المصرى للنظر بالطلب وقد كانت الدفوع التى اثارها محامى الحكومة المصرية هى ثلاث.

اولا– نقابة المحامين المصريين والسودانيين ليست لهما صلاحية التقاضى.
ثانيا– حق المطالبه سقط بمعنى المدة.
ثالثا– حق اللجوء السياسى عمل سيادى غير قابل للطعن فى المحاكم وقد رددنا على ذلك بأن تدخلنا اصالة عن حكومة السودان وبتفويض من مجلس الوزراء وكذلك حق اللجوء السياسى يصدر بقرار ولذلك كان الوقت فى صالحنا الى حين اصدار القرار وفيما يتعلق بالجزء الخاص بأعمال السيادة كان ردنا ان الدستور المصرى فى المادة ٥٣ تحدد حق منح اللجوء وطالما توجد مادة اذن لا يوجد عمل سيادى ويبقى ان هذه المادة اذا ما خرج عن ظروفها يكون قابلا للطعن فى المحكمة ولان اعمال شروطها لاتحدد بشروط وهى اعمال فوق القانون وجزء من التاريخ القانونى فأعمال الحرب ومنح الاوسمة والنياشين هى اشياء ليست لها علاقة بالسلطة التنفيذية عموما علمت من المحامى المصرى الاستاذ عبد العزيز الذى كلفته ان هيئة المفوضين اصدرت قرارا فى ان النائب العام له الحق بتمثيل حكومة السودان لأنها طرف بالدعوى وكذلك قرار اثبت ان الدعوى لم تسقط والقرار الثالث هو ان قرار الحكومة المصرية غير قابل للطعن، وهذه هى نقطة الخلاف وسنعقب على كل ذلك بالحديث الذى ذكرت. وحكم المحكمة سيكون فى مارس القادم ولنا ثقة كاملة بالقضاء المصرى.

★ **كانت هنالك عدة اقاويل عن الوعكة التى المت بكم ساعة الدعوى؟**

– تعلم ان هنالك العديد من الصحف وكل صحيفة تستخرج من الوقائع ما يحلو لها وباعتقادى ان العلاقة بين مصر والسودان ليست علاقة جدل لأنها فرضت من التاريخ والمصير المشترك، والوعكة كانت شىء طبيعى فقط لسوء حظى وسوء حظ الاخرين ان المرض كان يوم الجلسة مما استوجب تفسيرات الاخرين وقد نفيت كل ذلك.

رئيس الجمعية التأسيسية

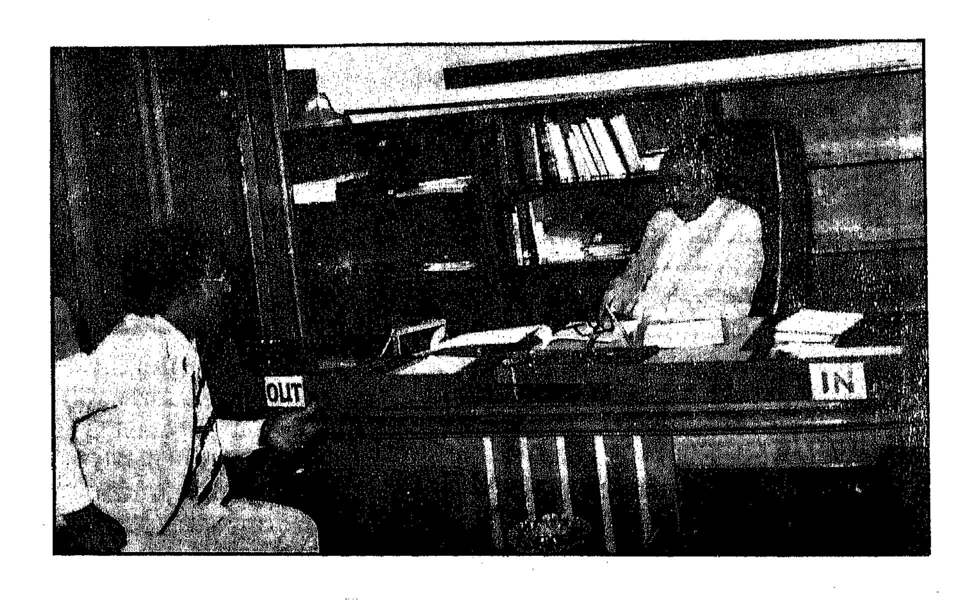
د. محمد إبراهيم خليل

- دستور المرحلة الانتقالية نقل من هنا وهناك ويعيق عمل الجمعية.

- حل مشكلة الجنوب سيمكننا من وضع الدستور الدائم.

- أنا حزبى ولكنى ملتزم الحياد فى رئاستى الجمعية.

الخرطوم ١١ مارس ١٩٨٧



★ جاءت الجمعية التأسيسية تجسيدا لتطلعات السودانيين فى مبدأ الخيار الديمقراطى.. فبحكم موقعكم القيادى نود معرفة الممارسة النيابية ومستوى الاداء؟.

– صحيح ان نواب الجمعية هم النواب المنتخبون انتخابا حرا مباشرا، عليهم السعى لتحقيق اهداف الانتفاضة.. لكن كما هو واضح، ان المسألة لا تتوقف فقط على النواب وحدهم.. بل هناك ضوابط من ضمنها الدستور الانتقالى الذى نعمل فى اطاره ومع هذا فان مستوى وعى الجمعية السياسى رفيع جدا ومريح وهذا يعود لتفهمهم لروح الانتفاضة ولما يعانيه الشعب السودانى والعمل لرفع تلك المعاناة..

اما من ناحية المستوى التعليمى، فان هناك عددا من النواب مؤهل تأهيلا اكاديميا جيدا.. وقد انعكس ذلك على اسلوب الحوار والنقاش.. ومن المشاكل التى تواجهنى، كثرة الراغبين بالمشاركة والوقت لا يتسع لهم جميعا، واعتقد ان فى ذلك سببا مباشرا فى تأخر البت فى بعض القضايا العاجلة.

★ اذن هل من سبب منطقى فى ظاهرة عدم اكتمال النصاب التى لازمت جلسات الجمعية؟.

– اولا لنعرف ابعاد الموضوع، لابد من مقارنة النصاب القانونى بيننا وبين الاخرين، فالدستور الانتقالى عندنا ينص على نصف الاعضاء وفى مجلس العموم البريطانى النصاب اربعون عضوا من ٦٨٠ عضوا والدستور الهندى عشر عدد الاعضاء واليابانى حوالى الثلث. وفى بعض البلدان يبلغ النصف كهولندا مثلا ولكن هولندا بلد صغير وكذا المواصلات سهلة ولا يجد العضو صعوبة بالتوفيق بين مهامه وهذا عكس السودان البلد الواسع بجانب الصعوبات فى المواصلات بجانب مشكلة نواب الاقاليم والذين يعانون مشكلة الاستقرار فى السكن وهذه الظروف ربما كانت وراء غياب النواب المتكرر..

★ لاحظنا فى جلسات الجمعية اثارة نقطة نظام بخصوص النصاب القانونى؟.

– نعم عادة فى البرلمانات لا تثار نقطة النظام هذه بالاحوال العادية، فكثير من البرلمانات تبدأ جلساتها بحضور كثيف من النواب بعدها ويحمى الوطيس عند تقديم قوانين هامة.. وبطبيعة الحال فالحكومة المعارضة يهمها حضور النواب، وعادة لا تثار هذه النقطة الا اذا عرض قانون هام وكانت هنالك وجهة نظر فيه لاحد الطرفين. وأؤكد انه اذا ما اثيرت نقطة نظام فانا كرئيس للجمعية ملزم بتطبيق اللائحة.

★ هل تعتقد بان تعديل الدستور الانتقالى كفيل بوضع حد لهذه الظاهرة؟.

– نعم وهناك اتجاه لذلك.. وايضا نحن نسعى لمعالجة هذا الموضوع والى ان يتم ذلك ليس من الانصاف تأجيل الجلسة بعد اثارة نقطة النظام..

★ من خلال الحديث يبدو ان هنالك وجهة نظر معينة فى الدستور الانتقالى؟.

– نعم فالدستور الانتقالى للاسف ردىء عندما نقرأه لا يبدو لك انه جاء عقب ثورة شعبية.. فهو كالدساتير السابقة نقلت من هنا وهناك، ولم يتضمن اهداف الانتفاضة وقد اغفل شيئا اساسيا موجود فى دساتير العالم وهو صلاحية الحكومة باصدار اوامر مؤقتة..

★ طبعا هناك اتجاه لتحقيق الدستور الدائم، ومن المعروف ان بعض الدوائر فى الجنوب لم تجر فيها انتخابات فكيف يستقيم هذا الامر؟.

– فيما يتعلق بالدستور الدائم هناك قرار من القوى السياسية بأن لا يشرع الدستور الدائم إلا بعد ان تجرى الانتخابات بالدوائر المتبقية، طبعا من ناحية قانونية يمكن اجازته باغلبية الثلثين وهذا متوفر، ولكن من الناحية السياسية فإنه ليس من الحكمة تشريعه..

★ والدستور الانتقالى؟.

– اعتقد بان القول ان الجمعية المكونة من ٢٦٥ نائبا لا تستطيع تعديل الدستور قول غير صحيح، لان الحكومة الانتقالية وضعته بدون تفويض شعبى بعمل الدستور بل كان التفويض باجراء الانتخابات.. ومن ناحية التفويض كلما بعدت من الناخب كلما قلت الدرجة التفويضية.

★ كيف ترى اداء المعارضة الاسلامية؟.

– اعتقد ان اداء المعارضة الاسلامية بل والمعارضة ككل لا غبار عليه، احيانا تضجر الحكومة بالمعارضة وهذا شىء طبيعى فى الحياة الديمقراطية ونحن نلتقى دائما بجميع الكتل ونتفق على قضايا معينة تتعلق بالاداء وعموما لم اجد صعوبة بالتعامل مع المعارضة..

★ مسألة طرح قوانين بديلة لقوانين سبتمبر على الجمعية تراوحت الاجتهادات حولها، وذكر انه ربما تشق صفوف الائتلاف.. فمن خلال موقعكم وتلمسكم داخل الجمعية كيف ترى وقع ذلك على النواب؟.

– ليس هذا من اختصاصي ولا رأى لي في هذا الموضوع وبحكم موقعي الحيادى ولا يجوز ان اعلق على القوانين البديلة، كل الذى اعلمه ان الحكومة التزمت فى خطاب الدورة بالغاء قوانين سبتمبر اما تفاصيل اى خلاف كان بين احزاب الحكومة فلا اعلمه.

★ **نقصد استشعارا للجو العام داخل الجمعية فى حالة طرح البدائل؟.**

– لا استطيع ان استبق الاحداث.. ولا استطيع الادلاء برأى يؤثر على سير المداولة بموضوع سيطرح على الجمعية.

★ **ذكرتم بعض الظواهر المعيقة لاداء الجمعية وهناك ظاهرة نعتقد انها قد خفت بعض الشىء وهى الانسحاب من الجلسات كيف تعللون هذا الامر؟.**

– الانسحاب حقيقة حدث مرة واحدة اثناء خطاب الحكومة وباعتقادى لامبرر له فى اى وقت كان.. وبالطبع لا دخل لى بمعانية السياسية لكن من ناحية عمل الجمعية انا ملتزم بالدستور الذى ينص على خلو مقعد العضو الذى يتغيب اثنى عشرة جلسة بدون عذر..

★ **هل انتم على متابعة بما يجرى بالجنوب وهل تقدرون للحكومة موقفها تجاه معالجة الوضع الان؟.**

– ذلك ينبغى ان يوجه للحكومة او المعارضة اما انا فموقعي الحيادى يتطلب منى المتابعة كأى مواطن عادى.. ويهمنى ما يجرى هناك لانه يؤثر على المصلحة العليا ومسيرة الديمقراطية.. وعلى الاقل حلها يمكننا من الشروع بوضع الدستور الدائم من ناحية تنموية يوفر كثير من الاموال..

★ **بما انكم من رجال القانون ما رايكم فى الخطوات المتبعة حاليا بقضية تسليم جعفر نميرى؟.**

– بحكم اننى رجل قانون كل الذى اعرفه ان المادة ٥٢ من الدستور المصرى تنص على ان اللاجىء السياسى هو الذى يحارب ويطارد فى بلده بسبب مناصرته لقضايا التحرر ودفاعا عن حقوق الانسان وتذكر المادة ايضا ان تسليم اللاجىء السياسى غير مسموح به وهذا ما يهمنى بالموضوع ومن ناحية تقديرى انا واثق ان ذلك الوصف لا ينطبق على نميرى، اما الملابسات السياسية الاخرى فلا دخل لى بها.

★ **هل لنا ان نعرف بايجاز معرفة عمل الجمعية، تكوين اللجان؟.**

– اللجان هى ست عشرة لجنة وكل واحدة تعنى بمرفق من المرافق كلجنة التشريع والشؤون القانونية ولجنة الاقتصاد والشؤون المالية ولجنة الدفاع الوطنى والامن والسلام ولجنة الشؤون الصحية وكذلك التعليم والثقافة والاعلام وايضا الزراعة والنقل.. الخ هنالك البعض الذى دعا لتقليص العددية ونحن رأينا ان ذلك يضر بالمستوى الذى ينبغى ان يكون عليه نقاش المواضيع ونص اللائحة ان يفترض ان يشترك اى عضو فى لجنة واحدة فقط، ومهمة اللجنة تنشيط العمل والقيام بالاعمال التحضيرية التمهيدية والدراسات وهكذا.. وقد استحدثنا باللائحة نظاما جديدا رؤى فيه اشراك كافة الفعاليات السياسية والنقابية والثقافية ولا تغفل لأنها لم تشترك فى الجمعية..

★ **كما هو معلوم ان منصبكم القيادى يتطلب الحياد.. ومعلوم ايضا انك رجل حزبى تنتمى لحزب الامة فكيف تستوثقون من صحة حيادكم؟.**

– فى العمل العام قد يواجهك مثل هذا الموقف فتكون المسألة هل الشخص الذى اختير لهذا الموقع او ذاك قادر على التوفيق بين الانتماء الحزبى والحياد الذى يفرضه المنصب. القول بان رئيس الجمعية التأسيسية ينبغى ان يكون مستقلا هذا قول غير صحيح.. فمثلا فى بريطانيا رئيس مجلس العموم من حزب المحافظين لكن بالطبع لابد من اختيار شخص يستطيع التوفيق فى هذا وذاك.. ومثلا قضاة المحكمة العليا ببريطانيا يختارونهم من كبار المحامين وهم عادة من ذوى الانتماءات الحزبية لكن مجرد اختيار الشخص يفرض عليه خلع ذلك الرداء. وايضا رئيس القضاء الى وقت قريب عادة هو نائب عام سابق وما عرف فى رؤساء القضاة فى انجلترا انهم خلطوا بين موقعهم القضائى وانتماءاتهم الحزبية.. فالمسألة كلها تتوقف على التوفيق بين ممارسة الواجبات بحياد واستقلال وتوزيع الفرص بطريقة متساوية ويحتمل الاصغاء لوجهات النظر المختلفة واحسب ان الذين اختارونى ظنوا فى هذا..

★ **اذا جاز تشكيل حكومة قومية هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يخفف من اعباء الجمعية التأسيسية؟..**

– لا ادرى..

وزير الثقافة والاعلام

محمد توفيق :

- السودان نال إستقلاله فى العام ٨٦ وليس العام ١٩٥٦.
- التعددية الحزبية تتناقض مع فكر الجبهة الإسلامية.
- الديمقراطية الليبرالية هى أنسب أسلوب حكم للسودان.

الخرطوم ١٦/٤/١٩٨٧

★ نعتقد ان الاعلام السوداني لم يوفق في ابراز التحول الحضاري للسودان بعد الانتفاضة.. بدليل ان البعض مازال يؤكد ان ما حدث في السودان ليس إلا انقلابا عسكريا. ودليل اخر حدث عندما تجاوزت «النيوزويك» الامريكية السودان في إختياراتها السنوية لما يسمى بحدث العام ١٩٨٦ وهو امر مع «هامشيته» يعود للقصور الاعلامي اذن كيف تقومون هذا الامر الان؟.

– هذا الحكومة جاءت في منتصف مايو ١٩٨٦ وكان ينبغي على الحكومة الانتقالية ان تعد العدة لهذا الشأن، فما كان بامكاننا الرجوع للوراء ولكن اسألني مثلا ماذا فعلتم للعام ١٩٨٧ وبالصراحة والوضوح أقول عملنا القليل.. وهناك مثل يقول «الغزالة تغزل بكدر حمار» ولكن حتى هذا «الكدر» غير موجود. فخراب الثقافة والاعلام كان كبيرا. وكنت اعتقد ان اي حكم ديكتاتوري شمولي يستند على الاعلام واجهزته ولكنني كنت مخطئا حينما وجدت حتى الاجهزة الاعلامية خربة وهنا اصابني الاستغراب والدهشة لذلك منذ البداية كونت لجنة برئاسة دكتور بشير البكري ورؤساء الاقسام وبعض الشخصيات خارج الوزارة لوضع تصور جديد للوزارة في عهد ديمقراطي. وقلت لهذه اللجنة عليها ان تعتبر ان السودان نال استقلاله في اول العام ١٩٨٦ وليس اول العام ١٩٥٦ كما هو معروف. وفعلا هذه اللجنة جاءت بتقريرها والذي هو موضع تمحيص ايضا لعرضه في «كبسولة» الى مجلس الوزراء..والاختصار ضروري.. ومطلوب حتى لا نضيق ذرعا بالاسهاب.

★ عاصرتم فترة الكفاح الوطني قبل الاستقلال وعاصرتم انماطا من الحكم ابتلي بها السودان.. تراوحت بين ديكتاتورية سافرة.. وديمقراطية موءودة.. كيف تقيمون الامر بعد ان اوصلكم الشعب الى سدة السلطة؟.

– فعلا كنت محظوظا لأنني عاصرت الفترة التي بدأت فيها الحركة الوطنية في مؤتمرالخريجين وكنت آنذاك قد فرغت من كلية غردون التذكارية وهي اقصى ما يمكن ان نصله في ذلك الوقت.. وعند قيام الاحزاب كنت انتمي الى حزب الاشقاء الذي اندمج مع الوطني الاتحادي لجمع الات اديين وهو الذي كون اول حكومة حققت الاستقلال وكان ذلك مثار دهشة للناس في ان الحزب الذي كان يدعو الى وحدة وادي النيل هو الذي حقق الاستقلال. للاسف بعد الاستقلال كنا نفتقر الى برنامج مدروس فلم نفعل شيئا لذلك تحول الصراع الحزبي الى الاشخاص لا الى الافكار فضاق صدر قادة الاحزاب لانهم كانوا غير مهيئين الى مثل تلك الحرية وكذلك افراد الشعب في تناولهم لهذه المسألة كان هناك شيء من الفوضى.. وهذا الخليط احدث شيئا من عدم الانضباط عند شعب عرف بالنظام والانضباط.. وهذا ما واجه الحكومة الأولى وكذلك الحكومة الديمقراطية الثانية وهما لم يعمرا كثيرا واعتقد ان حكومة الديمقراطية تلك لو تركت الى الان لكنا قد وصلنا لمرحلة متقدمة جدا. ثم فترة الستة عشر عاما التي تمخضت عن الخراب الذي نعيشه الان، وبرغم هذا استطيع ان اقول ان الديمقراطية لم تفشل ابدا في السودان وانا ارجو ان لا يضيق صدرنا وان لا يضيق صدر المعارضة حتى لا نعطي فرصة لمغامر اخر.. ولا خيار احسن من ذلك لتنمية البشر وتقدمهم..

★ البناء الديمقراطي يفترض في وزارتكم مسابقة الريح لكي تتوطد هذه القناعة في نفوس الشعب.. فكيف تقومون بعمل كهذا في قطر مترامي الاطراف. متعدد اللغات متباين الثقافات وكذلك مختلف الاديان؟.

– هذا سؤال صعب جدا.. وهذا باختصار رسالتنا في تناقضات هذا القطر.. ونحن نفكر في الاسلوب الامثل الذي يتيح بلورة هذه الثقافات في ثقافة تسمى الثقافة السودانية مع احتفاظ هذه الكيانات بثقافتها وهي مسألة تستوجب اشراك قطاعات اخرى مع وزارة الثقافة كالجامعات ووزارة التربية والمفكرين وكذلك رجل الشارع والذي هو في كثير من الاحيان يكون حكيما والوعاء الذي يحتوي كل هؤلاء هو وعاء التعبير الحر دونما ممارسة اي ضغط او كبت من اجل ضمان عطاء متصل والمشكلة التي اعيشها الان في المجال الذي ذكرت هي التلفزيون.. الذي لا يعكس سوى واقع محدود ممثل في اواسط السودان لكأنما هذا القطر كله تركز في هذا الجزء لهذا اهل الخرطوم تجدهم يجهلون تماما ثقافات وعادات باقي الاقاليم. ثم ان الجسر الافرو عربي الذي يتميز به السودان اوجد خاصية لها نكهتها المميزة والخاصة جدا.. لا تجدها متشابهة مع اي شعب اخر ومن الصعب جدا ان تحسها او تلمسها او تشاهدها إلا اذا اتيحت لها بعض المعايشة الحقيقية والفعالة، واذ ما اردت تصنيفها فانك لن تجدها في النهاية سوى سودانية الماركة..

★ الامكانيات نحن نعتقد ان «شماعتها» ما عادت تحتمل المزيد.. هناك ظرف قدري ما لايخفى عليكم.. هذا

الظرف جعل الشعب السوداني يستعجل الحلول.. من هذا المنطلق ماذا اعددتم للتوفيق بين امكانات محدودة.. ونفوس متوثبة؟.

– نعم الامكانات محدودة هذه حقيقة.. بل هي اقل من ذلك بكثير.. وفعلا نحن لجأنا للعالم الخارجي للمساعدة في خروجنا من الازمة وقد وجدنا صعوبة في ذلك لأن الثقة اصبحت معدومة وقد قال لي احد القادة العرب بأن الاموال التي ساعدنا بها السودان في عهد نميري كان يمكن ان تعمل جسرا على البحر الاحمر بين المشرق العربي والسودان.. لذلك كان هاجسنا الاول استرداد هذه الثقة بيننا وبين العالم. . وقد وفقنا في ذلك لأن المصداقية كانت ديدننا والشيء الثاني انعكاس الحال فقد لا تصدق ان السودان الذي كان يعاني من الجفاف والمجاعة يشكو الان من كثرة الفائض في الحبوب وكيفية تصديرها.. وهناك انفراج كبير في المسائل التي كان يعاني منها الناس.. واقول ان الحكومة قد فعلت شيئا ولا ادعي انها فعلت كل شيء..

★ حقيقة ان الظرف الاقتصادي الحاد الذي مر بالسودان قد حفز الهمم في تلافي ذلك الخطر.. ولكننا نعتقد ان هذا الجهد قد جعل البعض يتوهم لكأنما الشعب السوداني غايته المأكل والمشرب.. فكيف ترون الاولويات لاسيما وان غاية الديمقراطية قد تحققت؟..

– الواقع المرير الان يقول ان ٥٠٪ من ميزانية السودان تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية. لكن ما احسه انا حقيقة في الشارع السوداني ليس كما يقولون ان غايته الراهنة هي المأكل والمشرب. فالشارع السوداني الان ما يريده فعلا هو ان يمتلك الحقائق. بدون اساليب المراوغة وهو حينما يدركها فعلا لا يتوانى في ان يعصب بطنه مرات ومرات. فالامر يتوقف على المصداقية.. ويجب تمليك الحقائق للجماهير..

★ في ظل النظام الديمقراطي نالت المعارضة الاسلامية هذا «الشرف».. باستقراء ممارستها هل تعتقد انها اهل لذلك؟.

– اولا هؤلاء الناس يشتغلون سياسة! ومسألة الدين.. «ماكلنا متدينين» والجبهة سبق وان انخرطت في المصالحة التي طرحها نميري ومعهم اخرون هم الذين تبينوا الخيط الابيض من الاسود بعد اعوام قليلة، اما تفكير الجبهة آنذاك كان مركزا في انتهاز تلك الفرصة التاريخية، لذلك سعت في تدعيم نفسها ماليا وبجانب ذلك كان تفكيرهم آنذاك الانخراط في الجهاز المايوي من اجل تقويضه كما كانوا يقولون فشاركوه في كل شيء بهدف ان تؤول السلطة لهم يوما ما.. وهذا هو حقيقة الصراع والان لا اعتقد ان الجبهة ترفض اي طلب للمشاركة في الحكم. فذلك على ادنى تقدير يؤهلهم للمحافظة على ما اكتسبوه من ارضية.

★ من ناحية الممارسة والاداء في الجمعية التأسيسية؟.

– الحقيقة ان اعضاء الجبهة القومية ضيقو الصدر. وانا اعتقد ان المسألة تتناقض مع فكرهم الذي يؤمن بالولاية الاسلامية.. فمؤكد جدا ان التعددية الحزبية لا تروق لهم ابدا إلا اذا جاز لهم تسميتها بالولاية الديمقراطية الثالثة!!..

★ الديمقراطية كما تعلمون مدرسة فكرية سياسية متعددة المشارب والمفاهيم وسؤالنا الذي يفرض نفسه اي ديمقراطية يريدها السودانيون؟.

– اولا.. انا ليبرالي بطبعي ولا اخفي ذلك اطلاقا، واعتقد ان الديمقراطية الليبرالية هي التي تمكن كل صاحب رأي الادلاء برأيه، وانني اؤمن بالحوار واقول ان الديمقراطية الليبرالية هي اسلوب الحكم الامثل الذي يناسب السودان. والسودانيون كما تعلم قوم لا يميلون الى العنف كثيرا..



د. بشير عمر\

- بدأنا بمشاكل الندره والان نعانى من مشاكل الوفرة.
- أقنعنا صندوق النقد الدولى بعدم تخفيض الجنيه.
- هذه هى المبادىء التى وضعتها لتعويض د. عز الدين.

١٥ يوليو ١٩٨٧

شاركنى فى هذا الحوار زميلى محمود عابدين



★ من خلال العام الذى مضى على عمر الحكومة كيف ترى واقع اقتصاد السودان الان؟.

– بكل الوضوح ما سمعته عن الحالة المتردية للاقتصاد السوداني هى صحيحة الى حد ما وليست فيها اى مغالاة.. وما امسكنا عن شرح تفاصيلها الا خوفا من ان تحدث جوا من الاحباط فينا وفيكم وخلاصة القضية هى اننا مازلنا ننفق اكثر من ما ننتج وهنا مكمن الخطورة.. ولاشك ان هناك معاناة فى مجال المعيشة.. وهى معاناة معقدة نتيجة لتشوهات بعضها محلي وبعضها الاخر عالمي ناتج عن شح النقد الاجنبي.. وفوق كل هذا ومع هذا القتامة نستطيع ان نبشر الناس بأن الازمة فى طريقها الى الانفراج وهنالك خطوات محددة لرفع الضائقة المعيشية عن الناس.. لكن ما ذكرت كان ضروريا حتى يدرك الناس ابعاد وعمق المشكلة بدون اى رتوش.

★ قلت ان الازمة فى طريقها للانفراج هل لنا ان نعرف كيف؟.

– نعم بدأنا خطوات جادة محورها ضرورة زيادة الانتاج والانتاجية فى كل القطاعات ونعتقد ان هذا هو الحل الاساسي والنهائي وقد حدث تركيز كامل فى القطاع الزراعي باعتباره احد دعائم الاقتصاد السوداني وزادت الانتاجية فمثلا انتاجية القطن ارتفعت مقارنة بالعام الماضي من ٢.٢٥ قنطار للفدان الى ٥.٢٥ قنطار وتم هذا بخطة نعتقد انها الاصوب فى توفير المدخلات الزراعية وتحفيز المنتجين وهذا ينطبق على انتاج الذرة والفول والسمسم والصمغ العربي.

★ فى مجال الضائقة المعيشية تحديدا؟.

– الخطوات المحددة تتمثل فى الاتي:

اولا: حصرنا البروتوكولات القابلة للتنفيذ فورا وشرعت وزارة التجارة فى تغطية العجز فى السلع النادرة التى تتعرض للشح الدائم كالصابون والكبريت وحجارة البطارية والسكر والاقمشة الشعبية والشحوم.

ثانيا: اودعنا احتياطيا ثابتا ببنك السودان قدر بحوالي ثلاثين مليون دولار لمقابلة الشح الطارىء فى هذه السلع وبدأت وزارة التجارة فى التنفيذ خصما على هذا الاحتياطي وبالفعل تمت الاستفادة فى حدود ٣ – ٤ مليون دولار للسلع الشحيحة الان.

ثالثا: نسعى للقضاء على تشوهات التخزين والتهريب والسوق السوداء وتجارة العملة وقد اجيزت القوانين التى تردع المتلاعبين فى هذا المجال.

رابعا: هنالك اجراءات اخرى ستعلن تباعا لفك الضائقة التموينية.

★ اى القطاعات اصابها الاهمال؟.

– هنالك وزارة الرى التى اهملت بشكل اساسي عبر السنوات العشر الاخيرة.. والان هنالك مجهود اساسي لاعادة تأهيلها بالاليات ووزارة الاشغال حيث ان كل المشروعات التنموية تعتمد بنسبة ٧٠٪ فى تنفيذها على الوزارة وهناك مشروع لاعادة تأهيلها وبصفة خاصة تأهيل مؤسسة الطرق والكباري وهناك خطة كبيرة لربط السودان شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بشبكة من الطرق وهناك مسألة من الاهمية بمكان وهى توفير المياه الريفية لأهل السودان، ثم قطاع النقل والمواصلات، فرغم اننا بدأنا العام الديمقراطي بما يسمى بمشاكل الندرة انتهينا هذا العام الى ما يسمى بمشاكل الوفرة.. اذ انتجنا محصولا وفيرا فشلنا فى تخزينه وترحيله لان الوضع لم يكن مؤهلا بالشكل الكافي من حيث التخزين ومن حيث النقل فطاقتنا التخزينية حوالى مليون طن وانتجنا من الذرة فقط العام الماضي حوالى ٥ مليون طن، بجانب ان انتاج دارفور وكردفان من الفول السوداني اضطررنا الى عصره محليا بخسارة كبيرة جدا وعليه فقد وضعنا برنامجا اسعافيا كبيرا لاعادة تأهيل السكة الحديد يشارك فيه البنك الدولي بحوالي ٧٦ مليون دولار والتأهيل ربما يحتاج الى ٤٠٠ مليون دولار.. لكن مشوار المليون ميل يبدأ بخطوة واحدة.

★ ماهى السمات العامة فى الميزانية الجديدة التى اجيزت لهذا العام؟.

– كنا قد وجدنا فوضى كبيرة فى الوضع المالي السوداني.. ومسألة الميزانية كانت فيها فوضى كبيرة جدا شرعنا فى الاصلاح واعادة الانضباط المالي، واعادة العمل بالنظم واللوائح المالية، ومعظم السودانيين والشركات تمردوا على هذه النظم على مدى سبعة او عشرة اعوام حيث كانت هناك فوضى مالية نعتقد انه امكن الان السيطرة على جزء كبير منها، وكان لابد من التفكير فى مجالات عملية لزيادة الايرادات.. فى مجال الضرائب وبدون اثقال كاهل المواطن العادى بالضرائب حققنا بعض النجاحات الكبيرة ليست بزيادة فئاتها ولكن بزيادة المقدرة التحصيلية للوحدات الحكومية القائمة على امر الجمارك

مثلا، وكانت نسبة التحصيل الكلية للايرادات هذا العام تفوق ال ١٠٠٪ هذا حدث ببساطة نتيجة العمل بالوحدات الايرادية.. وكان لابد ايضا من خفض الانفاق البذخي غير الضروري وأمكن على الاقل تحديد مجالات الصرف غير الضرورية أما الايرادات غير الضرائبية فتعتمد بشكل اساسي على المؤسسات الانتاجي (زراعية- صناعية) التي كانت خاسرة في الماضي ووضعنا برامجا شاملا لإصلاح هذه المؤسسات وربط تمويلها ببرامج انتاجيتها.

★ **وسبل تمويلها؟.**

- البرنامج المشار اليه تم الاتفاق فيه مع البنك الدولي.. وقد رأى البنك ان يقوم بتمويل الاجزاء الاساسية فيه ونعتقد ان هذا سيعيد الحياة الى اغلب هذه المشروعات العامة لكي تنتج بطريقة مربحة ولا تكن عالة على الخزينة.. في عام ١٩٦٨ هذه المؤسسات مجتمعة كانت تشارك بحوالي ٣٠٪ من الايرادات العامة للدولة.. ولكن نفس هذه المؤسسات مدانة الان للحكومة بما يبلغ ٨ بليون جنية سوداني وهو وضع غير مقبول.. حتى مشروع الجزيرة العملاق نصرف عليه في العام ١٧٠ مليون دولار ويدخل لنا ١٣٠ مليون دولار في العام وهذه صورة بسيطة لتوضيح ما اذا كان من الضروري اصلاح هذه المؤسسات.. والاصلاح يبدأ بالترشيد مرورا بالنظر في مشاركة القطاع الخاص او اي مستثمر..

★ **وما هو دور القطاع الخاص؟.**

- هذه مسألة هامة.. دور القطاع الخاص في البناء الاقتصادي نود ان نبين ان الاقتصاد السوداني اقتصاد مختلط.. صحيح ان للقطاع العام دور الريادة فيه ولكن للقطاع الخاص دورا اساسيا وهاما ايضا كما للقطاع التعاوني ايضا ولذلك نحن نقول اننا نشجع القطاع الخاص وسوف نفصل عن دور محدد للقطاع الخاص يعمل فيه دون تدخل من الدولة.. فقط تتدخل الدولة في السياسات العامة لهذا العمل.. وقلنا اننا سنعتمد اعتمادا كليا على سياسة الاعتماد على الذات وكلكم يعلم ان السودان مؤهل لكي يقول ذاك هذا على الاقل في مجالات مثل انتاج الغذاء.. صحيح ان هنالك معوقات انية ولكن نعتقد انها يمكن ان تزال، في فترة الانتقال كان اعتماد الميزانية العامة على العون الخارجي بنسبة ٥٧٪ بلغ قبلها ٧٠٪ في العام الاول للعهد الديمقراطي وامكن تخفيض هذه النسبة الى ٥٠٪ اي بنقصان ٧٪ في الموازنة التي اجيزت اخيرا كما امكن تخفيض هذا الاعتماد على العالم الخارجي بنسبة ٨٪ اخرى. اي اننا نعتمد على مواردنا الذاتية بنسبة ٥٨٪ ونعتمد على العالم الخارجي بنسبة ٤٢٪ وفي عامين فقط خفضنا الاعتماد ١٥٪ .. ويكون جيدا بالطبع لو تم الاستغناء كليا عن العون الخارجي.

★ ***هل حدث موقف في فقدان الثقة في انحسار الدعم العربي بسبب اي موقف سياسي معين؟.***

- ليس الى هذا الحد ولكن في اعتقادي ان هناك مفاهيم مغلوطة ساهمت في ذلك ولعل جولة رئيس الوزراء هذه قد أزاحت كثيرا من اللبس وسوء الفهم فالسودان اصبح له سياسته الواضحة والمميزة كما انه لاتزال له مواقفه العربية الناصعة اما ان كان في الامر اشارة الى موقف السودان في الحرب الدائرة في الخليج واعتقد أنه قد وضح تماما عدم تأييد السودان لاي من طرفي الصراع تأييدا عسكريا كان ام سياسيا ام عقائديا بل ان السودان بحكم علاقاته يريد تسخير ذلك في انهاء الحرب نهاية سليمة تحفظ الدماء العربية والاسلامية وتحفظ لهذه الامة امكانياتها وقدراتها لتوجيهها الى ما يعود عليها بالنفع الكامل.

★ ***هناك ارهاصات تتحدث عن خفض الجنيه السوداني مجددا قبيل اجتماعكم مع لجنة الصندوق؟.***

- نحن قطعا لا نسعى لهذا كما اننا بصدد ايجاد صيغة وفاقية لهذه المسألة ونأمل التوصل الى ذلك.. وهذا الامر مازال مطروحا على طاولة المفاوضات المهم في نظرنا ان التخفيض المطلق للجنيه مرفوض تماما وقد اقنعنا الصندوق في اجتماعات سابقة بعدم جدواه.. وقد عدلنا سعر الصرف بالنسبة للصادرات مرات عديدة.. وسنحتفظ بالمرونة في هذا الصدد.

★ ***جرى لغط كثير حول ظاهرة التعويضات التي حدثت مؤخرا وعلى سبيل المثال ما هي ملابسات تعويض د. عز الدين علي عامر وموضوع الستمائة الف جنية؟.***

-التعويضات عموما لا جديد فيها لانها تمر بالطرق القانونية اما بالنسبة للدكتور عز الدين عامر فهذه مسألة كان الاجراء فيها صحيح ١٠٠٪ من وجهة النظر القانونية ومجمل القضية ان الدكتور عز الدين تعرض من قبل النظام المباد لمصادرة امواله ومعدات عيادته الخاصة وعرباته.. الخ.. وقد تقدم بطلب تسوية بواسطة محامين ووصل الامر الى ديوان النائب العام الذي ارسل فتوى واضحة تقر

بتعويض الرجل عن امواله المصادرة بسعر اليوم وقد لجأنا للتقييم واجرينا اتصالات واسعة طلبنا فيها معلومات من الشركات الاصلية وجاءت الارقام وعرضت للتقييم وعرضت المالية مبلغ الدكتور عز الدين وعند رفضه طلبت الاجتماع به وقد حدث وقررت فيه المبادىء التالية|-

اولا: الضرر الذى يحدث لأى انسان نتيجة مصادرات مايو لايمكن تعويضه كاملا لان هناك نواحى اخرى فيها المعنوى والنفسي وبالطبع لايمكن تعويض ذلك.

ثانيا: ظروف السودان الراهنة لا تحتمل الايفاء بكل الالتزامات الواقعة على الدولة وعليه يصبح مبدأ التسوية مبدأ وسطيا وقد قبل د. عامر هذه المبادى وبعد النقاش تقرر دفع مبلغ ستمائية الف جنية له وهو مبلغ اقل بكثير مما اقترحته اللجان او الذى اقترحه هو.

★ مدخلات المغتربين السودانيين في الخارج لماذا لم يتم التفكير فيها بالاسس السليمة ولا سيما انها مخرج لازمات السودان، وماهى قصة سعر الصرف؟

– كوزير للمالية لا استطيع ان اتحدث الا عن التحويلات بالقنوات الرسمية واى قنوات اخرى لا اعترف بها وبالذات السوق السوداء.. اذن لدينا مشكلة اساسية فى استقطاب مدخرات المغتربين عبر البنوك لان السوق السوداء امر لا يمكن تجاهله اذن نريد التوفيق بين منح المغترب الحافز الذى يمكن المغترب من التحويل عبر البنوك وفي هذا الصدد هناك تجربة بدأنا العمل بها وهى مسائلح تمويل ضروريات الحياة بالنسبة للمواطن السودانى مثلا عند حدوث شح مفاجىء فى سلعة استهلاكية ضرورية نتصل بمجموعة مغتربين لتمويلها وبمجرد استلام البضاعة نودع فى حسابهم ما يوازى قيمة الاستيراد بالعملة المحلية هذه هى الخطوة الاولي والتي هى تأمين لحقه الشرعي. اما الخطوة الثانية فأنه بعد مبيعات هذه السلعة نشاركه فى الارباح بحيث يكون جل الارباح له وبعد حساب هذا نجد ان سعر صرف الدولار على هذا الاساس هو فى حقيقة الامر فاق النسبة العادية المعروفة.. هذه التجربة نفذنا منها تجربتين فى السعودية وهى ناجحة الي الان.. وفوائدها انها غير المردود المادى يأتى المردود النفسى الناجم عن مشاعر المشاركة. بالنسبة للجزء الثانى من السؤال هناك تساؤل طبعا عن سعر الصرف الحقيقى.. واقع الامر يقول ان هناك سوقا سوداء وسعرا تشجيعيا والكثير من الاخوة المغتربين يطالبون بمنح سعر السوق السوداء ونحن لا نستطيع ذلك لسببين اولا ان سعر السوق السوداء بالنسبة لنا غير رسمي والاخر اننا لا نستطيع ان نسابق السوق الذى يتحكم فيه اشخاص لا يتعدون اصابع اليد ومعروفين ونحن بصدد فعل شيء تجاههم فليس من المنطق ان يتحكم ثمانية «اباطرة» فى الدولار كما يشاءون وهل يعقل ان نجارى هؤلاء الثمانية ب ٢٢ مليون سودانى والناس لا تنظر الى الاضرار التى تنتج عن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه عموما نأمل الوصول الى صيغة محددة فى التعامل مع مدخلات المغتربين.

★ مضى عام كامل منذ ان توليتم الوزارة وهناك الجهاز المصرفى بتناقضاته المتمثلة فى وجود مصارف على اسس اسلامية واخرى فوائدية بالاضافة الى الغياب التام لسيطرة البنك المركزى على الجهاز المصرفى.. كيف للدولة ان تنفذ سياساتها المالية والنقدية فى ظل هذا التناقض؟

– يجرى حاليا تغيير شامل فى بنك السودان واستطيع ان اقول انه لاول مرة ومنذ عام ١٩٦٠ تمكنا من صياغة قانون رقابة بنك السودان على البنوك والقانون حاليا فى طريقه الى الجمعية التأسيسية بما يمكن البنك من السيطرة على البنوك ومتى يكون له الاشراف الفاعل على السياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية.. وقد تكونت عدة لجان بهدف اصلاح الجهاز المصرفى. اللجنة الاولى لجنة النظر فى اسلمة الجهاز المصرفى برئاسة د. ابراهيم الصباحى وقد سلمت اللجنة تقريرها وهناك لجنة اخرى برئاسة د. برعى وعضوية عابدين سلامة لبحث سبل اصلاح النظام وهناك لجنة ثالثة تبحث عن اساس اصلاح النظام المصرفى.

★ وماذا عن لجان التحقيق فى المخالفات المصرفية؟

– أود ان اقول ان لجان التحقيق قد قدمت عدة اقتراحات وجزأت المسألة الى شقين شق ادارى يقوم بنك السودان بالتحقيق فى هذه المخالفات الادارية والشق الثانى جنائى وقد تم تشكيل لجان اضافية مع بنوك اخرى.

عضو المكتب السياسي لحزب الأمة:

د. إبراهيم الأمين

- هناك خطورة في توجه الأحزاب الجنوبية لإثارتها قضايا عنصرية.

- لايمكن تكوين حكومة قومية تلتزم ببرنامج محدد.

- السكن العشوائي يعني «مشروع جريمة» والعاصمة قاربت الخمسة ملايين.

الكويت ٢٨/ اكتوبر / ١٩٨٧



★ فى الشؤون السودانية نبدا بالقضية التى ارهقت السودان كثيرا ونعنى بذلك قضية الجنوب؟.

– فى السودان نعترف بأن هناك قضية ونعترف بأن هناك تنوعا وتنمية غير متوازنة وخللا فى المشاركة فى السلطة ونعترف بأن السودان بمساحته الشاسعة يجب اعطاء الاقاليم فيه قدرا كبيرا من اللامركزية وفى ظل هذه المشاكل نحن نتكلم بوضوح وبصراحة مع كل القوى السياسية المختلفة داخل وخارج السودان لكى نجلس فى مؤتمر سمى المؤتمر الدستورى لبحث هذه القضايا والوصول الى حلول نهائية. ولكن هناك اطرافا تريد ان تمارس الضغوط وتستقطب السودان اقليميا كان ام دوليا لكى ينحاز لطرف ما، ولكن السودان له رأيه الواضح فقضاياه الداخلية هى هموم ابنائه وفى علاقته مع جيرانه يسعى الى سياسة حسن الجوار وليس طرفا لأى محور ونتعامل بندية مع كل الدول سواء القريبة منه او البعيدة.

★ كما ذكرت ان المشكلة باتت اكثر وضوحا وكثيرا ما نقرا عن اتهامات المسؤولين السودانيين لاثيوبيا علنا بل ان رئيس الوزراء قال عنها انها موثقة ذات مرة وفى هذا، الرأى العام يتساءل طالما ان الامر كذلك فلماذا لا تتبع الطرق الرسمية فى اثارته فى المحافل الدولية والاقليمية؟.

– حقيقة ان اثيوبيا لها دور واضح فى هذه القضية فهى التى تمد قوات التمرد بالسلاح والاعلام ووثائق السفر الدبلوماسية لكى يتجولوا بها فى انحاء العالم، وكل تلك هى دلائل ملموسة لاى مواطن سودانى، وفى عدم اتخاذ السودان موقفا رسميا نحن نفرق بين علاقتنا مع اثيوبيا وبين قضية الجنوب. وحقيقة نحن لا نريد فى تعاملنا مع اثيوبيا ان نربط بين هذه العلاقة وبين قضية الجنوب من جهة وبين القضية الارتيرية من جهة اخرى. فرؤيتنا واضحة فنحن نسعى لتحسين العلاقات مع اثيوبيا فهنالك وفود متبادلة ورسائل واستعداد للقاءات موسعة تناقش فيها هذه القضايا للوصول لحلول دائمة لاستقرار هذه المنطقة والاستفادة من مواردها الطبيعية لحسم قضاياها المزمنة. وفى قضية الجنوب ايضا نحن بقدر الامكان نريد الاستفادة من الدول المجاورة لتهيئة المناخ لعلاج هذه القضية وليست كمواجهة بيننا وبينهم، وفى مقابل اعترافنا بالقضايا السودانية، الاخوة الاثيوبيون لا يريدون الاعتراف بأن هنالك قضية فى ارتيريا ونحن لا نريد التدخل فى الشؤون الداخلية لاثيوبيا ولكننا نريد القول بأننا لايمكن ان نطعن الارتيرى من الخلف ونحن لا نسمح بأن تستخدم ارض السودان لاى عمل مضاد على اثيوبيا، ويمكن ان نعمل للقاء الاثيوبيين والارتيريين لعلاج هذه القضية وحسمها. وقد قلنا للاخوة الجنوبيين الذين يعيشون خارج السودان ان علاقتنا مع اثيوبيا لا تعنى السعى لاقتلاعهم من اثيوبيا واستمرار قضية الجنوب.

★ هنالك موقف موحد اتخذته الفعاليات الحزبية والسياسية الجنوبية مؤخرا، هل هذا الموقف هو سبب اساسى فى تأخير تشكيل الحكومة؟.

– ليس هناك علاقة مباشرة بين تشكيل الحكومة والاحزاب الجنوبية ونحن من رأينا انه طالما هناك التزام بالسياسات التى طرحتها الحكومة فان تغيير الافراد يجب ان يتم بصورة بعيدة عن الاثارة وبعيدة عن الاجواء الخانقة. فغالبية الاحزاب الجنوبية ممثلة فى الحكومة سواء فى المركزية او فى مجلس الجنوب او الحكومات الاقليمية وقد اتضح ان بعض هذه الاحزاب برغم تمثيلها فى الحكومة ذهبت لخارج السودان وتحاورت مع قرنق وجاءت بمفهوم ما يسمى بالاحزاب الافريقية السودانية. واؤكد ان فى السودان ديمقراطية تستطيع من خلالها ان تخطىء او تصيب الحكومة حتى لو كنت ممثلا فيها. وهذا ايضا متاح للذين التقوا فردا يحمل السلاح فى وجه الحكومة السودانية!

ولكن اننا نقول لهؤلاء اما وقوفهم الواضح بجانب الحكومة او الوقوف فى صفوف المعارضة والالتزام بطرحها اما الجمع بين اثنين المعارضة والحكومة، فهذا فى الواقع يعود لخلل فى النظام الديمقراطى.

★ مع تقديرنا لوجهة النظر هذه إلا انه فى تقييمنا لسابقة الاحزاب الجنوبية ليس المهم الوسيلة فى حد ذاتها ولكن هنا يكون المهم، ما تمخض عنه هذا الاجتماع وهى بنود نرى انها قد وضعت الحكومة السودانية فى الخيار الصعب؟.

– اللقاءات التى تمت فى اثيوبيا ويوغندا وكينيا صحيح ان قراراتها فيها نفس الانتفاضة ولكن فيها جزءا اخر فيه اثارة ونعت وتشكيك فى الحكومة هذا الجزء يتكلم عن الهوية الافريقية والاقليمية العربية التى تهيمن على الحكم فى السودان. اما ما يتمشى مع شعارات الانتفاضة فهو مطروح من كل القوى السياسية فى الشمال والجنوب والتزمت كل هذه القوى بقيام المؤتمر الدستورى لتحقيق ذلك.

★ فى خضم هذا الجو المحموم بالطبع نحن لا نقر اى محاولات لاى قوى تحاول النيل من وحدة السودان

ولكن في هذا الجو تبدو صور خفية فنحن نعلم ان هناك دوائر انتخابية خاضها مرشحوها على اساس عنصري والان برزت مجموعات تغلب العنصر اللوني وكذا مقالات تظهر في الصحف ولا ادرى كيف ينظر المسؤولون السودانيون لظاهرة خطيرة كهذه؟.

– كما ذكرت هناك تخوف من ان تتحول هذه القضية الى قضية مواجهة بين العروبة والافريقية وبين المسلمين وغير المسلمين.

– وفي خطوة الاحزاب الجنوبية نحن نتساءل مادام ان قراراتها تحمل قرارات الانتفاضة لماذا لم تدع قوى الانتفاضة للمشاركة معها في هذا الحوار؟ ولماذا سمت نفسها بالافريقية؟ ولماذا تحدثت عن السلطة المغتصبة او الهيمنة؟ قطعا هذا المناخ سيدفع بعض القوى التي تريد ان يكون الحسم عن طريق الحرب او العنف ونحن لا نريد ذلك. وهذه القوى تريد ان يكون الصراع صراعا عرقيا وآنئذ بالطبع سيكون هناك استنفار في الجنوب والشمال معا وهذا ما نخشاه.

★ الناظر للحياة عموما في السودان يلتمس صراعا في كل شيء فهناك صراع حزبي وهنالك صراع عقائدي وصراع عرقي برز مؤخرا. وفيما يبدو لي ان الامل كل الامل علق على المؤتمر الدستوري. وهي قناعة تكونت في اذهان المسؤولين والقيادات ولم تكن الصورة بالمتوازنة في القاعدة التي هي اساس الصراع؟.

– السودان في فترة الحكم المايوي كان الجميع موحدين تجاه معارضة ذلك النظام، وبعد الانتفاضة لم يسمح الزمن لبعض الاحزاب بأن تكتمل هياكلها لعقد مؤتمراتها مما ادى لكثير من سوء الفهم بين هذه القوى السياسية. ونحن في حزب الامة كنا ندعو منذ عهد بعيد الى التوجه القومي في قضايا لا خلاف عليها كقضية الجنوب والاقتصاد وعلاقات الجوار هي كلها قضايا محورية، وكثير من القوى السياسية لم تستطع ان تستوعب ذلك بالقدر المطلوب وان كان هذا واجب القيادات لكن في القيادات نفسها هنالك البعض الذي له مصلحة في عدم عقد المؤتمر الدستوري وهذه هي طبيعة الصراع بين قوى الانتفاضة والقوى التي كانت تريد استمرارية نميري او استمرارية نظام مماثل لنظامه، هذه القوى في ظل الديمقراطية تستطيع ان يكون لها موطئ قدم وتستطيع ان تتحرك سياسيا واعلاميا في الاتجاه المضاد لعرقلة المسيرة. ولكن نعتقد ان واجب القوى المؤمنة بالسودان ووحدته ومستقبله ان تلافظ ذلك لكي تسجل الانتصار للقوى الشعبية والوطنية ليعود السودان سليما معافى بعدالته الاجتماعية وديمقراطيته المميزة.

★ هل هناك موقف رسمي حيال خطوة الاحزاب الجنوبية الاخيرة؟.

– بعد سفر هذه الاحزاب كونت لجنة برئاسة د. باسفيكو لادو ومثل فيها الحزب الاتحادي والامة والاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة واجتمع بهم رئيس الوزراء وتكلم معهم بصراحة وبوضوح وذكر لهم اننا لا نريد ان تتفتت هذه الاحزاب وهنالك محاولات من هذا القبيل وخاصة في حزب الشعب التقدمي والتجمع السياسي وحزب سابكو. وقد كلفت اللجنة بدراسة كل المواثيق والاتفاقيات التي طرحت خارج السودان وان تستمع لقيادات هذه الاحزاب بعد عودتها لتقييم كل ذلك تقييما موضوعيا وبناء على ذلك سيكون هناك قرار واضح فيه مصلحة البلاد اولا واخيرا.

★ شاع ان هنالك طرحا قوميا في تكوين الحكومة ولكنه تعثر فما هي ملابسات هذا الامر؟.

– عندما اعلن الاتحادي الديمقراطي فض الائتلاف طرح حكومة قومية كخيار اول وائتلافا مع حزب الامة كخيار ثان. اما في حزب الامة فقد كان العكس وعندما بدأنا التفكير في حكومة قومية كما ذكرت نحن مع التوجه القومي بتكوين متجانس للحكومة. وقلنا انه لايمكن ان تكون هنالك حكومة قومية إلا إذا مثلت كل الفعاليات السياسية فيها، وبموجب ذلك طرحنا برنامجا يحدد اطر وهيكل تكوين الحكومة القومية والهيكل حددناه بأحزاب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والجبهة الاسلامية والاحزاب الجنوبية واليسار. وحدث ان رفض اليسار مشاركة الجبهة الاسلامية وكذلك رفضت الجبهة تمثيل اليسار بحجة ان ليس له تمثيل برلماني يسمح له بأن يمثل في الجهاز التنفيذي وهناك قضايا خلافية اخرى تتعلق بالبرنامج. النتيجة التي توصل لها الحزبان هي صعوبة تكوين حكومة قومية تلتزم بالهيكل المعلن والبرامج المطروحة.

★ المعتمدية وهي من صميم واجباتكم والسؤال الذي يتبادر للذهن ما هي خطواتكم في المعتمدية لضبط التردي في الخدمات وهموم المعتمدية بصفة عامة؟..

– طبعا الهجرة من الريف الى المدينة شأنها شأن كل دول العالم الثالث اضرت بالسودان واخذت

طابعا مميزا خاصة بعد ظروف الجفاف والتصحر وحرب الجنوب الان، وتردى المرافق الخدمية فى الاقاليم فى العهد المباد كل ذلك ادى الى هجرة كبيرة للعاصمة والتى اصبح الان ٦٠٪ من مبانيها عشوائيا وهذا يبين حجم المشكلة، فسكن عشوائى معناه العيش على هامش الحياة، ومعناه البطالة، ومعناه المشاكل الاجتماعية والصحية وهو بصفة شاملة «مشروع جريمة».

وبعد الانتفاضة فى المعتمدية وغيرها ظهرت المشاكل بحجمها الطبيعي وهنالك تقريبا مشكلة فى كل شىء، المواصلات المرافق الصحية، المدارس، ونحن فى المعتمدية نعمل لحصر هذه المشاكل ومواجهتها.

★ ولكن هل يتم ذلك على ضوء استبيان سكاني واحصائى للمعتمدية؟.

– الحقيقة هذه هى المشكلة الاساسية فعدد سكان المعتمدية قيل انه مليونان ولكنه فى التقدير يبلغ قرابة الخمسة ملايين نسمة، كل هذه الاعداد تعتمد على مرافق خدمات محدودة ومواقع للعمل محدودة ايضا لا يمكن ان تستوعبها كلها، بالاضافة الى ان هنالك اعدادا كبيرة من الاجانب فقد وجدنا ان هنالك مائة الف لاجىء دخلوا الخرطوم عن طريق اوراق ثبوتية. معنى هذا ان هنالك اضعافهم دخلوا دون اوراق. وفيما يخص هذه المسألة شرعنا قانونا محليا يلزم اى مواطن يؤجر لأجنبى ان يبلغ السلطات عنه بمعلومات كافية. وفيما يخص الخدمات نحن فى حالة استنفار فى المعتمدية ومع المواطنين لتقديم خدمات افضل، فقد دعونا كل قطاعات الهندسة لبحث كل المشاكل المرتبطة بهذه المهنة ووضع تصور لها، وفى قضية الصرف الصحى وجدنا مشكلة ان عمل شبكة مجارى للعاصمة المثلثة يكلف ٣ بليون جنية سودانى وهى تكلفة كبيرة مع الحاجة لمثل هذه المشاريع، ولكنها فوق طاقة المعتمدية والسودان ولكننا نسعى لتذليل ذلك بما لدينا من علاقات مع بعض المدن العربية وغيرها وكمثال سعينا لتوطيد العلاقات مع بلدية الكويت وتوصلنا لاتفاق فى هذا المجال.

★ المواطن يلاحظ ان حكومته التى ارتجى فيها تخفيف العبء المعيشى عنه، زاد هذا العبء بصورة او بأخرى، والمعتمدية يقع عليها عبء كبير خاصة فى توزيع السلع التموينية. والمواطنون حيثما التمسنا يدركون حجم المشاكل ولكنهم بالمقابل يريدون رؤية شىء من الجدية فى حل مشاكلهم فما هو قولكم فى المعتمدية؟.

– فى السودان هناك دائما اتهام للحكومة وقضية السودان الاساسية هى قضية الانتاج وهو المخرج الصادق لمعظم ازماتنا. والسودان كانت فيه موسسات شبه حكومية مثل قطاع السكة الحديد ومشروع الجزيرة وهى مشاريع كانت تساهم بقدر كبير فى الميزانية العامة. المشاريع الان تدعمها الدولة وحاليا فى اى مرفق فى الدولة تجد فى الميزانية ٩٠٪ منها موجه الى الفصل الأول، ولعلنى فى ذكر ان القضية قضية انتاج اكون قد لخصت لك مشكلة هى بحجم التفاصيل عميقة ولا قرار لها..

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية:
سيد احمد الحسين:

- بعض الجهات السياسية تحاول استقطاب القوات المسلحة وهذا عمل فاشل.
- قضية الكاسيت فرية ونوع من أنواع التآمر.
- إحتلال الكرمك سيضعف الحركة الشعبية لأنها حركة عصابات.

الكويت ٢٣ديسمبر ١٩٨٧



★ سبق وان فض الائتلاف بين الامة والاتحادى والى الان لم يعلن اى شىء جديد بخصوص هذا والتشكيل الوزارى فهل معنى ذلك ان القضايا الخلافية بين الحزبين مازالت قائمة؟.

– الواقع ان الحزبين الاتحادى والامة التقيا معا فى ايام المعارضة وناضلا معا من اجل اسقاط النظام المباد حتى تحقق النصر وقد تم الالتقاء مجددا فى الوضع الديمقراطى فى اطار ذلك الهدف ولم نأبه لوضع اى مواثيق او اسس تحكم تلك العلاقة فى بداية الامر لاننا نعتقد اننا مازلنا فى طور النقاء الثورى وبعدها حدثت بعض الاشياء ادت الى فض الائتلاف.. وبالتأكيدلعلك سمعت انه بقرار الحزبين عاد الائتلاف مرة اخرى.. وان الحكومة تستمر فى تصريف اعمالها اما عن اعادة التشكيل كما تعلم ان الحكومة قائمة ولم يحدث اى نوع من التغيير ونحن فى زمن نحاول ما امكننا ان نناقش القضايا نقاشا مستفيضا لوضع الحلول. ثم نضع من الاسس ومن المواثيق ما يجنبنا الاختلاف وان نضع من الاساليب والوسائل ما يمكننا من حل اى شىء يعترض مسيرتنا كذلك هنالك بعض القضايا التى نحاول ان نجد لها الحلول اللازمة وقد لا يترتب على نهاية كل ذلك تغيير جذرى فى الحكومة الحالية. ان المصلحة القومية هى فوق كل الاعتبار ومهما حدث فلا يعنى ذلك ان هناك هزة او ما شابه ذلك ولا اعتقد ان هنالك تعديلا يمكن ان يذكر فى الوضع الحالى.

★ بالرغم من ايماننا بأن الائتلاف املته هذه الظروف التى ذكرت إلا انه وفق ما نعلم فان القضايا الخلافية كبيرة فكيف يمكن التوفيق فى معالجة هذا الامر؟.

– يجب ان نفرق بين أشياء كثيرة اولا الحكومة فى مسيرتها كحكومة ليس هناك خلافات عليها لأن نظرتنا كحكومة للامور الخارجية موحدة ونأتى لبعض الامور.. لعل التصريحات المتعددة والزيارات الخارجية لبعض المسؤولين يستشف الناس منها اشياء توحى بتباين فى وجهات النظر،، لكن فى حقيقة الامر لو كان الخلاف كبيرا فعلا لما استمرت هذه العلاقة، نحن انتماء واتجاها ومصلحة ومصيرا مختلطون باخواننا فى شمال الوادى وبالامة العربية وعلاقتنا بمصر هى من العمق بحيث لا يمكن أن ينال منها شىء. وهى ليست علاقة عاطفية انما هى علاقة نضال استمر اكثر من نصف قرن نجمت عنها علاقات اقتصادية ضخمة وايضا ثقافية واجتماعية.. اضف الى ذلك امتداد شريان الحياة بينهما المتمثل فى نهر النيل. وفيما يتعلق بالعلاقة مع بعض دول الجوار المملكة السعودية بصفة خاصة او دول الخليج.. نحن نعتقد ان ما يجرى على الخارطة السودانية يؤثر سلبا وايجابا على امن كل دول المنطقة والعكس صحيح.. لذلك اساسا لا خلاف فى داخل الحكومة على موقفنا على ما يجرى فى كل هذه الدول وبالذات على ساحة الحرب الايرانية العراقية.. وكما قلت نحن جميعا فى خندق واحد..

اعود لتفسير ما ذكرت فالديمقراطية الان فى السودان واجهزة الاعلام على وجه الخصوص داخل السودان تضخم كثيرا من الامور التى لا نرى ما يبررها ومن جراء هذا تبدو السياسة الخارجية السودانية بوضع لا يمثل الحقيقة فى شىء.

★ فى العلاقة المصرية السودانية وفق ما التمسنا ان هنالك قضيتين تشكلان مصدرا خلافيا حادا بين طرفى الائتلاف الأولى قديمة وهى اتفاقية الدفاع المشترك والثانية ميثاق الاخاء؟.

– اولا فى حقيقة الامر الحديث عن اتفاقية الدفاع المشترك وعن ميقاق الاخاء من اقسى الامور.. ان السودان لا يرفض اى تعاون أمنى مع مصر.. وفى العهد الجديد يجب ان يتم التنسيق وفقا للظروف الراهنةوالسائدة.

★ هل تستطيع ان تقول انه بعيدا عن نظرة الحزبين ان ميثاق الاخاء يمكن فى النهاية ان يمر عبر القناة الشعبية باعتبار ان تجربة التكامل مثلا رفضت لانها فوقية؟.

– الواقع ان تأطير العلاقة على اسس واضحة ومبنية على ارادة شعبية من الجانبين فى ظروف مختلفة تماما عن الفترة السابقة والتى كان فيها الشعب السودانى مسلوب الارادة ولكن ما اريد تأكيده ان المسائل الامنية بيننا ليس هناك مجال لاى حديث لاستبعادها كلية.

★ وفى شأن اتفاقية الدفاع المشترك يذكر الان ان الظرف الحالى الذى يمر به السودان يجعله يطلب اعمال هذه الاتفاقية بدلا من المناداة بالغائها او تجميدها؟.

– لا.. فى واقع الامر ان اتفاقية الدفاع المشترك او اى اتفاقية لاحقة توضع موضع التنفيذ عندما يكون هناك اعتداء خارجى وليست للمشاكل الداخلية.. مثلما يجرى فى جنوب السودان.. وبرغم انها مسألة داخلية الا ان التطورات الاخيرة فى الكرمك تدخلت فيها اياد اجنبية حيث ان الاثيوبيين تجاوزوا مسألة الدعم والتدريب والسلاح الذى يمدون به حركة التمرد الى أبعد من هذا.. حيث استعملت

الاسلحة الثقيلة من داخل اثيوبيا وبعناصر اثيوبية وبعناصر ايضا اجنبية.. فإتفاقية الدفاع المشترك أو أي اتفاقية أمنية مع الشقيقة مصر.. تلزماننا لأنه في الواقع كما ذكرت المصالح واحدة.. ما يهدد السودان يهدد مصر أيضا.

★ تحديدا هل طلب السودان حاليا اى مساعدات عسكرية من مصر الان؟.

– لاعتبارات كثيرة أرجو اعفائي من هذا السؤال.

★ بعد سقوط الكرمك اعلن السودان ان لديه دلائل مادية على تورط اثيوبيا هل سعيتم لاثارة هذه القضية فى المحافل الدولية؟.

– حقيقة لم نتقدم بشكوى رسمية سواء للاجهزة الاقليمية او الدولية لان الاعتداء لم يحدث فى تشابك مباشر في اراضينا، ما حدث فى الكرمك ان المدفعية انطلقت من داخل الاراضى الاثيوبية ولذلك دائما وأبدا الشكوى لهذه المحافل تحدث عندما تدخل فى اراضيك قوى اجنبية.

★ وماذا بخصوص مبادرة الوساطة المصرية؟.

– بادرت مصر عن طريق رئيس مجلس الوزراء الذى التقى السيد الصادق المهدى والرئيس منغستو ورتب لهما لقاء وحدث ان اتفقا على تشكيل لجان وزارية من الجانبين لدراسة هذه المواضيع والبحث فيها وفعلا امس الاول ارسل منغستو تشكيل وفده وكذلك السودان وسيكون اللقاء فى يناير المقبل.

★ هل تعتقد ان سقوط الكرمك اعطى الحركة الشعبية دعما معنويا كبيرا؟.

– على الاطلاق أقول لا.. فإن لم تكن اضعفتها لايمكن ان تكون اعطتها اى نوع من الدعم.. فالحركة اساسا تقوم على حرب العصابات اما دخولها فى حرب مواجهة فهذا سيزيد من اعبائها ومشاكلها.. والحركة محكوم عليها بالفشل لانها حقيقة لاتمثل اى مبدأ.. فكيف تريد ان تحرر الشعب السوداني.. وممن؟ ففعى واقع الامر الحركة لا تملك زمام نفسها وما حدث فى الكرمك ليس منها بقدر ما هو اثيوبي.. وهو لن يدعم ولن يدفع الحركة بأى حال من الاحوال..

★ فى جذور الصراع بين الحركة والحكومة فهى مازالت تتمسك بالغاء قوانين سبتمبر والطوارىء والاتفاقيات الثنائية كسبيل للحوار فماذا فعلت الحكومة فى هذا الصدد؟.

– هذا كلام مردود عليها لأن الحركة عندما انشئت كان ذلك قبل قوانين سبتمبر والاتفاقيات التى تحدثوا عنها هذا كله حديث لا سند له ولا علاقة لكل هذا بما يجرى الان.

★ فى تقديرنا ان قوانين سبتمبر تمثل محكا اساسيا بين السلطة الشعبية والرسمية وتعلمون انها احدى شعارات الانتفاضة فلماذا هذا التباطؤ فى الغائها؟.

– نحن فى عهد ديمقراطى لا يملك شخص ان يلغى بجرة قلم اى شىء.. فنحن نحتكم الى المؤسسات والعمل جار الان على ان تعرض فى الجمعية التأسيسية.

★ الموقف الموحد الذى إتخذته الفعاليات السياسية مؤخرا هل شكل حجر عثرة فى التفكير فى تشكيل جديد للحكومة؟.

– السودان بل ديمقراطى وابناء السودان يستطيعون وفقا للدستور ان يتحركوا حيثما شاءوا وفقا للقوانين السارية وهذه الاحزاب التى قامت بتلك الاجتماعات قالت عنها انها لدفع عجلة السلام ونحن حقيقة لا نرفض اى مبادرة من أجل ذلك وان كنا نؤمن – أو هذا اعتقادى الشخصى – ان فيها الكثير من المناورات التى تهدف لادخال اطراف اخرى فى مثل هذه القضية وعلى اية حال مثل هذه المسائل تذهب عبر القنوات الديمقراطية. وموقف الاحزاب الجنوبية لم يكن عقبة فى تشكيل حكومة جديدة والحكومة القائمة الان هى مكونة من كلا الطرفين.

★ كانت مسألة تسليح القبائل اشبه بالقنابل الموقوتة، وهذا ما حدث لاحقا فهل تعتقد ان الحكومة الانتقالية اورثتكم هذا العبء؟ ام انكم تؤيدون هذا الاجراء؟.

– الواقع ما حدث فى السودان خلال سنوات الدمار لا يمكن للحكومة الانتقالية اصلاحه بين عشية وضحاها او فى عام واحد هو عمرها. على اى حال نحن لا نؤيد اجراء تسليح القبائل.

★ يذكر دائما ان غرب السودان اصبح مسرحا لصراعات تشادية ليبية فما حقيقة ذلك؟.

– نحن لا نسمح لأى وجود اجنبى ان يتواجد داخل اراضينا على الاطلاق وصحيح ان حدودنا شاسعة جدا ولكننا فى وزارة الداخلية لا نسمح بأى وجود عسكرى غير مشروع على اراضينا سواء

الشرقية أم الغربية.

★ كيف تستطيع ان تضمن حيدة القوات المسلحة فى وسط جو سياسى مضطرب او هكذا يبدو الامر فى السودان؟.

– فى الواقع الجو السياسى ليس مضطربا على الاطلاق فاذا ما كانت الحرية والتعبير عن الرأى بالشكل الذى يحدث هو اضطراب فهذا كلام مردود ونحن فى جو ديمقراطى والقوات المسلحة لا علاقة لها بالعمل السياسى.

★ هل التمستم اى مساع تغلغلية فى اوساط القوات المسلحة من اى جهة سياسية؟.

– نحن كجهة سياسية تدين اى عمل سياسى يحاول استقطاب القوات المسلحة وهذا امر مفروغ منه وفى الحقيقة لا توجد دلائل تشير الى ذلك.. وقد تكون هناك بعض الجهات السياسية التى تحاول استقطاب القوات السملحة لكنه عمل مكتوب له الفشل.

★ هل تعتقد ان ظروف السودان الحالية او بعد حين تؤهله لعقد المؤتمر الدستورى؟.

– فى اى وقت من الاوقات السودان مؤهل لهذا المؤتمر خاصة وان الحوار فى ظل الديمقراطى هو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا.

★ ولكن قضية الجنوب هى حجر الزاوية فى هذا المؤتمر؟.

– كل ما ننتظره الان هو انتهاء هذه الحرب ومن ثم سيعقد المؤتمر الدستورى فاذا ما تخلى جون قرنق عن العمل العسكرى، يكون ما نطمح اليه وان لم يتخل يحسم الموضوع ويتم عقد المؤتمر لحل مشاكل السودان.

★ نتيجة المشاكل المعقدة بدت الحكومة وكأنها ليست قادرة على فعل شيء. مما انعكس هذا عند البعض على الوضع الديمقراطى والتشكيك فيه وراح البعض يتحدث عن المغامرين العسكريين فكيف يستقيم امر كهذا. فى هومكم؟.

– ليس هناك ادنى مسؤولية على العهد الديمقراطى وكل الامر ان التركة المثقلة والظروف التى تركها العهد المباد تفرض علينا كسودانيين ان نبنى السودان من جديد وهذا البناء لا يمكن ان يتم الا على سواعد ابناء السودان. اما الحديث عن المغامرين فالشعب السودانى هو قاهر المغامرين وهو مازال يقظا وموجودا.. والمسألة الان هى مسألة حل مشاكل وبناء.. فالذى يستطيع ان يحل المشاكل وان يبنى السودان يستطيع ان يتقدم للشعب السودانى برأيه هذا، وهو سيسنده وسيقف من خلفه.. اما المغامرون فقد انتهى هذا العهد.

★ الشريف زين العابدين الامين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى اختفى من الساحة السياسية ويشاع انه لاعتبارات خلافيه بينه وبين الاتحادى وانه بصدد تكوين جناح فى الحزب؟.

– الشريف زين العابدين مازال موجودا وهو ما يزال الامين العام ويعمل الان بكل ما اوتى من قوة فى قيام المؤتمرات الاقليمية تمهيدا لقيام المؤتمر العام. والذى سيكون فى شهر يناير او فبراير ولا أساس من الصحة لما يشاع عن تكوين جناح فى الحزب، لأن الاتحادى الديمقراطى من أكثر الاحزاب تماسكا، ولأنه ليست هناك وصاية فيه على أحد. وفيه حركة جماهيرية عريضة من حق أى عضو أن يعبر عن رأيه. ليست هناك أجنحة أنما هناك آراء تتصارع وهذه هى الديمقراطية.

★ هل تجمعت لديكم اى خيوط حول قضية «الكاسيت» التى اثارت جدلا طويلا؟.

– هذه فرية ونوع من التآمر على الحزب الاتحادى الديمقراطى. وقد تكونت لجنة للبحث فى هذا الامر، وأثبتت أن هذا الحديث لا أساس له من الصحة. ولجنة التحقيق رفعت تقريرها الى المجلس. وقد تكون للجريدة التى نشرت ذلك دوافع أخرى. وقد تكون هى نفسها تخدم أغراض أخرى.

★ يذكر المراقبون السياسيون ان وضعية قوانين الطوارىء فى ظل النظام الديمقراطى هى وضعية شاذة فما رايكم؟.

– السودان ليس فيه قوانين طوارىء ولا قيدت فيه الحريات العامة.. ونحن نقصد بالطوارىء محاربة اشياء معينة كالنهب المسلح والتخزين والتهريب والسوق السوداء. وليس بغرض تقييد الحريات العامة..

وزيرة الرعاية الاجتماعية والزكاة
رشيدة عبد الكريم

- مشاركة الجبهة الاسلامية فى الحكم ضرورية بعد فشل الائتلاف.
- توجهنا إسلامى وليس هناك خلاف مع القوى التى تطرح ذلك.
- تصفية آثار مايو أصبحت معقدة لأننا إبتعدنا عن الشرعية الثورية.

الكويت ٣١ مارس ١٩٨٨



★ حاليا هنالك ازمة سياسية وقد اعترف رئيس الوزراء بقصور اداء الائتلاف الحاكم ففى تقديرك ماهى مسببات هذا القصور؟.

– أعتقد ان اخفاق الحكومة فى المجالات التى عددها رئيس الوزراء تعزى فى الغالب لأسباب غير موضوعية بين الحزبين المؤتلفين ذلك لأن الخلافات تحولت الى قضايا ذاتية مما أدى الى كثير من البطء فى تنفيذ بل فشل القرارات المجازة من مجلس الوزراء وفعلا الاسباب ذاتية وغير موضوعية فليس هنالك خلاف حول البرامج او السياسات العامة..

★ هل هنالك قناعة حول ما يطرح حاليا حول مبدا الحكومة القومية كمخرج من الازمة؟.

– اننى اؤيد هذا الطرح بغض النظر عن التسمية وذلك لقناعتى لان الائتلاف بهذا الوضع لن يصل لنتيجة مرجوة.. وهى قناعة تكونت منذ دخولى الوزارة حيث كان دخولى نتيجة لازمة تفجرت ادت الى تكوين حكومة جديدة وبعد شهر تفجرت ازمة اخرى وتوقعاتى الان قد حدثت فى الازمة الثالثة حيث وصل الحزبان لطريق مسدود وتعلم ان السودان اضافة لما ورث من وضع مترد ازداد الامر سوءا بكثير من العوامل سواء فى الحرب او الجفاف وحاليا تبقى المسؤولية كبيرة بالنسبة للحزبين فى فض هذا الائتلاف وتوسيع دائرة المشاركة..

★ فى حديثك ارجعت فشل الائتلاف لاسباب ذاتية ففى تقديرك توسيع دائرة المشاركة فى الحكم هل يحد من هذه الأسباب؟.

– نعم الى حد كبير.. ويجب ان لانعتقد ان الحزبين الكبيرين هما نهاية المطاف وليست هنالك بدائل اخرى واعتقد انه فى توسيع دائرة المشاركة تسهل عملية المحاسبة..

★ بصورة اكثر وضوحا من المعلوم هنا ان تسمية الطرح القومى يعنى بها دخول الجبهة الإسلامية فهل توافقون فى حزب الامة على ذلك؟.

– اولا.. قبل دخول الجبهة وانخراطها مع العهد الماضى كنا نؤمن معا كمعارضة بقضايا موحدة وهدف موحد ولكن تخاذلوا وانخرطوا فى النظام البائد وهم يدروا بأنه نظام فاسد لا يصلح الحكم.. والثمن دفعناه جميعا بما فينا الجبهة وكنت اتصور ان تدرك الجبهة ذلك فى عامها الاول وليست لثمانية اعوام وكان ذلك مصدر دهشتى وقد برروا هذا الامر بمبدأ التقويض من الداخل وطبعا هذا نهج خاطئ.

على العموم.. اتصور ان هنالك ضرورة لاشراك الجبهة فى الحكم الان وهم لهم ثقل يعتبر الثالث فى الجمعية التأسيسية.. ومشاركتهم تأتى نسبة لعدم جدوى الخيارات الاخرى حيث ثبت فشل الائتلاف وكذلك لايمكن لحزب الامة بثقله الكبير الجلوس فى المعارضة ومسألة تكوين حكومة اقليات ايضا ستأتى ضعيفة اذن انطلاقا من المصلحة الوطنية الواقع يقتضى على الاحزاب حسب ثقلها البرلمانى تشكيل حكومة موسعة..

★ جاء فى سياق حديثك ان الجبهة الإسلامية ايضا تضررت من النظام المباد الى اى حد يمكن التأمين على هذا القول؟.

– اعتقد ان ضرر النظام المباد لم يستثن قطاعا فى المجتمع السودانى نعم قد تكون الجبهة اقتصاديا وتنظيميا لم تتضرر لكن ماهو الكسب الذى كسبوه الان.

* الكسب ان هذه النواحى هى التى جلبت لها خمسين مقعدا فى الجمعية التأسيسية؟.

– نعم ايضا اوافقك.. لكن انا نظرت للمسألة فى اطار السودان.. ماذا جنى السودان من ذلك..

★ نعتقد ان تلك هى نظرة مثالية لا تنطبق على الجبهة التى اصابها تلوث الحقبة المايوية؟.

– نعم .... مع تأكيدى أن الجبهة كتنظيم استفادت من وجودها ومشاركتها..

★ هل ترى ان هنالك خطوط تقارب بين الجبهة وبينكم فى حزب الامة؟.

– الحقيقة ليس بين الامة والجبهة فهنالك خطوط تقارب بين الامة وكثير من الاحزاب الإسلامية.. فليست هنالك اختلافات أساسية وانما الخلاف فى اشياء هامشية وحقيقة قد انعكست هذه الروح الوفاقية فى الازمة الاخيرة الان.

★ نعم قد تكون ليست هنالك خلافات فكرية جوهرية ولكن فى التقدير ان هنالك خلافات مبدئية صنفت الجبهة كأثر مايوى وذلك كان موضحا فى برنامج رئيس الوزراء الانتخابى. من هذا المنطلق نستطيع القول ان دخول الجبهة فى الحكم يعنى تقنين لآثار مايو التى طالبت جماهير الانتفاضة بازالتها؟.

– طبعا هذا رأيي ولا اريد ان اكون متشائمة عندما نقول انه بدخول الجبهة ستكون المعضلة قائمة.. وكما ذكرت ان الخيارات انعدمت!!.

★ **اذن كيف ترين إزالة آثار مايو؟.**

– بعد الانتفاضة كانت هنالك شرعية ثورية كان يقع على عاتقها تنفيذ هذا الشعار وكل السلبيات لكن الامر اصبح معقدا الان. فالامر الان انه لا شرعية يمكن ان تحل تلك السلبيات في وسط أداء إئتلافي ضعيف.. عموما فان الامر يكون صعبا كلما ابتعدنا عن الشرعية الثورية..

★ **الحقيقة حد علمنا ان قطاعا مؤثرا في نواب حزب الامة كان يقف ضد اتجاه مشاركة الجبهة فهل استجدت امور غيرت هذا المبدأ؟.**

– منذ الفترة الأولى في الازمة كان هنالك قطاع في الحزب يرى ان نعطى أنفسنا فرصة في الائتلاف ولا داعي لدخول الجبهة ولكن بعد الممارسة وتراجع الائتلاف أصبحت هنالك قناعة إنطلاقا من مصلحة الوطن بدخول الجبهة مع قلة تعارض ذلك.. والامر بصورة اوضح كان هؤلاء فيما مضى أكثرية واصبحوا الان أقلية والاتجاه في حزب الامة الان مع مبدأ توسيع المشاركة التي تعني دخول الجبهة بثقلها البرلماني.

★ **مسألة تواجد قوات اجنبية في غرب السودان اثارت لغطا شديدا واختلفت الآراء؟.**

– اعتقد ان هذا الامر احد المشاكل بين حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي.. طبعا القوات الاجنبية ان وجدت فانها نتيجة لانها تسربت من جراء الحرب في الدول المجاورة ويصعب التحكم في حدود السودان، اذن الامر لم يكن طوعا واوضحنا وجهة نظرنا للطرفين المتنازعين، الامر الاخر ان اقليم دارفور هو مركز ثقل لحزب الامة فليس من مصلحته التكتم على ذلك.. عموما ليس هنالك وجود اجنبي لأي قوات في غرب السودان..

★ **لكن وزير الداخلية اكد ذلك في الجمعية التأسيسية؟.**

– هذا يصب في خانة الخلافات الحزبية الذاتية التي تحدثنا عنها، وهذا يوضح لك صعوبة الحكم بتلك الصورة..

★ **في تصريح نشر لك ذكرت ان السودان مهدد بالمؤامرة الماركسية بودنا تفسير ذلك؟.**

– نعم.. نحن نعتقد ان حركة جون قرنق مدعومة من اثيوبيا وكذلك مسنود بتسليح من الدول الشرقية اضافة الى ان النشاط الكنسي التبشيري احدث فتنا في السودان وحقيقة أن توجه السودان الديمقراطي والاسلامي مهدد من كثير من الدول التي لها مصلحة في عدم نجاح التجربة السودانية لأن نجاحها يجعلها مثالا لكثير من دول العالم الثالث..

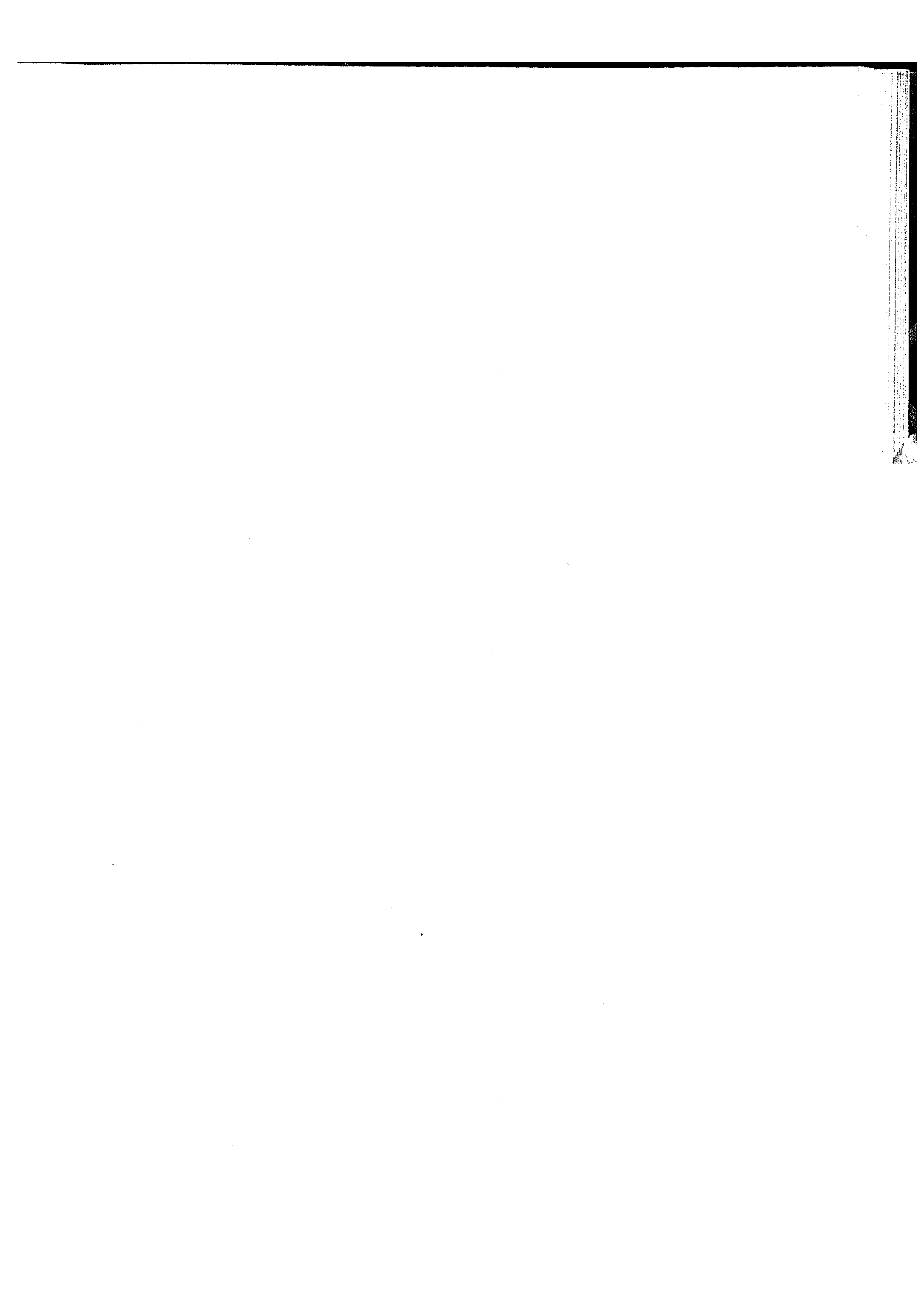
★ **في مسألة التآمر هل هنالك دلائل ملموسة بالنسبة للحكومة؟.**

– نعم.. ثبت ان هنالك وجودا اجنبيا كوبيا متورطا في حرب الجنوب اضافة الى نوعية الاسلحة..

★ **اذن لماذا لم تحتكم الحكومة الى المحافل الدولية؟.**

– حقيقة انا شخصيا اصبح ايماني ضعيفا بهذه المحافل وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية.. وقناعتي ان اللعبة معروفة فهذه المحافل اصبحت اسيرة القوى العظمى التي تكون في مواقف كثيرة هي الخصم والحكم!.

وهذا الامر مع علاته نحن نعتقد اننا كسودانيين لا نريد تدويل المشكلة لأننا قادرون على حلها بالاعتماد على أنفسنا.



وزير الطاقة والتعدين

بكرى عديل

- الجبهة الإسلامية شاركت فى حكومة الوفاق بشروطنا..

- البترول المكتشف يمكن إستغلاله تجاريا والحرب عطلت عمل الشركات.

- السودان بلد ديمقراطى تكثر فيه الاجتهادات لكنها لا تقلق.

الكويت ٢٢ يونيو ١٩٨٨



★ ماهى طبيعة التطورات الجديد التى حدثت مع الشركات المنقبة عن البترول فى السودان؟•

– أساسا التنقيب عن البترول فى السودان تقوم به منذ فترة شركة «شيفرون» ولها ترخيص بالتنقيب فى بقعة كبيرة جدا تمتد من اواسط غرب السودان الى جنوبه وتمت استكشافات بكميات كبيرة فى الجنوب وبكميات اقل فى اواسط غرب السودان لكن بسبب الحرب الدائرة هناك توقف العمل.. وبعد الاتصالات مع شركة شفيرون وافقت على ان تبدأ فى اواسط غرب السودان ولكنها امتنعت عن استئناف عملياتها فى جنوب السودان بدعوى ان الوضع الامنى لا يسمح بذلك، وهى حجة واهية لأن الحكومة تستطيع توفير الامن والاستقرار فى تلك المناطق، فظروف السودان الاقتصادية الراهنة وصعوبة الحصول على رأس المال الاجنبى الان للسير فى خطط التنمية والبناء هذه الظروف تدفعنا للالحاح والاصرار مع شركة شيفرون للاستفادة بما هو مكتشف فى الجنوب ومن جانبنا نتعهد بتوفير النواحى الامنية والاستقرار.

★ هل سعت الحكومة السودانية للبحث عن شركات اخرى كبدائل؟•

– نعم هنالك شركة اخرى هى صن اويل تبحث فى اواسط السودان فى منطقة الجزيرة وكل الدلائل تشير الى انه هنالك استكشافات مشجعة والان الشركة تعمل حسب البرنامج المتفق عليه والامل كبير فى ان تستخرج البترول بكميات تجارية فان حدث هذا فذلك بالتأكيد يكون اضافة الى ما تم استكشافه من قبل.

★ فى الجانب السياسى من حوارنا نبتدىء بما يشغل الراى العام.. فلان دخول الجبهة الإسلامية فى الحكومة هو علامة استفهام كبرى نحن نسألكم عن الدواعى السياسية والحزبية التى استلزمت ذلك؟•

– ليست هنالك دواع اطلاقا ولكن كانت هنالك مبررات ملحة لتوحيد الكلمة، اى توحيد كلمة اهل السودان على اختلاف الوانهم السياسية ومن بين تلك المبررات اولا بعد تجربة عامين فى حكم الائتلاف كانت هنالك قناعة بأن الائتلاف لم يحقق الغاية المطلوبة فكان لابد من توفير البديل.. والبديل كان فى رأيى لا يتم باسقاط الائتلاف مع الاتحادى الديمقراطى لنتحول مع الجبهة الاسلامية لكن البديل الذى اراه هو الدعوة الى وفاق قومى..

ثانيا: بعد تجربة عامين من الائتلاف رأينا ان مشاكل السودان اضخم من ان تعلق فى رقبة الائتلاف وحده فكان لابد من دعوة كافة الاطراف السياسية للمشاركة فى هذا العبء. لانه فى ظل التجربة الماضية ثبت ان المعارضة كانت تعارض من اجل خلق المتاعب للائتلاف ولم تكن معارضتها موضوعية!! لذلك وجدنا ان الخاسر الوحيد هو السودان.. ففى هذا الاطار رأينا تقديم دعوة الوفاق لكل الجهات الحزبية السياسية فاستجابت الجبهة الاسلامية والجنوبيون الا ان البعض احجم فى اخر الامر.. ولقد توليت شخصيا امر الدعوة مع احزاب اليسار والحزب الشيوعى على وجه الخصوص لكن يبدو ان طبيعة الخلاف مع الجبهة الاسلامية كانت العائق فى احراز اى تقدم.. وما اريد قوله هو ان دعوة الوفاق لم تكن موجهة لحزب دون اخر بل لكل الاحزاب الموجودة فى الساحة السياسية.. وبالنسبة لى ما كنت لاقبل لو كان الامر ائتلافيا مع الجبهة الإسلامية دون غيرها..

★ اسمح لى فى هذه النقطة.. الراى العام يحفظ لكم مقولة تاريخية -ان جاز التعبير- ذكرتم فيها انه اذا اشتركت الجبهة فى الحكم فسوف تتحول الى مقاعد المعارضة وها هى الجبهة قد اشتركت فى الحكم؟•

– نعم مازلت على رأيى، ولو كان الامر اشتراك الجبهة الإسلامية فى ائتلاف مع حزب الامة لفعلت ذلك.. ولكن ما حدث هو ان الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا نحن..

★ اذن لو كان الامر كذلك لماذا احجم الاخرون فى حزب الامة وعلى وجه الدقة اولئك الذين صنفوا فى حزب الامة كعامل ضغط مضاد لدخول الجبهة الاسلامية وكنت احدهم؟

– ذكرت ان الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا، واذا كان القصد هو دكتور مادبو فقد نفرغه للعمل الحزبى كامين عام لحزب الامة وهو فى تقديرنا هو الاهم بل حتى لو طلب منى شخصيا للتفرغ لذلك لما ترددت. اما الاخرون كمثال دكتور بشير عمر هو حقيقة قد عرض عليه موقع اخر ومازال احتمال دخوله واردا وهنالك البعض الذى له آراؤه الخاصة ولكن فى اطار الحزب نحن نحتكم للديمقراطية.

★ وماذا عن موقف البروفيسور محمد ابراهيم خليل؟•

– ذلك شىء اخر لا علاقة له بدخول الجبهة ويرجع موقفه لنزاع داخل الجمعية التأسيسية مع بعض

النواب! على العموم نحن فى الحزب نتبع اسلوب الحوار.

★ لكن الا تعتقد ان دخول الجبهة الاسلامية فى الحكم كان بمثابة صد الباب امام تحقيق امانى جماهير الانتفاضة التى فرزتهم تلقائيا كفئة ساندت النظام المباد؟

– اولا المشاكل فى السودان كبيرة كما ذكرت، ولا يمكن لفئة دون اخرى ان تتصدى لها فكان لابد من تناسى الخلافات السياسية والحزبية لمواجهة هذه المشاكل.. والجبهة الإسلامية شاركت فى الحكم فى اطار قومى وقبلت العمل مع الاخرين فى ميثاق حدد قضايا معينة ووقعته كل الاحزاب، وهنالك برنامج محدد.. ثم لا ننسى انه يجب ان نتعامل مع واقع.. هذا الواقع يقول انه الجبهة الإسلامية تمتلك ٥١ مقعدا فى الجمعية التأسيسية.. ثم ان هنالك قضايا رئيسية فى السودان تتطلب توحيد الرؤية وخاصة فى حرب الجنوب السودانى والمشاكل الاقتصادية..

★ برغم دخوله فى حكومة الوفاق الا ان موقف الاتحادى الديمقراطى مايزال غامضا فهل توصلتم لمثل هذه القناعة فى دوائر حزبكم؟

– لا ادرى كيفية هذا الغموض.

★ هذا الغموض فى تقديرنا ناتج عن تباين الموقف بين قاعدة الاتحادى الديمقراطى وقمته خاصة فى ما تم فى الانتخابات رئاسة الجمعية التأسيسية وفى الانتخابات المهنية الاخيرة بل ذهب الناس الى اكثر من ذلك حينما قبل الاتحادى الديمقراطى بوزارت هامشية فى قسمة الوفاق ما يدل على انه اجمالا على كل تلك المواقف ان هنالك موقفا سيحدث؟

– اولا احب ان اوضح ان الوفاق لا يعني تذويب حزب فى اخر. ثانيا لا ارى ان الاتحادى الديمقراطى نال وزارات هامشية فهو نال وزارة الخارجية وانت تعلم دور هذه الوزارة فى الوقت الراهن، وكذلك نال وزارة الاسكان وايضا انت تعلم اهمية هذه خاصة وان المسكن اصبح طموحا لكثير من فئات الشعب.

★ لكن بالمقابل او ان جاز التعبير فى الكفة الاخرى فقد الاتحادى الديمقراطى منصب نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام؟

– لا بالعكس الوزارات التى نالها الاتحادى الديمقراطى هى وزارات مؤثره.. ثم انه كانت هنالك لجنة من هذه الاحزاب بحثت هذا الامر ووصلت الى ما وصلت اليه.

★ نريد ان تكون اكثر دقة، يدور الحديث همسا وعلنا عن وجود اتفاقات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية ولربما ان صح هذا الامر يكون لموقف الاتحادى الديمقراطى معنى، فما رأيك؟

– احب ان اؤكد انه لا توجد اى اتفاقيات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية فالامر كله جرى فى اطار ما هو معلن من اتفاق فى شأن الوفاق ولا اكثر من ذلك.

★ تسمية الوفاق فى حد ذاتها تعتبر غير دقيقة طالما ان هنالك جهات سياسية لم تشارك فى هذا الامر؟

– كما ذكرت بالنسبة لاحزاب اليسار جميعها دعيت لذلك وتوليت بنفسى امر المفاوضات معها ولكنك تعلم طبيعة العلاقة بين اليسار والجبهة الاسلامية، وايضا بالنسبة للاخوان الجنوبيين كان هنالك اعتقاد بان مشاركة الجبهة ستدفع بالقوانين الاسلامية الى الامام ونتيجة لذلك التخوف احجموا عن المشاركة..

★ فى تقديرك الشخصى ووفقا لظروف الحرب المستعرة فى الجنوب بل ونظرا للعلاقة بين الجبهة وتلك الاطراف الم يكن من المنطقى تجاوز الجبهة الاسلامية ودوافعها معروفة فى ماذكرنا؟

– لقد قلت ان دعوة الوفاق ليست من اجل استقطاب حزب دون اخر والامر محدد بمواثيق واهداف مؤطرة ولا سبيل للتجاوزات. ونحن حينما قدمنا دعوة الوفاق ما كان القصد ان يتم فرز لتلك الفئات ولكن لك حزب رؤاه الخاصة اما الرؤية التى توحدت لنا فى حزب الامة فهى كيفية مواجهة مشاكل السودان بمسؤولية شاملة تشارك فيها كل الاطراف السياسية.. وتلك المسؤولية جعلتنا نتجاوز خلافاتنا..

وناهيك عن الجبهة الإسلامية فنحن اليوم نتفاوض مع جون قرنق برغم الحرب الدائرة فلا يمكن ان نقول انه نتيجة لذلك ونتيجة لازهاقه ارواح الابرياء وغيره لايمكن ان نقول اننا لا نتفاوض..

★ ظهور تقسيمات عديدة للوزارات وفقا لقسمة الوفاق وفى هذه الظروف الاقتصادية بالذات كان وقعه سيئا واوحى بأن المسألة جاءت لتلبية الرغبات والترضيات الحزبية، نود معرفة وجهة نظرك حول هذا الموضوع؟

– نعم قد تبدو الامور كذلك وكان لابد من تضحية ما واعتقد كلنا متفقون فى مسألة الظروف

الاقتصادية لكن قسمة الوزارات كان لابد منها حتى يأخذ الوفاق مجرى صحيحا..

★ ذكرت فى سياق حديثك الماضى ان الحكومة تتفاوض الان مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان ولكن ما نعلمه هو ان اعلان جونق قرنق قبل ايام التفاوض دون قيد او شرط قوبل ببعض البرود من قبل الحكومة وجاء ذلك على لسان الناطق الرسمى فكيف يستقيم هذا الامر؟

– اولا قبل الدخول فى الاجابة اود ان انقل عبر صحيفتكم اننا متسعدون للتفاوض مع قرنق بل إننى على استعداد ان اغادر من هنا.. من الكويت الى اى بقعة يريدها ولكن كل ذلك بشرط التزام الجدية وبشرط الوقف الحقيقى لاطلاق النار.. لانه لا يمكن ان تستوثق من نوايا هذه الدعوة والحرب ماتزال مشتعلة.. فقضية الجنوب هى شغلنا الشاغل وكل سودانى يريد ان تضع هذه الحرب اوزارها ليتسنى للسودان الانطلاق اكرر مرة اخرى ان الحكومة مستعدة للتفاوض واننى كمسؤول فى الحكومة وكأمين فى حزب الامة مستعد للسفر الى اى جهة يعلنها قرنق للتفاوض فقط لابد من وقف القتال اولا ولابد من التماس الجدية.

★ هل هنالك مقاييس لهذه الجدية؟

– نعم الاعلان عن التفاوض يجب ألا يتم عبر وكالة اجنبية فهنالك طرق يجب اتباعها لان الحكومة فى هذه الحالة تخشى ان تكون المسألة مجرد مناورة ذلك لان التجارب دلت مع قرنق انه كلما اعلن عن ذلك نسف المسألة بشىء ابشع كحادثة الطائرة المدنية مثلا او احتلال المدن، فمقياس الجدية عندنا هو الالتزام الحقيقى بوقف اطلاق النار وبعدها نحن مستعدون للتفاوض.

واحسب اننى لا اذيعك سرا اذا ما قلت ان الحكومة السودانية ومنذ ان جاء الصادق المهدى على رأسها لم توقف المفاوضات يوما لايمانها بمبدأ السلام وذلك برغم المناورات التى يلجأ اليها قرنق والان ما اخشاه تماما ان تكون التغييرات التى حدثت فى القرن الافريقى هى من وراء ذلك الاعلان..

★ كثر الحديث عن وجود قوات اجنبية فى غرب السودان ولانها مسألة خطيرة نرى الحكومة السودانية تتعامل بلين تجاه هذا الوضع؟

– لا توجد اى قوات اجنبية فى غرب السودان وما حدث هو نتيجة ظروف الحرب فى تشاد، والاقتتال بين الفصائل التشادية حيث تحدث عملية كر وفر الى داخل الحدود السودانية، ولا يخفى عليك التشابك العرقى فى تلك المنطقة لكن ما انفيه تماما هو وجود اى قوات اجنبية فى تلك المنطقة..

★ هنالك مسألة اخرى هى من الخطورة بمكان فالتردى فى النواحى الامنية انعكس اخيرا فى انفجارات الاكربول والنادى البريطانى وهى نمط نادرا ما شهده السودان، نظرا لخطورة هذه المسألة نسألكم ان كانت الحكومة السودانية جمعت كل خيوط هذه القضية وبالتالى عرفت الجهات والاطراف المتورطة؟

– هذه القضية عوملت بسرية نظرا لحساسيتها وهى الان تقف امام القضاء وحتى يأخذ العدل مجراه ليس من الحكمة التصريح فى هذا الامر طالما اننا نثق فى حيدة ونزاهة القضاء السودانى..

★ التغيرات التى حدثت مؤخرا فى قطاع الشرطة والقوات المسلحة نسبة للتردد الذى ظهر بين اعضاء مجلس راس الدولة اوحى بأن وراء الامر شيئا؟!

– ليس هناك شىء وراء هذا الموضوع فما حدث من تغييرات فى القوات المسلحة خضع للتصويت بين اعضاء المجلس وكان ذلك نسبة لانتهاء مدة الفريق اول فوزى الفاضل ولابد من ترشيح احد اخر لاحلال مكانه فالامر اكثر من عادى لكن تعلم ان السودان بلد ديمقراطى فمن الطبيعى ان تظهر اجتهادات هنا وهناك وان كان الامر لا يقلق كثيرا..

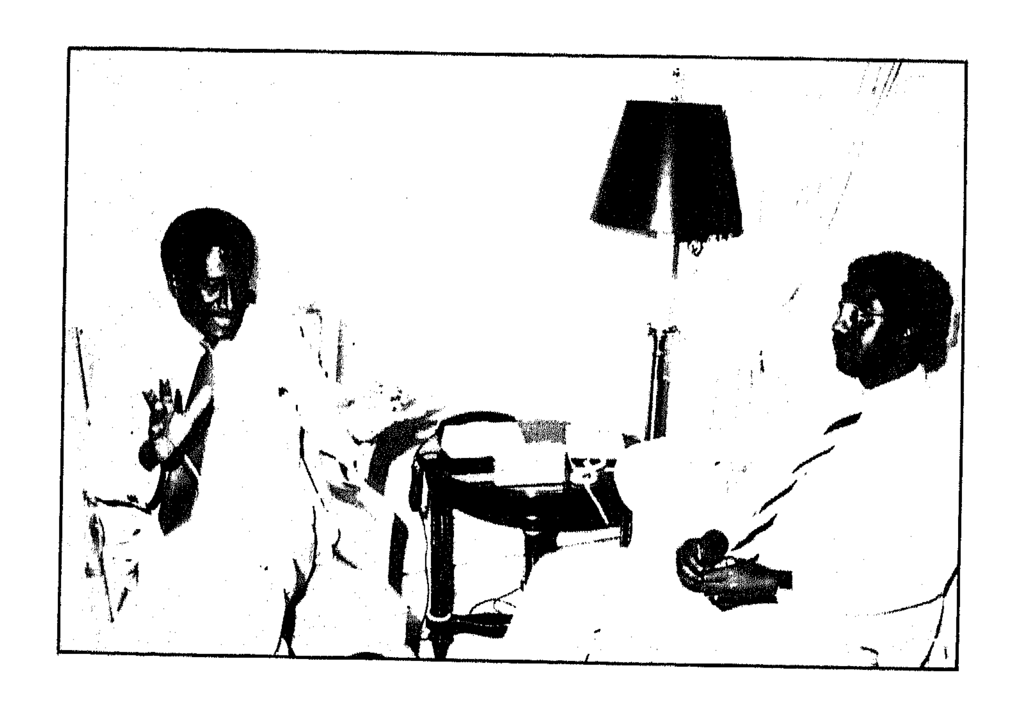
★ وهل هناك نية فى ظل هذا الوفاق لاعادة النظر فى وضع ذلك الجهاز الدستورى المسمى راس الدولة او مجلس السيادة؟

– بديهى جداوهذا وارد حتى يشمل الوفاق كل اوجه الحكم فى السودان لكن ليس للمسألة زمان معين..

وزير الخارجية السابق
د. مأمون سنادة

- المكائد السياسية قائمة بين أحزاب الوفاق.
- هناك أولويات فى السودان قبل القوانين البديلة.
- إعلان الوحده مع ليبيا « الناس فى شنو والحسانية فى شنو».

الكويت ٨ سبتمبر ١٩٨٨



★ بعد انخراط الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومة الوفاق السودانية يؤخذ على الحزب عدم اقتناعه بذلك بدليل بعض المواقف المتتالية في الساحة السياسية السودانية والتي فضحت هذا الأمر فهل هناك ظروف لا ندري سببها ارغمت الحزب على المشاركة؟

– اولا ان الحزب الاتحادي هو حزب ديمقراطي واجهزته المعنية ممثلة في الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي هي التي اتخذت القرار بالدخول في حكومة الوفاق ووقعنا على الميثاق قبل الدخول في الحكومة واخترنا البعض ليمثلنا داخل مجلس الوزراء، ولذلك ليس هناك اي ارغام وانخراطنا في حكومة الوفاق تم بمحض اختيارنا وطوعنا وارادتنا. اما اذا كانت بعض الجهات لها رأي آخر فالحزب كما تعلم ضخم وله جماهيرية وسط الشعب السوداني ومن الصعب الاجماع على شيء فذلك من طبيعة البشر.. لكن المهم ان اجهزة اتخاذ القرار بالاغلبية وافقت على الدخول في الوفاق.

★ السؤال مايزال قائما هنالك مواقف متتالية عكست عدم اقتناع الحزب بالوفاق على سبيل المثال اضراب مزارعي الجزيرة والمناقل وقضية المعتمدية وقضية الحكيم.. الخ!!

– بالنسبة لاضراب مزارعي الجزيرة والمناقل فالذي اضرب هو الاتحاد وليس الحزب فاذا ما كان للحزب اغلبية ساحقة من المزارعين فذلك موضوع آخر.

★ لكن الحزب اتهم من قبل اطراف الوفاق نفسها بأنه يقف وراء الاضراب؟

– هذا كلام غير صحيح وغير مسؤول ويدخل في باب المكايدات الحزبية لا اكثر ولا اقل.

★ بالنسبة لآخر المستجدات في الساحة السياسية السودانية وهي مسألة المعتمدية.. وهي في تقديري حسمت على حين غرة لأن الحزب الاتحادي الديمقراطي كان له موقف وطالما ردد قادته انه اذا حسمت مسألة المعتمدية للجبهة الإسلامية فسوف ينسحب الحزب من الوفاق الشيء الذي لم يحدث؟

– للحزب ثلاثة اشخاص هم الذين يتحدثون باسمه.. زعيم الحزب محمد عثمان الميرغني وأمين عام الحزب الشريف زين العابدين الهندي ونائبه سيد احمد الحسين.. ودون ذلك اي شخص سواء كان وزيرا او عضوا في المكتب السياسي اذا ما صرح فانه يعبر عن رأيه الشخصي والخاص.

★ أليس من الممكن ان ينعكس ذلك سلبا على الحزب؟

– اطلاقا.. فالذي يعرف الحزب الاتحادي بمختلف مسمياته وعبر تاريخه يعرف كيف يتخذ القرار ويعرف الى اي حد هذا الحزب ديمقراطي.

★ لكن حسب ما اذكر ورد تصريح في ذلك الخصوص على لسان زعيم الحزب نفسه؟

– السؤال يوجه الى محمد عثمان الميرغني فأنا لا اتحدث نيابة عنه.

★ اجمالا نحن نفترض ان يكون نقد الحزب في مواقفه تجاه الوفاق مدعاة للقلق في اوساط قياداته؟

– بالنسبة لنا كقادة في الحزب ونعرف كيف يعمل الحزب لا ارى سببا للقلق ولكن جماهيرنا ليس بالضرورة ان تنصاع دائما للقرار السياسي.. وعلى العموم نحن ملتزمون بميثاق الوفاق مادمنا اعضاء فيه.. ونحن مع الوفاق حتى يحدث الله امرا كان مفعولا.

★ هل تأثرت السياسة الخارجية السودانية بأمزجة احزاب الوفاق؟

– اذا ما اطلعنا على ميثاق الوفاق سنجد ان هناك نقاطا معينة تتعلق بالسياسة الخارجية وهي ليست مفصلة وتركت للحكومة امر ترجمة ما تم الاتفاق عليه في ميثاق الوفاق حول السياسة الخارجية بشيء من التفصيل ومبلغ علمي ان مجلس الوزراء السوداني شكل لجنة برئاسة رئيس الوزراء لاقرار السياسة الخارجية التي تنتهج في فترة الوفاق وما تبقى من عمر الجمعية التأسيسية. ووفق معلوماتي انه لم تقدم حتى الان ورقة السياسة الخارجية لمجلس الوزراء السوداني..

★ في ظل الكوارث الاخيرة التي حدثت في السودان لوحظ غياب الجهاز الحكومي اضافة الى تراكمات المعاناة والضيق المعيشي وقد ولدت هذه الاشياء مجتمعة قناعة لدى رجل الشارع في عدم ايمان قطاع عريض بالديمقراطية الحزبية كمخرج للسودان من مشاكله القائمة وهي حالة مسؤولة عنها الاحزاب الآن فما هو رأيك؟

– اولا.. الكارثة التي حدثت مثل ما ذكر محمد عثمان فاقت توقعات اي انسان.. فما سقط في اسبوع واحد من الامطار يساوي ما سقط خلال الثلاث سنوات السابقة ولا يمكن توجية اللوم الى الحكومة بنسبة مائة في المائة لأن الناس كانوا يعانون من موجة الجفاف لكن ربنا سبحانه وتعالى شاء غير ذلك وحدث العكس ولا اعتقد ان الجماهير كرهت الديمقراطية لكن كالعادة يوجه اللوم هنا وهناك للجهاز الحكومي. وعلى كل فان السودانيين تصدوا للكارثة بمختلف احزابهم وانتماءاتهم وشمروا عن ساعد الجد وشاءوا انقاذ السودان ثم يتحاسبون فيما بعد لتحديد وجه التقصير. والتقصير طبعا في

الديمقراطية الناس تنتقد دائما هنا وهناك وبعد ان ننتهي من المعركة سيعرف الناس اين كانت الاخطاء ليصححوها مستقبلا..

★ حدثت ظواهر عديدة لا يمكن اغفالها فخلال الكارثة، فبين الحين والاخر خرجت مظاهرات وكان البعض منها للأسف ينادي بعودة نميري؟!

– هؤلاء اثنان او ثلاثة اشخاص ولا يمكن ان نقول ان هؤلاء يشكلون مظاهرة.. ومع ذلك فان حرية التظاهر هي جزء من العملية الديمقراطية..

★ المظاهرات لم تكن صغيرة وهي كما قلت ظاهرة لايمكن اغفالها؟

– اؤكد انها صغيرة.. طبعا خرجت مظاهرات تبدي السخط والاحتجاج على ما حدث وكما ذكرت وسط أولئك تجد واحدا او اثنين هم الذين يرددون (عائد عائد يانميري..).. ونميري لا مكان له في السودان فالناس تجاوزوه واصبح جزءا من تاريخ يتعظ به..

★ بهذه المناسبة ذكرت ان نميري لا مكان له في السودان ونحن نعتقد ان نظام مايو لم يكن نميري وحده ونعتقد ايضا ان القضية ليست نميري في شخصه وانما قضية ذلك النظام بقوانينه ومؤسساته وغيرها وقد لوحظ بالطبع تسلسل كثير من الوجوه المايوية الى صفوف المقدمة في الاحزاب مما يعني ان ذلك هو اتجاه لنسيان هذا الامر أو تناسيه الا توافقنا على هذا الرأي؟

– حدد ميثاق حكومة الوفاق في احد بنوده تصفية اثار مايو وهي ليست مجرد اشخاص انما قوانين ونظم ومؤسسات وبالنسبة للافراد هناك شروط معينة من تنطبق عليه يبعد ولا تتاح له فرصة المشاركة في الحكم ولا اعتقد ان تلك الشروط تنطبق على اي واحد من الذين يشاركون الان في الحكم!

★ هل انت شخصيا مقتنع بالصورة التي تمت بها التصفية.. وكما نعلم فقد حوكم اربعة افراد فقط والخامس هو نميري ذلك يوحي بأن هذا النظام كان مكونا من خمسة اشخاص فقط الشيء الذي يجافي الحقيقة؟

– ذلك فيما يتعلق بالذين ارتكبوا جرائم فيها مخالفة لقانون العقوبات لكن ايضا الشخص يعتبر جزءا من النظام المايوي لانه ارتكب جرائم اخرى مما ينظر اليها بأنها خطأ في حق البلد وقد لا تكون جريمة.. على اي حال الحكومة ملزمة بنص ميثاق الوفاق بتصفية اثار مايو وعلى الحكومة تنفيذ ذلك.. والى الان رئيس الوزراء متمسك بذلك وهو الذي رفع شعار «كنس اثار مايو» واعتقد انه سيحاسب اذا لم يتم ذلك.

★ بما انكم عضو اللجنة التي كونها الحزب في شأن القوانين البديلة كما نعلم هنالك عدة قوانين مطروحة وقد فاجأت الجبهة الإسلامية الاحزاب الاخرى بتقديم قوانينها للمناقشة الا يشكل ذلك خرقا لضوابط الوفاق؟

– عندما نقول البديلة يعني ذلك ان هذه مسألة لا يجمع عليها الناس كلهم وانما لكل جماعة اجتهاد وكما ذكرت هنالك ثلاثة اجتهادات.. الاول اجتهاد النائب العام د. حسن الترابي واجتهاد حزبي الامة والاتحادي واجتهاد لجنة ميرغني النصري وقد عرضت الاجتهادات الثلاثة على مجلس الوزراء وكلف المجلس لجنة للنظر فيها والخروج برأي وفاقي.. والجميع قبل ذلك..

★ برأيك الشخصي هل الظروف حاليا مناسبة من جميع النواحي لمناقشة هذا الامر؟

– يرى قطاع كبير من المواطنين ان على الحكومة اعادة النظر في اولوياتها فمشكلة الشعب السوداني الان هي درء اثار الكوارث وانقاذ ما يمكن انقاذه.

★ لكننا فوجئنا في جلسة لمجلس الوزراء انعقدت لبحث مسألة الكوارث فوجئنا بأن النائب العام طلب مناقشة قوانينه؟

– انا ايضا سمعت.. ومداولات مجلس الوزراء سرية ولا يجوز الاطلاع عليها وانا ليس لي علم اكثر من العلم العام.. كان هنالك طلب بمناقشة القوانين البديلة. وقد قال وزير اخر «الناس في شنو والحسانية في شنو». والان رجل الشارع العادي مشغول في لقمة عيشه ويعتقد ان الاولوية لذلك وليس في الاشياء الاخرى.

★ قصة الصراع في غربي السودان ودخول قوات تشادية الى السودان.. فكما تعلم ان هذا الموضوع مضى عليه فترة زمنية طويلة ونذكر انه خلال فترة الحكومة الائتلافية كان موضوع شد وجذب بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية سيد احمد الحسين.. ما نريد قوله ان الصمت فسر على اساس ان هنالك اطرافا حزبية على علاقة مصلحية مع الاطراف المتصارعة فما قولكم؟

– اقول لك رأيي كوزير خارجية سابق اولا نحن السودانيين لسنا طرفا فيما يدور بين ليبيا وتشاد ولا يسمح السودان ان تتخذ اراضيه كمنطلق لاحد الطرفين.. والحكومة بعد زيارة محمد عثمان الى دارفور

اتخذت قرارا بدعم قوات الامن الموجودة هناك وكانت النتيجة ان انخفضت الاحداث وقد تصدت قوات الامن اخيرا كما ذكر محمد عثمان الى قوات ابن عمر وجردتها من اسلحتها ومنع ابن عمر من دخول السودان عبر مطار الخرطوم ونحن فى الحزب الاتحادى ضد استغلال السودان ولا نسمح بانتهاك حرمة اراضيه..

★ **عن الحدث الاخير حول اعلان وثيقة وحدوية بين ليبيا والسودان هل لذلك علاقة بما حدث فى الجزء الغربى؟.**

– الحقيقة ايضا لا علم لى بهذه الوثيقة لانها اعلنت بعد مغادرتى الخرطوم وكل ذلك مفاجئة لى ومرة اخرى اقول«الناس فى شنو والحسانية فى شنو».!!

★ **بما انكم كنتم على راس وزارة الخارجية فى السابق اسألكم بشأن التصريح الذى يقول ان مصر طلبت من سفاراتها فى الخارج اطلاع الرأى العام العالمى على حقيقة الكوارث فى السودان الا يشكل ذلك خرقا لمبدا السيادة؟.**

– لقد تناول محمد عثمان هذا الموضوع وذكر انه قابل الرئيس حسنى مبارك وفى لقائه معه، وكانت فى ذلك الوقت الاتصالات مقطوعة عن السودان لهذا جاء الطلب ولا يعنى ذلك التحدث بأسم السودان.

★ **ماهو طبيعة الدور المصرى السابق فى شأن العلاقة الاثيوبية السودانية؟.**

– نحن نحمد لمصر هذا الدور ونحن شاكرون لهم انهم دبروا لقاء بين المهدى ومنغستو هيلامريام بعد احتلال مدينة الكرمك السودانية حينما ساءت العلاقة وخشينا وخشى العالم كله ان ينزلق السودان واثيوبيا الى حرب مشتركة.. وحدث ان ارسل الرئيس المصرى حسنى مبارك رئيس الوزراء عاطف صدقى بينما كان فى طريقه لاجتماع مؤتمر القمة الافريقى وجاء فعلا واجتمع الى القيادات وقد حضرت كلها وذكر انه يمكن التوسط اذا ما وافقنا على ذلك وحدث ما حدث.. واتفقنا على كمبالا للمحادثات بيننا وبين الاثيوبيين ولذلك نحن نقدر للاخوة المصريين هذا الدور.

★ **طبعا كما تعلم الحزب الاتحادى الديمقراطى لم يكن طرفا فى التوقيع على وثيقة «كوكادام» ضمن القوى السياسية الاخرى وكان متحفظا عليها ومع ذلك صرح قادته مؤخرا قبل الالتقاء بقادة الحركة الشعبية فكيف يستقيم هذا الامر؟..**

– فى الواقع نحن لم نرفض الاتفاقية ولم نوافق عليها، كل ما قلناه اننا لسنا ملزمين بها لاننا لم نكن طرفا فيها.

★ **لكن القادة المفاوضين قالوا يمكن..؟**

– يمكن.. يمكن فالاتحادى كما ذكرت لم يوافق ولم يعترض.

★ **ماهى احتمالات لقاء الميرغنى وزعيم المتمردين جون قرنق؟.**

– نحن نعتقد انهم سيجتمعون بعد تجهيز كل شىء وبعد الاتفاق لان المباحثات لا تعنى بالضرورة الاتفاق واذا ما حدث سيتوج بلقاء محمد عثمان وجون قرنق وهذا الموضوع بعلم الصادق المهدى..

★ **سؤالنا الاخير بعد حسم مسألة المعتمدية للجبهة الإسلامية هل نتوقع انسحاب الحزب الاتحادى من الوفاق كما كان يصرح قادته؟.**

– كما ذكرت لك، فان الحزب ديمقراطى واذا ما اثير هذا الموضوع فى الهيئة البرلمانية او المكتب السياسى ما يسفر عنه الاجتماع هو رأى الحزب وأى رأى ابديه فهو رأى فردى لكن حتى الان يبدو انه ليس هنالك اعتراض على ما تم لاننا لا نريد افتعال المشاكل والبلد تواجه بمشاكل ضخمة وفى رأيى ان الموضوع ليس بمشكلة قائمة فى الوقت الحالى.

★ **لكن طبعا للمسألة معناها المعنوى فى تقليص دور الحزب؟.**

– طبعا الناس تختلف فى وجهة نظرها وعادة فى الاحزاب او فى الحكومات الائتلافية لا يجد الفرد ما يريده لكن عندما تجد الاغلبية وتنفرد بالحكم فيمكن ان تنال ما تشاء.

★ **لكن تنازلات الحزب هائلة جدا؟..**

– بعض الناس يردد ذلك والبعض الاخر يردد العكس، بل احيانا فى داخل حزبنا نسمع من اعضاء قولهم بالذهاب الى المعارضة وناقشنا الموضوع كثيرا لكن الاغلبية رأت ان تستمر فى الحكم لمصلحة البلد وليس لمصلحة الاتحادى الديمقراطى ومن خلال مشاركتنا فى الحكومة ضحينا بأشياء كثيرة.

وزير المالية
د. عمر نور الدائم

- إستغنينا عن القمح الامريكى لتحرير إرادتنا ولا مساعدات سائبة..
- الجنوب أصبح مسرحا لتدخلات أجنبية ونرفض السلام المشروط.
- شريف التهامى مظلوم والمجموعة المايوية إنخرطت فى الديمقراطية.

الكويت ١٦ فبراير ١٩٨٩



★ نبدا حديثنا من حيث انتهت اليه الامور في الساحة الاقتصادية. ونعني قرار الاستغناء عن المساعدات والقروض الامريكية في سلعة القمح هل هذا القرار قرار سياسي ام اقتصادي؟

– الذي حدث اننا كنا نتلقى قروضا ميسرة من الولايات المتحدة في سلعة القمح وكان على السودان التزام واجب السداد في حدود تسعة ملايين دولار وحسب قوانين الولايات المتحدة اصبح لابد من السداد وفي نفس الوقت منذ مؤتمر باريس الاقتصادي هنالك توجه قررت فيه الحكومة الامريكية ممارسة ضغوط على السودان واضحة جدا واصبح الموقف الامريكي غير مؤيد لدعم السودان، وانما ربط قضية المساعدات بمواقف هي في رأيي تعبير عن السياسة الامريكية خاصة بشان الحرب في الجنوب وربطها بتفسيرات خاطئة. والان نحن وفرنا القمح لمدة سبعة اشهر مقبلة وقررنا الاستغناء عن القمح الامريكي وغيره. ونحن خططنا منذ العام الماضي لزراعة مساحات اوسع من القمح تصل الى ٦٠٠ الف فدان وايضا من البدائل هناك دراسات في موضوع الذرة الشامي والبطاطس والارز ونحن نقول «عيب» ان بلد مثل السودان فية انتاجية كبيرة جدا، وبتغيير المزاج والذوق يمكن ان يعود الناس الى بدائل اخرى وحدث منذ العام الماضي ان عاد الناس لاكل الكسرة والماكولات الوطنية ونحن نامل اذا مانجحت خطة البرنامج الرباعي الا نستغني فقط وانما نقوم بالتصدير ايضا وهذا وضعنا الطبيعي ولذلك فان التوجة الحالي حقيقي ونابع من تصميم وطني وانعتاقنا من الضغوط ايضا توجه حقيقي .وقلنا انه على الولايات المتحدة ان تساعدنا في التنمية لاننا لانريد مساعدات سائبة تقوى من عادات وتقاليد استهلاكية، لأنها في النهاية مسألة غير ايجابية..

★ ورد في حديثك عن البدائل زيادة المساحة المزروعة قمحا. واعتقد انه من المناسب سؤالك في هذا الاطار. خاصة وانك كنت في السابق وزيرا للزراعة. ما نعلمه ان هذه «الامنية» لم تتحقق بالصورة المرجوة وحدث نزاع تبريري بين وزارتي الزراعة والري ولاشك ان قرار الاستغناء جرىء وخطير فما هي ضمانات تأمينه؟ وانت كسياسي هل تعتقد ان ذلك قد يخلق توترا في العلاقات مع امريكا مثلا؟

– صحيح انه لم تطرأ أي زيادة على الرقعة المزروعة قمحا.. لكن لا اعتقد ان ذلك قد يوتر العلاقات، القرض الامريكي قرض ميسر لا علاقة له بذلك لكن ذكر الامريكان انهم سوف يمارسون ضغوطا على السودان حول موضوع الجنوب. ونحن من حقنا كدولة تسعى الى تحرير ارادتها الا تقبل بأي نوع من الضغوط وهذا خط واضح في فوائد النظام الديمقراطي الذي حرر الارادة السودانية واعتقها من التبعية والذيلية، التي اجبرت جعفر نميري على تهجير الفلاشا الى اسرائيل. وبقيام الانتخابات الديمقراطية انتهى عهد التبعية ونحن اليوم صعدتنا قاعدة وهي تريد حرية السودان وكرامته وعدم اذلال شعبه وهذا هو مكمن الصراع. وهذه هي الخطورة في النظام الديمقراطي لأنه يأتي باشخاص يمثلون قواعد شعبية، اما الانظمة الديكتاتورية والتابعة فهي تأتي من قبل المخابرات الاجنبية، وهذا ماحدث لجعفر نميري. لذلك وعندما نتعرض لاي ضغوط نبحث في الاساس عن مصلحة السودان وليس مصلحة الداعم وهنا اعتقد ان عددا كبيرا من الناس لم يستطيعوا ان يفهموا حركة التغيير الاساسي فالديمقراطية ليست حرية الرأي والمنابر وحديث «الميكرفونات» وانما هي حرية القرار.. وهذه هي المشكلة عند قطاع كبير «جيل» على اساس ان هناك نظاما تابعا في السودان وهو الشكل الذي انتهى..

★ في ظروف كهذا لابد من جمع كل الخيوط ما اذكره ان وفدا من الكونغرس الامريكي زار السودان وعكس صورة للادارة الامريكية فحواها ان جنوب السودان اصبح منطقة كوارث، المجاعة والظروف غير الانسانية ونعتقد انه بموجب هذه الصورة ورد الحديث عن الضغوط وهو ما ذكرت..؟

– «مقاطعا».. لا.. لا نحن في رأينا ان ما يحدث في جنوب السودان ليس سببه الشعب السوداني ولا الحكومة، ومعلوم ان الحركة السياسية السودانية بكل طيفها السياسي مؤيدة لقضية الحل السلمي وسلوكها سلوك دفاعي وليس عندها اي سلوك هجومي او عدائي بالنسبة لاي دولة من دول الجوار وقد فرضت علينا الحرب ووجدت حركة التمرد التأييد من دول اجنبية وتجمعات الكنائس واسرائيل، وحركة التمرد حركة غير مسؤولة خربت الجنوب بواسطة هذا السند وكان يفترض في الدول الداعمة لها ان تنصحها بمجرد سقوط جعفر نميري للعودة للسودان، ولكن لان بعض الجهات لها توجهات وآراء في تحديد مستقبل السودان لهذا استغلت حركة التمرد ومولتها بالسلام، وكل ذلك ادى الى تخريب الجنوب ونزوح الجنوبيين. بل حتى المناطق التي ادعت تحريرها تركت المواطن فيها للموت والنزوح الى الشمال

لاعتقاد الجنوبيين ان الامن والطمأنينة والاستقرار في الشمال. واعداد قليلة جدا نزحت الى اثيوبيا بحكم قرب الحدود. ولذلك الصياح الذى تطلقه الصحافة الغربية سببه ذات القوى التى دمرت الجنوب وليس السودانيين.. وفي رأيي ان عددا كبيرا من السودانيين وايضا الاخوة العرب قد خلقت الدعاية العالمية، وضعا معكوسا بالنسبة لهم. واصبح السودان في وضع المعتدى وليس المعتدى عليه.. وفي مارس الماضي ذكر ان الجنرال موشيه ارينز وزير خارجية اسرائيل التقى جون قرنق في كبويتا داخل السودان بعدما جاء عن طريق كينيا، لذلك فالمسؤولية لا تحمل للسودان وانما تحمل للعناصر المؤيدة والداعمة للحركة.. والتي خربت الجنوب وشردت اهله..

★ من الاشياء التى نعتقد ان لاجدال فيها ان الحركة الشعبية بعد مبادرة السلام اكتسبت بعدا اخر وزخما اكبر خارج السودان، لانها طرف اصيل في المبادرة، في حين انحسر الدور الحكومى هل تتفق في ذلك ام لا؟.

– جدا.. لان الطريقة التي جاءت بها مبادرة السلام ادت الى تصور خطأ، برغم ان فيها ايجابيات كانعقاد المؤتمر الدستور، اما البنود الاخرى كرفع حالة الطوارىء ووقف الحرب واتفاقيات دول الجوار كل هذه مسائل خطيرة لا تفرضها حركة تمرد.. فالمفروض ان يكون لقاء الطرفين دون شروط وعندما عرضت في البرلمان ذكر محمد توفيق ان الاتفاقية اما ان تقبل جملة وتفصيلا او ترفض كما هي. والبرلمان قرر رفضها بموجب هذا التصور، فمن غير المعقول ان تفرض علينا حركة تمرد شروطا في الغاء اتفاقيات مع دول جوار. حتى لو كانت هذه الاتفاقيات موجودة، ذلك لانها حركة تمرد لا تملى شروطا. وكان المفروض الاتفاق على بندين فقط المؤتمر الدستورى وقبول اللجنة ثم من بعد وقف اطلاق النار وبعدها الطوارىء، لاننا لا يمكن الغاء حالة الطوارىء اذا لم نطمئن على حالة البلاد. وحاولت الاتفاقية اظهار ان هناك اشخاصا مع الحرب واشخاصا ضدها، وهذه ليست القضية لان الشعب السوداني بكل فصائله مع توجه السلام، بل حتى الجيش السوداني في حالة دفاع فقط. ومن اخطائنا التى تؤخذ علينا اننا لم نقم بتعبئة كاملة ونحن في ظروف الحرب، ولايمكن ان نفاوض من منطلق ضعف. و«الناصر» سقطت للمرة الثالثة، وهي في الواقع «حلة» صغيرة.. ولا نبالغ بالقول انها مدينة، كأنها مدينة فيها High ways وكما قلت هذا هو السقوط الثالث، الاول كان في الفترة الانتقالية في خدعة الخطاب الذى ارسله الجزولي دفع الله، وكذلك في اواخر عام ١٩٨٦ احتلت الناصر واستردت، وحاليا يمكن استردادها، ومن مساوىء الاعلام انه اوحى بالامر كانها المرة الاولى.

★ الناصر مدينة استراتيجية غير انه نعتقد ان السنتمتر المربع هو كاالميل مربع في سيادة الدولة، فلا يجوز التقليل من شأن شبر هكذا نفهم؟.

– هذا صحيح، لكن لابد من ارادة استردادها. وواضح ان حرب الجنوب مفروضة وفيها قوى اجنبية دخلت مباشرة.. إسرائيل.. كينيا.. الكنائس وليست الحركة بقدراتها الذاتية. وحاليا نحن بصدد الاتفاق مع اثيوبيا وفي خلال الاسابيع المقبلة ستتضح مسألة المؤتمر الدستورى، اما كينيا فبرأيي انها دولة هشة. وهي ايضا لها اطماع في «مثلث اليمى» لان الادارة البريطانية سمحت لهم بادارته نيابة عن السودان وحاليا تريد استرداده وهذه مشكلة حدودية. فالقراءات يجب ان ألا تكون خطأ. ونحن في موضوع تحرير البلد مع التعبئة والجدية سنحققها، والسودانيون بطبعهم مسالمون ونواياهم خيرة، لكن بعد التطورات الاخيرة المفروضة ان تكون المسألة جادة ونعمل مثلما حدث في بيافرا عندما قرر الشعب ان يصفى القضية فعل برغم ان اوجوكو من خلفه ديغول والبابا وغيرهم فاذا استمر هذا التدخل اعتقد ان الشعب السوداني ليست عنده خيارات عديدة، وفي رأيي ان الحركة اذا كان موضوعها موضوع مظالم، فمن الممكن مناقشة ذلك في اطار المؤتمر الدستورى، لكن اذا القضية قضية تحرير السودان، كما يدعون وتغيير هوية البلد، فهذا حديث تجاوزناه بعد سقوط نميرى، وهذه الحالة لا نملك خيارا الا المضى في طريق مواجهة التمرد حتى النهاية، والسلام لا يحدث الا في حالة واحدة، لكن هناك بعض الناس يقرأون المسألة خطأ.. مثلا السيد محمد عثمان قابل قرنق هل معنى ذلك انه حدث سلام في البلد ولابد من النظر للقضية ببعدها الحقيقي وليس الدعائي، بل حتى اخواننا العرب في المنطقة لابد ان يفهموا القضية بهذه الصورة..

★ ذكرت ان موشيه ارينز قابل جون قرنق بناء على انباء صحفية لكن بدورى اسألك كعضو في الحكومة، هل تملكون اى ادلة توضح ذلك؟.

– كتب ذلك الصحافى «كولن ليجن» فى صحيفة «الأوبرزفر» فى مارس الماضى وهو مهتم جدا بالانظمة العنصرية.. إسرائيل وجنوب افريقيا.. والمسألة مؤكدة وليست سرية.. وحركة التمرد لها علاقات واضحة مع إسرائيل والموضوع لا يحتاج لجهد من احد، والحركة لم تنكر ذلك. ولقرنق علاقات قوية مع إسرائيل وكلها حقائق متاحة.. وبعد سقوط الكرمك وقيسان حركوا المعركة لاتجاه اخر لتلقيهم مساعدات من كينيا وهناك تدخلت إسرائيل بحضور الجنرال ارينز قبل ان يصبح وزيرا للخارجية، وكتب ذلك كولن ليجن وحددها فى تاريخ ١٤ مارس ١٩٨٨ .. ونؤكد ان هذه الحرب مفروضة بقوة اجنبية على اهل السودان..

★ **هل هناك اتفاقيات عسكرية مع دول الجوار مثلما ذكر فى مبادرة السلام؟.**

– كلا.. لا توجد أية اتفاقيات، والنظام الديمقراطى كما قلت لايسمح، لا يوجد شيء اسمه اتفاقيات سرية..

★ **نقصد الاتفاقيات العسكرية السابقة خلال عهد نميرى؟.**

– كانت بالطبع هناك اتفاقية الدفاع المشترك وعندما عملنا ميثاق الاخاء اعتبرنا هذا الميثاق جب ما قبله، وهى اتفاقية مبرمجة المفروض ان تكون فيها لقاءات دورية وهى حاليا سقطت مع جعفر نميرى، وايضا هناك بروتوكول امدادات عسكرية مع ليبيا وهو عادى جدا لايمكن الغاؤه وهو نفسه موجود مع مصر وايضا مع يوغوسلافيا والصين والعراق..

★ **لكن هنالك راى يقول ان الاتفاقيات التى تعقد بين الدول تفض بنفس الطريقة التى عقدت بها، من هذا المنطلق لا يمكن ان نقول ان اتفاقية الدفاع المشترك انتهت بانتهاء نظام نميرى؟..**

– الموضوع ان نظام جعفر نميرى لم يجىء بقانون وانما هو نظام فرض على الشعب السودانى، مثلا اتفاقياته مع الفلاشا لا علاقة لنا كشعب بذلك، ونظام نميرى لم يكن مهتما بقضية السودان، لأنه بدون شرعية وانما كان مهتما بوجوده وكل قدرات البلد ضاعت فى تأمينه والحفاظ عليه، ونحن نرى ان طبيعة التغيير تفرض اوضاعا جديدة.. ويبقى موضوع الاتفاقيات موضوعا شكليا اما المضمون انتهى ونظام نميرى اساسا عقد هذه الاتفاقية ضدنا نحن بعد هجوم ١٩٧٦ اى ضد الحكومة الموجودة اليوم وبسقوط نميرى اصبح الغاء الاتفاقية مسألة شكلية..

★ **قرر النائب العام مؤخرا اطلاق سراح د. شريف التهامى قبل اكتمال القضية وهذه مسألة اثارت جدلا، وهناك من يرى ان العلاقات الخاصة لعبت دورا فى هذا الاتجاه، ولم يسلم القرار من الشكوك فكيف ترى هذه القضية؟..**

– اذا نظرنا الى محاكمات شخصيات مايو، فان شريف التهامى امضى اكثر من اربعة اعوام فى السجن، ونحن لو قارنا الالتصاق بمايو وزعامات مايو، فسيكون التهامى اقل شخص ارتباطا بها، بمعنى انه وقعت احداث وبعض الاتهامات وضعت به فى «الهيصه دى» وانت لو نظرت حاليا لشخصيات نظام مايو تجدها كلها وقد اطلق سراحهم، والاتهامات التى وجهت لشريف التهامى جرى فيها تحقيقات كبيرة ظهر جزء منها ولم تكن الاتهامات بالنسبة له مباشرة.. وشريف التهامى مهما قيل فانه فى رأيى الشخصى وقع عليه ظلم بالنسبة للمجموعة المايوية الموجودة حاليا فى داخل وخارج السودان، بل حتى فى رأيى ان نميرى اسعد حالا والمجموعة المايوية كلها ما عدا مجموعة الاربعة، وجدت فى ظل النظام الديمقراطى حريتها وإنخرطت فيه فى اطار الجو الديمقراطى السائد حاليا فى السودان..

وزير الدفاع
اللواء مبارك رحمة

- قبل المذكرة كان يمكن للقوات المسلحة ان تجهض الديمقراطية.
- لا نرى مبررا لمليشيات حزبية او غير حزبية.
- تشاد تخطط لخلق بلبلة ورصدنا علاقات حبرى وقرنق.

الكويت ٢٢يونيو ١٩٨٩



★ ما هو تقيمك العسكرى والسياسى لمذكرة القوات المسلحة التى رفعت فى وقت لم تكن فيه على راس هذه القوات؟

- لم أكن فى موقع المسؤولية عندما قدمت هذه المذكرة ولكننى قد اكون نتاج بعض الأشياء التى تحققت من خلال المذكرة وفى تقديرى ان القوات المسلحة تمتاز بالانضباط والمسؤولية وقد تقدمت بالمذكرة حسب اعتقادى وهى تعلم وتدرك جيدا ان الدستور يكفل للقوات المسلحة حماية الوضع الديمقراطى وعدم التفريط فى مكتسبات الشعب والحكومة هذه طبعا جاءت بعد التوقيع على برنامج العمل المرحلى واتشرف بأننى توليت منصب وزير الدفاع فى هذه الحكومة من منطلق قومى.

★ بما ان المذكرة والبرنامج مضت عليهما فترة ليست بالقصيرة هل تعتقد ان هناك انجازا تم لبنودها؟

- اعتقد ذلك، فالحكومة من أول جلسة لمجلس الوزراء اعلنت قبولها للبرنامج المرحلى كخطوة أولى. واول قرار كان قبول مبادرة السلام رسميا وهو مطلب لحركة جون قرنق. ثم تكونت غرفة عمليات لمتابعة هذا الامر برئاسة الأخ وزير الخارجية وبعض الوزراء الاخرين وشخصيات لها علاقة بقضية الجنوب وبعد ذلك ألقى رئيس الوزراء خطابا فى الجمعية التاسيسية يؤيد هذا الاتجاه وعموما فان الحكومة تسير نحو السلام سيرا حثيثا بجد ومسؤولية.

★ المذكرة ظاهرة فريدة بالنسبة لجيوش العالم الثالث وفى السودان تكررت مرتين وتباينت ردود الفعل فى تقييمها بين مؤيدين ومعارضين ولعل المعارضين خافوا اشتغال القوات المسلحة بالعمل السياسى هل تؤيد هذا الرأى؟

- لا خشية من ذلك وقلت فى حديثى ان القوات المسلحة منضبطة ولا تتطلع الى عمل انقلابات كما يتبادر لذهن البعض وما انتهجته مؤخرا بتقديرى هو اسلوب حضارى وكان بامكان القوات المسلحة ان تلجا الى السلاح وسفك الدماء واجهاض الديمقراطية. لكن كما تعلم فى بداية المذكرة اكدت القوات المسلحة أنها مع الشرعية الدستورية ومع الديمقراطية وحمايتها وهذا ينفى اى تصور مخالف.

★ فى الاونة الاخيرة تكونت هيئات بدعوى دعم القوات المسلحة وتعلمون ان هذه الهيئات تقف من ورائها جهات سياسية معينة فكيف تنظرون الى هذه المسألة؟

- اقول لك بكل الصدق ان القوات المسلحة جهاز قومى، وهى لا تتأثر سلبا بأى هيئات او كيانات فواجبها حماية الأرض والعرض والوطن وحماية التراب وهى قوات منضبطة لم تتاثر ولن تتاثر باية اعمال سياسية وهى تسعى لتحقيق الأمن القومى، والقوات المسلحة بعيدة كل البعد عن اية هيئات سياسية لها مطامع واغراض.

★ كثيرا ما يجرى الحديث عن تسليح القبائل والان يناقش ما يسمى بقانون الدفاع الشعبى فهل لكم فى القوات المسلحة رأى محدد فى ذلك؟

- لقد ذكر البرنامج المرحلى انه لا بد من حل الميليشيات ووضعها تحت امرة القوات المسلحة فى الاماكن التى يتهددها الخطر وطبعا سبق فى مرحلة مضت ان سلحت القبائل للدفاع عن نفسها وحمايتها من الخطر لأن القوات المسلحة لاتستطيع ان تسيطر على كل شئ، واذا ما اجيز قانون الدفاع الشعبى فلا بد من التقنين وتوضع الميليشيات تحت اشراف القوات المسلحة وهى قومية ليست لها محاور او انتماءات حزبية او سياسية وتستطيع القوات المسلحة وقتها ان توجهها التوجيه الصحيح.

★ هل ترصد القوات المسلحة اية ميليشيات لاية جهات حزبية؟

- حقيقة نحن لا نعرف ولكن ما قصدته انه اذا ثبت لنا هناك تواجدا لأية ميليشيات حزبية او غير حزبية يجب ان تحل وتشرف عليها القوات المسلحة، والاسلحة يجب ان تستولى عليها القوات المسلحة، وعموما نحن لا نرى اى مبرر لأن تكون هناك ميليشيات مسلحة حزبية او غير حزبية.

★ يعنى ليست لديكم معلومات ؟

- لا، ولكن اذا ثبت فالمبدأ واضح، واذا قام الدفاع الشعبى بالقانون ستكون هناك خطوات حاسمة وهى حل كل الميشيات القائمة وتجريدها من السلاح وتقنينها تحت اشراف القوات المسلحة وهذا يخفف الخطر.

★ قبل فترة كشفت صحيفة «الخرطوم» عن كميات من الاسلحة المتنوعة الكثيرة التى وجدت مخبأة فى ضواحى الخرطوم والموضوع برغم خطورته لم يثر مرة اخرى هل توفرت لديكم معلومات معينة فى القوات

المسلحة وهل عنى الامر شيئا لكم؟

– والله يا اخي ان ما ذكرته جريدة الخرطوم لا علم لي به.. لكن طبعااذا ثبت ذلك فلا بد من الحسم.

★ **بالطبع ثبت ذلك!**

– طبعاهذه مسؤولية وزارةالداخلية فى المقام الأول مالم يطلب من القوات المسلحة التداخل.

★ **بالنسبة للوضع فى دارفور معلوم انه ينذر بانفجار وشيك ما لم تتدارك الحكومة ذلك.. اليست للقوات المسلحة القدرة اللازمة للسيطرة على مناطق الصراع هذه؟**

– الوضع فى دارفور مؤسف والدولة حسب معلوماتي توليه اهتماما كبيرا، وفى الاحداث الاخيرة اوفدت وزير الداخلية ومدير عام الشرطة ونائب رئيس هيئة الاركان وبعض المهتمين من اهل المنطقة من نواب ووزراء الى منطقة الصراع لاحتواء الموقف وتهدئة للخواطر وكان لهذا التحرك أثره ثم بدأ مؤتمر الصلح بين القبائل العربية والفور وقد شاركت فيه وخاطبنا ابناء المنطقة بضرورة الصلح وحقن الدماء، ثم قررت الدولة ايفاد شخصية من مجلس رأس الدولة وهو الاستاذ ميرغنى النصرى بصفته المحايدة– لأنه كما تعلم الصراع تداخلت فيه التيارات القبلية والعنصرية – وذلك من اجل مؤتمر عام وذلك يعطى المؤتمر هيبته. هذا فى الجانب السياسى وفي الجانب العسكرى نحن ايضا دفعنا بما توفر لدينا من امكانيات. وهناك توجهات حاسمة للتصدى. لأى نوع لا نوع من التلاعب بالامن حتى نعيد الاستقرار للمنطقة من جهة اخرى اعتقد انه كان هناك تدخل تشادى مخطط لخلق البلبلة فى دارفور.

★ **ذكرت فى سياق حديثك ان هناك مخططا تشاديا.. هل ثبت للحكومة هذا الأمر؟**

– التحقيق ما زال جاريا ونحن لا نستبعد تدخل عناصر اجنبية لتاجيج الصراع القبلي وهذا مقصود منه تشتيت جهود القوات المسلحة ونحن لدينا ما يؤكد ان هناك تنسيقا بين الرئيس التشادى حسين حبرى وجون قرنق بكل اسف لخلق اضطرابات فى غرب السودان بل لدينا معلومات ايضا عن اسلحة وعتاد عسكرى يرسل من تشاد لقوات التمرد فى الجنوب عبر بعض دول الجوار.

★ **سبق ان اتهمت تشاد السودان بأنه وراء احداثها الاخيرة؟!**

– شئ غريب.. السودان يكفيه ما فيه من مشاكل واعتقد ان هذا الاتهام مردود وليس له مبرر. ونحن ننمى الاستقرار لتشاد ولماذا نخلق متاعب لتشاد؟!.. ليس هناك مبرر.

★ **الصحافة السودانية ذكرت قبل فترة ان قائد الانقلاب حسين جاموس، ومبارك الفاضل وزير الداخلية ذهبا معا الى ليبيا؟**

– اولا انفى هذا الكلام لأن حسين جاموس كما اعلم لا يزال موجودا فى تشاد.. هذا كذب وافتراء.

★ **ولكن لم يصدر نفى رسمى لذلك الخبر؟**

– هذا سؤال يمكنك ان توجهه لوزير الداخلية وما اعرفه ان استقرار تشاد هو تأمين لاستقرار السودان والعكس، بالعكس وأى اضطراب فى دولة مجاورة ينعكس على السودان.

★ **افريقيا الوسطى قطعت علاقتها الدبلوماسية مع السودان فأى مدى يمكن ان يؤثر ذلك على مساعى السلام؟**

– ما حدث فى الحقيقة هو حادث غير مقصود فالطائرة التى كانت تقل رئيس جمهورية افريقيا الوسطى لتعبر اجواء السودان حادثها موظف فى الطيران المدنى وهو مختص بتصاريح العبور وعندما استفسر عن وجهة الطائرة قال انه يحمل شخصية هامة ويريد الذهاب الى اسرائيل وحدد مطارين بن غوريون واللد. وطبعا الحكومة السودانية لا نستطيع ان تقبل والا لكانت تساوم على القضية الفلسطينية.. وهذا ما نرفضه مهما كان رد الفعل على السودان سواء من الناحية السياسية او الأمنية او غيره. ونحن نرجو من الاخوة فى افريقيا الوسطى ان يقدروا ذلك ونأمل ان يحاول الاخوة فى وزارة الخارجية احتواء المشكلة دبلوماسيا ولا اعتقدان ذلك سبب يؤدى الى مشاكل بيننا فعلاقتنا طيبة على الحدود.

★ **حوارنا هذا يأتى فى ظروف بالغة الدقة.. على مشارف اللقاء المرتقب بين الحركة الشعبية والحكومة ممثلة بلجنة السلام فهل تعتقد ان ادوات الحوار قد اكتملت بما يكفل نجاح هذه الخطوة؟**

– نامل ذلك وانا اتكلم من جانب الحكومة وارى انها جادة وقد سعت منذ زمن لهذا اللقاء وكلنا امل فى ان يتوصل الطرفان لقرارات تبشر بالسلام عبر الحوار وكل ما نتمناه ان تكون الحركة بذات الفهم

والمسؤولية للوصول الى سلام عادل يحقن الدماء ويعيد الاستقرار والأمن الى جنوب البلاد الحبيب.

★ **ما قصدته باستكمال أدوات الحوار هو الناحية الاجرائية لتنفيذ مبادرة السلام وقد علمنا ان هناك بندين حولهما جدل كبير هما تجميد القوانين الاسلامية بقرار يخرج من الجمعية التأسيسية والاتفاقيات العسكرية مع دور الجوار؟**

– اللقاء طبعا يتم فى اطار اتفاقية السلام بتوضيحاتها وربما فى هذا اللقاء يتم حسم هذه الاسئلة التى تحتاج الى تفسير من أى طرف. وفى ما يتعلق بالاتفاقيات العسكرية فان البروتوكول العسكرى الليبى السودانى انتهى بانتهاء الفترة الانتقالية وإتفاقية الدفاع المشترك لا تمس سيادة السودان ولكن الان حسب ما أعلم هناك اجراءات تقوم بها الحكومة لالغاء هذه الاتفاقية فمجرد هذا يجب ان يفسره الطرف ألاخر بأنه خطوات جادة.

★ **الطائرة الليبية التى هبطت فى مصر... طالب السودان بها ولكن كما تعلم لم يفرج عنها فأين وصل هذا الأمر؟**

– الطائرة مهداة للسودان وحقيقة هما طائرتان لا واحدة... اقلعتا من العوينات فى طريقهما الى مطار «دنقلا» وشاءت الظروف ان يلجا الطيار الليبى الى مصر وحدثت كثير من التصريحات فى هذا الموضوع واكد رئيس الوزراء ان الطائرة مهداة للسودان وإنها كانت فى طريقها الى السودان ونامل ان لا تخلق هذه ازمة.

★ **هل حدثت مطالبة رسمية؟**

– هذه مسؤولية ليبيا ... لكن حدث اتصال من السودان بالاخوة فى مصر لكى يفرجوا عنها لأننا فى حاجة لها فعلا.

★ **ورفض الطلب؟**

– لم نتلق ردا لأنه قيل ان التحقيقات لا تزال مستمرة.

★ **تبنى السودان مؤخرا حوارا بين الفصائل الأرتيرية وتوجس بعض المراقبين السياسيين من مسألة مقايضة القضيتين كما يتردد دائما فما هو احترازكم لهذا الأمر؟**

– لا اعتقد ان هناك أية مساومة على القضية الأرتيرية وكل ما يقدمة السودان لدول الجوار من اجل استقرار المنطقة وما تم لا يخرج عن هذا النطاق ولا اعتقد ان السودان يغامر بهذا الخصوص.

★ **ماذا عن العلاقات السودانية الأمريكية؟**

– متوازنة وليس هناك ما يدعو الى التساؤل.

★ **اميركا خفضت معوناتها العسكرية لبعض الدول الافريقية ومن بينها السودان؟!**

– القوات المسلحة السودانية تاثرت كثيرا بعدم الدعم الأمريكي فى مجال التسليح وغيرة.

★ **معلوماتنا تشير الى ان التخفيض مرهون بطلب تسهيلات عسكرية فى الأرضى السودانية؟**

– هذا غير وارد ولم اسمع به فالسودان دولة ذات سيادة... ولن نسمح بذلك.

★ **ماذا تعنى التحركات الاعلامية الأخيرة لنميرى بالنسبة لكم؟**

– ردود الفعل السياسية واضحة وحسب ما سمعت ان الموضوع احتوى سياسيا وقد تكون هنالك اتصالات.

الباب الثالث

الفصل الأول

الديكتاتورية الثالثة ومصنع الكذب !

«إنتظر عند المصب فحتما سيحمل لك النهر جثة عدوك».

(مثل صيني)

إن الاشكاليات التى تواجه حركات الاسلام السياسي شتى، وأكبرها فيما يرى البعض هى اشكالية الديمقراطية، وهى من حيث أنها قيمة فكرية إنسانية وضعية تتعارض مع فهم فريقين من هذه الحركات، الأصولى الذى يرى أنها متضادة ومتقاطعة شكلا وموضوعا مع الفهم الفطرى العقائدى، والمستنير الذى يرى إمكانية مواءمتها مع المفهوم الشورى ...

والفريق الأول (دوغمائى) يتوهم إمتلاك الحقيقة المطلقة والقول الفصل فى المسائل الخلافية الفكرية والفلسفية، وهذا ما يفسر طبيعة العنف والبطش والارهاب التى يلجأ إليها في مواجهة الآخر تحت ذرائع الكفر والالحاد والعلمانية. أما الفريق الثانى (براجماتى) تراوده مبدئية الحوار ويمارسها تمظهرا أو تأففا أو خنوعا!.

والوضوح فى آراء الفريقين عبر عنه د. حسن الترابي بقوله (كان الحوار بين استراتيجية الاستيعاب الكامل أو القرار السريع، وبين الاستراتيجية التدريجية أو الفعل الحذر. أى بين أولئك الذين يعتقدون أن المنهج الصحيح للانتقال الاسلامي هو ما يجب على الحركة أن تكون متميزة ومستقلة وبديل مواز للنظام الحزبى التعددى ومواجهته وإجتثاثه بالكامل ووراثته سياسيا، وأولئك الذين يرون أن نفس الهدف يمكن تحقيقه من خلال إجراء التغيرات تدريجيا والتى ستعلم الحركة وتجعلها مستعده لاستلام المسؤوليات الضخمة)(١).

ما أود أن اخلص إليه هو أن الديمقراطية كقيمة فكرية ليست فى أولويات حركات الإسلام السياسى فى شيء. وكثيرا ما عبر قادة هذه الحركات عن ذلك ومع أنه فهم أزلى متأصل فى فكرهم إلا أنهم يربطونه أحيانا بحالة معينة بغرض التعبئة على سبيل المثال يقول د. حسن الترابى (بعد تجربة الديمقراطية فى عهد أكتوبر قد تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية فى تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الارادة الاجنبية)(٢).

ولهذا تكون السلطة هى الغاية المبتغاه، ويتبع الفريق الأول طرقا ميكافيلية للوصول إليها ويجنح الفريق الآخر لمغازلة النظام القائم غزلا تفضحه المشاعر المكبوته للهدف نفسه ..

وباستعراض الواقع السودانى نجد أن حركة الإسلام السياسى والتى يمثل نموذجها الآن الجبهة القومية الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفه منذ نشوئها منتصف الاربعينيات، وفى ظل حقب تعددت فيها تجارب الحكم، ففى عهد الديمقراطية ينحصر جل إهتمامها على تقويض نظام الحكم، وفى عهود الديكتاتورية يحلو لها اللجوء المباشر لهذه الانظمة لعدة أسباب منها أن النظم الديكتاتورية تدخل تلقائيا فى عداء مع كل التيارات الوطنية والديمقراطية، مما يتيح لها الاستفراد بالنظام وإحتوائه. والشىء الثانى هو ما عرف فى أساليب الانظمة الديكتاتورية حينما تغمض عين الرقابة وتفتح عين الغفلة مع حلفائها، فيغتنم الحليف فرصة ترتيب أوضاعه تنظيميا وماليا، والمعروف أن هذا المطلب يكون غالى المنال فى العهود الديمقراطية.(٣). وبالنظر لهذه الاستراتيجية يكون (الإسلاميون يبحثون عن العاجلة فى الأمور وفى هذا مقتلهم فكريا وسياسيا).

برغم وضوح استراتيجية حركة (الاخوان المسلمين) فى السودان إلا أن القوى السياسية لم تعمل على مجابهتها بنفس آلياتها وإكتفت بالحد الأدنى العاجز فى تفهم منطلقاتها الايدولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك لأن القوى السياسية التقليدية التى هيمنت على الحكم الديمقراطى بعد الاستقلال واجهت مأزق توافق الخطاب الايدولوجى مع تيار الاخوان المسلمين، ويستطيع هؤلاء بدعائية شديدة إستعداء قواعد القوى التقليدية إن بادرت بمحاربتهم. بل حتى فى الجانب الاخر (المحاولات

القليلة التى قام بها الشيوعيون والجمهوريون تمكن الإسلاميون من تفريغها من مضمونها بآليات تجيدها الحركة الإسلامية)(٥).

هذه العوامل والمنطلقات المختلفة تساهم إلى حد ما فى تفسير ظاهرة وصول الجبهة الإسلامية للحكم. ومن الخطأ الإرتكان إلى الفهم السائد فى أن إنقلاب الجبهة الإسلامية كان فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، فالصحيح أن الحركة جاءت تنفيذا لأجندة إنقلابية بديلة وضعت منذ زمن وهذا ما نسعى لتوضيحه مع الإعتراف بأن ولادة حكومة الوحدة الوطنية كانت محرضا لبروز هذه البدائل.

سأل السيد محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني الفريق عمر البشير عن بداية التفكير فى تكوين تنظيم إسلامى داخل القوات المسلحة فأجابه (كان ذلك عام ١٩٧١ بعد أن نفذ الشيوعيون إنقلابهم بقيادة الرائد هاشم العطا.. كنت عندما حدث الانقلاب فى الفاشر ومعى زميلى فيصل على أبوصالح (كان وزيرا للداخلية وعضوا فى مجلس الانقاذ وإستقال إستقالة مسببة) وكنا إسلاميين ومتدينين وفكرنا كثيرا وسألنا أنفسنا هاهم الشيوعيون ينظمون أنفسهم داخل الجيش ويغيرون النظام لمصلحتهم فلماذا لا نعمل نحن)(٦). مع شكى فى هذه الرواية إلا أنها زادت من قناعتى فى إنطباعى عن قائد الحركة الإنقلابية الفريق البشير.. فهو إنتهازى مفضوح.. طموحاته واسعه وأفكاره محدوده.. يقول عنه بعض زملاؤه أن أكبر عيوبه الكذب، وهى إحدى خصائل المنافقين. وقد نحى بعض علماء النفس منحى آخر فى ربط هذه الصفات بعوامل نقص بايولوجية كسيغمون فرويد، وآخرون ربطوها بالعرق كغوستاف لوبون.. هذه الصفات جعلته مؤهلا للعب دور (المغفل النافع) أكثر من كونه كادرا ملتزما بالاطر التى تتبعها الجبهة الإسلامية. وقد يكون بالضرورة الالتزام جاء لاحقا وليس قبلا. كثير من المحللين ثبتوا الأهداف الكبرى لانقلاب يونيو وأهمها قطع الطريق أمام مبادرة السلام التى كان من المأمل تنفيذ بنودها فى الاسبوع الاول من يوليو ١٩٨٩ وهذا تحليل منطقى لأن فى السلام تحجيما تلقائيا لدور الجبهة الإسلامية فى الشارع، بعدما إعتاشت كثيرا من مائدة حرب الجنوب..

ولأنها الطرف الوحيد الذى كان يقف بعيدا عن إجماع القوى السياسية، ذلك حفز الشارع السودانى فى تلبيس الانقلابيين «طاقية» الجبهة الإسلامية. إضافة إلى أن البيان الأول حمل كل المظاهر المعادية للديمقراطية مما يتناسب وقولنا السابق فى عداء حركات الإسلام السياسى للديمقراطية.

* حل جميع الاحزاب والمؤسسات السياسية (الجمعية التأسيسية، مجلس السيادة، مجلس الوزراء، إلغاء الدستور الانتقالى لعام ١٩٨٦).
* حل جميع النقابات والمنظمات والجمعيات والاتحادات (عدا تلك التى لها إرتباط باطنى بحزب الجبهة الإسلامية مثال منظمة الدعوة الإسلامية، إتحاد طلاب جامعة الخرطوم).
* تعطيل كافة الصحف والمجلات والدوريات.
* إعلان حالة الطوارىء وحظر التجوال (هذا البند مالايزال قائما رغم دخول النظام عامه الرابع وبعض الدبابات مالاتزال مرابطه فى أماكنها).

وبعد ذلك جاءت الاجراءات (التجميلية) المعروفه كزج آلالاف من رموز العمل السياسى والنقابى فى السجون وممارسة اقسى أنواع التعذيب والتنكيل بهم (البعض إعتقل فقط لمجاهرته بعداء الجبهة الإسلامية فى عهد الديمقراطية).

وتوالت صدور المراسيم التى يهدف بها السيطرة على كل الاجهزة الضرورية لتسيير أى نظام سياسى . فتم من خلال المرسوم الثالث إحكام القبضة على القضاء وديوان النائب العام ولجنة الخدمة المدنية حيث تم تشريد جماعى للعاملين الذين لا يحملون هوية الجبهة الإسلامية أو الذين لا يرجى منهم تعاون.

كان إنقلاب ٣٠ يونيو ٨٩ مستفزا فى توقيته وآليات تنفيذه (٣٠٠ جندى وضابط ودبابتان). ساعد فى نجاحه خديعة الانقلابيين عندما زجوا باسم القيادة العامة للتمويه. كما كان رد الفعل الجماهيرى غريبا، فقد بهت الشارع السودانى وتنازعته مشاعر المقت الموروث للأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وفى الوقت نفسه عجز وإحباطات النظام الديمقراطى كل هذه المشاعر كبلته وجعلته لا يتحرك قيد أنملة للدفاع عن النظام. بدأ كأنما إنتهج طريق الحياد.. لا هو حزين على مضى.. ولا فرح بما هو آت!.

وكان هذا التحفظ مثيرا لاعصاب الانقلابيين الذين ظنوا أن الجموع ستتقاطر عليهم فى الشوارع وتهتف بحياتهم وثورتهم! بل فجعوا أكثر عندما حاولوا تسيير مظاهرة تأييدية، فلم يخرج إلا قلة مما حدا

بهم بوضع التبريرات التى لا تستقيم مع عقل، لكن فى الوقت نفسه بدوا أكثر سعادة فى عدم تنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وأعتقد أن هذه الملابسات هى التى دفعت بإخفاء هوية الإنقلاب. مستفيدة من عبر وعظات إنقلاب ١٩٧١ الذى أسفر عن واجهته الشيوعية.. وعندما بدأت رائحة الجبهة الإسلامية تزكم أنوف الشعب، شغل الانقلابيون أنفسهم بالنفى تارة ونفى النفى تارة أخرى. ولما لم يجد ذلك لجأوا إلى بعض وسائل التعمية ومنها :-

* إعتقال د. حسن الترابى وبعض أعضاء المكتب السياسى للجبهة الإسلامية.

* تأكيد قائد الإنقلاب وزمرته فى كل وسائل الإعلام بأن قوانين الشريعة الإسلامية (قوانين سبتمبر ١٩٨٣) ستعرض فى إستفتاء عام.

* ترويج بعض الاخبار فى صحفهم ذرا للرماد.. حيث أوردت الصحف تقرير لجنة حصر ممتلكات الأحزاب (كشف العميد مكى محمد أحمد الكنانى رئيس لجنة حصر ممتلكات الاحزاب المحلوله معلومات خطيره عن تورط الجبهة الإسلامية فى التلاعب بأموال السودانيين العاملين بالخارج مما أضر بالاقتصاد الوطنى وقال أنه تم الكشف على عدة مكاتب تعمل فى مجال الاستثمار لصالح الجبهة، مشيرا إلى أن هذه المكاتب توجد فى بريطانيا والولايات المتحدة وبعض دول الخليج واليمن، بالاضافة إلى ٢٥ دولة أخرى. كما تم الكشف على عدة إستثمارات محلية للجبهة المذكورة مع بعض الشركات داخل السودان إضافة إلى الإستثمارات القومية الخاصة بالمغتربين السودانيين فى الخارج. وأوضح أن هذه الأموال كانت تدخل السودان كسيولة نقدية وعملات حرة ويتم تسليمها للأمين العام للجبهة الإسلامية د. حسن الترابى وأن ٦٠٪ من عائد هذه الاستثمارات كان يستخدم لتمويل الحزب)(٧).

بالطبع هذا تقرير خطير على حد تعبير صحيفة الانقلابيين، ولابد أن يتساءل المرء عن مصير كل هذا لاسيما وأن الشهادة لم تأت من خصوم حتى يقال عنها أنها مكايدة سياسية..

الأن وبعد مرور ما يقارب الأربعة أعوام على النظام في السلطة لا يشغل السودانيون أنفسهم كثيرا حول ما إذا كان هذا النظام هو من صنع الجبهة الإسلامية أم لا. فتلك حقيقة أصبح الجميع يتعاطاها كما الماء والهواء.

وليس التساؤل الآن إن كان طاقم الانقلاب هم من كوادر الجبهة الإسلامية أم لا.. فقد تكون هناك بعض العناصر فيه مغيبه بوعى أو دونه.. والحديث بعد مرور كل هذه السنوات ليس عن ذلك. وإنما عن السياسات التى تتبعها السلطة والتى تمثل فى مجملها البرنامج الإساسى للجبهة الإسلامية، وهذه بعض ملامحها.

* العمل على إقرار المسائل الخلافية الكبرى وحسمها لصالح الجبهة الإسلامية كتثبيت قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣).

* إستيعاب كل كوادر الجبهة الإسلامية فى المواقع القيادية وأجهزة الخدمة المدنية والقوات النظامية بإتباع سياسة الإحلال.

* إقرار سياسة الجبهة الإسلامية فى المجال الاقتصادى والإعلامى (الصحف التى تصدر الأن تغيرت أسماؤها فقط بعد سيطرة الكادر الجبهوى عليها).

* إنشاء عدة أجهزة أمنية تتبع مركزيا للحزب تحت عدة مسميات..

* إنشاء تنظيمات موازية للقوات المسلحة كقوات الدفاع الشعبى.

* إبتداع ما يسمى باللجان الشعبية، بغرض إحكام القبضة على القرى والأحياء والمدن من قبل كوادر الجبهة الإسلامية.

* سيطرة رجال الجبهة الإسلامية على قطاع المال عن طريق إتباع سياسة بيع القطاع العام، (المفسدون الذين كانت لهم قضايا ماثلة أما المحاكم فى العهد الديمقراطى ولوا مناصب رفيعه مثل الدكتور على الحاج صاحب القصر العشوائى وشركة الرازى للمبيدات وهو الأن رئيس الهيئة العامة للإستثمار بدرجة وزير دوله).

لقد كان الانحياز الكامل لمعسكر مايسمى بالاسلاميين المؤيدين لصدام حسين إبان أزمة الخليج والتنسيق الكامل مع هذه الحركات فى مصر وتونس والجزائر والاردن، هو قمة السفور فى كشف هوية النظام فى الخرطوم. علاوة على تأطير عمل هذه الحركات فى مؤتمر سمى بالمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى والذى عقدت أعماله فى الخرطوم أبريل ١٩٩١ وأنتخب فيه الدكتور حسن الترابى أمينا عاما.

وعودا على بدء إستكمالا لاستراتيجية الجبهة الإسلامية فى الحكم نرى من الضرورى إلقاء الضوء على الوسائل التى مهدت من خلالها الجبهة الإسلامية لانقلاب ٣٠ يونيو.

بعد خروج الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق وتكوين حكومة الوحدة الوطنية أرجأت الجمعية التأسيسية مناقشة القانون الجنائى - أو قانون الترابى كما تسميه الصحافة- حتى قيام المؤتمر الدستورى الذى نصت عليه مبادرة السلام، وفى الاسبوع الأول من أبريل تحدث د. حسن الترابى فى ندوة أقيمت فى جامعة الخرطوم وأعلن الجهاد ضد ما أسماه بحكومة الشتات والردة وقال فى ذات الندوة أن (رايات الجهاد سترتفع لأن هذه الحكومة مرتبطة بكفر الملة الخارجية).(٨) فبدأت الجبهة الإسلامية تسير مظاهرات سميت «بمظاهرات الليل» -نسبة لأنها تنظم بعد إفطار رمضان- تحت عدة شعارات.. ثورة المساجد تارة وثورة المصاحف تارة اخرى، وسيطر القلق على الشارع السودانى بعدما أخذت التظاهرات شكلا هستيريا وخشى أن يؤدى ذلك إلى اشعال نار فتنه دينية يصعب إطفاؤها.

فقد خطب محمد عثمان مكى عضو المكتب السياسى للجبهة فى إحدى المظاهرات وقال أن رفض أعضاء الجمعية التأسيسية للقانون الجنائى هو (اساءة الأدب أمام الله)(٩).

وقال على الحاج عضو المكتب السياسى ووزير التجارة السابق (خرجت الجماهير المسلمة تشعل ثورة القرآن فى رمضان، كنا نعلم أن الشريعة لا تأتى إلا بالدم وليس هناك طريق غير الاستشهاد)(١٠).

ووصف إبراهيم السنوسى أمين التنظيم قرار الجمعية التأسيسية بأنه خروج على الشرعية الدينية والدستورية وقال (لن يكون حوارنا بعد اليوم إلا بلغة السلطة التى تعرفها وهى لغة القوة)(١١)

وفى يوم ١٩٨٩/٤/٢٢ زاد قلق الخائفين من وقوع السودان فى براثن فتنه دينية بعدما حدث إشتباك بين عناصر تتبع للجبهة الإسلامية وبعض المسيحيين الجنوبيين الذين يعيشون على أطراف الحاره ٢١ لمدينة الثورة بأمدرمان(١٢) وقد وقع الاشتباك أثر حديث لامام مسجد الحارة فى خطبة الجمعة التى سبقت وأعزى فيه ضعف المسلمين إلى وجود كنيسة قرب المسجد. وعقب الصلاة تحرش أعضاء الجبهة الإسلامية بإدارة المجمع المسيحى وأشعلوا النار فى الكنيسة ووقع الاشتباك الذى أدى إلى جرح الكثيرين بينهم الدكتوره سوارا ماريا جورج وهى أجنبية مشرفة على المجمع، كما عثرت الشرطة على جثة قتيل يدعى عبدالله، وفى مساء نفس اليوم تجمع المواطنون الجنوبيون وقاموا بحرق خيمة ملحق بها شفخانة وزاوية لتدريس القرآن وهما تابعتان لمنظمة الدعوة الإسلامية وتسمى بمعسكر الاعتصام والذى أنشىء إبان كارثة السيول والفيضانات. ثم هاجموا المصلين بمسجد الحارة وحصبوهم بالحجارة. وكان هناك إشتباك آخر على النسق نفسه سبق حادث الثورة (١٣) وقع يوم ٤/١٩ فى حى «اللاماب» جنوب الخرطوم جرح فيه مواطنان وقتل آخر يدعى الرميح عبد المحمود بطلق نارى..

بينما الأمور تأخذ طور التأزم كان قادة الجبهة الإسلامية يزيدون فى نيران الفتنة.

وفى الجانب الاخر أصدر مجلس الكنائس بيانا أهاب فيه بالمسيحيين أن (يصلوا من أجل السلام)(١٤).

وعزمت القوى السياسية الموقعة على البرنامج المرحلى وهى المؤيدة لاتفاقية السلام تسيير مسيرة لتحريض السلطة فى المضى قدما فى عملية السلام. وكان ذلك يوم الاحد ١٩٨٩/٤/٢٣ فطلبت السلطات إلغائها خوف حدوث إحتكاكات بعدما أصدر أحمد حاج نور أمام مسجد الخرطوم ورئيس هيئة شورى الجبهة الاسلامية بالعاصمة فتوى فى خطبة الجمعة ١٩٨٩/٤/٢٠ تدعو إلى (تكفير من يخرج فى مسيرة الأحد)(١٥)، وقال إنها دعت لها الكنائس وإستجاب لها الحزب الشيوعى والاتحاديون وذكر مهددا (إن من وآلاهم فهو منهم وإن كان صائما، وليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه إذا كان يخرج مؤيدا لتعطيل شرع الله ومناصرا للعدو الكافر)(١٦).. بينما الواقع كذلك كان صحف الجبهة الإسلامية تبرز العناوين التى يقشعر لها البدن (الكنائس تقرر التصدى للشريعة الإسلامية) (قوى الردة تعطل شرع الله) (الشريعة لا تأتى إلا عن طريق الدم)(١٧)..

وأصبح من المألوف أن يقرأ الناس عبارات الكفر والالحاد والردة فى صحافة الجبهة الإسلامية، واصفين بها كل من يخالفهم الرأى فى إرجاء مناقشة قانون الترابى. وفى يوم ١٩٨٩/٥/٤ أصدرت الأمانة العامة بالعاصمة بيانا تنادى فيه (بإستنهاض الهمم لانقاذ البلاد من وضعها المزرى ومن عار الرده والنكوص عن شرع الله الذى لن ينحى إلا بسلاح الجهاد والاستشهاد أعداء الله هم الحاكمون وزعماؤنا فى غيهم سادرون ولن يمحو عار الردة إلا السنة الماضية.. الجهاد فى سبيل الله)(١٨). وعلى

النمط نفسه يصدر المشير عبد الرحمن سوار الذهب بعد أن رأس منظمة تسمى «القوى الشعبية للدفاع عن العقيده والواطن» بيانا يوم ١٩٨٩/٥/٣٠ إلى الشعب السوداني يشير فيه إلى (أن تهاون الحكومة في تعاملها مع حركة التمرد هي سبب كل ذلك) (١٩) ..

وعقدت هيئة شورى الجبهة الإسلامية إجتماعها الدوري لعام ٨٩ وفيه (فوضت القيادة التنفيذية للجبهة الإسلامية إعلان الجهاد بالوسائل المناسبة للدفاع عن الوطن والعقيدة) (٢٠) ..

وجاء في افتتاحية لجريدة ألوان - إحدى صحف الجبهة الإسلامية- الاشارة الى الموعد المحدد لتنفيذ الانقلاب (عزيزي محمد عثمان أن مناسبة النشر بريئة جدا فقد بقى من ٣٠ يونيو أيام وما أشبه الليله بالبارحة)(٢١) والمقصود بالطبع السيد محمد عثمان الميرغني، وقال الترابي قبل يومين من حدوث الانقلاب (ان السودان يواجهه إحتمالات إنقلابات عسكرية)(٢٢). وفي الوقت نفسه تمنى أن لايكون ذلك من النوع الدموي.

من خلال هذه الاستراتيجية التي اوردناه يتضح أن الجبهة الإسلامية تبعت عدة مراحل قبل أن تصل يوم ٣٠ يونيو.. وقد كتبت في صحيفة الوطن ١٠ مايو ١٩٨٩ تحليلا إخباريا لخص في ثلاثة محاور أسباب تحريك الجبهة الإسلامية لرياح الفتنه الدينية وكانت كالتالي.

المحور الأول: خلق جو من الاضطراب والفوضى الأمنية حتى لا تعمل الحكومة على إلغاء قانون الطوارىء لأن إلغاء هذا القانون يقع ضمن بنود مبادرة السلام الموقعة بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي أجازها مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية..

المحور الثاني: محاولة إيهام الرأي العام بأنها الجهة الوحيدة الحريصه على إعلاء كلمة الإسلام ولكن هذه تخرصات فضحتها الممارسات المشبوهه لبعض قادة الجبهة الإسلامية (كعثمان خالد مضوي ود. على الحاج)..

المحور الثالث: محاولة كسر طوق العزلة السياسية والشعبية التي حاصرتها بعد مشاركتها في حكومة الوفاق وظهورها بمظهر العاجز في القضايا التي كانت تتحدث عنها وهي في المعارضة. وبعد ذلك نشوزها عن الاجماع الوطني في قضية السلام. فيما يبدو لي الآن وبعد مرور مايقارب الأربع سنوات على إنقلاب يونيو أن الأمور تشرح نفسها ببساطة شديدة.. بعد الدمار الذي لحق بالسودان سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وبعد أن إتضحت طموحات النظام في تصدير نموذجه إلى أقطار شقيقة.. إننا لو أردنا تفصيل كل ذلك فإننا سنكتشف حقيقة واحدة وهي أن قادة هذا النظام برعوا وأنجزوا شيئا واحدا وهو الكذب..

لقد أقاموا وأسسوا مصنعا كبيرا للكذب!! وقوده إنكار ما تراه العين ونفي ما تسمعه الآذان ولي ذراع الحقائق وذلك ما سيلمسه القارىء بسهوله في الحوارات التالية|-

الهوامش:

(١) إستنادا إلى دراسة محكمة الدكتور إبراهيم كرسنى (الأصولية والمشاركة السياسية) قدمت فى ورشة العمل التى نظمتها المنظمة السودانية لحقوق الانسان القاهرة ١٦-١٨/١١/١٩٩٢

(٢) الحركة الإسلامية فى السودان التطور المكسب المنهج ص ٢٥٢ د. حسن الترابى

(٣) لمزيد من الاستزادة أنظر الفصل الثانى (مضمون وآليات التنظيم الإسلاموى): أزمة الإسلام السياسى د. حيدر إبراهيم

(٤) المصدر السابق ص ١٣٠

(٥) المصدر السابق ص ١٢١

(٦) حيثيات لقاء بين البشير ونقد نشرت تفاصيله جريدة الشرق الأوسط ١٩٨٩/٧/٦

(٧) جريدة الانقاذ الوطنى ٨٩/١٠/١٧

(٨) من (٨) إلى (١٧) مقتطفات من تقرير إخبارى لصحيفة الوطن الكويتية من الخرطوم ٨٩/٥/٣

(١٨) إستنادا إلى رصد وتوثيق دقيق للدكتور مختار عجوبه فى دراسة بعنوان (الديمقراطية مأزق الحركة الإسلامية فى السودان) يونيو ١٩٩٠ (على الألة الكاتبة).

(١٩) المصدر السابق

(٢٠) جريدة الاسبوع ٨٩/٦/٦

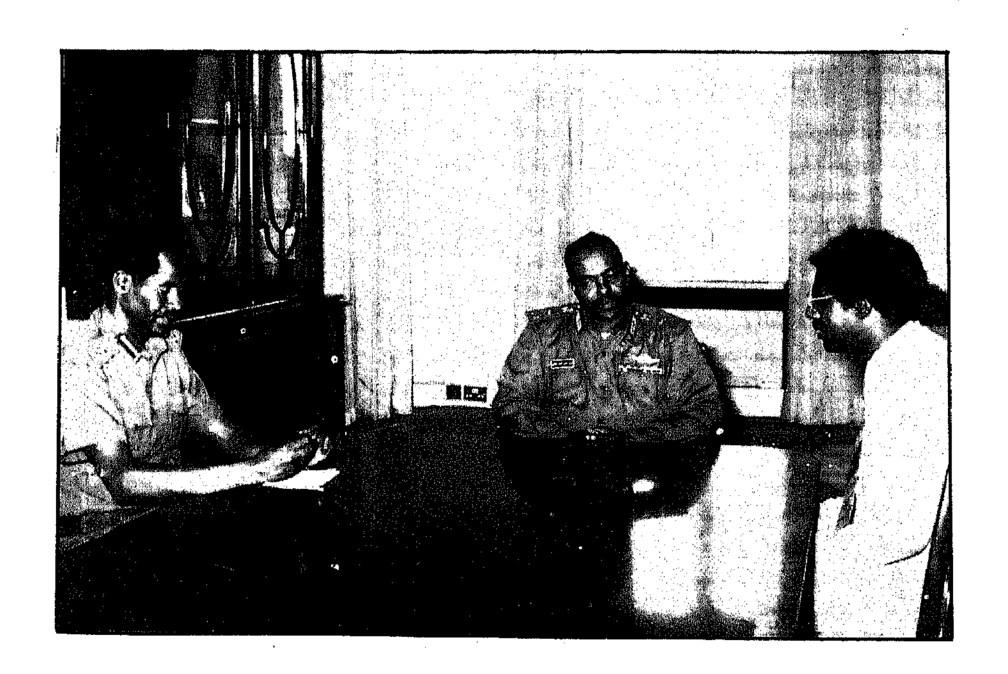
(٢١) جريدة ألوان ٨٩/٦/٢٥

(٢٢) جريدة الشرق الأوسط ٨٩/٦/٢٨

رئيس المجلس العسكرى:
الفريق عمر البشير

- تشكل تنظيمنا بعد فشل إنقلاب يوليو ١٩٧١.
- أطلقنا سراح قادة مايو لأنهم قاموا بإنقلاب مثلنا.
- عندما نجد البديل سنلغى قوانين سبتمبر.

الخرطوم ٢٥ يوليو ١٩٨٩



★ المستقرىء للوضع الراهن لابد وان يرجع بذاكرته للمذكرة التى رفعتها القوات المسلحة فى فبراير ١٩٨٩. سؤالى ماذا كان يعنى تأييدكم لها علما بأنكم لم تكونوا ضمن الموقعين عليها وعلما بأن التخطيط لهذا الانقلاب كان قبل ذلك بمراحل كثيرة؟.

– هذا يضطرنى الى الفترة التى سبقت المذكرة. فالأسباب التى جعلت الناس تنتظم هى الشعور بالخطر عموما. فعندما حدث إنقلاب ١٩٧١ الناس دخلت فى محنة حقيقية، والسودان دخل محور ضيق جدا بعد استيلاء حزب عقائدى ذى توجهات متطرفة بعيدة عن معتقدات وأهداف الأمة. وقلنا لأنفسنا الذين نعتبرهم قوى غير وطنية نظموا أنفسهم وضحوا هذه التضحيات من أجل أهداف بعيدة عن هموم الوطن «أشمعنا» الضباط الوطنيين لا ينظموا أنفسهم ويجهزوها من أجل حماية هذا البلد. أى بمعنى الهدف فى ذاك الوقت حماية البلد وليس الاستيلاء على السلطة. واستمرت الفكرة تتبلور فى أذهان الناس بلقاءات ومشاورات ثنائية، حتى أخذت شكل الخلايا، والتى بدأت تكبر، واحتمال أن كل فئة فى أثناء بحثها عن توسيع خليتها، تصادف خليه لها نفس التوجهات، واستمر ذلك حتى السنين الاخيرة من نظام مايو حيث شعر الناس أن الوضع سائر فى إتجاه خطا وأنه يجب تصحيح المسار. فإستمروا فى التحضير وتهيئة الظروف إلى أن جاءت الانتفاضة، حيث تمت الاستفادة من الترابط والتنظيم فى خلق رأى عام داخل الجيش يرفض حالة الطوارىء، وفعلا استجابت القوات المسلحة لهذا الاتجاه نتيجة ضغط هذه الخلايا. مع إنه كانت هناك تيارات تتصارع، بمعنى كل تيار كان يحاول الوصول أولا للسلطة. وهذه من الاشياء التى قمنا نحن لايقافها الأن لأن الصورة شبيه بالوضع قبل الانتفاضة. بعد حدوث الانتفاضة كان رأينا فى تنظيمنا نحن أن الاحزاب هى الاصلح لقيادة مسيرة البلاد لما لها من تجارب سابقة وفترة معارضة إمتدت لستة عشر عاما، واعتقدنا أنها مؤهلة، لكن فوجئنا أن الممارسات الحزبية لم ترتفع للمستوى المطلوب وكان الأمل أن تختفى بعد فترة الانتخابات ويظهر التوجه المطلوب لكن هذا لم يحدث وشعرنا أن الاحزاب كل يوم وآخر تثبت فشلها بدليل حل الحكومات المتكرر. وعند المذكرة نحن أيدناها من منطلق أن القوات المسلحة تريد أن تأخذ دورها لكى ما تحافظ على مسار البلد، ووضعت نقاط معينة نحن بموجبها أيدنا المذكرة. لكن هذه النقاط لم تنفذ والقيادة العامة إدعت عكس ذلك، والنقاط مثل تحديد مسار الدولة وتغيير نظام الحكم والسياسة الخارجية.. الخ.. وفى السياسة الخارجية بالذات قبل المذكرة كان للسودان علاقة جيدة مع دولة واحدة هى ليبيا وبعدها العلاقة مع الدول الأخرى ظلت كما هى بينما العلاقة مع ليبيا تناقصت وإنقطعت فى آخر الايام. وبعد المذكرة الحكومة أصبحت أكثر عزلة وأكثر عزلة وأكثر ضعفا، خصوصا تجاه المفاوضات مع المتردين، فإنجاح المفاوضات لا يتم بتقديم التنازلات وإنما تعرف كيف تكون «شاطر» بمعنى أن تأخذ حقك دون أن تعطى كثيرا، وهم كانوا يعطون دون أن يأخذوا. وهذه مهينة جدا، ونحن كقوات مسلحة لانقبل الاهانة. صحيح فقدنا معركة او معركتين لكن لم ننهزم ولم نشعر بأننا إنهزمنا حتى تكون الحكومة فى الموقع الاستسلامى والضعيف. ومفاوضات السلام نفسها شعرنا بأنها مناورات حزبية، وأنها لعبه دخلت الحركة وخرجت منها رابحة. بمعنى أن الكسب الذى نالته الحركة من المناورات الحزبية منذ تاريخ ١٦ نوفمبر وحتى تاريخ قيامنا. لم تكسبه منذ الـ ١٧ عاما أو حتى الـ٦ أعوام الاخيرة. وبذلك أخذت بعدا دوليا كبيرا وكذلك أخذت بعدا إقليما سيطرت فيه على دول الجوار بدرجة مائة بالمائة. داخليا خلقت قاعدة كبيرة فأصبح لها صحفها التى تتكلم عنها وتدافع عن أطروحتها كأنما هى حزب حاكم داخل الحكومة. ثم التردى شمل كل شىء الفساد طفح.. رخص وأراضى وإغاثات ونهب.. والساحة كان بها أكثر من ثلاثين جريدة سياسية عندما تقرأ واحدة أو أثنتين تشعر «بالقرف». والحالة الأمنية ترددت فى دارفور ووصلت مرحلة خطيرة والمشكلة أساسا خلقتها الاحزاب بين القبائل. حتى فى الخرطوم لا توجد تسعيرة فى السوق.. وعندما جئنا لنعمل تسعيرة وجدنا أسعار قبل خمسة أو ست سنوات بمعنى لم تكن واقعية.. مثلا دستة البيض كانت مسعرة بأربعة جنيهات ونصف فى الوقت الذى لا تقل تكلفتها عن عشرة جنيهات. عموما لم تكن هناك حكومة لذلك كان يجب أن نتخذ القرار حماية للسودان بأن نستلم السلطة.

★ بالطبع معروف دور القوات المسلحة فى حماية البلاد والدستور والاهداف العليا لكن سؤالنا فى هذا الخصوص.. المذكرة نصت نصا صريحا على تأكيد وحماية الشرعية الديمقراطية ومن هذا المنطلق يمكن ان نقول أن إنقلابكم خرق لمذكرة القوات المسلحة هذا إذا لم نشأ أن نقول إنها خرق للنظام الديمقراطى فما ردكم؟.

– الحكومات خلقت من أجل خدمة المواطن، فإذا كانت الحكومة لا تخدم المواطن يكون على كل مواطن أن يعيش بطريقته مثل الغابة، والناس تدفع الضرائب من أجل أن توفر لها أشياء معينه. وإذا لم

تتوفر هذه الاشياء يكون النظام فقد شرعيته.

★ **القوات المسلحة تجاربها مريرة في الشارع السوداني مما خلق حاجزا نفسيا بينها وبين الجماهير هل وضعتم عاملا كهذا في حسبانكم قبل التفكير في هذا الانقلاب؟.**

– هذه فكرنا فيها.. والعامل النفسي هذا نماه الناس المتسلقون والمطبلون، فالفئة من هؤلاء التي تلتف حولك وتتسلق وتطبل ويمنحوك الشعور بأنك «حاجة كبيره كده» وأكبر من مستوى الشعب، بمعنى تفصلك من الشعب وهذا ما وقع فيه جعفر نميري، وجعفر نميري أساسا جاء من حي شعبي مثلنا تماما، وكان مواطنا بسيطا جدا، لكنه جمع حوله «شلة» من الحرامية والمطبلين، لذلك نحن تفادينا هذا الموضوع، ومن الأول قررنا أن أي «زول» يجيء ويؤيد ويطبل نعزله تماما. لذلك المسئولين الذين إخترناهم تجدهم تفاجئوا عندما نتصل بهم ونقول لهم نحن نريد تعيينكم في الموقع الفلاني.. والوزارة بالكامل لم يكن هناك أي وزير أيد أو بارك حتى ولو بالاشارة، كذلك الحكام حتى العسكريين منهم، تجد بعضهم فصلناهم وأحلناهم للتقاعد في نفس اليوم الذي إستلمنا فيه السلطة وبعد عدة أيام يفاجأ بأننا إستدعيناه لتعيينه في موقع آخر. فالخطأ الذي وقع فيه نميري وجعله ينعزل من الجيش والشعب تفاديناه تماما..

★ **إذن من حق الجماهير أن تتساءل عن الضمانات التي تجعلكم لا تكونوا وجها آخر لنميري خاصة وأن ما قدمتم عليه حتى الآن لا يبشر بذلك؟.**

– تدخل العقيد حسن ضحوي وقال.. الجماهير دي وين؟!

★ **جماهير الشارع السوداني؟!**

– هذا التخوف موجود. خطأ جعفر نميري حل المجلس وعين نفسه رئيسا، لكن نحن ال ١٥ حل مجلسنا سيكون بنهايتنا جميعا.. يعني عندما نحل المجلس نخرج كلنا.. لكن نميري في الاول حل المجلس الذي أوصله للسلطة وكانوا من الاساس معه ثم عين نفسه رئيسا، ونحن سوف نبعد من هذه.. وعندما نبعد سوف نترك القوات المسلحة بإذن الله نظيفه، لأنها هي الحامية للنظام والدستور وسوف نمنحها الحق الشرعي في أن تتدخل وتنهي الحكم الموجود وتقاوم الوضع وترجع الأمور لنصابها!!.

★ **تحدثتم عن عشق الشعب السوداني للديمقراطية فما هي حدود الفصل عندكم بين الديمقراطية كمنهج وأسلوب حكم وبين الممارسة الحزبية التي كانت؟.**

– أولا الحزبية بشكلها الطائفي الذي كان موجودا، كان الهدف منها حماية مصالح البيتين. فمنذ إتفاق السيد علي والسيد عبد الرحمن المعروف بإتفاق السيدين لم يلتق هؤلاء السيدان من أجل مصلحة السودان، لأن مصلحة السودان كانت في الحكومة الوطنية التي كانت قائمة لأنها حققت انجازات ضخمة في فترة وجيزة أكثر مما كان مطلوب منها. فقد كان المطلوب منها الجلاء والسودنة والاستفتاء، فأنجزت كل هذا بجانب الاستقلال، الذي اختصرت به الزمن، لذلك كان لها شعبية كبيرة أثرت على شعبية البيتين، لذلك إتفق البيتان ولأول مرة في تاريخهم – لأن تاريخهم عدائي منذ قيام الثورة المهدية – على مصالح البيتين وانهارت الديمقراطية الأولى بسبب الاصرار على تقديم مصالح البيتين على مصالح الشعب. وجاءت الديمقراطية الثانية وتكرر نفس الشيء، والثالثة كانت مصالح البيتين هي الاساس. فلو كشفنا عن ارصدتهم كأشخاص قبل الانتفاضة واليوم لوجدناها تضاعفت آلاف المرات. فواضح أن هذه ليست الديمقراطية التي يريدها الشعب السوداني. ونحن نريد ديمقراطية نظيفة وممارسة نظيفة أن يختار الشعب ممثليه وهم الذين يقررون. ونحن الان سوف نعزل هذين البيتين وينص القانون!!.

★ **من خلال حديثك واضح أن هناك نمطا معينا من الديمقراطية يدور في رؤوسكم هل لنا أن نعرفه؟.**

– بالطبع هناك شيء.. لكن كما ذكرت أن التجارب السابقة كلها من أحزاب وطائفية وعقائدية وإتحاد إشتراكي مرفوضة.. ولأن الشعب السوداني يعشق الحرية الشكل الذي يدور في أذهاننا لم يتبلور بعد. وأولا ننتهي من المشاكل التي أمامنا ومن ثم سوف نطرح ذلك في حوار من خلال الصحف وأجهزة الإعلام حتى يشارك الناس برأيهم.. لأن رأينا ليس نهائيا في هذا الموضوع، ربما يكون لدينا شكل عام نريد فيه رأيا نهائيا وتفاصيل أدق، ومن خلال النقاش سوف يتبلور هذا الاتجاه..

★ **هل صحيح إنكم بدأتم حوارا مع المعتقلين السياسيين الذين في السجون؟.**

– في الحقيقة لم نفتح حوارا على الاطلاق.. وإنما هناك واحد نقل لنا رأيا منهم.. ووضحنا له نحن رأينا ووضحنا له ماذا سنفعل بهم وماذا سيكون مصيرهم..

سيكون هناك تحقيق، وهناك محاكمات وبعدها الذى سيبرأ يذهب لبيته والذى سيحاكم يذهب للسجن، والبرىء ليس هناك مانع من مشاركته فى الحياة السياسية كمواطن.

★ لكن من بين المعتقلين من هو معتقل ولم يتبوأ اى منصب فى الحكومة السابقة؟

– نعم .. البعض بحكم مواقعهم وبحكم معلوماتنا نحن هناك خطورة فى وجودهم فى الخارج. وهناك من تبوأ مناصب وزارية عليا ولم نعتقله لأنه ليست هناك خطورة منهم.. وهناك البعض الذى لم يكن فى السلطة لكنه مارس بعض الاخطاء والفساد وهؤلاء أيضا اعتقلناهم. وانت لو نظرت لعدد المعتقلين الان لوجدته أقل من عدد الاحزاب التى كانت فى الساحة.

★ لكن فى التاريخ السودانى القريب هناك بعض المفارقات التى تتماثل الان. فنميرى اراد محو الاحزاب من الخارطة السياسية السودانية وبعد محاولات ١٦ عاما ظهرت الاحزاب للوجود مرة ثانية هل قدرتم شيئا كهذا؟.

– طبعا .. أولا الاتحاد الاشتراكى لم يكن بديلا لأن ليس فيه ممارسة ديمقراطية.. حتى على مستوى الوحدات الاساسية. وعملية التصعيد كذلك، مع إنه هناك بعض الاشكال الديمقراطية فى انتخابات المناطق وحتى اللجنة المركزية التى كانت جزءا بالتعيين وجزءا بالانتخاب.. لكن فى الامانة العامة والمكتب السياسى تنعدم الديمقراطية لأنهما كانا يتكونان من ستين عضوا .. هؤلاء الستون هناك ثلاثون بنص القانون يقوم الرئيس بتعيينهم .. والثلاثون الباقون يتم إختيارهم من قائمة يقدمها الرئيس. بمعنى فى النهاية هؤلاء الستون يقوم الرئيس بإختيارهم. «زى ما يقولوا ليك هاك البامية دى وانتخب بامية أكلها» – ضحك الفريق بصورة مفزعة – كذلك جاراه فى الضحك العقيد ضحوى وأنا برغم إننى لم أفهم ما قال!!.

★ فى مسألة الحوار الوطنى هل صحيح إنكم طرحتم فترة إنتقالية للحكم؟.

– كما ذكرت لم يكن هناك حوار ولا حديث عن فترة انتقالية نحن الان ننجهز و نظف الاجهزة. ونحاول أن نحل المشاكل الاقتصادية القائمة، ونحل مشكلة الجنوب وبعد ذلك سوف نأتى لممارسة الديمقراطية التى نريدها نحن. ونقتنع بها نحن.. ونرى أنها الافيد للشعب السودانى.. وأنا قرأت فى جريدة تقول إننا سوف نقوم بحل مشكلة الجنوب والمشكلة الاقتصادية ونلغى قوانين سبتمبر وبعدين نسلمها الاحزاب مرة ثانية.. «يعنى علشان يخربوها من جديد».. (ضحك متواصل)..

أساسا إذا هم صالحين للحكم ما كان «شلناهم».. وبإرادتنا نحن لن يأتوا .. إلا إذا حدث شىء خارج إرادتنا ..

★ فى مثل هذا الجو يصعب معرفة القبول الجماهيرى بالنسبة لكم فما هو معياركم لهذه المسألة؟.

– معيارنا أن كل الاحزاب والنقابات وأيضا القوات المسلحة كانوا موقعين على ميثاق حماية الديمقراطية. فإذا كان هناك رفض لنا كان طبق هذا الميثاق.. ومجرد نحن ما أعلنا إذاعة البيان الأول كان المفترض أن يقف كل شىء فى الدولة لكن حدث العكس.. وعندما جئنا كان مزارعو الجزيرة والرهد فى إضراب وبمجرد إستلامنا انتهى الاضراب ونزل العاملون فهذا قبول.

★ دعنا نفترض تطبيق هذا الميثاق هل تصورتم ماذا سيكون الوضع بالنسبة لكم؟..

– أنا أقول لك أولا نحن جزء من الشعب السودانى ونعيش فيه ونتفاعل معه، فلو لم نتأكد من أن هناك ما يحتم مجيئنا لما جئنا، ولم يكن إقتناعنا نحن فقط، وإنما الجيش والشارع بل العالم كله مقتنع بأنه يجب أن يحدث تغيير فى السودان..

«تدخل العقيد ضحوى وقال حتى الامريكان وقادة العالم كله قالوا إنهم كانوا يتوقعون ذلك من زمان»..

.. واصل البشير .. والمسؤول الأمريكى الذى جاء أمس قال لنا رغم أن القانون ٥١٣ لا يجيز التعاون معنا لكنهم بصدد البحث عن مخرج لهذه المادة لأنهم مقتنعون بأن الوضع الحالى أفضل من الماضى الذى كان يجب أن يذهب..

★ لكن على صعيد العالم العربى مثلا هناك إتجاه فى عديد من الدول بإنتهاج الديمقراطية الحزبية مما يعنى ان الغاؤكم لها أنه سير فى الاتجاه المعاكس ما هو رايك؟.

– فى الحقيقة كل الدول المجاورة لنا لم تمر بتجربة حزبية أو ديمقراطية بالطريقة التى كانت فى السودان، وكما قلت لك نحن فى السابق كنا نتطلع لهذه الاحزاب ونحن الذين أتينا بها .. ومع ذلك وصلنا لقناعة بأن هذه الاحزاب غير صالحة.. ربما هذه الدولة فى مرحلة التجربة للأحزاب دعهم يجربوا، نحن

جربنا وإنتهينا..

★ **هناك نقطة مهمة جدا في مسألة الخطاب السياسي للنظام فقد لاحظت خلال وجودي هنا بعض القسوة وهي مسألة خطيره بالنسبة لشعب كالشعب السوداني الذي يمتاز بحس سياسي عال؟.**

– أنا ما عارف القسوة في شنو..

★ **في الخطاب السياسي على سبيل المثال سمعت بيانا بالتهديد والوعيد يقول من «اراد ان تثكله امه» فهذا شيء خطير بالنسبة لشعب له حس سياسي مرهف كما تعلمون؟؟.**

– قد يكون حدث نوع من اللبس مابين التوجيه الذي صدر من المسؤول والصياغة التي تمت وأذيعت، لكن هذا لا يمنع.. نحن جئنا وهناك ممارسات فاسده، ونحن ثورة ضد الفساد، وحتى الان لم نعمل أي شيء لا في خطابنا السياسي ولا في ممارستنا.. «يعني لسه الحاجه الفي رأسنا ما إطبقت».. فكل من أكل مال هذا الشعب وكل من ساهم في تدمير السودان واقتصاده وإهانة المواطن السوداني ذو الحس المرهف «زي ما إنت بتقول».. ونحن خاطبنا المفسدين وتجار السوق الاسود وهؤلاء سوف نعاملهم بكل القسوة وبدون رحمة لأنهم دمروا البلد. ونحن كبلد من ناحية الموارد الطبيعية ليس هناك بلد أفضل مننا.. ومقارنه ربما نكون بعد أمريكا مباشرة ولنسأل لماذا كل هذه البلدان تطورت ونحن مازلنا، هذا بسبب ممارسات بعض الناس.. وهؤلاء سوف نكون قاسيين جدا معهم من أجل المواطن المرهف هذا.. لأن هؤلاء ليس لديهم رحمة.. نهبوا أموال الشعب، «وعملوها مزارع خاصة بوظوا بيها أخلاق البنات وأخلاق الموظفين وأخلاقيات السياسيين». ونحن في نفس اليوم الذي جئنا فيه كان هناك سياسيون «مساهرين في مناطق ومعاهم بنات وخمرة مهربة».. وهو كمسؤول كان من المفترض أن يسأل من أين جاءت هذه الخمرة.. لكن بدلا عن ذلك يشربها في مزرعة يمتلكها واحد طفيلي..

★ **الثورات التي بقيت في وجدان الجماهير على الاقل في المنطقة العربية هي الثورات التي حملت فكرا وفلسفة معينة فبالنسبة لثورتكم هذه هل تبلور حتى الآن فكر او فلسفة معينة؟..**

– نحن فكرنا الشعب السوداني وفلسفتنا الشعب السوداني.. ونحن جئنا من أجل خدمة هذا المواطن وإنقاذه ورفعه الى مستوى معين.. ونحن لو حققنا هذا الهدف لا اعتقد أن الشعب السوداني سوف ينسانا.. وإذا إنتشلنا هذا المواطن من الوهدة فسوف يذكرنا وإذا لم نحقق هذا فنحن سنذهب والتاريخ سينسانا مثل ما نسى غيرنا..

★ **أطلقتم سراح الاربعة الذين حوكموا كرموز لنظام مايو ما هي المبررات؟.**

– نحن إتخذنا القانون كمبرر لإطلاق سراح هؤلاء.. وأصدرنا قرارا في حق كل من حوكم بسبب خرق المادة ٩٦ من قانون العقوبات «إعلان الحرب على الدولة والتمرد» أو المادة ٢١ الخاصة بالتمرد.. هذا تسقط عنه الإدانه.. لأننا نحن بتحركنا خرقنا هاتين المادتين.. فمن هذا المنطلق ومنطلق أخلاقي أيضا فنحن طالما خرقنا هذه المواد لا نقبل أن يحاكم بها شخص قبلنا..

★ **ماذا عن المحاكمات التي قلتم انها ستكون فورية وحتى الآن لم يقدم اي رمز لمحاكمة؟..**

– المحاكمة فورية لا تعني أن نأتي بالشخص ونحاكمه لأنه كان رئيس وزراء.. وإنما لأنه فعل كذا وكذا وكذا.. هذه المخالفات يجب إثباتها أولا بالتحقيق وعندما تكتمل البيانات يقدم الشخص للمحاكمة..

★ **ماذا عن اعتقال مبارك الفاضل المهدي؟.**

– مبارك الفاضل هرب إلى ليبيا «كانت هذه أول معلومة تعلن لصحيفة عن هروب السيد مبارك المهدي»..

★ **هناك معلومات تؤكد ان السفير المصري طلب مقابله السيد محمد عثمان الميرغني مرتين إلا ان الاخير رفض.. فبلاشك مثل هذا الطلب نما تحت علمكم؟.**

– هذا الطلب لم يحدث على الاطلاق «ولا جابوا لينا سيرته أها أيه رأيك»..

★ **المهم النفي او الاثبات؟.**

– أولا بالنسبة للطلب لم يحدث إطلاقا.. ولا في مقابلاتي المتعدده مع السفير المصري.. ولا مقابلاتي الثلاث مع حسني مبارك أن تطرق حتى بالكلام عن محمد عثمان الميرغني.. فكل الذي جاءنا أن أحمد الميرغني طلب حق اللجوء في مصر.. ووصل إلى القاهرة..

★ **إذن هل ستطلبون الذين خارج السودان؟.**

– لا .. منطلقنا القبلي وعرفنا السائد عندما يلجأ إليك أحد ويحتمي بك فيجب حمايته..

★ ماذا عما يقال عن ارتباطكم بالجبهة الإسلامية؟..

– هذا كلام قيل كثيرا ونحن سوف نتجاوزه بالعمل..

★ بما انكم تملكون سلاح القوة لماذا إذن لم تلغوا قوانين سبتمبر؟.

– لأننا لم نجد البديل حتى الآن .. وعندما نقرر البديل سوف نلغيها .. (تضايق الفريق وقال لى بحزم «يا أخى إنت مالك كلامك كثير كده» فطلبت منه أن يتسع صدره لسؤالين أخيرين).

★ حول قضية الجنوب لا تزال رؤيتكم غامضة حولها؟.

– ليس غامضا .. ونحن لا نريد أن نقول كل الكلام لأن هناك مفاوضات ستجرى.. وآراؤنا سنطرحها فى المفاوضات .. فالمساجلات الإعلامية تضر بالقضية..

★ لكنكم الغيتم كل الاتفاقيات السابقة ألم تجدوا فيها أى شىء إيجابى؟.

– فيها نقطة واحدة إيجابية وهى وقف أطلاق النار ونحن أعلنا ذلك.

★ إذن ماذا عن المؤتمر الدستورى؟.

– المؤتمر الدستورى كان من أجل جمع شتات التنظيمات الموجودة فى الشمال.. واليوم هذه التنظيمات إنتهت وتبقت فقط مفاوضات بين الحكومة والحركة..

★ ماذا إذا تمسكت الحركة بالاتفاقيات السابقة؟.

– نحن إشترطنا عدم وجود أى شروط سابقة وليست هناك حلول مجزأة.

★ هل تعولون على مصر فى التفاوض مع الحركة الشعبية؟؟..

– مصر لها علاقات مع الحركة.. وإستثمرنا نحن ذلك فى تقريب وجهات النظر والجلوس فى مفاوضات..

★ المراقبون السياسيون يتحدثون عن إفتقار مجلس الوزراء للخبره السياسية والادارية إذا صح هذا القول كيف يعول عليه فى حل مشاكل البلاد الشائكة؟..

– نحن نرى أنهم مؤهلون جدا جدا .. وعندما إخترناهم بناء على مؤهلاتهم فلو نظرت لأى وزير ستجد أنه مؤهل فى مجاله مائة فى المائة..

★ سؤالى الاخير.. هل كنت تنتظر يوما ان تحكم السودان؟..

– أبدا..!!

عضو المجلس العسكري
العقيد سليمان محمد سليمان

- أطروحاتنا تختلف عن أطروحات الجبهة الإسلامية.
- المعتقلون السياسيون لا يزيدون عن الثلاثين فقط!
- نحن لا نحاكم الناس بإنتمائهم الحزبي والسودانيون كلهم حزبيون.

الخرطوم ٣٠ يوليو ١٩٨٩



★ اعلنتم فتح الباب لمسألة الحوار الوطنى وقلتم ان ما يتمخض عنه الحوار من صيغ يمكن أن تحكم السودان مستقبلا بناء عليه هل يمكن ان نقول ان فترتكم هذه انتقالية؟؟.

– وضعنا برنامجا مرحليا فى رأينا أنه على الاقل فى الفترة القادمة قادر أن يضع اللبنات الأساسية للحكم وأن يجعل السودان يتأهب لمرحلة الانطلاق. وهى المرحلة التالية التى تستدعى مشاركة الجميع. ونحن كسلطة جديدة فى السودان طرحنا البرنامج المرحلى ولن نحيد عنه.

★ هل فى ذهنكم فترة زمنية محددة؟.

– قد تكون قصيرة جدا، لأن النجاح الذى حققناه فى هذا الشهر منذ إندلاع الثورة يعد كبيرا. فإذا ما سرنا بنفس هذا الحماس فنحن متأكدون بأن البرنامج سيكون قصير جدا.

★ لكنكم لم تواجهوا القضايا الكبيرة فى السودان حتى الآن؟.

– القضايا الكبيره فى السودان كالجبل المدفون تحت باطن الارض. ونحن حاليا نتلمس جوانب هذا الجبل لنصل الى العمق. وهى تحتاج لتكاتف الجهود كلها ولكن بدأنا بداية سليمة وتلمسنا فى كل مجال أين يكون الخلل.

★ فى تقديرك لماذا الشارع السودانى مسكون بهاجس إنحيازكم لجهة سياسية معينة رغم نفيكم؟.

– الشارع السياسى لم نلمس منه أننا منحازون، بدليل أنه يؤيدنا. كل قطاعات الشعب السودانى بما فيها القوات المسلحة مستبشرة بنا. حتى إننا لم نضطر للتدخل فى أى وحدة بعملية عسكرية.. فكل الوحدات أيدتنا بالبرقيات والتهانى والمسيرات الشعبية لدرجة إننا منعناها، لكن فى سؤالك إذا كنت ترى السكون لأن ليس هناك مسيرات فنحن منعناها كما قلت، لأننا نرى أن الضجيج الكثير لن يستفيد منه الشعب السودانى شيئا والجماهير تؤيدنا لأننا نعمل ولا نتكلم كثيرا.

★ هناك مسيرة واحدة نظمت منذ مجيئكم؟.

– فعلا نظمنا مسيرة واحدة فى الاسبوع الأول لأنه كانت هناك ضغوط كثيرة من جهات تريد ذلك.

★ لكن بصريح العبارة لم يكن الاقبال فى هذه المسيرة الوحيدة جيدا فلماذا لا يكون هذا السبب يقف من وراء منعكم للمسيرات؟.

– الاقبال كان فيها جيدا بشهادة جميع المصورين الاجانب. قد يبدو أن التلفزيون السودانى لم يتمكن من تغطيتها بالكامل لأنه يملك كاميرا واحدة. كذلك صادفت المسيرة أزمة فى المواصلات ولم نحشد لها كالانظمة السابقة القطارات واللورى والحافلات لجلب الناس من الأقاليم وأطراف العاصمة، كانت مسيرة منظمة من عدة جهات ونحن سمحنا لها بذلك لكن يبدو أنها لم تتمكن من تنظيمها جيدا لكن فى رأينا أنها كانت ناجحة. ويكفى أن كل من نزورهم فى مواقع عملهم يثنون على منعنا المسيرات.

★ الذين يقولون بموالتكم للجبهة الإسلامية يستندون فى رأيهم هذا إلى أمرين (ولهما ان المجلسين العسكرى والوزارى فيهما حشد من كوادر الجبهة الإسلامية والثانى أنكم دريتم ام لم تدروا فأنتم تتبنون منهج الجبهة الإسلامية حتى الآن فى معالجة قضايا السودان فما ردك؟.

– دعنى أبدا بالجزء الاخير فبشهادة الكثيرين ان الاطروحات التى طرحناها كلها بما فيها مشكلة الجنوب ومعالجة القوانين الإسلامية والعلاقات مع الدول الخارجية تختلف ١٨٠ درجة عن أطروحات الجبهة الإسلامية المنحلة. ونحن كعسكريين الجميع يشهد بأن العسكريين لا يعملون بالسياسة. وحتى إذا كان فيهم شخص كان يميل الى جهة لا يسمح له عمله بأن يظهر كحزبى، لأن هذا ممنوع، لذلك من الصعب أن تحكم على أحد بإنحيازه لحزب معين، ونحن ١٥ عضوا إتفقنا وأدينا القسم وواضح إلى الآن من أعمالنا إننا منحازون للوطن. إشاعة إنحيازنا للجبهة الإسلامية هى الثالثة والأولى كانت تقول أن هذا الانقلاب أو هذه الحركة هى من صنع وتجهيز مصر. والثانية أصابت برشاشها حزب البعث العراقى الشقيق. فهذه الاشاعات تكلفنا كثيرا لذلك لا نلجأ للرد وإنما نرد عمليا.

★ هناك لجان كونها المجلس العسكرى كاللجنة الإعلامية التى ترأستها أنت أسألك عن جدواها فى ظل وزارة متخصصة هى الثقافة والإعلام؟.

– اللجنة الاعلامية لو أردت مقارنتها فهى تشبه دور المشرف السياسى للإقليم. لأن هناك حاليا حاكما لاقليم معين وفى نفس الوقت هناك مشرف سياسى فما جدواها إذن. فالعملية تنسيقية، كذلك بالنسبة للجان فهى عملية إشراف وتوجيه سياسية إعلامية جاءت بها الثورة وهذه السياسة تنفذ بواسطة الوزارة.

★ مسألة أن لمصر دورا في هذا الانقلاب قلت عنها إشاعة ولكن كل وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن سر الغموض في هذه العلاقة فهل توضح لنا ذلك؟.

– علاقة غامضة كيف؟! لا أعتقد أن هناك علاقة غامضة بمعنى سؤالك. فهي واضحة كل الوضوح تقوم على الإخاء والمحبة، والنظام السابق خرب علاقاتنا مع كل دول الجوار وعاث فسادا في كل العلاقات الخارجية، والاخوة في مصر رحبوا بنظامنا على أساس أننا سنسعى جميعا لإصلاح العلاقة المخربة.

★ لماذا كثرت الاعتقالات السياسية هذه الايام؟.

– اعتقالات سياسية.. مثل من تقصد..

★ هناك موجة إعتقالات في أوساط الحزبيين والنقابيين؟.

– قد لا تعلم أن المعتقلين حاليا لا يتعدون العشرين أو الثلاثين فردا. وفي بداية الثورة كانوا بين ستين أو خمسين تناقص العدد لأننا في كل يوم نطلق سراح واحدا أو أثنين.

★ هناك عملية تصفيات شديدة في القطاعين النظامي والمدني قيل أنها إبعاد لمنائين وقيل أنها تخفيضات لإرضاء البنك الدولي فأين الحقيقة؟.

– البنك الدولي لم نتلمس منه حتى الان إشارة بعمل سيئ، ونحن لا نقبل إلا ما فيه مصلحة البلد، وهي ليست تصفيات كما ذكرت ولكن لأننا ورثنا أنظمة متهالكة متداعية وأتضح ذلك في جهاز الخدمة المدنية على وجه الخصوص. وأنت شخصيا كمغترب إذا قدمت للسودان لقضاء حاجه فلن تستطيع إلا إذا دفعت رشاوى وتملقت المسؤولين. ونحن لا ندعي أن كل الخدمة المدنية ملوثة لكنها إلى حد ما وصلها التلوث الحزبي. والفساد. ونحن بصدد إعادة هيبة السلطة والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي ليست تصفية ولكننا نبعد بعض الافراد الذين نرى أنهم معوقون وفاسدون.

★ ماذا عن المعيار الحزبي؟.

– نحن قلنا أن الخمسة وعشرين مليون سوداني مارسوا الحزبية فإذا كان هذا هو المعيار فمعنى ذلك ستكون كل الدوائر والمصالح الحكومية خالية. ونحن لن نتهاون مع من يخرب أو يفسد وهذا هو منطلقنا ونحن لا نحاكم الناس بإنتمائهم الحزبي لأنه كان حق بحكم القانون لكل المواطنين.

★ هناك العديد من القوانين والتشريعات المايوية ظهرت إلى الساحة إذا وافقتنا الراي الا يجعلكم ذلك نسخة مكررة من نظام سابق؟.

– لا أدري ماذا تقصد بالتشريعات المايوية. ولكن الشيء الواحد الذي عمل به نظام مايو وحكومات الاحزاب وعملنا به هو قانون الطوارىء. ويعمل به عندما تكون هناك حاجة له وهو ليس حكرا لنظام معين، فهو قانون عام يستخدم لدرء الكوارث والفيضانات وحوادث الأمن والعلميات. ونحن نستخدمه الآن لأن الحالة الأمنية تستدعي ذلك.

★ على سبيل المثال التشريعات في قوانين الرقابة وضبط الاسواق النواحي الادارية كلها منسوبة الى قوانين ١٩٧٨؟.

– لا أدري إن كانت منسوبة لهذه القوانين أم لا.. ولكن نحن بصدد تنظيم الإجراءات بحيث يكون السوق والشارع والمصلحة والاندية والصحف كلها منضبطة لذلك لابد من قانون يكثف النظام العام وهيبة السلطة وإحترامها. ونحن نجحنا في ذلك بغض النظر عن من إستخدم هذا القانون. ونحن نراعي مصلحة المواطن ولن يضار إلا من كان فاسدا أو لديه النوايا لزعزعة الأمن مثلا.

★ في الرد العملي إذن كان يمكن إلغاء قوانين سبتمبر؟.

– مسألة القوانين هذه هي مسألة حساسة للغاية ورثها الحزبيون وورثها نظامنا الحالي.. ولم يستطع من جاء في المرحلة الانتقالية ولا الاحزاب أن يفعل فيها شيئا. لأن هذه القوى كانت تتعامل بكثير من المحاذير وكثير من الكيد لبعضها، ومسألة القوانين هذه لها حساسيتها المفرطة بالنسبة لاخواننا الجنوبيين والشماليين، والتسرع في مثل هذه الاشياء يعطي نتائج قد يدفع ثمنها أجيالنا القادمة، وهذه القوانين كما قلنا سنتناقش ونحاور فيها كل الاطراف وإذا نجحنا فأهلا وسهلا وإذا لم ننجح فستطرح في إستفتاء كما قال الفريق عمر. ونحن لا نقبل أن تستخدم جهة معينة «الفيتو» في رفض هذا وقبول ذلك.

★ هل صحيح أنها طرحت في استفتاء داخل مجلسكم ؟.

– لا ...

★ ما هو موقفكم من الاتفاقيات مع دول الجوار كاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع

ليبيا؟.

– السودان فى طور نهضة إقتصادية وزراعية وسياسية وإجتماعية وهى نهضة تحتاج لعمل الاشقاء والاصدقاء. ونحن نرحب دائما بالإخوة الصادقة الحقه..

★ **السؤال قائم عما إذا كان لكم موقف محدد من هذه الاتفاقيات؟.**

– الاتفاقية الدفاعية مصر لم تلغها. والبروتوكول الليبى كما قلت لك نحن بصدد الاستفادة من دعم كل الاشقاء..

★ **إذن أنتم ضد إلغائها؟.**

– ما فيه مصلحة السودان يهمنا بالتاكيد.

★ **حول قضية الجنوب طرحتم الحوار غير المشروط لكن إذا ما بدأت مفاوضات بينكم والحركة الشعبية هل ترى أن هناك خطوط إلتقاء؟.**

– نحن لم نضع شروطا وكذلك الحركة ولا نقبل أن يضع أى واحد منا شرطا. ونحن نريد أن نجلس كإخوان متصافين. وإذا كانت هناك أى نقاط خلاف أو شروط يرى أى منا تطبيقها سنجلس فى طاولة واحدة ونتحدث، وهذا هو الاسلوب الامثل، لأن وضع الشروط المسبقة اسلوب تعجيزى لأ أكثر ولا أقل.

★ **ألم تجدوا أى إيجابيات فى مبادرات السلام السابقة؟.**

– وجدنا إيجابيات كثيره وليس كل ما يعرف يعلن. ونحن والحركة الان متقدمون للأمام نحو الهدف الواحد.

★ **لكن فعلا هنالك سكون.. لا إتصالات ولا أى شىء معلن فى هذا الوقت؟ البعض يقول أن الحركة الشعبية لم يتبلور رأيها فيكم حتى الآن؟.**

– السكون وعدم الإعلان لا يعنى أنه ليس هناك عمل، وبالعكس كلما سكنا وقل كلامنا كلما كان عملنا أكثر، ويمكنك قياس ذلك بالاستماع الى الاذاعات المختلفة خاصة إذاعة الأخوة فى الحركة وستكتشف أن لهجة التحرش والهجوم توقفت وليست هناك إتهامات متبادلة وهذا يعطى انطباعا بأننا على الطريق السليم.

★ **هل صحيح أن دولا معينة توسطت لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين؟.**

– لا ..

★ **المعتقلون السياسيون من غير الذين تبوأوا مناصب حكومية هل ستقدمونهم لمحاكم؟.**

– كل من عاث فى الارض مفسدا سيحاسب إن شاء الله. وإذا ثبتت براءته سنطلق سراحه فورا.

★ **يشاع أن تعذيبا يجرى للمعتقلين فى داخل السجون؟.**

– أنا أنفى ذلك.

★ **لكن ما يتردد قويا فى الشارع، والإعلام الخارجى يتحدث أيضا؟..**

– هذه بطاقة منى للجنة الأمن لتذهب أنت وتزورهم ولترى بنفسك الطريقة التى نعامل بها هؤلاء الأخوة حتى لا تنقل شيئا غير صحيح..

★★ ★★ ★★

كان إصرارى فى النقطة الاخيرة مع العقيد سليمان مرده للرغبة فى دخول سجن كوبر لرؤية أحوال المعتقلين السياسيين.. فأخذت البطاقة وذهبت الى العقيد بكرى حسن صالح رئيس لجنة الأمن، حسب التوجيه المذكور فيها، فوجدت معه عقيد طيار وعرفت فيما بعد أنه فيصل مدنى، ودار هذا الحوار:-

– قلت: للعقيد بكرى بعد أن تسلم البطاقة وقرأ محتواها، أن زميلك أبلغنى أنك يمكن أن توفر لى فرصة دخول سجن كوبر.

* قال: أحب أن أطمئنك أن الاحوال جيدة وأؤكد على ما قاله زميلى فى عدم تعذيب أى معتقل..

– قلت: قد يكون ذلك صحيح ولكن هل لى أن أرى بعينى حتى أكون صادقا فيما أكتب.

* قال: ولماذا لا تأخذ عنى وتكتب.

– قلت: هذه وجهة نظر واحده.

(وهنا تدخل العقيد مدنى بحدة وقال لى إذا إنت عايز ئ‌ءأشس أمشى لأهلهم يقولوا ليك نحن بنعاملهم كيف)..

– قلت: طالما كنت صريحا معى.. سأكون صريحا معك.. هل تعتقد إذا ما كانوا قد تعرضوا لتعذيب وأخبروا أهلهم.. هل سيخبرنى أهلهم بذلك؟! (لاذ بالصمت وإستدار كأنما الحديث لا يعنيه)..

* قال العقيد بكرى: إنت مش سودانى.

– قلت: نعم.

* قال: حتى لو إفترضنا نحن بنعذبهم أعتقد إنك ما ممكن تكتب ذلك طالما إنت سودانى.

– قلت: ولكن يا سيادة العقيد لى أخلاق مهنة.. ولكن طالما إنتو بتعاملوهم كويس.. سوف اعكس ذلك بالأمانة نفسها وأكون عندئذ خدمت نظامكم..

* قال: السودانيون ما ينشروا غسيلهم فى الخارج.. لكن أوكد لك بأننا جئنا قبل شويه من سجن كوبر وكان معى السفراء الأمريكى والفرنسى والهولندى.. وانبسطوا جدا من أحوال المعتقلين زيادة على إنو صدقت على شيك بثلاثين ألف جنيه عشان يجيبوا ليهم كتب وبراد ما «ثلاجة».. وبالمناسبة الصادق المهدى بقرأ ساكت!!

– قلت: إذا سمحت لى السفراء سينقلوا وجهات نظرهم إلى إداراتهم وأنا أنقل ما أراه لجمهور القراء..

* قال: (على كل حال.. نحن أسه عندنا لجان تحقيق ويمكن زيارتك تربك ذلك.. فتعال مرة ثانية)..

(ذهبت وفى حقيقة الأمر جئت أكثر من ثلاثة مرات وكان العذر الأخير نفسه لأنه فيما أعتقد أنه مقنع).



النائب العام

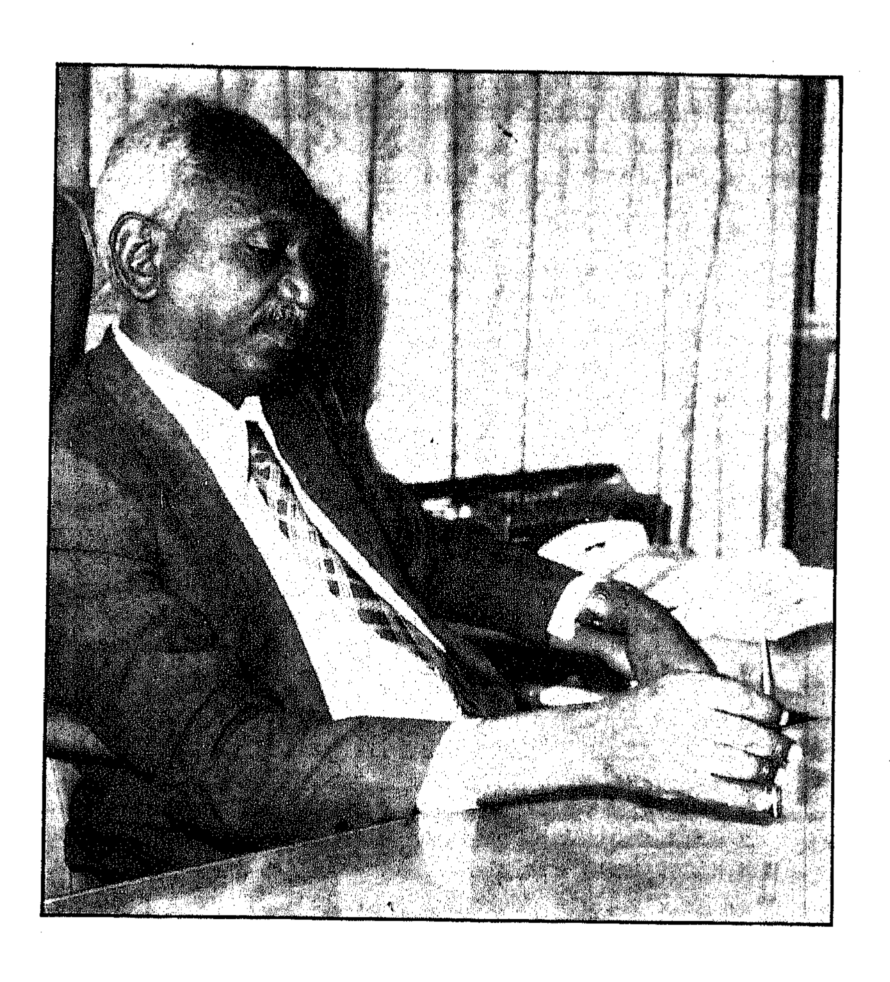
حسن البيلى :

- لى فكر محدد و.اتجاهاتى الاسلامية معروفة.

- لا أمانع فى تطهير الديوان بأيد من خارجه.

- المحاكم العسكرية الخاصة إستوجبتها ضرورة المرحلة.

الخرطوم ١ اغسطس ١٩٨٩



★ **أولا نود أن نعرف كيف تم اختيارك لهذا المنصب؟**

– الحقيقة لا أعرف كيف تم اختياري، لكن أعرف أن الاسس التى وضعها مجلس قيادة الثورة فى اختيار المتعاملين معه من أهل الخبرة الذين توقع أن يكونوا سندا له، كانت هنالك قواعد أعتقد أنها وضعت بعناية لانتقاء رجال تتوفر فيهم المعرفة والجدية والاستقامة، وأن لا تشوب ما عرف عنهم من أداء لأعمالهم أى شائبه.. غرض أو تحزب أو ما يمس بنزاهة الموقف. والذين اختيروا فى هذه الحكومة الجديدة كلهم تقريبا ممن عرفوا فى العمل العام وخدموا فى الخدمة المدنية وكنت واحدا من رجال الخدمة المدنية حيث عملت قاضيا ثم انتقلت إلى القوات المسلحة مستشارا وبعدها عملت فى بنك السودان مستشارا ايضا وخبيرا فى الصندوق السعودى للتنمية. وطوال هذه المدة كنت التزم إلتزاما صارما بضوابط العمل فى الخدمة المدنية. وأقول لك لى فكر محدد واتجاهاتى الاسلامية معروفة وليس لى من سبيل فى جو الاسرة الذى عشت فيه، أن أعيش بعيدا عن التشكيل الذى قمت عليه. وأعتقد أن الطريقة التى بحث بها الآخوة فى مجلس قيادة الثورة عن من يتعاونون معهم اخذت فى الاعتبار خلفيات المختارين، ولا أعرف كيف وصل إسمى من ضمن المقترحين، ولكن عندما طلب منى التعاون قبلت هذا التحدى بإعتبار أن ما قام به هؤلاء الاخوة كان لابد منه لانتشال البلاد من وهدتها.

★ **أنا أشكرك على ما تفضلت به وأسألك صراحة فى مسألة التشكيل الإسلامى الذى ذكرته هل كان الاختيار على أساس إنتمائك للجبهة الإسلامية أو انك الاقرب إليها مثلما ذكرت؟**

– فكرى الإسلامى يجعلنى أقرب إلى كثير من أصدقائى فى الجبهة الإسلامية، لكنى لم أكن يوما ملتزما حزبيا أو عضوا فى أى تنظيم خاص بالجبهة الإسلامية أو التنظيم الذى سبقها وهو جبهة الميثاق الإسلامى أو غيرهما، لكن لى نشاطى الإسلامى الواسع وكنت أصر دائما على أننى أتحدث من موقف الداعية غير الملتزم بحزب سياسى. كنت أظهر فى مجال الدعوة للشريعة الاسلامية ولكن من منطلق المسلم الجاد فى إلتزامه بعقيدته. ومنذ تعيينى قاضيا فى العام ١٩٦٢ لم التزم حزبيا على الاطلاق. وظللت احافظ على هذه الاستقلالية ولكنى ملتزم بالفكر الإسلامى، سواء تعاونت مع الجبهة الإسلامية أو الاتحادى الديمقراطى أو الأمة. ولى أصدقائى من كل الاتجاهات.

★ **مع هذا التوضيح الذى ذكرت لكننى انقل رأى الشارع السودانى. فما سمعته كثيرا.. يقول لى الناس إننا قد نختلف فى كل شىء إلا مسألة أن حسن البيلى كادر من كوادر الجبهة الإسلامية؟**

– دونهم الجبهة الإسلامية فهى لها تنظيم محدد ومشكل فلها مكتب تنفيذى وآخر سياسى ومجلس شورى وهو أوسع الأجهزة، فليبحثوا عن إسمى فى هذه المجالس وليبحثوا عنى متحدثا فى أية ليلة سياسية كانت للجبهة الإسلامية أبان الحملة الانتخابية. أنا إسلامى ملتزم ولى صداقاتى الواسعة جدا مع الاخوة فى الجبهة الإسلامية بحكم تفكيرى، وأتعاون معهم فى منظمة الدعوة الإسلامية التى نشأت قبل تنظيم الجبهة الإسلامية. وكنت عضوا فى هيئة الرقابة الشرعية فى بنك فيصل الإسلامى بعلم بنك السودان وبموافقته للاستفادة من خبراتى فى المجال المصرفى لمساعدة الاخوة فى هيئة الرقابة الشرعية فى المسائل المتعلقة بين الفكر الوضعى فى المصارف والفكر الشرعى.

★ **لكن حد ما نعلم أن منظمة الدعوة رافد من روافد الجبهة الإسلامية؟**

– كيف تكون رافدا وقد تكونت فى عام ١٩٨٠ والجبهة الإسلامية تكونت بعد الانتفاضة.

★ **ليس بالضرورة.. فسبل الاحتواء واردة والكل يعلم أن هذه المنظمة أو منظمات اخرى كمنظمة الشباب والبناء مثلا كلها روافد للجبهة الإسلامية؟**

– كيف يكون هناك إحتواء.. أسأل أنت عن منظمة الدعوة الإسلامية.. فهى منظمة عالمية إسلامية، لها مجلس أمناء يجتمع سنويا وهو يضم السودانيين وغير السودانيين وهو الذى يحدد سياساتها. ولها مدير تنفيذى وإدارات تتبعه.. أبحث عن هذه الادارات وأبحث عن المنضوين للجبهة.. كلهم إسلاميون ممن نذروا أنفسهم للعمل الإسلامى. وكنت مستشارا لها ومتبرعا منذ عودتى للسودان من السعودية.

★ **دعنا نأخذ منطلقا آخر.. قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام إبان فترة الديمقراطية كان معظمها موجها للجبهة الإسلامية وحتى الآن مضى أكثر من شهر ولم تظهر أى من هذه القضايا فما السبب؟**

– عن أى قضايا تتحدث.

★ **على سبيل المثال قضية الاسمدة الكيماوية المتهم فيها د. على الحاج عضو المكتب السياسى للجبهة الإسلامية؟**

– من الذى يثيرها، هل تريد أنت أن يذهب الديوان ويكتب فى قضايا فساد الاتحادى الديمقراطى أو الجبهة الإسلامية أو حزب الأمة.

★ **انا اتحدث عن الاستمرارية فى القضايا؟.**

– هل سمعت بأى قضايا أوقفها النائب العام ومتعلقة بأى شخص.

★ **انا لم اسمع لكنى كمراقب اقول بما انها كانت الاعلى صوتا فى عهد الديمقراطية او ليس من المنطق ان تكون الاعلى صوتا الآن؟.**

– ومن الذى قال لك إننا أصدرنا قائمة بالقضايا الأعلى صوتا والقضايا الاخفت صوتا، أنت سألتنى عن القضايا الموجودة وقلت لك إننى أمرت بتحديد كل القضايا المتعطلة والمستعصية. وقد حضرت إلى هذا الديوان ولم أكمل شهرا. فالاحاطة وتصنيف هذه القضايا لن يتم إلا بتحريك هذه الأجهزة. وكما تعلم أن قوة الديوان كلها محصورة فى التفتيش، ولم تصدر أى أوامر بإيقاف أو تعطيل أى قضية. وهذه عملية مستمرة فإذا كانت لديك أى معلومة أو أى إجراء تم عن أى قضية فأسألنى عنها ولن أكذبك القول.

★ **وما موقفكم من القضايا التى تم التحفظ عليها. هنالك قضايا شغلت الرأى العام مثل قضية هيئة المعارض وقضية هيئة الموانىء وقضية النفايات الذرية وقضية شريف التهامى. لان حد علمنا ان بعضها تم التحفظ عليها؟.**

– أية قضية يثبت أنها كانت ينبغى أن تعالج بطريقة غير التى عولجت بها، أو أن هناك جريمة تم التستر عليها. فليس هناك ما يمنع النائب فى البحث عنها وإعادة النظر فيها. لكن حتى الآن لم تصلنى معلومات تبرر إعادة النظر فى أية قرارات صدرت. أما الجهات الأمنية فقد يكون لها الآن وسائلها فى البحث والتأكد عما يدور من حيث مبرراته أو عدمها. فإن وجدت المبررات سننظر بعدالة فى كل ما يستجد. وكل ظلم حاق بالمال العام أو الدولة أثبتته الأجهزة الأمنية لن نتأخر فى تصحيحه.

★ **من منظور آخر.. تولى د. الترابى ديوان النائب العام فترة من الزمن وقيل انه تحفظ على قضايا ساخنه فى فترته تلك. بصفة خاصة اسالك عن قانونية ذلك؟.**

– ليست لى معرفة خاصة بالفترة التى تولى فيها الدكتور الترابى مقاليد النائب العام أكثر من معرفتى بالفترات الأخرى. لقد كنت أعمل وقتها فى بنك السودان وصلتى بالديوان محدودة فى المسائل المتعلقة بالبنوك وقضاياها، وليست لى أى معلومات خاصة بفترة الترابى. وإذا ثبت أن هناك أى إخلال بالقانون فلن ننظر إلى من كان صاحب الفترة وإنما ننظر إلى الفعل الذى تم. وحتى الآن لم تتوفر لى أى معلومات من جهات أمنية قادرة عن أى نائب عام كان يعمل بالقانون أو يخالفه.

★ **فيما يخص ديوان النائب العام علمنا ان هناك تطهيرا على اى اسس إستند هذا التطهير؟.**

– من من تجرى عملية التطهير هذه .. أى ما علمك!.

★ **علمنا من مصادر خاصة؟.**

– أنا لا علم لى.

★ **يعنى ليس صحيحا؟.**

– أنا لا أقول ليس صحيحا .. لكن لا علم لى.. حتى الآن أنا قلت أننى أسعى لهزة فى الأداء. والان لا استطيع أن أقول عن هزة فى الاشخاص، لأنه لا علم لى بهم. لكن إذا ما كانت هناك جهات أمنية لها معرفة، أو أن هنالك خطة عامة للدولة فى أن تجتث الفساد من المؤسسات العامة، فهذه قد تكون إجراءات متعلقة بالأمن، بمعنى أن هناك معلومات توفرت لدى جهات أمنية وبدورها أوصلتها لمجلس قيادة الثورة، الذى رأى أن هنالك من يستحق لأن يفصل لأسباب يراها المجلس.

★ **لكن بما انكم على راس جهاز النائب العام فكيف تقبل مثل هذا التطهير بايد من خارج الجهاز دون علمكم؟.**

– إذا كانت توفرت لتلك الجهات معلومة لم تتوفر لى عما يستوجب مثل هذه الازاحة فلا مانع لدى. فأنا الآن لم تتوفر لى معرفة الاشخاص، والأداء والسلوك، لكن إذا ما توفرت مبررات لهذه الجهات فلا مانع لدى. ونحن من خلال التجربة سنبحث عن المتقاعس أو الأمين أو غير الجاد أو غير البصير الذى لا يعلم واجباته، فهذه قواعد سنضع الضوابط إن شاء الله للتأكد من إستمرارية مراقبة الناس وأدائهم، وأن لا يبقى فى هذه المؤسسة إلا الأمين الحريص على مصالح الناس.

★ **هنالك معلومات تؤكد ان المستشار الدكتور يسن عمر يوسف اجبر على الاستقالة هل هذا صحيح؟**

(المستشار المذكور احد كوادر الجبهة الإسلامية)؟.

– الاستاذ يسن عمر استقال قبل حضوري وكانت استقالته أمام مجلس رأس الدولة ثم كررها أمامي وإستقال بناء على طلبه.. بعد وصولي لهذا المنصب.

★ **هل هي استقاله مسببة؟.**

– قال إنها لأسباب شخصية ويمكنك أن تسأله عن ذلك،

★ **أنا حقيقة اوردت السؤال لان هناك إتهامات تدور حوله فإذا ما كان الامر كذلك لماذا لم يقدم لمحاكمة قبل قبول إستقالته؟.**

– ماهي هذه التهم هل لديك دليك بهذه التهم.

★ **حسب ما علمت؟!.**

– كيف علمت!

★ **من مصادر خاصة؟.**

– أنت رجل في موقف الأمين، وأنت سوداني فإذا كان لديك معلومات تقدم بها. فهذا الرجل كان يشغل وظيفة في الخدمة العامة فإذا كانت لديك أية معلومات قدمها. وإذا صحت سيجد جزاءه. وإذا كنت أنت ظلمته فستجد جزاءك.

★ **من الاشياء التي تثير جدلا في الشارع السوداني في ظل النظام الجديد مفهوم المحاكم الخاصة نود ان نعرف رؤية ديوان النائب في هذا الخصوص؟.**

– أولا المحاكم الخاصة نشأت بقانون، وهذا شيء طبيعي في مثل هذا الوضع. وثانيا الفساد تجذر بصورة لن يكون معها سودان ولن يكون معها وجود لدولة، مالم نجتثه. كان من الطبيعي أن يلجأ الجراح إلى العمليات الشاقة هذه وهي محاولة البتر في ظروف إستثنائية.

فالمحاكم العسكرية المسخرة لمحاكمة المدنيين ليست هي العادة وليست المطلوبه في الأوضاع العادية، لكن عندما تكون الأوضاع غير عادية فلابد من مثل هذه الإجراءات. ونحن في إرثنا التاريخي كانت هناك مثل هذه الانواع من الظروف الاستثنائية. فلو تفحصت تاريخ القضاء في الإسلام مثلا.. كنا نعرف نظام القاضي وهو مجتهد يختاره الحاكم ويؤكل إليه أمر القضاء. يقوم بالامر وينفذ أحكامه. لكن عندما إتسعت الدولة الإسلامية وبدأ عجز القاضي في تنفيذ أمره، كان هناك نظام جديد وهو والي المظالم وهو الذي يأتي بسطوة الدولة لينفذ ما عجز عنه القاضي. وهناك القاضي المحتسب وهو الذي يباشر المهام اليومية في مراقبة الناس وما ينبغي أن يكون عليه الشارع من ضبط. وفي بعض الأحيان كان الحاكم المسلم أو أمير المؤمنين يتولى بنفسه النظر في المظالم. فهذه ظروف استثنائية. ونسعى جاهدين الان في المواءمة بين دواعي مثل هذه المحاكم الخاصة وبين متطلبات تحقيق العدل للناس.

★ ***إستندت في شرحك لدواعي المحاكم الخاصة إلى الفقه الإسلامي لكن مالاحظته ان هذه المحاكم تتكون من بعض العسكريين هل يعني انهم ملمون بالجوانب القانونية مثلا؟.***

– أولا إنني لم أقل قائمة على الفقه الإسلامي ولكنني قلت إن هنالك من تاريخنا ما يسند وجود مثل هذه الظروف التي تستدعي وجود محاكم خاصة. وقلت أن والي المظالم جاء سندا لمحكمة القاضي الذي يحكم. ثانيا المحاكم الخاصة الأن يراعى في تشكيلها أن يكون من بين قضاتها العسكريين أحد رجال القانون. وفي أغلبها يوجد من يحمل شهادة في القانون. والان لمزيد من تحقيق العدل في هذه المحاكم صدر أمر بأن تمكن المحكمة من تعيين نائب للإحكام وهو في الغالب إما أن يكون قاضيا أو من رجال النائب العام.

★ ***هذا بالطبع يقودنا إلى مسألة إستقلالية القضاء. فمن المعلوم أن المرسوم الدستوري الثالث فيه تغييب لسلطة القضاء.. والمحاكم الخاصة بما تفضلت به من رأى إلا أنه في تقديرنا سلبت الديوان بعض مهامه. بجانب أن نقابة المحامين الغيت كسائر النقابات فسؤالنا كيف ترون إستقلالية القضاء في مثل هذه الظروف؟.***

– ليس صحيحا أن المرسوم الثالث سلب القضاء إستقلاله. بالعكس المرسوم الثالث كمل الأداء القانوني في أن يكون هناك إستقلال للقضاء، ونص على طريقة تعيين رئيس القضاء والقضاة. والقانون الذي سمح بالمحاكم الخاصة صدر بأداء قانوني. فلو كان هناك مساس بإستقلال القضاء لما كانت هنالك قوانين أو حاجة لقانون لتشكيل المحاكم الخاصة. وكما قلت فإنها ظروف خاصة قد يكون الداعي الأول لها أن هناك قضايا تكاثرت لم يتمكن القضاء من النظر فيها إما لظروف مالية أو لظروف عدم

التعاون معه من جهات الضبط الأخرى أو أى أسباب أخرى. فهذه المحاكم لمساعدة القضاء وليست سلبا لحقوقه. وفى ما يتعلق بنقابة المحامين والقول فى أن إلغاءها إلغاء للعدالة هذا ليس صحيحا. فهذه المحاكم الخاصة لا تمنع المحامين من الظهور أمامها. بل أن المحاكم التى تمت وعوقب فيها بعض الاشخاص كان المحامى موجودا. أما تعطيل النقابة والنقابات الأخرى فهى قاعدة عامة. ولكن نقابة المحامين الآن فيما يتعلق بالحفاظ على حق الناس فى التقاضى والظهور أمام المحاكم فهو حق مكفول. والمحامون يباشرون الآن هذه المهمة.

★ **لكن بعض المحاكم لم يتوفر فيها محام كما ذكرت؟.**

– لأن المحامى لم يطلب المثول. ولم أسمع بأن محكمة رفضت ظهور المحامى. وهو لا يظهر لأنه لايريد أن يظهر. ولا حيلة لنا فى أن نلزمة بالظهور. لكن الآن نحن استعضينا عن عدم ظهور المحامى لأى سبب بنائب الاحكام وهو مهتمه التأكد من سلامة الاجراءات القانونية وعدالة الاجراءات القضائية.

★ **بالنسبة للمحامين لنقابتهم وضعية خاصة قد لا تخضعها للحل بودى معرفة رايكم؟.**

– أنا على يقين أن للنقابة وضعا خاصا بنص قانون المحاماة. فلهم وضعية خاصة تتعلق بكيفية إختيار المحامين وإدارة أموال الضمان الاجتماعى ومعالجة موضوع أسر المحامين وممثلين بموجب قانون السلطة القضائية فى مجلس القضاء العالى. لكن عندما تحل هذه النقابة يكون السؤال كيف تعالج مثل هذه المواضيع؟ وهى ليست مستعصية على الحل. فقد قابلنى بعض الأخوة من المحامين ونقلت طلبا منهم للسيد الرئيس وحدد لهم موعدا.

★ **هل نفهم ان لك رايا داعما فى خصوصية نقابة المحامين؟.**

– هناك أمور فى قانون نقابة المحامين لابد لها من علاج. وهذه لابد أن توضع لها أداة قانونية. مثل كيف أن يكون هنالك من يمثل النقابة فى مجلس القضاء العالى وفى منح شهادات رخص المحاماة. والآن هذا الموضوع موضع نقاش بين النقابة والسيد الرئيس. وحتى لو كانت النقابة ملغاة، فهناك طرق لإيجاد وسيلة قانونية تضمن إستمرارية هذا العمل، وأن لا يضار شخص من المنتفعين بما نص عليه القانون.

★ **الاعتقالات السياسية الجارية الان هل لديوان النائب العام اى راى فيها؟.**

– حتى الآن الاعتقالات تتم ولا علاقة للديوان بها.

★ **لكن هل هناك وجهة نظر معينة للديوان فى مسالة الحريات العامة وحقوق الانسان؟**

– نحن مع الحريات العامة. لكن إذا إقتضت دواعى الأمن أن تكون هنالك إجراءات معينة لحماية الأمن والنظام فى البلاد فهذه كما قلت أمور غير عادية وتخضع لتقديرات ليس الديوان هو الجهة الوحيدة التى تقدرها.

★ **ما رايك فى تقديم بعض البنوك المخالفة للمحاكمات؟.**

– هذه القضية الان تخضع للفحص والمراقبة وكما تعلم سبق وأن قدمت هذه البنوك وارجعتها المحاكم لمزيد من الاستقصاء والتحرى. ولن يتردد الديوان فى تقديم أى بنك للمحاكمة إذا استوجب ذلك.

★ **انت كنت ضمن لجنة ثلاثية شكلت فى السابق للنظر فى مخالفات البنوك فهل كانت وجهة النظر السابقة هى نفسها وجهة نظرك آنذاك؟.**

– اللجنة التى شكلت كان يرأسها وكيل النائب العام والمحامى العام وكنت الثالث. وهذه اللجنة قدمت توصياتها لوزير العدل السابق وكان الدكتور الترابى. والتوصية كانت بتشكيل لجنة من بعض الاقتصاديين المرموقين ممن عملوا فى مجال وزارة المالية أو محافظ بنك السودان وأن يكون همها إستقصاء دور بنك السودان فى ما يتعلق بهذه القضية. وقضية البنوك أساسا قائمة على أساس تجاوز السقوف الائتمانية فى حدها الاعلى فهل سئل بنك السودان؟ والذى إكتشفناه أن بنك السودان لم يسأل عن هذا الأمر. والسؤال الأخر الذى كنا نبحث عنه هو تخطى البنوك للسقوف الائتمانية جريمة تعاقب عليها أم أنها جريمة إدارية. وبالطبع هناك مخالفات واضحة للقانون، لكن الأساس كان تجاوز السقوف بما رأت اللجنة فى النهاية بأنه يمكن أن يكون مدعاة لمحاكمتها تحت المادة ٩٨ من قانون العقوبات وهى تخريب الاقتصاد. والدكتور الترابى لم يقرر فى توصيات لجنتنا لكن عندما تولى الاستاذ عثمان عمر أخذ من توصيتنا أن يسأل بعض أهل الخبرة دون أن تكون هنالك لجنة. وبدأ بالفعل فى ذلك.



وزير الثقافة والاعلام
علي شمو

- لايمكن إستقرار الحكم إلا بمشاركة كافة القوى السياسية.
- نحن حريصون على الديمقراطية لأننا نعرف سيكولوجية السودانيين.
- لماذا تسمون الانقلاب العسكرى ثورة؟ لأن الشعب يؤيدنا !!

الخرطوم ١ سبتمبر ١٩٨٩.



★ فى ظل الانظمة الشمولية يتساءل المرء عن الكيفية التى تتيح للجماهير قدرا من المشاركة فى الحكم فهل تبلور لدى النظام الجديد اى معنى من معانى المشاركة؟.

– الحديث عن شكل المشاركة الديمقراطية الى الان لم يظهر وذلك لأسباب موضوعية منها عمر الثورة. فموضوع شكل الحكم من المواضيع العلمية والفكرية وعندما يستولى الناس على السلطة لابد ان يجلسوا ويتفاكروا ويطلعوا على التجارب الماضية منذ الاستقلال وحتى ٣٠ يونيو فينبغى ان تدرس وتحدد اسباب الفشل. وكما نعلم ان الديمقراطية اصحبت خيار أى شعب ولكننا نتحدث الان عن الممارسة والاشكال فقد ظللنا نحن فى العالم الثالث أسرى قوالب معينه صنعها الغير الديمقراطية البرلمانية بأشكالها الثلاثة المجلس الرئاسي والبرلماني المتعدد الاحزاب. وهى ما جربناه، وكل المعايير التى يضعها العالم فى تعامله معنا منطلقة منها كما انها جربت فى بلدان ظروفها غير ظروفنا اقتصاديا واجتماعيا، لذلك اقول حان الوقت بالنسبة لنا كعرب ومسلمين ان نستنبط وسائلنا ونسميها ما نسميها وحتى لو قبلنا كلمة ديمقراطية فالمفروض ان نضع الاطر بأنفسنا، ومثلا الاتحاد السوفياتي يسمى دولته بالديمقراطية وكل دول الشرق وكثير من الانظمة الشمولية كذلك وحان الوقت لأن نتفق فى ممارسة الديمقراطية هل عن طريق احزاب وعن طريق قوى حديثة او قوى شعبية لكن فى النهاية مثلما المواطن فى المملكة المتحدة او امريكا يمارس ديمقراطيته بطريقته المفروض ان نمارس نحن ديمقراطيتنا باختيارنا ونتفق على الشكل..

★ معلوم ان السودان فى تاريخه السياسى جرب الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية وتجربة الاتحاد الاشتراكي المشوهة التى قيل عنها ديمقراطية موجهة فهل ياترى يدور تفاكركم حول هذين النمطين ام ان هناك شيئا آخر لا نعلمه؟.

– هذان النمطان خضعا لتجربة. ونعتقد ايضا ان الديمقراطية فى السودان فى مراحلها الثلاث كانت يمقراطية برلمانية حزبية متعددة الاشكال، كذلك فى الحكم الشمولى كما ذكرت نجد ان فترة عبود مختلفة عن فترة نميرى التى كانت طويلة وفيها نماذج كثيرة الى ان انتهت الى نقطة معينة، كانت هى نقطة انطلاق الانتفاضة، وبعدها الفترة الانتقالية ونجد انها فترة غير محسوبة لأنها فترة انتقال لشكل آخر عموما نجد ان الممارسة الديمقراطية فى تاريخ السودان كانت مختلفة والممارسة الشمولية ايضا كانت مختلفة. وكل هذا يجب ان يوضع فى الاعتبار عند دراستنا وتقويمنا لكل انماط الحكم ونحاول كسودانيين ان نصل للوسيلة التى تضمن لنا الاستمرار بمعنى ألا تأتى احزاب وتفسد والناس بعدها تفكر فى عسكرى حتى يدبر انقلابا ويحكم الناس، او يكون حكما عسكريا والناس تفكر فى عصيان مدنى وثورة شعبية لاسقاط النظام.

★ التجربة هذه التى تتحدث عنها هل هى مسألة خاضعة للزمن ام ان هناك توقيتا معينا لها؟.

– نعم انها خاضعة للزمن والاسبقيات معلومة وهذا الامر خاضع للجنة السياسية التى بدأت دراسات اولية فى شكل مقابلات مع الناس من مستويات ثقافية وفكرية مختلفة والغرض من كل هذا استقاء تجارب الماضى، وهذا الحوار سيساهم فى وضع رصيد من الافكار التى يمكن ان تتبلور وستظهر التوجهات فى الشكل المقترح للنظام الجديد. ولا اريد ان اقول لك اننا فى عجلة من امرنا الناس حاليا مشغولون بأشياء عاجلة وملحة..

★ اذن هل يمكن ان نعتبر الفترة الحالية بناء على طرحك فترة انتقالية؟.

– لا اقدر ان اسميها كذلك لأن الفترة الانتقالية دائما تكون محددة بزمن معين –فمثلا ثورة يوليو المصرية فى بداياتها لم تسم بفترة انتقالية بل حاليا لا يدور التفكير فى ان عبد الناصر كان «بكباشى» فى الجيش ولا فى معمر القذافى كملازم ايضا فى الجيش بل يجرى التفكير فيهما كقادة ثوريين لهم تفكيرهم وتصورهم، وانا لا احب التفكير بما درج عليه الناس فى ان عساكر استولوا على السلطة لذلك يعتبر هذا وضعا مؤقتا ليأتى وضع تال، لأن هذا الوضع قد يعتبر هو الوضع التالى من باب التطوير..

★ على ذكر ذلك وبصريح العبارة لماذا تطلقون على حركة ٣٠ يونيو لفظ ثورة فى حين انها انقلاب عسكرى ليس إلا؟.

– حقيقة انا استعمل الادب السياسى الموجود والناس عادة يقولون ان الانقلاب او الاستيلاء على السلطة اذا وجد التأييد الشعبى يسمى ثورة.

★ اذا قبلنا ذلك مجازا برغم عدم اتفاقنا لكن سؤالى بصورة اخرى. الثورات التى رسخت فى وجدان الجماهير هى التى حملت فكرا معينا وفلسفة معينة.. ترى ما فلسفة وفكر ثورة الانقاذ؟.

– فكر وفلسفة الثورة بسيط جدا وكما تعلم ان الثورات لا تأتى وهى تحمل رأيا ثوريا كاملا لكن ذلك يتكون عبر الممارسات والطرح، وبالنسبة لثورة الانقاذ واضح جدا من ادب البيان الاول انها جاءت ضد الطائفية السياسية وضد الحزبية بصورتها التى عرفناها اضافة الى موضوعات التنمية والانتاج والانضباط كلها مفاهيم تدخل فى ادب الثورة وكلها تحتاج لفلسفة عملية وهى ما يمكن ان تتطور لافكار راسخة..

★ اذا كان هناك ايمان بالديمقراطية وهناك فصل بينها والممارسة الحزبية كما ذكرت فلماذا لا تجسدون ذلك من خلال اجهزة الاعلام حتى لا يحدث اى لبس فى نفس شعب عشق الديمقراطية؟؟.

– انا اتفق معك فى ان دورنا حقيقة يكمن فى التفريق بين الديمقراطية كمنهج وبين الممارسة لاننى اعتقد انه لا احد فى الدنيا يقول ان الديمقراطية سيئة وديننا وتقاليدنا كلها قائمة على الديمقراطية بمعنى حرية التعبير والعقيدة والمشاورة والمشاركة فى اختيار من يحكم، وذلك كله غير مرفوض اما المرفوض هو الممارسة السيئة بأسم الديمقراطية، وانا اعتقد لو ان النظام الحزبى السابق وفر للناس الخبز والامن والضروريات هل كان سقط؟ فلماذا سقط؟ المفروض ان تسأل الناس هذا السؤال.. فكل مواطن يريد من الديمقراطية ان توفر له ضرورياته، اذن العيب كان فى الممارسة وحتى عندما نتحدث عن الطائفية فنحن نتحدث عن الطائفية السياسية ونحاول ان نرغب الناس فى الديمقراطية..

★ الواضح ان هناك تركيزا على الطائفية السياسية هل تعتقد انه لو استثنينا ذلك من التجربة الديمقراطية الماضية هل كان يمكن ان تكون مفاجأة؟.

– طبعا هذا سؤال افتراضى، لأن الاحزاب الثانية نحن لم نجربها حتى نحكم عليها والناحية الثانية ان هذه الاحزاب كلها احزاب عقائدية قد تكون نجحت فى بلدانها، لذلك لا يمكن الاجابة بلو كان حكموا لانه اساسا ما كانوا يمكن ان يحكموا وهذا سبب اساسى فى مشكلتنا..

★ اذا انتقلنا الى جانب اخر من الحوار نسألك عن مفهومكم للرأى الاخر؟.

– مقدس.. واعتقد ان لأى انسان الحق فى ان يبدى رأيه بمنطق الرأى الاخر..

★ حقيقة انا اوردت سؤالى على ضوء المراسيم الدستورية الاولى التى عطلت منابر الرأى الاخر؟.

– مثل ماذا..

★ الاحزاب.. النقابات.. الصحف، وكلها ادوات للرأى الاخر؟.

– اذا لاحظت الظروف التى تعطل فيها ذلك.. كما هو معلوم اذا كان هناك نظام سائد كامل وتأتى سلطة اخرى سوف توقف كل ذلك لتعيد تنظيمها، مثلا النقابات والاتحادات حلت وحاليا يجرى النظر فى امر تكوينها بقانون جديد والصحف، ايضا كانت اداة فى ما حدث وبعضها كان حزبيا والبعض الاخر مستقل محترم وهذه توقفت من اجل اصدار قانون جديد ينظم الصحافة ويتيح منابر للتعبير الصادق والامين وحاليا نحن فى مرحلة اعادة التنظيم..

★ فى هذه المرحلة التى تحدثت عنها وطالما أن الشعب السودانى يعشق الحرية من الممكن جدا ان يبحث عن وسائل اخرى للتعبير وغالبا ما تكون وسائل معارضة.. ما رأيك؟.

– القانون لن يطول امده وان شاء الله فى وقت قريب يصدر.. وانا اتفق معك بان الانسان السودانى حاليا يقرأ صحيفتين بل احيانا يسمع ما يقرؤه فيهما فى الاذاعة والتلفزيون.. فلذلك من الطبيعى ان يحس بأنه بحاجة لاخبار اخرى جديدة وصحيح اذا استمر الامر كذلك سوف يحدث فراغ عند الناس لذلك نحن حريصون لأننا نعرف سيكولوجية الشعب السودانى..

★ بعض اجزاء العالم العربى تسودها حاليا موجة عودة الاحزاب للساحة بما يعنى ضمنا اعترافا بدورها. وبالغائكم للاحزاب يمكن ان نقول ان ذلك سباحة ضد التيار؟.

– ولماذا لا يكون تيارنا نحن هو الصحيح فى السودان، لأنه يختلف تكويننا عن اى بلد عربى اخر.. فالذين يريدون ارجاع الاحزاب تجد انهم لا يعيشون ظروفنا..

★ ما ضمانات استقرار الحكم بعد الغاء دور الاحزاب والنقابات والمعروف انها مع المؤسسة العسكرية يشكلان مثلث الاستقرار النسبى فما ضماناتكم؟.

– نعم اى حكم فى السودان لن يستقر إلا اذا شاركت كل القوى السياسية وما قصدت بالمشاركة ان تتولى اعباء السلطة التنفيذية وغيرها .. وهناك صيغ كثيرة ومثلا مجلس الثورة ليس هو السلطة الحاكمة. فهناك مجلس مدني.. وإذا ما كنت تتحدث انت عن استمرارية هيكل السلطة وادارة شؤون البلاد استطيع ان اقول لك ان هذا الهيكل سوف يكتمل.. وسوف تكون هناك نقابات واتحادات وتكملتها للهيكل لا يعنى بالضرورة مشاركتها فى الحكم اما بالنسبة للاحزاب السياسية كما ذكرت فتجربتنا كانت غير سليمة والانسان لايدرى ماذا ستفرز تجارب المستقبل بالنسبة لصيغ مشاركة الناس في اختيار حكومة او اختيار السلطة التي سوف تحكمهم..

★ هل هناك اى رقابة على اى مطبوعات تأتى من الخارج؟

– ابدا.. الرقابة تتم دائما بعد قراءة الصحف ومعرفة مادتها..

★ هناك لجنة إعلامية برئاسة العقيد سليمان محمد سليمان والملاحظ ان تسيير دفة الاعلام يقع عبؤها على هذه اللجنة بالرغم من انكم وزير للإعلام الا ترى اى تضارب فى الاختصاصات؟

– لا.. وانا طبعا عضو فى اللجنة وهذه اللجنة كونت قبل التشكيل الوزارى وبعده تولى الوزير سلطته فى وزارة الاعلام واصبح دور اللجنة فى وضع السياسات اما الوزارة فنحن نديرها.

★ لاحظت ايضا ان الاجهزة الاعلامية وبخاصة التلفزيون سخر تسخيرا كاملا لثورة الانقاذ واهدافها.. الخ .. ورأيى ان فى ذلك تعطيلا لطاقات مبدعة لشريحة من شرائح الشعب السودانى؟

– ثورة الانقاذ وأهدافها هي من اجل السودان والشعب السوداني وانا حقيقة لا ارى خللا فى ذلك. وبرغم كل هذا هل تعلم بأننا لم نسلم وكثير من اخواننا يعتقدون اننا مقصرون بحث الثورة بالرغم مما تقول، وهذا وضع طبيعي لأن الثورة جديدة ونحن نحاول ان نؤسس فيها، لكن مع هذا.. فإن ذلك الوضع لن يستمر كثيرا..

★ من الاشياء التى لاحظتها ايضا ان دورك كناطق رسمى للحكومة يتبادله اخرون هل ذلك من باب العفوية ام ماذا؟

– هناك ناطقون رسميون، أنا والعقيد سليمان محمد سليمان الناطق الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة ولا اعتقد ان هناك تضارب في الاختصاصات.

★ كما تعلم جرى الحديث كثيرا عن موالاة المجلس العسكرى للجبهة الإسلامية فبرغم النفى لماذا لا تدعمون النفى إعلاميا وتجسدونه فى التلفزيون مثلا؟

– اولا هذه شائعة تتجدد كل يوم ونحن كاجهزة اعلام شعرنا بأننا اعطينا هذا الموضوع اكثر مما يجب وقلنا للناس، الانسان اذا اراد الحكم على النظام فلا يحكم عليه بشائعة وانما من خلال دراسة الوثائق الموجودة واعتقد ان هذه حركة لا تستأهل منا كل هذا الجهد.

★ بما انكم الناطق الرسمى للحكومة هل صحيح انه تمت مناقشة قوانين سبتمبر فى المجلس وخضع النقاش لتصويت؟

– هذا غير صحيح..

★ اذن هل ستخضع لاستفتاء كما ذكر البعض؟

– قوانين الشريعة الاسلامية او قوانين سبتمبر كما يسميها البعض هذه قوانين سارية بقانون ولكنها مجمدة وهو نفس الوضع الذى واجه الحكومة السابقة، وجرى الحديث فى ما مضى ولم يتم الاتفاق على بديل معين وليس هناك انسان يلغى شيئا دون توفر البديل والقضية سواء كانت قضية سياسية بالنسبة للاخوة الخوارج هذا ليس بوارد لان الاتفاق ان يخضع كل هذا للمباحثات..

★ قيل ان حجم الفساد كان كبيرا طالما ان الامر كذلك لماذا لم تنشروه فى اجهزة الاعلام لاننى صراحة اقول ان ما كشف حتى الآن عن الفساد بالنسبة لضآلته قد لا يرقى لمستوى الحدث وهو اعلان الثورة فما رأيك؟

– كمية الفساد والوثائق المتوفرة كمية رهيبة جدا لكن بما انه شكلت لجان تحقيق وخوفا من التعارض معها لم ننشر الاسماء..

★ تجرى الآن حركة فصل فى اوساط الخدمة المدنية والحركة ضخمة فعلى اى اسس استندتم فى ذلك؟

– بحكم موقعى اتصلت ببعض الاخوة المسؤولين ونقلت لهم تساؤلات الناس فكانت الاجابة ان هناك حيثيات للفصل وان الفرصة متاحة لأى شخص متظلم.

★ **هل هذه الحيثيات حزبية؟.**

– تحاشوا ذكر الاسباب لأن الاسباب مختلفة والخوض فيها قد يجرح، وبعد الفصل قد يعرف الانسان لماذا فصل.

★ **سؤالى الاخير، انت شخصيا عملت فى ظل نظامين شموليين فهل يمكن تقييمهما من منطلق ذاتى؟.**

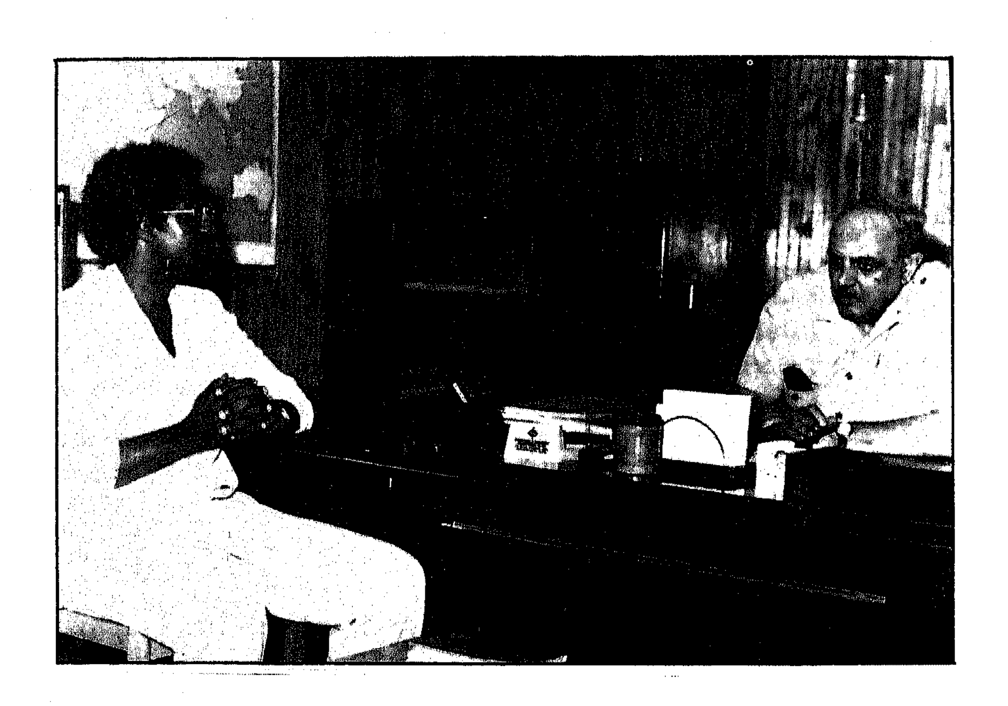
– الظروف فى ظل النظامين مختلفة.. فتجربة مايو تجربة طويلة مرت بمنعرجات كثيرة يمين ويسار ووسط الى ان انتهت بالانتفاضة، اما هذه التجربة فقد جاءت فى اعقاب تغير ظروف سياسية نتيجة فشل فى ادارة البلاد.. وبكل الصدق والامانة ما استطيع قوله اننى الان لا استطيع ان اعقد مقارنة علمية لان ثورة يونيو لم يمض عليها وقت طويل لكن من اول وهلة مثلا مايو فى اوائل ايامها ويونيو فى اوائل ايامها تشعر بأن الناس مختلفون..

وقادة يونيو الان اكثر نضوجا واغلبهم رتب كبيرة فى الجيش وسنهم كبير وتجاربهم ثرة لانهم عاشوا حقبا متفرقة واغلبهم حصل على كورسات عسكرية واكاديمية وعموما هم اناس جاهزون لذلك تشعر بأن تصرفهم ليس تصرف انسان مبتدىء وربما كان هذا الانطباع الاولى لكن كتجربة تحتاج الى وقت اضافة الى ان الانسان الموجود داخل التجربة ليس مؤهلا للحديث عنها..

وزير الخارجية:
علي أحمد سحلول:

- ليست لدينا علاقات خاصة مع أي دولة ولا نرغب الدخول في محورية!.
- إيران وصفتنا بالعمالة ولهذا استدعينا السفير.
- التعينات الجديدة لأن الثورة تريد نوعية محددة لخدمتها.

الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٨٩



★ البيان الاول ذكر ان من ضمن اسباب قيام هذا الانقلاب الاختلال فى علاقات السودان الخارجية بعد مرور هذه الفترة الزمنية القصيرة إلى اى مدى يمكن ان نقول انكم تجاوزتم ذلك؟.

– العلاقات بين الدول ليست مربوطة بعنصر زمنى، وهى مسألة تنمو مع الوقت والاتصالات المستمره والتشاور وبناء الثقة بين الدول وقياداتها. وما حدث بعد قيام الثورة كانت هناك زيارات متعدده قام بها رئيس مجلس قيادة الثورة والاعضاء لعدد من الدول الشقيقة. وأعتقد على الاقل فى المرحله الأولى كانت نتائج ذلك حدوث نوع من التفاهم لأن السودان مقبل على عهد جديد يتميز بالجدية والقدرة على حسم الأمور. ووضع حد للتسيب الادارى والسياسى الذى كان فى الفترة الماضية. وهذا من شأنه أن يؤدى الى بناء ثقة والتعاون فى مختلف المجالات ونحن سائرون على الطريق الصحيح.

★ لكن من الواضح ان هناك نوع من المحورية فى العلاقات؟.

– هذا موضوع سنحاول معالجته بكل الطرق. لأننا لا نرغب فى الدخول فى عمليات محورية ولأننا لا نملك القدرة على ذلك، ولأننا دولة لها مشاكلها الخاصة، لذلك كان دائما تركيزنا فى الزيارات التى تمت أن نؤكد للجميع بأننا سننأى كل النأى عن المحورية، وأن علاقتنا ستكون متساوية مع الجميع. وأعتقد أنهم تفهموا هذه الرساله. وليست لنا أى علاقات خاصة مع أى دولة.

★ هل جرى الحديث فى الاتفاقيات التى كانت قائمة مع دول الجوار؟.

– أى إتفاقيات تقصد.

★ الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكرى مع ليبيا؟.

– لا .. لم تكن هناك مناسبة لإثارة هذا الموضوع أولا إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر كانت جزء من عملية التكامل وهو موضوع المناقشة فيه غير واردة وفى الظروف الحالية.. أما البروتوكول مع ليبيا فهذا شيء كان فى الماضى. والبروتوكولات هذه دائما أجلها محدود، وأعتقد أن مدته انتهت منذ زمن. فأى تعاون بيننا وبين الدولتين المذكورتين قائم على أساس عقود وإرتباطات جديدة. ولا أدرى لماذا الزويعة فى هذا الموضوع.

★ لانها من الاشياء المطروحة فى الصراع مع الحركة الشعبية؟.

– أنا لا أدرى هل إصرار الحركة على هذه الموضوعات هو تكتيكى القصد منه إثارة أكبر عدد من الموضوعات التى تعتبر موضع نزاع من الحكومة أم أنهم فعلا يعتقدون أن هنالك اتفاقيات وحسب علمى لا أعرف إتفاقية نافذة المفعول لا مع مصر ولا مع ليبيا.

★ الاتفاقية مع مصر نافذة المفعول لان مدتها الزمنية ٢٥ عاما، وحد علمى حلها لا يأتى مع جانب طرف واحد؟.

– الحكومات السابقة منذ الانتفاضة وحتى ثورة الانقاذ تؤكد أن الاتفاقية من جانب السودان انتهت، وحتى فى عهد الحكومة الأخيرة قبل الثورة كانت هنالك رسالة سلمت للأخوة فى مصر تؤكد رغبتنا فى إنهاء الاتفاقية. ونحن الآن فى الحكومة الجديدة لم يحدث أى إجراء ينفى ذلك. لكن ما قيل أننا لا نحب أن يفرض علينا إلغاء أو الدخول فى اتفاقية جديدة من قبل أى جهة، لأننا دولة لها استقلالها وسيادتها.

★ قبل ايام خلت قمتم بإستدعاء سفير السودان فى إيران، الاسباب التى ذكرت هل تستوجب هذا الاجراء أم أن هناك ملابسات أخرى؟.

– نحن لم نعطى إيران سببا فى هجومنا. بالعكس ربما ذلك عرضنا لبعض المؤاخذات من الاخوة العرب فى إننا لم نأخذ موقفا واضحا فى الصراع بين العراق وإيران. ومع ذلك تعرضنا لهجوم من أجهزة الإعلام الإيرانية. ومثل هذا فى نظرنا الموقف الرسمى لايران تجاه هذه الحكومة، ولا توجد حكومة أو نظام يقبل لنفسه أن يوصف بالعمالة. علما بأن لنا سفارة فى طهران. وإيران منذ نشأت العلاقات مع السودان لم تعين سفيرا فى الخرطوم بل كان لديها قائما بالاعمال وعندما إنتهت مدته ذهب ولم يعوض بشخص بذات المستوى وإنما عين واحدا على مستوى صغير. فإذا ما كان هذا هو رأيهم فينا رغم وجود سفير لنا فى طهران إذن بالضرورة ليس هناك داع فى وجوده. لذلك الاجراء استوجب الحدث. ونحن منذ زمن كنا نشعر بعدم التوازن فى العلاقات.

★ هل لجأتم لحل آخر قبل إجراء إستدعاء السفير؟.

– فى الاساس إحتجت سفارتنا. وكان الرد أقبح من الذنب. حيث قالوا أن أجهزة الإعلام عندهم

حرة فى إبداء الرأى. وأعتقد أن هذا الرد غير مقبول. وحتى لو جاء ذلك من دولة غربية فيها مؤسسات ديمقراطية. فما بالك وقد جاء ذلك من إيران التى نعرف طبيعة النظام القائم فيها.

★ هناك قضية حدودية نعتقد انها ظلت نائمة فترة من الزمن وهى قضية مثلث اليمى المتنازع عليه مع كينيا هل تنوى حكومتكم إثارة هذا الموضوع؟.

– الحقيقة هذا الموضوع قديم منذ عهد الحكم البريطانى. وهذا المثلث كان يدار من قبل الحكومة الكينية مقابل رسوم تدفعها حكومة السودان لقاء هذه الخدمة. وكان الزعم فى هذا الاجراء هو أن المنطقة صعب الوصول إليها من داخل السودان بينما يسهل ذلك من كينيا، وبعد الاستقلال لم ينتبه الناس لهذه المشكلة وإستمرت حكومة السودان تدفع الرسوم للحكومة الكينية. لذلك عندما جاء وقت مطالبتنا بدأت حكومة كينيا فى إصدار خرائط ضمن هذه المنطقة. وبعدها ظهرت خرائط اضيفت لها منطقة أخرى جديدة، فمساحة اليمى هى حوالى ٦ آلاف كيلومتر تقريبا. والمنطقة الجديدة التى أضافوها بحدود ١٠ آلاف كيلومتر مربع. وليس هناك مبرر لكل ذلك، ومن هنا خاطبنا الان حكومة كينيا بمذكره وأبدينا الرغبة فى تسوية هذا الموضوع. فبدأت تخرج تصريحات فى نيروبى تحمل الصفة الهجومية وإضطر القائم بالاعمال آنذاك لعقد مؤتمر صحفى. وكان النتيجة طرده وشخص آخر من السفارة وردت حكومة السودان بالمثل، وبعد كل هذا جاءت ثورة الانقاذ الوطنى وقلنا أولا نخلق الجو المناسب بتطبيع العلاقات وإعادتها إلى سابق عهدها وبعدها نناقش هذا الموضوع بهدوء. وهذا هو الاتجاه الذى نسير فيه الآن.

★ فى الشأن الداخلى لوزارة الخارجية الكل يعلم أن مسألة التعينات السياسية التى تمت خلال عهد نميرى شوهت السلك الدبلوماسى. ومن الغريب الآن أن الصورة نفسها عادت فما المبررات فى ذلك؟.

– أولا موضوع التعيين السياسى اؤكد أن الخارجية كوزارة لها موقف منه، والنقابة إبان وجودها كان لها موقف أكثر قوة وهو أن يتم التعيينن على أساس الاحتراف، وهذه هذ النظره الفنية، ولكنها لم تكن مقبولة منذ أول حكومة جاءت فى السودان وليست محصورة فى عهد معين. والنقاش إستمر وفى الحكومة السابقة عندما كنا نحضر لقانون جديد للسلك الدبلوماسى إختلفت وجهات النظر بين الوزارة والسلطة السياسية، إلى أن وصلنا لنوع من التفاهم وكان حلا وسطا وهو إذا كان لابد من التعيين فليكن فى اضيق الحدود وأن يكون على مستوى السفير فقط. والان فى عهد الثورة إذا لاحظت أن التعينات لم تزد عن ثلاثة أو اربعة. وحتى هذه تمت فى مواقع محددة تركز عليها الثورة لأهميتها ولأنها تريد فيها نوعية محددة من الناس يخدموا الصلة المباشرة بين قيادة الثورة وبين هذه الدول. على كل هذه بالنسبة لنا مرحله اقتضتها الظروف التى تمر بها البلاد. وأملنا فى المستقبل أن يظل السلك الدبلوماسى حصرا على المحترفين والمتخصصين.

★ جرت بعض التنقلات فى أوساط السفراء بعد الانقلاب مباشرة هل لهذه الخطوة أى ابعادسياسية؟.

– هذا الموضوع حساس بعض الشيء. فالتنقلات حتى فى عهد الحكومة السابقة كانت واردة وكثيرا ما اوقفتها الصراعات السياسية. وكانت هناك بعض الممارسات التى يجب تقويمها. وما تم الان هو تصحيح لوضع كان يجب تصحيحه من قبل. وأنا أعلم أن بعض الأوساط أعطته الصبغة السياسية. بل حتى أعطوا البعض صفة سياسية أنا اؤكد بأنهم لا يتمتعون بها أبدا.

★ ماذا عن الاعتراف الامريكى بالوضع الجديد؟.

– أنا لا أرى ضرورة فى وضع جديد ينشأ فى البلد، وعلى الفور نطالب بإعترافات به. . وأذكر أن أحد السفراء الغربيين قال لى مرة نحن نعترف بالدولة وإذا حدث تغيير فى الحكومات فهذا شأن داخلى. وقال نحن نتعامل مع أى حكومة نجدها فى السلطة.

★ أنا اوردت السؤال لأن مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الافريقية هيرمان كوهين قال أن القرار ٥١٣ يقف عقبة فى شأن الاعتراف بكم؟ والحقيقة حتى الآن لم يعلن الاعتراف صراحة. والاعتراف الصريح كما تعلم تنبنى على أشياء معينة كالدعم مثلا؟.

– لا أعتقد بالضرورة أن يكون هناك إعتراف علنى لكى تنبنى عليه مستقبل العلاقات بين البلدين وهذا ليس هو الفهم الذى علمناه من مساعد وزير الخارجية. وكوهين فى زيارته لنا كان ينشد فهما واضحا فى

بعض الاشياء والتفسيرات التي قدمناها كانت بالنسبة له مرضية. وقال أن هذه الحكومة جادة فى تطوير علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وفى نظرتها لقضاياها الداخلية. وهذه هى الاشياء التى تهم أمريكا.

★ فى العلاقات مع اثيوبيا كثيرا ما جرى الحديث عن مساندة لبعض الفصائل الارتيرية فما صحة ذلك؟

– لعلمي إننا لا نساند أى فصيل. وأنا لا أعرف ما حدث فى الماضى البعيد لكن حتى فى الماضى القريب لا أعرف إن كانت هناك جهات سودانية تساند فصائل معينة. ودائما كان مسعى السودان الجمع بين هذه الفصائل حتى تستطيع التحدث مع الحكومة الاثيوبية للوصول إلى حل توفيقى فى إطار أثيوبيا الموحدة. ويهمنا أن يكون هناك استقرار فيها.

★ وهل تعتقدون فى مساندة أثيوبيا للحركة الشعبية؟

– تحدث رؤساء البلدين وكان هناك إتفاق بأن مشاكل القرن الأفريقى عامة يجب أن تحل كلها حتى يحدث الاستقرار فى المنطقة، والاثيوبيون وعدوا بتقديم كل مساعدة ممكنه فى حوارنا مع الحركة وذلك تأكيدا لنفس الروح التى أبديناها نحن فى وحدة الاراضى الاثيوبية.

★ ماذا عن علاقتكم مع تشاد؟

– وصلت الان إلى مستوى العلاقات الطبيعية وأصبحت هناك ثقة فى انجمينا أن الوضع الجديد فى السودان لا يوافق على أى مظهر من مظاهر التدخل فى شؤونها الداخلية. وزيارة الرئيس حبرى للسودان جاءت من باب التأكيد.

★ سؤالى الاخير شخصى كيف قبلت هذا المنصب؟

– هذا المنصب كان تكليف بالنسبة لى. وإذا كان مجلس قيادة الثورة وضع ثقته فى على أن أقوم بهذه المهمة، سأحاول القيام بها على الوجه الاكمل. ونحن كلنا من المفترض أن نكون جنودا فى خدمة البلد بقدر ما تستطيع أن تقوم.

★ مع قصر الفترة الزمنية أسألك صراحة هل شعرت بأن هناك أى تدخل فى أعمال الوزارة من جهات خارجها؟

– لا .. وأقول لك صادقا بأن الأخ البشير سلمنا هذه الوزارة وقال أنتم مسؤولين عن السياسة الخارجية.. وهذا لا يعنى أن أتصرف على هواى. لأننى أحيانا أذهب اليه وأقول له مثلا الخط السياسى فى موضوع ما كذا وكذا. ودائما ما يأخذ رأينا بترحاب. وأعتقد أن هذه هى العلاقة التى يجب أن تكون بين الوزير والسلطة السياسية العليا..

العقيد يوسف عبد الفتاح

- ليست قوانين سبتمبر وإنما قوانين الشريعة ونحن جئنا لتثبيتها!

- الدول تحاصرنا بسبب توجهات الثورة.

والجبهة الاسلامية أيدتنا فهل نقول لا؟!.

- يهددونا بالتلفونات كثيرا وهذا لايهمنا ..

وانا كل يوم بتشهد الصباح لأنى يتوقع كل شىء!

- سرعة الاعدامات لمنع تدخل الواسطات لأن الشعب السودانى طيب!.

بغداد ٩ مايو ١٩٩٠

★ نعتقد انكم قيمتم حركة الشارع السوداني والتمستم مدى قبولكم او رفضكم فما هى القاعدة التى يستند عليها نظامكم؟.

– لم أفهم ماذا تقصد بالقاعدة.

★ اعني من هم الذين يؤيوكم.. هل جماهير الشعب السوداني ككل.. ام فصيل سياسى معين.. ام ان هناك معارضة لفصائل اخرى.. باختصار مامدى قبولكم لدى الجماهير؟.

– اعتقد اننا وجدنا ايجابية شديدة جدا ويرجع ذلك الى انه فى الفترة الاخيرة من عهد الاحزاب او من بدايتها ان الشعب السوداني مسلم سئم الاحزاب مبنية على الولاء والكسب الرخيص وعلى بيوتات معينة.. وانفرط عقد السلطة وهيبتها مما ادى الى خلل أمنى كبير والبلد كانت تنذر بحرب اهلية وبقيام الثورة تفاءل الناس كثيرا وتجاوبوا مع الثورة بجميع قطاعاتها ولكن لان الثورة عندها توجهات وافكار وخط معين وهناك اناس كثيرون.. هذا الخط لا يخدم مصالحهم واذا كان فى الماضى يمارسون اعمال هامشية او سمسرة او يعملون فى السوق السوداء فهؤلاء شيء طبيعى ان تضرب مصالحهم ولا يقبلون الوضع الجديد وايضا بعض الاحزاب الطائفية التى لها ولاءات معينة.. وليست كلها.. وهى ولاءات من الصعب التحرر منها او التخلى عنها وعموما التجاوب كبير.. ومشكلة الاقتصاد هى مشكلة كبيرة جدا بالطبع حتستغرب ايه اللى دخل التجاوب فى الاقتصاد.. فالبلد كانت تحت القاع ونحن الان ننشلها حتى تصل مستوى القاع. لكى تتنفس برئة طيبة. وشيء طبيعي ان الناس كانت تتوقع انجازات بايقاع اكبر وبالذات فى المسائل الخاصة بالمواد التموينية وهى مسألة لها جذور وخلفيات. وباعتقادى ان توجهات الثورة الحالية جعلت بعض الدول توقف مساعداتها كشبه حصار ونحن اخترنا هذا الطريق.

★ الحركة الانقلابية الاخيرة.. من هم الذين دبروها.. ومن الذى وراءها؟ وكيف تم اجهاضها؟.

– اعتقد ان التنوير الذى قاله السيد الرئيس فى هذا الخصوص فيه أشياء شاملة وواضحة.. والحركة قامت بها مجموعة معزولة فى القوات المسلحة تميل الى اليسار اكثر واعتقد كانت الدوافع كثيرة منها الشخصية لأن فيهم كثيرين قبل وبعد الثورة احيلوا للمعاش أى ٤٠٪ أو ٥٠٪ منهم، وتم اجهاضها لأنها حركة معزولة عن الجيش بسلوكهم الشخصى ومعاملاتهم وتقاريرهم وان لم يكن كلهم فالاغلبية. وديننا الحنيف يقول «اذكروا محاسن موتاكم» والحركة فى اجهاضها كانت بالنسبة لنا واضحة لكن ساعة الصفر كانت خافية. وقبل قيامها نادى الاخ الرئيس على من يناظره فى الرتب فى مكتبة واخبرهم بأن الحركة مرصودة وليس المهم القتال على السلطة او الكرسى انما المهم البلد لأنه الخاسر. وكذلك الاخ العقيد بكرى رئيس لجنة الامن استدعى اكثر من واحد منهم وأخبرهم بأن الحركة خاسرة ومرصودة وبرغم ذلك كانو مصريين على التنفيذ. واعتقدوا ان الثورة ضعيفة واستغلوا الطيبة و«المحنة» السودانية. لكن هذا كان عفوا عند المقدرة. وكان هناك حركة قبلها لها علاقة كبيرة بها ولم يحاكموا بالسرعة المطلوبة لانها لم تدخل مدخل مرحلة التنفيذ. والحركة الاخيرة حسمت بالصورة الطبيعية العادية وبمحاكم عادلة جدا لاعترافهم الشخصى والقوات المسلحة نفسها لم تكن راغبة فى هذه الحركة لانه ليس هناك ما يستدعى وانا لا أزكى النظام لكنه يسعى الان فى تطهير البلاد وفى وضع اسس وقيم انسانية بمعنى اننا لم نفشل.. والانظمة لا يحميها جيش ولا أمن وانما تحمى نفسها ببرامجها والقدوة الحسنة والحركة بدأت كأنها نفذت من اجل الكرسى او خدمة افكار معينة وليس من اجل تراب الوطن وعموما دوافع الحركة والغرض منها واختيار الوقت غير المناسب كل ذلك من اسباب عدم تجاوب الشارع وقد خدعوا القوات المسلحة فى التنوير لأنهم اوهموا الافراد بأنهم يقومون بتأمين المواقع لان هناك خطرا على ثورة الانقاذ. والحركة كما قلت لم تكن عندها دوافع قوية بل حتى بعض منهم لم يقوموا بالتنفيذ وبعضهم لم يأتى من منازلهم حتى لتنوير بعض الوحدات العسكرية وفى مسألة الخدعة التى ذكرتها اذكر ان العقيد بكرى رئيس لجنة الامن عندما حضر شهر عليه بعض الجنود بنادقهم فخاطبهم وطلب منهم ان يضعوا سلاحهم ارضا فقالوا له لقد اخبرونا بأن هناك خطر عليكم وبعدها اعاد للجنود بنادقهم ودخل الوحدة فوجد ٩ ضباط اعتقلهم بدون مقاومة..

★ من خلال حديثك هل معنى ذلك ان الضباط الذى نفذوا الحركة هم تسعة فقط؟.

– لا أكثر بكثير عند قيام التنفيذ.

★ جرى فى حديثك ان اليسار خلف هذه المحاولة من هم فى اليسار تحديدا؟.

– اليسار «بس الشيوعيين».

★ **بمعنى انه لم تكن هناك اى جهات سياسية غير هؤلاء؟.**

– لا ...

★ **حزب الامة ، الاتحادى، او البعثيون؟.**

– لا ...

★ **لكن بعضهم كانوا ينتمون لحزب البعث السودانى؟.**

– لا .. لا اعتقد وهم فى الحقيقة يخدمون افكار هؤلاء الناس.. فمثلا من حزب الامة كحزب وفكر لا يوجد لكن تجد بعض الناس واجهته حزب الامة اما افكاره من ناحية عقائدية وتوجهات تجدها شيوعية او يسارية.

★ **اذن ما الاتهام الذى وجه للضباط الذين قاموا بهذه المحاولة؟.**

– الاتهام هو التمرد.. وهناك مادة فى قانون القوات المسلحة تقول ان أى شخص يتحرك ضد السلطة بالسلاح والتنفيذ يحاكم بالاعدام وهى تدرس فى الكلية الحربية وللجنود فأى شخص يحمل سلاحا على السلطة الرئيسية او الدستورية فى الدولة بغرض تغيير النظام دون علم قيادة الجيش كتنظيمات ضد العدو هذا الشخص يحاكم بالاعدام فورا.

★ **فلنكن اكثر صراحة.. اذن ما الفرق بينكم وبينهم.. هم تمردوا على سلطة عسكرية وانتم تمردتم على سلطة ديمقراطية والقاسم هو التمرد بمعنى انكم قمتم بنفس ما قاموا به هم؟.**

– الفرق الاساسى اننا جئنا بأهداف معينة.. ولو كانت السلطة الديمقراطية سارت بالبلاد للامام لكنا نحن اكثر الناس تأييدا لها وانا شخصيا كنت ضد نميرى.. فمن الكلية الحربية عندما قال قائد الكلية نؤيد نظام نميرى قلت له نحن لا نؤيد لأن الشعب رفض نظام نميرى وتحركنا بمدرعات من الكلية والاخ عمر كان ضد نظام نميرى وكنا أكثر الناس سعادة بالسلطة الديمقراطية لأن الديمقراطية هى الانسب للشعب لكى يمارس من خلال مؤسساته اختياره الافضل. وانا قبل يومين من ٣٠ يونيو وتحديدا يوم الثلاثاء فى اجتماع عام للجيش قلت لمهدى بابو نمر رئيس الاركان نحن لا نريد ان يستلم الجيش الحكم لأن تجربة نميرى ١٦ سنة كانت فاشلة وان الجيش ليس هو الذى يحكم وانما الديمقراطية هى الافضل لكن النظام القائم هو نظام للكسب الرخيص والولاء لطوائف معينة وهو نظام لن يخدم البلد لان فاقد الشىء لا يعطيه وقلت له اذهب لوزير الداخلية وكان مبارك الفاضل وهو رجل ردىء يعطى الرخص للبنات ولم تكن هناك القدوة الرشيدة. وكانت الحرب فى الجنوب فى ازدياد والقوات المسلحة فى تراجع ونحن كنا فى الجنوب لمدة سنتين وهذا كان دافعا للاشتراك فى هذه الثورة وقد جئنا لكى نغير هذه السلطة ونهيئ المناخ لاناس اخرين ليستلموا السلطة عبر مؤسسات دستورية ولم نأت من اجل السلطة لأن السلطة فى السودان مشكلة بكل المقاييس، وانا فى حدود معايشتى للسلطة فى العاصمة القومية اعتقد انها موت.. السوق منهار وكل البنيات الاساسية منهارة اقتصاديا وهناك خراب كامل فى النفوس لأنها تربت تربية خاطئة.. فالمجتمع اصبح رهيبا جدا ونحن جئنا لكى نضع مجتمع الكفاية والعدل والنقى والطهارة لذلك كان الانقلابيون (يدونا فرصة) وانا شخصيا أؤيد أى انسان يعمل انقلابا فى اى لحظة على شرط ان يعطى النظام فرصة.. ثلاثة.. اربعة سنوات.. بل حتى الحكومة الديمقراطية اعطوها فرصة.. ونحن اولى لاننا زملاء سلاح.. فاذا لم نقدم البلد للامام «نمشى على طول» والثورة تخطى خطى عزيزة لذلك لم يأت الانقلابيون فى الوقت المناسب..

★ **قلت ان الضباط الذى اعدموا وجهت لهم تهمة التمرد لو قدر وفشلت حركة ٣٠ يونيو هل تعتقد انه يكمن ان تواجهكم نفس الظروف؟.**

– جدا .. وهذا القانون يتساوى فيه كل الناس ولا ادرى ماهى المادة بالضبط. تدخل احد الضباط من الذين يحضرون الحوار ويدعى خنجر (أحد الذين نفذوا الاعدامات وفق ما عرف فيما بعد) وقال المادة ٤٧ (د) وتنص على ان اى شخص يتحرك ضد السلطة بحمل السلاح او وجوده او بالتحريض او حتى اذا لم يتحرك لايقاف تمرد ما فهو يخضع الى هذه المادة..

★ **ولماذا اعدت المحاكمات والاعدامات على عجل؟.**

– هى لم تكن على عجل والمحاكمات الايجازية الميدانية تختلف فى اجراءاتها وتكوينها عن

المحاكمات الاخرى التى تحتاج الى مجلس تحقيق وخلاصة بيانات.
★ **الامر كله تم فى خلال ساعتين؟.**

– السرعة جاءت من الاعتراف الشخصى وهذا ساعد فى التنفيذ.. وبعض الضباط كانوا خارج الخدمة فى المعاش ومع ذلك يرتدون الزى العسكرى ويتواجدون فى الساحة العسكرية. اما بعض المحاكمات فكانت الامور غامضة لان لهؤلاء الضباط علاقات واتصالات ومحاكماتهم ماتزال جارية.. وبعض منهم كان فى التنظيم لكنه لم يتحرك وهؤلاء ايضا محاكماتهم جارية حتى هذه اللحظة.
★ **المحاكمات نفسها هل جرت بصورة سرية؟.**

– بمعنى ..
★ **بمعنى هل حضرها ضباط وجنود على الاقل وعلى مرأى من الجميع بصورة علنية؟.**

– علنية بمعنى «يجوا الناس يتفرجوا فيها» المحاكمات جرت فى وحدة من الوحدات.
★ **على الاقل هل تم اعلان اسماء العسكريين الذين تولوا رئاسة المحاكم؟.**

– لا .. لم يتم إعلانهم.. تدخل الضابط خنجر مرة ثانية وقال « لم يتم إعلان الاسماء نسبة لطبيعة المحاكمات وحب إستطلاع الناس والتدخلات».
★ **بعض الاخبار تحدثت عن أن قرار الاعدامات نفذ فى بعض الضباط قبل المحاكمات المذكوره؟.**

– لا .. معقول يا أخى «تدخل الضابط خنجر مرة ثالثة» وقال (كانت هناك ساعات طويلة بين الحكم وتنفيذ القرار.. أكثر من ثلاثة أربعة ساعات بين فترة الحكم وفترة الاعدام!!».
★ **نسبة لسلوكيات المجتمع السودانى وطبيعته التى ترفض العنف والدماء ومع هذا لابد ان لكم حكمة من وراء تنفيذ الحكم فى شهر رمضان المبارك وقبل يومين من العيد فهل فعلا هناك حكمة؟..**

– اعتقد يا أخى ان الموضوع كان فى حاجة لسرعة البت.. والقرار السريع لانه كما ذكرت لك ان الناس اعتقدت ان العفو عند المقدرة هو ضعف فكان لابد وان تكون هناك احكام رادعة كهذه حتى تكون شافية ولا نعطى فرصة لدول كى تتدخل..
★ **السؤال مازال قائما الاعدامات تمت فى شهر فضيل عند السودانيين والمسلمين عموما وبالنظر لهذا لابد وان لها أثر سلبى فما الحكمة؟.**

– الحكمة هى سرعة البت كما ذكرت.. وكان لابد أن يكون هناك حسم وأنا أقول تصورى الشخصى نحن كشعب طيبين جدا لكن بعد «شوية» تدخل الواسطات والعلاقات وكما ذكرت هناك أناس قبلهم تمردوا ولم يعالجوا بالصورة السريعة مما أعطى الفرصة لضعفاء النفوس ان يتحركوا!!
★ **ورد فى حديثك اكثر من مرة مسألة الواسطات وعدم اعطاء فرصة لدول كى تتدخل هل هذا ينطبق على تجربة د. مأمون محمد حسين الذى حكم عليه بالاعدام وافرج عنه مؤخرا؟.**

– لم نتأثر بدول «شفت الشيطان ما يقدر يؤثر فينا» ولاننا دولة اصبحنا نملك قرارنا.. «وماف دولة تعطينا قمح.. مش زى زمان الزر يكون فى امريكا واللعبة فى السودان». فمسألة مأمون مسألة تقديرية وفى الاسلام للعظة والعبرة تحكم وطائفه، تكون متواجدة لكى تشهد الحدث.. ومسألة مأمون فى وقتها كانت تحتاج ذلك لأن البلد تريد ان تدخل فى اضطرابات وعصيان مدنى وضعفاء النفوس من اليسار وبالذات الشيوعيون كانوا يريدون ان يخلقوا بلبلة فكان لابد من قرارات حاسمة وعندما تبطلت الاسباب وفشل الاضراب بقى أن القضية ليست مأمون كشخص او كشيوعى او يسارى انما كانت القضية ماذا وراء مأمون..
★ **نظرا لأن عدد الاعدامات كان كبيرا دار حديث فى ان الموضوع هو تصفية حسابات بين هؤلاء الضباط وتيار الجبهة الإسلامية لا سيما وان لبعض هؤلاء الضباط موقفا معينا منذ انتفاضة ابريل ١٩٨٥م؟.**

– ليس هذا صحيحا اذ ان محاكمة هؤلاء الضباط قد تمت وفق القانون العسكرى الذى ينص فى مادته (٤٧) «د» على ان أى شخص عسكرى يحمل السلاح ضد السلطة او يتمرد عليها او يحرض على التمرد عقوبته الاعدام وهذا هو الذى حدث..
★ **لماذا كل هذه المغامرة الا تعلمون بأن احكاما بهذه القسوة يمكن ان تدخلكم فى موضوع ثأرات خاصة أن لهؤلاء الضباط صلاتهم وعلاقاتهم بغض النظر عن الموقف الشعبى العام؟.**

– المحاكمات تمت وفق القانون واننا لا نخشى ردود الفعل وما قمنا به كان قانونيا ولا نخشى فى

الحق لومة لائم (وانا يوسف عبد الفتاح متوقع كل شيء.. انا كل صباح لما اطلع من البيت بتشهد.. وبالمناسبة بتجينا تلفونات تهديد كثيرة لكن ده ما بثنينا عن عزمنا)..

★ **هل مازالت هناك بقية لاحكام جديدة؟.**

– نعم .. المحاكم تواصل عملها وستصدر احكامها العادلة وفق القانون..

★ **في خلال عشرة اشهر لحكمكم حدثت حركتان انقلابيتان.. باعتقادي ذلك مؤشر لضعف سيطرتكم على الجيش ما رايك؟.**

– الحقيقة غير ما اشرت، ذلك ان فشل المحاولتين يدل على مدى ولاء قوات شعبنا المسلحة لثورة الانقاذ الوطني.

★ **يجري الحديث عن تخفيض المجلس العسكري بحيث ينحصر العدد في الموالين للجبهة الإسلامية تماما؟.**

– لم ولن يحدث ذلك!!..

★ **(انت من اكثر الذين يوجه لهم اتهام الجبهة الإسلامية؟.**

– ما درجت على الرد في ما يوجه الي من اتهامات باطلة..

★ **استقبال د. عمر عبد الرحمن امير الجماعة الاسلامية في مصر بالصورة التي تمت واسكانه في فيلا في حي كوبر اليس فيه حرج بالنسبة لكم كنظام وحرج بالنسبة لعلاقتكم مع مصر؟.**

– لا علم لي بهذا الموضوع.

«تدخل مدير مكتبه وقال انا كنت حاضر الموضوع.. الرجل ده فعلا سكن في حي كوبر ولكن ليس في فيلا كما ذكرت وانما في منزل عادي وهو منزل صادق عبد الله عبد الماجد وهو صديقه».

★ **اتضح ان د. على فضل مات من اثر تعذيب تعرض له في السجن فلماذا كل هذا العنف مع المعارضين الشيء الذي لا يتسق وسلوكيات المجتمع السوداني؟.**

– هذا المواطن توفي الى رحمة الله نتيجة اصابته بمرض الملاريا ولقد فحصه الطبيب الشرعي وثبت انه كان مصابا بالملاريا مما ينفي أي اتهام بالتعذيب ولا استطيع ان اسمى هذا خبرا لانه يقع في دائرة الاشاعات التي درجت اجهزة الاعلام الغربية على ترويجها ضد السودان وضد كثير من الانظمة العربية بقصد تشويه صورة العرب لدى الرأى العام الاوروبي والعالمي وللأسف فان بعض صحفنا واجهزة إعلامنا العربية تأخذ اخبارها عن اجهزة الاعلام الغربي..

★ **طالما نفيتم دائما موضوع الانتماء للجبهة الإسلامية لماذا لم تقوموا بخطوة عملية تلغى قوانين سبتمبر؟.**

– ولماذ نلغيها نحن جئنا من اجل ان نثبت هذه القوانين.. وهي قوانين الشريعة الاسلامية وليست قوانين سبتمبر كما يقولون.. وانا يوسف عبد الفتاح حدود علاقتي مع المجلس هذه القوانين وقلت ذلك للبشير وللاخوان في المجلس..

★ **اذن لماذا اخفاء هوية المجلس.. لابد من تثبيت الحقائق.. دائما ما تنفون انتماء المجلس للجبهة؟..**

– يا أخي نحن الغينا كل الاحزاب بما في ذلك الجبهة الإسلامية.. لكن بحقائق التاريخ أكون صريحا معك ان أي ثورة في الدنيا لابد لها من تأييد.. عبد الناصر في ثورة يوليو نميري وغيرهم ونحن لما جئنا في ٣٠ يونيو الجبهة الإسلامية أيدتنا وساندتنا نقول لهم لا!

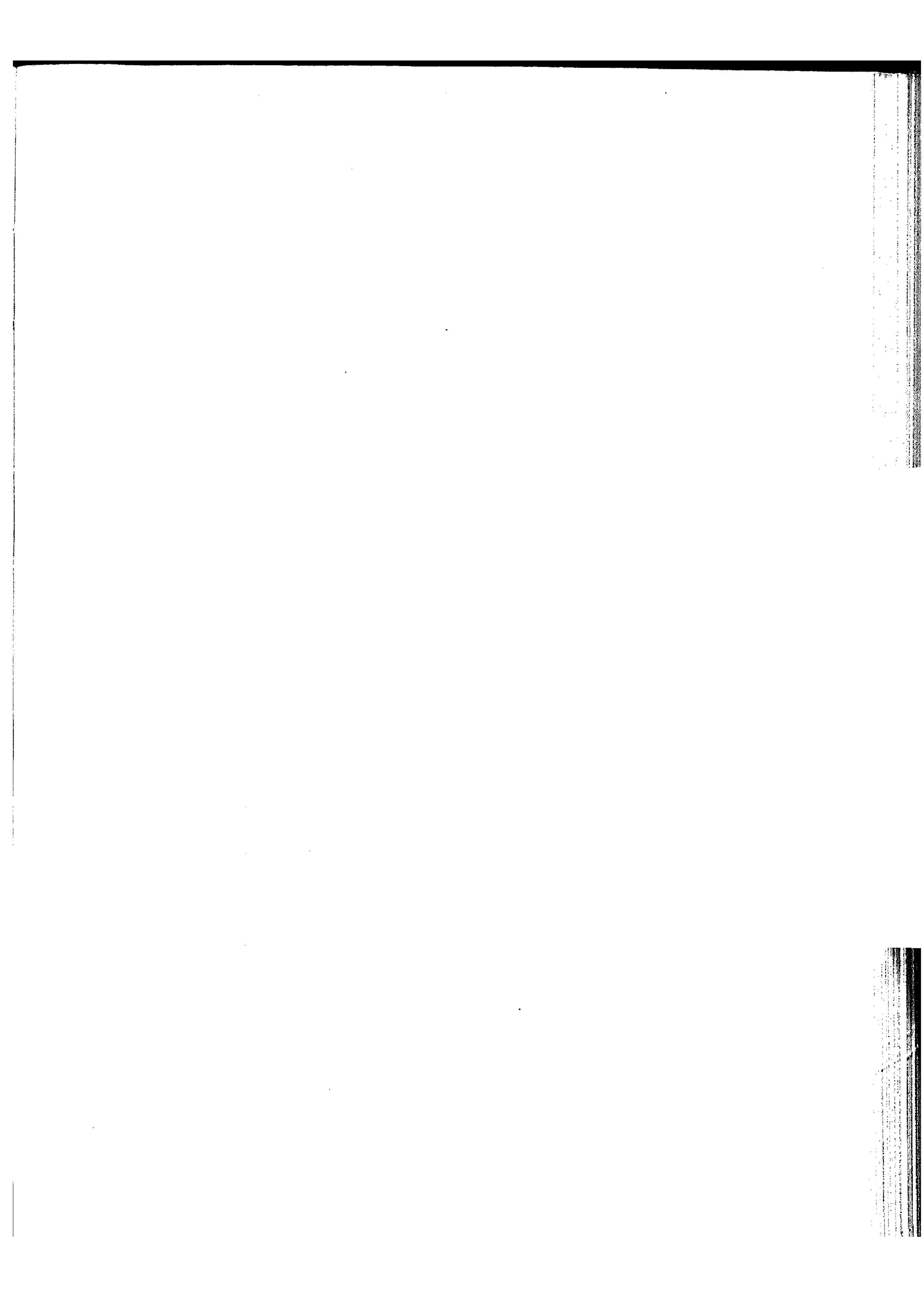
★ **لماذا اطلقتم سراح بهاء الدين محمد ادريس وهو السارق للاقتصاد السوداني في عهد نميري؟.**

– الرجل قضى خمس سنوات في السجن وهذا يكفي.. وانا قرأت في الصحف انه قال سيدفع عشرة ملايين جنية!!

★ **سؤالي الاخير.. من الاشياء الملفته لنظر المراقبين ان الجماعة التي دبرت انقلاب مايو وحكم عليها بالسجن في العهد الديمقراطي قمتم باطلاق سراحهم والجماعة الذين دبروا انقلاب رمضان الاخير اى نفس الاتهام بعرفكم قمتم باعدامهم فكيف يستقيم هذا الامر؟..**

– «قال غاضبا» (يا أخي مافي مجال للمقارنة. ديل ناس حاكموهم في الفترة الديمقراطية وزي ما قلت عندنا رأى في الديمقراطية والمجموعة الثانية حوكموا بواسطة محاكم عسكرية إيجازية تتطلب السرعة والحسم علشان كده مافي مجال للمقارنة)!.

البـاب الـرابـع



الفصل الأول

التجمع الوطني الديمقراطي .. الإطار والصورة!

(* لست عليهم بمسيطر *)

(الغاشية آية ٢٢)

بم تتحدد المعارضه؟ الاجابة البديهية : تتحدد المعارضة بالسلطة. ولكي نعرف مفهوم المعارضة يجب في الاساس التعريف بماهية السلطة، من حيث مستوى تقدم المجتمع أو تأخره، أي مدى نمو مؤسسات المجتمع المدني أو ضمورها، ومن حيث إجماع أو إنعزال المجتمع الدولي عنها، ومن حيث نسبة القوى السياسية والاجتماعية المشاركة فيها. ومثلما أن هذه العناصر مجتمعة هي التي تحدد فهم السلطة، كذلك تحدد فهم المعارضة في جزئية منها. وبقدر ما تمتلك المعارضه وعيا بهذه المسؤوليات ترتقي إلى مستوى المعارضة العقلانية والحديثة.

وقد رأينا في فصول ماضية أين تقع سلطة الجبهة القومية الاسلامية من هذه المسؤوليات.. وسنحاول أن نوضح فهم المعارضة التي تأطرت في صيغة التجمع الوطني الديمقراطي لهذه المسؤوليات.

إذا خصصنا سؤال البداية.. طالما أن هناك سلطة حاكمة في الخرطوم تنفذ في برنامج الدولة الثيوقراطية.. يكون من المنطقي أن تمتلك المعارضة برنامجا مناهضا لبرنامج السلطة! وإلا تفقد المعارضة خصائصها.

من المعروف أن المعارضة الحديثة أو العقلانية في النظم الديمقراطية هي التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، على ضمان أن تقبل هي تداول السلطة السياسية إذا ما دالت دولتها، ولكن في مواجهة سلطة شمولية غاصبة ونمطية دوغمائية لا تقر المعارضه، ماذا تفعل المعارضه آنئذ؟ في هذه الحالة لابد وأن تكون أمام خيارين.. (إما أن تختار أسلوب السلطة ذاته.. فتنفيها كما نفتها وتنتج خطابا متوترا، هو أقرب إلى الهجاء منه إلى لغة السياسة، ويؤدي في الغالب إلى ضرب من العصاب السياسي، ويسترضي هذا الخطاب الخيال الاجتماعي لجمهور المقموعين، من دون أن يضيف هذا الوعي إلى الجمهور شيئا، أي أنه يوقد فيه نزعة العنف الغريزية ومثل هذه المعارضه على إختلاف الأسماء ليست سوى مشروع سلطه استبدادية قمعية، أو أن تختار المعارضة خيارا آخر هو خيار العقلانية، وتغيير المجتمع راديكاليا، فتعمل على تأسيس وعي بماهية السلطة وأساليب عملها وتناقضاتها الداخلية، على أن يكون لهذه المعارضة وعي برسالتها التاريخية، وبدورها التاريخي المشتق من اسمها. وتوجه جل نضالها السياسي في مجرى النضال القومي الديمقراطي نحو تجسيد إتحاد القول بالعمل، وربط الفكر بالممارسة وتحديث المجتمع)(١).

أي أن مشروع المعارضة الديمقراطي النهضوي يكون مضادا لمشروع السلطة الاستبدادية. وهذا المشروع يترتب عليه أعباء ومهمات معقده تعقد الوصول للسلطة نفسه، وفي السؤال أين يقع التجمع الوطني الديمقراطي بين هذه الخيارات، يمكن القول أنه يمثل حالة وسطية ذلك لعدم وضوح كثير من الاشياء في مشروعه من جانب ولتعقد تجربة السلطة نفسها من جانب آخر.

تتميز المعارضه الحالية (التجمع الوطني) عن تجمعات معارضة سبقت في ظل الأنظمة العسكرية الديكتاتورية بعدة مميزات منها:-

أولا: الاتفاق على شعار الديمقراطية كهدف وغاية يمكن تطبيقة إثر إنهيار مشروع السلطة الشمولي العقائدي. مع أن الخوض في تفريعات الهدف (الديمقراطية) من شأنه أن يكون عامل فرقة وليس وحدة.. ولكن القوى السياسية علقت ذلك كله على المشجب السحري المسمى المؤتمر الدستوري.. ووجدت بعض القوى التي تقف موقفا مترددا من شعار السودان الديمقراطي العلماني في ذلك المشجب متنفسا تضع عليه عجزها..

بمعنى تأجيل الصراع وليست مواجهته وحسمه.. لكن المهم إقرار مبدأ الديمقراطية التعددية، مع أن النقص السابق يبعد عنها صفة المعارضة العقلانية..

ثانيا: تلاقي الارادتين الشمالية والجنوبية في مواجهة مشروع السلطة الاستبدادى (اعداء الأمس أصدقاء اليوم).. ولكن طالما أن التلاقي نظريا أكثر منه عمليا، ذلك أيضا يبعد صفة المعارضة العقلانية.

ثالثا: إعداد المعارضه لبرامج وميثاق وإعتماد الدستور المقترح لفترة الانتقال وعدد من القوانين التى تختص بالصحافة وتنظيم الاحزاب والمناصب الدستورية وأوراق تتعلق بالسياسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى.. فذلك تميز يمنح المعارضة صفة العقلانية فيه نفحة تغيير المجتمع راديكاليا، وهى إضافة جديدة مقارنة بتجارب سابقة كانت القوى تقع فيها اسيرة (الفراغ السياسى) حالما يسقط النظام. وفى المقابل يمكن إستعراض بعض العوامل التى جعلت من المعارضة (التجمع الوطنى) حالة وسطية لم ترق إلى حالة المعارضة العقلانية أو سحبه لدرك المعارضة القمعية الاستبدادية..

أولا: تحول العمل النضالى السياسى إلى عمل دعائى وتحريضى مأزوم، جعل من الكيان كيانا نخبويا معزولا عن تطلعات الجماهير..

ثانيا: الافتقار إلى الروح التعاضدية الجماعية، أدى إلى تأخر تحويل مشروع الصيغة الجامعة من الإطار النظرى إلى الحيز العملي| فحينما تصبح التضحية الحزبية أرفع شأنا وأعلى مقاما يفقد العمل النضالي مسوغه الجماعي المتحد!

ثالثا: مفتاح بناء المعارضة العقلانية يكون بتوسيع رقعة النقد والنقد الذاتى بأسلوب علمي.. والهيكل القائم أخذ معيار نصف الآية.. تمدد فى النقد للسلطة.. وضمور فى النقد الذاتى للحزب أفكارا ومفاهيم وبرامج وبنية تنظيمية وإختيارات إيدولوجية وسياسية.. فحينما يجعل الحزب من نقد السلطة مداراة لسوءاته فى الأسس المذكورة يكون النقد الذاتى تجريما وخيانة.. بمنطق نفع السلطة، ما الذى يجعل (نيل كينوك) زعيم حزب العمل البريطانى يقدم إستقالته لمجرد وعد لم يتحقق لناخبى حزبه. فى حين أن الحزب الاتحادى الديمقراطى وعد بإقامة مؤتمره العام منذ عهد الديمقراطية الثانية ولم ينجز وعده حتى الآن ؟!.

رابعا: الخلل فى ميزان الحقوق والواجبات ينتج واقعا مشوها. ويؤدى إلى تضخيم مريع للذات (الكيان) ويكون المردود النضالى بائسا (مناسباتى).. ذلك ما يهدر الطاقات.. ويضيع الوقت.. وآنئذ تسعد السلطه به ولا تأباه.

خامسا: التقاعس عن تحقيق التناغم المطلوب بين الاهداف والمناهج.. فالهدف فى مجمله نبيل (سقوط الديكتاتورية الفاشستية العقائدية) أما المنهج فتقليدى متخلف يفتقر الى الروح الابداعية واللمسات الفنانه. كما أن السياسية العقلانية لا تعنى تبرير الهدف بالوسيلة.. فهذه ميكافيلية رديئة.. تبعد المسافة بين المعارضة والسلطة.. ولكن إتساق الأهداف والمناهج يقربها..

سادسا: عدم مواكبة الأحزاب لأساليب العصرنه والتطور ينعكس سلبا على الكيان الجامع (التجمع الوطنى).. هل هناك برامج لبعض احزاب الكيان وإذا ما كانت ما مدى إقناعها لقضايا الحاضر.. الحزب فى المعارضة العقلانية هو الذى يمتلك حسا جدليا ووعيا مستقبليا بالتاريخ، وهو المدافع عن القيم العليا التى يعبر إليها عبر خطه السياسى وبرنامجه.. ليس مناطا بأحزاب التجمع إدارة الازمة بقدر ما المطلوب إقتحام الازمة بوعى وإقناع ودفاع حقيقى عن تلك القيم العليا..

سابعا: تضاؤل الكادر المؤهل الذى يتفهم مسؤوليات المعارضه العقلانية وفق مكاينزم عصرى حضارى (متى وكيف ولماذا التحرك الدبلوماسى - استعمال سحر الكلمة فى قواعد المنطق والاقناع - القراءة الصحيحة للحدث - الحركة النشطة الدءوبه).. فى مقابل التضاؤل تمدد الكادر المصلحى النفعى المتاجر بالقيم والمبادىء (اصحاب المناكب العريضة) الذين لا ينظرون إلى العمل بمعيار الاداء والعطاء والتجرد، وإنما كبقرة حلوب يحددون جرعاتهم بالمسافة التى تبعدهم أو تقربهم من (الضرع)!.

ثامنا: التسليم المطلق بما تم إنجازه فى دورات (القاهرة مارس ١٩٩٠) (أديس ابابا ١٩٩٠) (لندن فبراير ١٩٩٢) والايحاء بأن ذلك قمة ما وصل إليه الفكر السياسى المعارض ذلك يولد كسلا ذهنيا.. فإذا ما كانت تلك هى القمة.. ماذا يريد من وصل للقمة؟!.

تاسعا: تداخل المسؤوليات نتيجة (تعيين) أجهزة نمطية بروقراطية لا تعى من دورها شيئا.. وهى أجهزة ورقية أكثر منها واقعية.. إذ أن صدقية العمل المؤسساتى.. تفرض الانضباط المنهجى.. (هل الشتات المكانى جعل من الاجتماعات الدورية محض صدفه)..

عاشرا: الصلة بين الأصل (الداخل) والفرع (الخارج) صلة بوهيمية أصبحت عرضة للتأويل.. ليس

لظروف القمع والبطش (الداخل) وحدها وإنما للتباين.. فالأصل يتحدث ببطنه.. والفرع يتحدث بفمه!.

إذا ما توغلنا أكثر يصبح لاستعرض العوامل التي يمكن بها تفعيل التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة.. حتى يأخذ بزمام المعارضة العقلانية التي تعي دورها التاريخي ويتحمل تبعاته ومهامه ومسؤولياته بروح وطنية.

(أ) في دورة يوليو ١٩٩٠ بأديس أبابا أقر التجمع الوطني الأتي (إدراكا لتكامل وسائل النضال السياسي والكفاح المسلح وضرورة التقائهما لتحقيق السودان الجديد قرر التجمع الوطني الأتي (١) يمكن لكل القوى السياسية للتجمع تقديم إسهاماتها في مجال العمل الشعبي المسلح لتحقيق أهداف الميثاق (٢) إلتزمت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بتقديم خبراتهما في هذا المجال مما يتوفر من موارد لكل من يحتاجها من فصائل التجمع.) تبعا لذلك أعلنت القيادة الشرعية للقوات المسلحة عن تكوين (أنا السودان) في أكتوبر ١٩٩٠ ووقعت على بيان مشترك مع الحركة الشعبية حول تنسيق العمل العسكري والسياسي في إجتماع لهما داخل الأراضي المحرره في ديسمبر ١٩٩٠. وأرسل حزب الأمة (١٢ فردا) لتدريبهم (تم سحبهم في مايو الماضي إلى مدينة نيروبي بعد إشتداد ضراوة المعارك). ثم جاء إجتماع لندن في فبراير ١٩٩٢ والذي أجيز فيه الميثاق بصورة نهائية وأعلن مجددا في برنامج النضال اليومي المباشر الفقرة السادسة (تصعيد النضال الشعبي، السياسي والمسلح، خطوة إثر خطوة لهزيمة السلطة والإطاحة بها)(٢).

يجب برغم هذا الوضوح الاعتراف أن قوى التجمع عجزت تماما عن دعم هذا الخط وإستمرت المقاومة العسكرية وقفا على الحركة الشعبية في الجنوب.. ذلك لأن الموافقه عليه في الأساس لم تنطلق من قناعه ولأن بعض القوى الحزبية تستنكف العمل العسكري ويكون المحك الحقيقي هنا في تطابق القول والفعل.. وفي الكيفية التي يأخذ بها هذا المبدأ شكلا عمليا وإبداعيا خلاقا، وذلك ما يقود إلى تحديد دور واضح للقيادة الشرعية وضرورة تجاوز الالتزام اللفظي إلى دعم فعلي بصورة قاطعة.. هذا الوعاء من شأنه أن يرفع الحرج عن تلك القوى التي تستنكف العمل العسكري.. (ب) قضية الدين والدولة تعرضت لمزايدات مرهقة.. ليس الأن فقط بل حتى في العهد الديمقراطي حيث تأرجحت المواقف، يرفض حزب الأمة (قوانين سبتمبر) ويطرح نهج (الصحوة الإسلامية).. يشارك في مؤتمر كوكادام ١٩٨٦ ويلتزم بمقرراته فيعتقل السيد مبارك الفاضل وزير الداخلية المشاركين في ندوة (أمبو) بتهمة الخيانة العظمى.. يقاطع الاتحادي الديمقراطي مؤتمر كوكادام ويعقد إتفاقا مع الحركة الشعبية (مبادرة السلام ١٩٨٨) والتي تنص على تجميد تلك القوانين حتى المؤتمر الدستوري.. فيتحفظ حزب الامة ويصر على (توضيحاتها).

وبعد الانقلاب العسكري تتفاقم عجلة المزايدات في قضية الدين والدولة دون وضوح للمواقف المبدئية.. فبينما يصر الاتحادي الديمقراطي في مؤتمر لندن ١٩٩٢ على ضرورة النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، يوافق حزب الأمة على إحالة الأمر للمؤتمر الدستوري، وبينما يؤكد حزب الأمة على النص (تعامل الدولة معتنقي الاديان السماوية وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دون تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفوله)(٣).. لا يرى الحزب الاتحادي ضرورة الاصرار على ذلك، وأثر تداعيات محادثات أبوجا بين وفد الحكومة والحركة الشعبية وطرح مسألتي الانفصال وحق تقرير المصير يصدر التجمع بيانا سمي «إعلان القاهرة» في نوفمبر ١٩٩٢ ويعلن فيه موقفه من قضية الدين والسياسة ورفض الدولة الثيوقراطية (الدين لله والوطن للجميع) يوافق الاتحادي الديمقراطي على ذلك ويرفض حزب الامة..

كان لتذبذب هذه المواقف دور في ما أصاب الحركة الشعبية من إنشقاقات.. وعدم وضوح رؤى الحليف من الممكن أن تدفع بالأمور إلى ماهو أسوأ. وتأكيدا لحديث البداية المعارضه تعني في تعريفها البسيط تقديم مشروع مناهض لمشروع السلطة.. وإلا فما دعوى المعارضة.

إن تطورات الاحداث بعد إنشقاق الحركة الشعبية وتصعيد الحرب بواسطة عناصر الدفاع الشعبي (إعلان الجهاد) كلها عوامل تجعل من البت في موضوع الدين والدولة أمرا ملحا. وإن تأجيل حسم الصراع حتى إنعقاد المؤتمر الدستوري يعني زرع قنبلة موقوته تؤجل حسم الصراع دون مبرر معقول خاصة وأن المنعطف أصبح خطيرا. كما أن الذي يحسمه المؤتمر الدستور لايعني نهاية المشاكل، فللسلام مشاكله وتكلفته التي لا تقل عن تكلفة الحرب، وإذا ما كانت قوى التجمع جادة في مسعاها

فعليها حسم الأمور وإدخار زمن المؤتمر الدستورى..

(ج) بناء كيانات هيكلية تنظيمية فاعلة للعمل الإعلامي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي. ذلك من شأنه أن يكسر حلقة الانغلاق وينهي صفة الانكفاء على الذات ويوقف حدة التخوف من المواجهة.. كل ذلك في مناخ صحي بعيدا عن التهم والتشكك وإطلاق القول على عواهنه، فالحديث عن إستثمار السلطة لافرازات النقد الذاتي حديث مردود، لأنه بائس ينهج نفس نهج المزايدة السياسية، ويعني إستمراء لوضعية التجمع بثقوبه لمجرد الحفاظ على صيغة الاجماع.

(د) من الأهمية بمكان في طرق تفعيل التجمع تنقيح الخطاب الإعلامي والسياسي فصيغ المبالغة أحيانا تأتي بمردود سلبي.. كما أن أسلوب الاستهانة بقدرات السلطة أسلوب ماحق يضع المعارضة في الزاوية الحرجة.. فبدلا من ترديد عبارة (النظام الديكتاتورى المعزول داخليا وخارجيا) يجب البحث والنظر والتأمل في الكيفية التي دخل بها هذا المعزول عامه الرابع مع أن الخطاب بدأ منذ العام الأول!..

أما بالنسبة لقضايا المستقبل، صحيح أن إستقرار النظام السياسي في السودان يعتمد على تمثيل الثالوث المعروف (الاحزاب، النقابات ، القوات المسلحة).. مع أن الشيء الطبيعي أن لا تكون القوات المسلحة أو النقابات مشاركة في الحكم.. وصيغة التجمع هي صيغة تحالفيه مرحلية فينبغي النظر إلى كل هذه المسائل بموضوعية لعل الفكر السياسي السوداني يفرز شيئا آخر.. فقد إستفز البعض الغبن الذي لازم عدم تمثيل القوى الحديثه.. وأصبح يميل إلى تكوين حزب سياسي جديد.. وهي دعوة حق وفق ما أرى.. ومن الممكن إذا ما نهضت على أسس سليمة أن تكون مخرج صدق لأزمة مزمنه!..

المستشار السياسي والدبلوماسي للحركة الشعبية
د. منصور خالد

- يجب أن لا نخرج إتفاقية أديس أبابا من إطارها التاريخي.
- لماذا تحتوى أمريكا الحركة الشعبية وهى القادرة على إحتواء السودان كله.
- لست عميلا فى السى أى أيه ولا تاجرا للسلاح.

أديس ابابا ٣اغسطس ١٩٨٩



★ في تقديرنا ان الحركة ارتكبت خطأ تاريخيا بعدم المشاركة بعد الانتفاضة بمعنى ان مشاركتها كانت يمكن ان تغير من مجريات الواقع السياسي والتركيبة البرلمانية وموقف الحركة اضعف الديمقراطية نوعا ما وحدث ما حدث! فما ردك؟.

– في واقع الأمر كنت اظن ان هذه النظرية قد تجاوزتها الاحداث ولربما ادرك الناس بعد ما وقع ان الحديث عن رجوع جون قرنق للخرطوم في ابريل كان حديثا خاطئا لأنه كان سينتهي كما انتهى كل الناس والحركة كانت ستنتهي مثل ما انتهت كل القوى الوطنية والديمقراطية. وفي واقع الأمر ان الذي كان معروضا آنذاك هو دعوة قرنق والحركة للانخراط في ما كان يدور ولم يكن هناك احد على استعداد لأن يقبل الاطروحات الاساسية للحركة بدليل اننا لو نظرنا الى ميثاق ابريل وهو يمثل قمة ما وصل إليه الفكر السياسي السوداني في ذلك الوقت لم يكن يختلف مطلقا عن النظرة السودانية الشمالية التقليدية للقضية التي نتحدث عنها. وهي نظرة مشدودة الى الماضي لأنها تتحدث عن مشكلة الجنوب في اطار اتفاقية اديس ابابا وكان طرحنا هو ان القضية ليست قضية اقليم بعينه وانما هي قضية اقاليم مهمشة. قضية هيمنة الوسط على التخوم النائية في السودان، قضية تنمية اقتصادية توافرت ظروف متختلفة في تعميقها وكانت هذه التنمية لخدمة فئات معينة في اقليم معين وهو الاقليم الشمالي النيلي في حين ان بعضه متخلف وكذلك في الشرق والغرب والجنوب. الخلاصة اذن ان الدعوة كانت لقرنق للحضور ليبقى جزءا من كل الكرنفال الذي كان موجودا وتحصل انتخابات بالاطر السياسية القديمة وبالرؤى السياسية القديمة وهذا لم يكن مجديا لانهاء الحرب لأن المشاكل باقية وكانت ستتفاقم وتفاقمها سيؤدي الى عجز النظام المدني الذي سيؤدي الى خلق فراغ يملأه العسكريون.

★ كانت هناك ايضا بعض القوى التي تظنونها حليفة لكم قدمت نفس الدعوة فلماذا كنتم سلبيين تجاهها ؟.

– هذه القوى اضعها في موقع اخر لقد بدأ حوار مع هذه القوى وقاد الى شيء هام وهو إعلان كوكادام الذي تم في مارس ١٩٨٦ اي قبل انقضاء الفترة الانتقالية وفي ذلك الاعلان تم طرح قضايا عديدة وأساسية وتوجه معين لحلها يتمثل في انه لابد من مؤتمر قومي دستوري يتناول القضايا التي ظل اهل السودان يختلفون حولها منذ الاستقلال كقضية الهوية، الدين والسياسة والتنمية ونظام الحكم، وان هناك اشياء اجرائية لابد ان تتم لكي يصل الناس الى المؤتمر ومن اهم الاشياء التي تمت ايضا هو ان هذه القوى الحليفة بجانب كل الاحزاب الاقليمية القاعدة وبجانب القوى الديمقراطية اتفقت على مبدأ تأجيل الانتخابات الى ان يتم عقد المؤتمر. وهذا الامر رفضته الاحزاب وكان واضحا أنها متعجلة للحكم واجهضت الفكرة.

★ النظام الجديد اعلن رفضه لاية اتفاقيات سابقة وبما انكم كنتم طرفا بصورة أو اخرى في هذه الاتفاقيات ما هو موقفكم من ذلك؟.

– اكدنا ليس فقط التزامنا بالاتفاقيات السابقة بل ان اي حديث عن السلام لابد وأن يبدأ من حيث انتهت تلك الاتفاقيات.

★ هل تعتقد ان اتفاقية اديس ابابا يمكن ان تصلح كاطار تفاوضي جديد اذا ما اضيفت اليها بعض المستجدات ؟.

– اتفاقية اديس ابابا يجب ان لا يخرجها الناس من اطارها التاريخي. فتلك الاتفاقية جاءت نتيجة حرب كانت تدور في جنوب السودان ويقوم بها جنوبيون ودعاواهم كلها انهم يريدون المزيد من السلطات والحريات للجنوب ويريدون مكانا تحت الشمس ومن الجانبين كان واضحا ان القضية التي تعالج هي قضية محدودة. ومن الناحية الثانية عندما اقبلنا لحل تلك المشكلة لم نقبل على ذلك ونحن ننطلق من فراغ بمعنى ان بيان ٩ يونيو كان بلا شك يمثل الاطار النظري للحل وهو الاعتراف بالقوميات والخصائص الثقافية للمجموعات العرقية وكان هذا يمثل طفرة متقدمة في التفكير السياسي نحو هذه القضية. ومن الجانب الاجرائي اعتمدنا اعتمادا كاملا على مقررات لجنة الاثنى عشر ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة وهو طبعا مؤتمر شاركت فيه كل القوى السياسية من الشمال والجنوب وبالتالي نحن جئنا بكل الميراث الموجود وباجماع وطني. وهذا غير حاصل الان بل في واقع الامر بدأوا بالغاء هذا الميراث. هذا من الجانب الشكلي ومن جانب المحتوى فان الحركة التي قامت وانطلقت من الجنوب لأسباب جغرافية تحدثت منذ اليوم الأول في ميثاقها عن انها حركة قومية لا تريد الانفصال أولا وترى ان مشاكل الجنوب ليست وقفا على الجنوب وانما هي مشاكل تتكرر وتتناسخ في اقاليم اخرى وان حل هذا كله لابد ان يبدأ باعادة النظر في هيكل الحكم في الشمال لأن هناك هيمنة لمجموعات معينة على الحكم في السودان عبر الحكم في

الخرطوم. اذن يصبح الحديث عن العودة لاتفاقية اديس ابابا غير ذى موضوع.

★ هناك رأى يقول ان الحركة الشعبية فى توقيعها مبادرة السلام مع الاتحادى الديمقراطى استجابت للمزايدات الحزبية ويستند (هل هذا الرأى إلى (أنه كان يمكن تطوير إتفاق كوكادام لانه وقع مع قوى اكثر فما رأيك؟.

– هذا النقد أشك فى أنه يجيئ من الحركة الديمقراطية. لأن إتفاق كوكادام مع القوى الديمقراطية مازال هو الاطار. وهو اشمل لأنه يتحدث عن أجندة المؤتمر وأهدافه وإجراءاته. لكن الذى حدث أن الحزب الاتحادى كان غائبا عن كوكادام وبرروا غيابهم لأسباب لا صلة لها بقضية الحرب والسلام، بقدر ما كان انعكاس للصراع الذى كان موجودا آنذاك فى التجمع الوطنى. لكنهم اكدوا رغبتهم فى السلام ودخلوا فى حوار معنا. ولا أعتقد أن هناك شيء يمكن ان نسميه تنازل من جانبنا إلا إذا أشرنا إلى موضوع الشريعة، لأن فى كوكادام كان الرأى يقضى بإلغائها فى حين أننا فى مبادرة السلام قبلنا بتجميد الحدود والنص كان واضحا فى الاتفاقية وقلنا فيه «رغبة منا فى دفع عملية السلام». وبالنسبة لنا الموقف الذى وقفه الميرغنى موقف ثورى وذكرنا ذلك لوفد الحكومة الذى فاوضنا. ومع كل هذا كما ذكرت إتفاق كوكادام يمثل الاطار الاساسى فى الحوار، ومع هذا لم يقف الحوار مع هذه القوى عند كوكادام ومبادرة السلام، لأنه كانت هناك لقاءات عديدة من بينها لقاء «أمبو» الذى كان هاما أيضا.

★ من الانتقادات إيضا التى وجهت لمبادرة الميرغنى- قرنق انها تمت تحت مظلة رعاية خارجية وتحديدا مصرية فما مدى صحة ذلك؟

– لا .. هذا فيه الكثير من المبالغة وطبعا هناك حديث عن دور مصر لكن الشيء الذى يجب ان نسأله لماذا يحتاج الميرغنى لضغط من مصر عليه لكى يدعو للسلام فى السودان... فهو زعيم سياسى سودانى يرى بلاده تكتوى بنار الحرب وتتمزق وتتدهور. وقد وردعن الميرغنى ان بعض العناصر فى حزبه تحدثت عن الشريعة وكان رده عليهم هو «إذا اصررتم على هذا الموقف فلن تكون هناك شريعة ولن يكون هناك سودان ولا انتم ولا انا». وهناك الاسباب الموضوعية التى تدعو الميرغنى بدون ضغط خارجى ليتخذ هذا الموقف.

★ ما الذى جعل السلام مهيا آنذاك ومستعصيا فى السنوات الاخيرة؟.

– كما ذكرت انا لا اعتقد ان السلام مستعصى الان لكن السلام كان سهلا آنذاك لأكثر من سبب الأول كما ذكرت محدودية القضية فهى قضية اقليم واحد وبالتالى كان الحوار مع الممثلين الحقيقيين لذلك الاقليم كفيلا بأن يقود الناس إلى وفاق هذا من جانب، ومن الجانب الاخر طبيعة النظام الذى كان موجودا فى الشمال فقد كان نظاما له وحدانية فى الرؤية والقدرة على صنع القرار والشيء الثالث كان هناك طرح ليست هناك جهة فى الشمال ترفضه، كانت تلك هى الظروف الداخلية اما الخارجية فهى اليوم افضل مما كانت فى الماضى باستثناء الدول الافريقية التى كانت تتعاطف مع الجنوب وبالتالى كانت حريصة على دعم اى سلام فى السودان نجد ان بقية الدول العربية كان لها موقف ومنها مصر وليبيا وقضينا وقتا طويلا لاقناع تلك الدول بصحة الحل، الوضع الان ليس مستعصيا بل ان المشكلة الوحيدة والمستعصية هى قوة سياسية واحدة هم الاخوان المسلمون بدليل ان جميع القوى السياسية وصلت الى اتفاق وفى اعتقادى ان هذا الاتفاق هو الوحيد الذى سيحقق السلام الدائم فى السودان أكثر مما فعلت اتفاقية اديس ابابا لأنه يتناول قضايا جذرية وإذا استطعنا ان نصل الى حلول لهذه القضايا بما فى ذلك قضية الديمقراطية نكون قد حققنا انتصارا تاريخيا.

★ لكم اتصالات مباشرة مع مصر هل لاستراتيجية السلام فى السودان دخل فى ذلك ام انكم تعولون عليها فى هذا الامر؟.

– الحركة لها اتصالات مع كل دول العالم وهى بدأت محاصرة بلا شك وذلك لطبيعة اى حركة مناوئة لنظام قائم وظلت الحركة تبذل كل الجهود لتنقل وجهة نظرها للدول المختلفة وكانت نقطة الضعف هى الدول العربية ليس لأن الحركة غير راغبة فى الاتصال بها ولكن لأن لها موقفا ثابتا، تأييد حكومة الخرطوم ايا كان الوضع ولكن باستثناء البعض فليبيا كانت لها علاقات مع الحركة قبل سقوط نميرى وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بعد ذلك فان الحركة لم تتخذ موقفا عدائيا من النظام الليبى، اما مصر فكان هناك اتصال غير مباشر معها وهذا الاتصال اصبح مباشرا وبصورة اوضح ود. جون قرنق اجتمع مع الرئيس مبارك فى اجتماع القمة الافريقية الاخير وبلاشك ان مصر من الدول ذات الوزن فى المنطقة

ويمكن ان تلعب دورا هاما وخلال فترة حكومة المهدى ظل الموقف المصرى يدعو للسلام والآن بحكم العلاقة والتأييد الذى تمنحه مصر للنظام القا ئم يمكن ان تستمر مصر فى لعب هذا الدور.

★ لماذا تدعم اثيوبيا الحركة الشعبية وهل لكم مراكز اخرى غير اثيوبيا؟.

– اثيوبيا بلاشك تقدم مساعدات للحركة. لكن الحركة ليست فى حاجة إلى ارض اجنبية لعملها العسكرى بدليل انها اليوم تسيطر على المنطقة التى تقع جنوبى نهر السوباط وشرقى نهر النيل. وعندها مركز انطلاق داخلى وعندها مواقع ارتكاز ومنافذ خارجية.

فتأييد اثيوبيا لابد وان يأخذه الانسان فى الاطار الجغرافى السياسى فى المنطقة وتاريخيا عندما تكون هناك خلافات بين بلدين فإنها تنعكس على العلاقات الثنائية ويستغل كل بلد نقاط ضعف الآخر.

★ يجرى الحديث عن دعم ومساندة امريكية للحركة بل حتى قرنق عندما بدا جولاته الخارجية المعلنة اتجه غربا الى امريكا وكذلك يجرى الحديث عن دعم مجلس الكنائس العالمى لكم؟.

– النظريات السائبة هذه تعبير عن كسل عقلى بمعنى عدم قدرة الانسان على تحليل الواقع وخاصة عندما تكون لهذا الواقع قنوات للمسلمات، فما الذى يريده مجلس الكنائس من الحركة؟ هل يريد مثلا ان يجعلها رأس رمح لنشر المسيحية فى السودان او لايقاف المد الإسلامى، فطبعا.. إذا ما كان هذا هو الحال فلينظر المرء الى اطروحات الحركة فهى لا تتبنى دينا معينا ولا تدافع عن المسيحية ولا تهاجم الإسلام وتنادى بدولة علمانية. من الجانب الاخر قد تكون هناك مؤسسات كنسية تقدم اعمالا انسانية فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة. وهنا من واجب الذى يصدر حكما بناء على ذلك ان يصدر ذات الحكم على شمال السودان لأنها ايضا تعمل هناك وقد تولت الاغاثة فى دارفور ومناطق البجا ومازالت مراكزها الرئيسية فى الخرطوم. اما عن امريكا فهذا ايضا حديث لا يخلو من السخف وهذا السؤال اثير كثيرا بل اتهمت بتقديم الحركة للأمريكان لكن السؤال المطروح أيضا ما الذى تريده امريكا من الحركة وما الذى تصنعه الحركة الان لخدمة هذه المصالح ولماذا مثلا تسعى امريكا لاحتواء حركة فى الوقت الذى يمكنها ان تحتوى السودان وحكومته؟! هناك تناقض غريب فى ان تتهم الحركة التى تدعو إلى إعادة النظر فى كل هذه السياسات بأنها تمالى امريكا فليس لهذا الكلام معنى.

★ انت متهم بانك عميل للمخابرات الامريكية السى اى آية فما قولك؟.

– ماذا تتوقع ان اقول فى الرد على هذا السؤال؟! كثير من الناس عندما يجابههم موقف يعجزون عن تحليله عقلانيا تجدهم يوجهون الاتهامات السائبة لسببين، الأول أنهم لا يريدون الاعتراف بعجزهم عن التحليل العقلانى والسبب الثانى وهذا يأتى فيه عنصر الحسد وهو اذا ما انجز شخص انجازا معينا وعجزوا عن تحقيق هذا الانجاز فلابد ان يكون هناك عنصر شرير، مكنه هو وبالتالى أنت الرجل الطاهر الذى لا يمس الشر ولا يمسه الشر لايمكن أن تقدم على مثل هذا العمل. من الناحية الثانية بحكم علاقاتى وإتصالاتى التى تصل فى أمريكا إلى حد صناع القرار. ولى صداقات عديدة، فعلى الاقل أتوقع أن يشرفنى انسان فى أن يقول إننى شخص مؤثر فى تخطيط السياسات العليا فى أمريكا وليس فى المستويات الدنيا هذه.

★ أنت أيضا متهم بتسيير الحركة الشعبية ويقال ذلك لإنعدام الديمقراطية فى الحركة نفسها؟.

– هذا الحديث كثيرا ما يجيئ من إخواننا فى الشمال، وهو ينم عن نظرة الاستعلاء التى مازالت تسود، لأن هناك عدم اعتراف حقيقى بأن الجنوبى قادر على التفكير والتخطيط وبناء موقف مستقل، وأنه دائما فى حاجة إلى نخاس شمالى. وهذا فهم خطأ. فالحركة فى تركيبتها وبالذات الذين يرتدون البزة العسكرية هؤلاء ليسوا بعسكريين فقط، ففيهم المهندس والطبيب والقاضى انخرطوا فى هذه الحركة وقبلوا على نفسهم كل هذا العناء. والشخص الذى يفعل ذلك لابد وأن يكون منطلقا من منطلق إيمان. الشيء الثانى لو كان الذين يرددون هذا الحديث يملكون الحد الأدنى من الامانة العلمية فليأتوا بقائمة تحتوى على مائة قيادى من الحركة الشعبية ويقارنوهم بمائة من أى حزب سياسى دون استثناء. سيجدوا أن هؤلاء الناس أكثر تعليما وأكثر تضحية فلماذا عدم الانصاف؟!.

★ جرت محاولة لاغتيالك فى بريطانيا هل كانت تلك عملية دعائية أم انها حقيقة؟.

– حدث هذا فى الفترة التى نشر فيها كتابى «السودان والنفق المظلم» والذى كشف بعض الوقائع فى أشياء كانت معروضه على المحاكم فى الخرطوم أثناء الفترة الانتقالية. وإعتقادى والذى كان هو إعتقاد الشرطة البريطانية أيضا أن الجهة التى فعلت ذلك كانت تريد إما الحصول على معلومات من

وثائق ظنت أنها موجودة في يدى ويمكن ان تقع في يد السلطة. أو أنها عناصر كانت تريد أن تعمل عمل انتقامي. وقد طلبت مني الشرطة بعد الحادث أن تعمل إعلان وإذاعة في الراديو وإعترضت لأنني ما اردت ان اخلق ذعرا بالنسبة لأصدقائي وأهلي. وهذا لم يكن عملا سليما لأن حسب حديث الشرطة أن الإعلان يساعدهم في إلقاء القبض على الجناة. والحقيقة بعد ذلك تركت لندن ولم أتابع القضية.

★ يقال ان د. منصور خالد هو تاجر سلاح؟.

– هذه لأول مرة اسمعها.. ولكن الذى قرأ ما كتبت عن تجارة السلاح او عن عدنان خاشقجي وغيره لن يجرؤ على ترديد مثل هذا الاتهام.

★ *هل للحركة رأى في مسألة الاسلام كدين لغالبية أهل السودان وهل للحركة ايضا رأى في مسألة اللغة العربية كلغة غالبة لأهل السودان؟.*

– دعني ارد على السؤال الثاني فيما يتعلق باللغة العربية.. هذه اللغة ليست اللغة الغالبة فحسب بل هي اللغة التي قبلها أهل السودان من العرب وغير العرب كلغة تواصل فليست هناك اطلاقا اى مشكلة في هذا الموضوع والحركة في كل ادبياتها تؤكد أنها اللغة الرسمية. وفيما يتعلق بالاسلام فموقف الحركة واضح هناك قضيتان الأولى تتعلق بالقوانين الإسلامية والحركة تعتبرها من ميراث نميرى والسودان كان بلدا مسلما قبل نميرى وكثير من القوى السياسية الشمالية تقف نفس الموقف مع الحركة. والقضية الثانية ان السودان كبلد متعدد الأديان لايمكن ان يحكم إلا في اطار دستورى علماني كالدساتير التي ظل يحكم بها منذ الاستقلال فلم تكن في السودان قضية اسمها اسلام اهل السودان فما الذى استجد اليوم، الاحساس الذى يبذره الاخوان المسلمون او دعاة الدولة الاسلامية يجعلك تظن ان الاسلام نزل الان على اهل السودان وبالتالي لابد ان يطبق. مثلا في المغرب عدد المسلمين حوالى ٩٩٪ ومع ذلك لم يطبق قانون كهذا. وفي السنغال عدد المسلمين فيه كذلك اكثر من ٩٠٪ ومع ذلك لا تطبق القوانين الاسلامية. ويصدق هذا على الجزائر وتونس.

وفي الحديث عن الاغلبية المسلمة تجد ان السودان هو الدولة رقم ٢٢ سبقته ٢١ دولة إذا استثنينا المملكة العربية السعودية وإيران وربما الباكستان منهم لن تجد دولة واحدة تطبق هذه القوانين بالصورة التي يريد الأخوان المسلمين تطبيقها في السودان. كل هذه الاسئلة يجب أن تسأل ونحن أجبنا عليها في أنه لو كانت هناك رغبة صادقة في الاستقرار والتعايش بين أهل السودان فيجب أن تزال الاسباب التي ادت إلى عدم الاستقرار وعلى رأسها التعصب الديني.

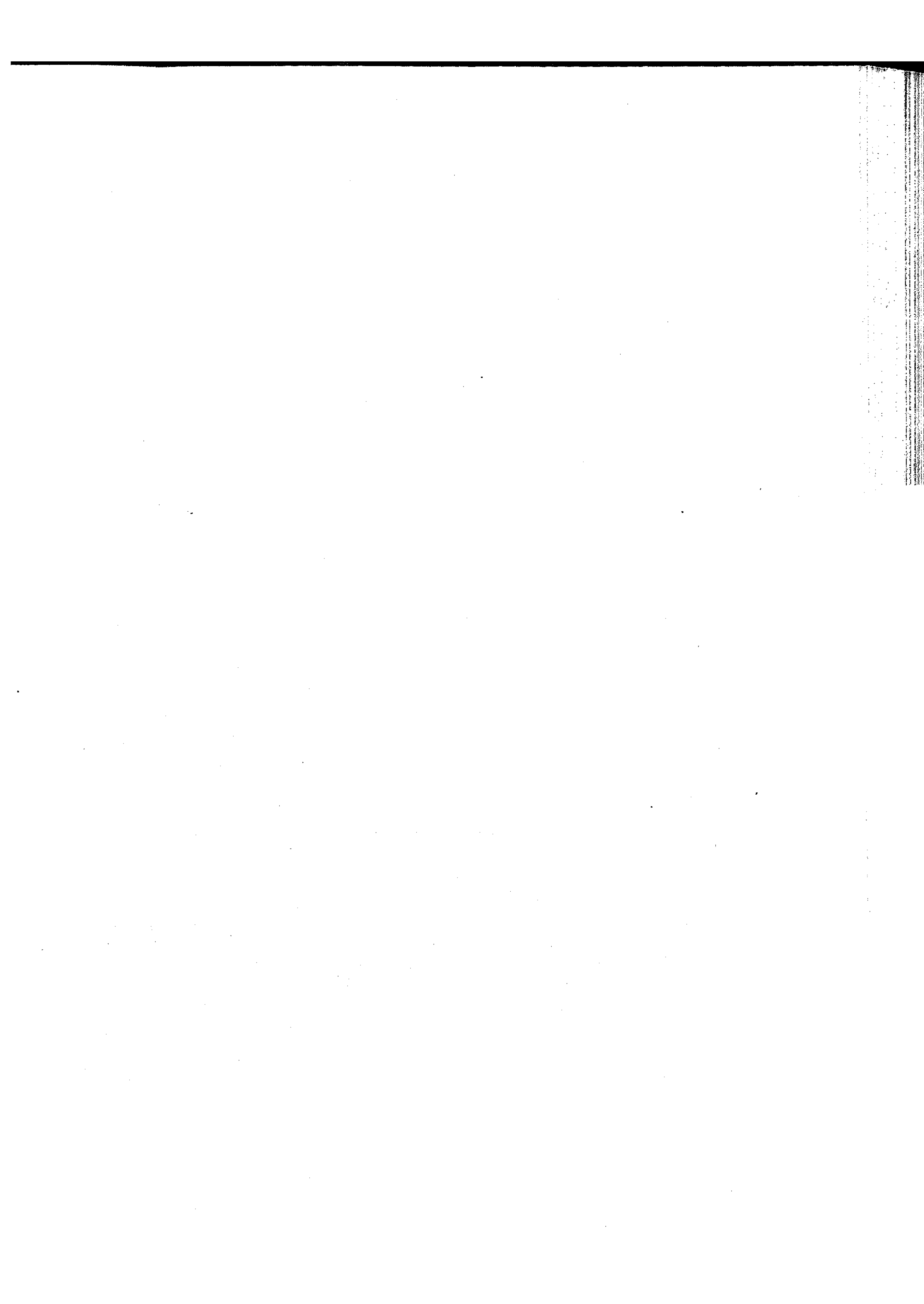
★ *أسألك عن قول لك تحفظه ذاكرتي بعد الانتفاضة وإثر مغادرتك لندن قلت «انا ذاهب للسودان لامارس دورى التبشيرى» فماذا كنت تقصد؟.*

– تفكيرى كان ومازال هو العمل بالكتابة والنشر وكانت قضية الساعة آنذاك في ذهني هي ما يسمى بالصحوة الإسلامية ونشرت أشياء في هذا الخصوص. لكن تطور الأحداث في الخرطوم جعلني لاكتفي بهذا الدور وإنما ألعب دور أكثر فعالية في وسط الحركة الشعبية.

★ هل يعنى ذلك صراع البندقية والقلم وهل تعتقد ان الأولى هذه الأعلى صوتا الآن؟.

– لا .. ولكن أنت في حاجة لها لماذا؟! دعنا نكون واقعيين، إذا نحن نتكلم عن سودان جديد فهذا بالضرورة يعني أن السودان القديم غير صالح وهو غير صالح لأن هناك قوى ظلت تهيمن على القرار. وهذه القوى هي نوعان الأول القوى التقليدية والثانية القوى الحديثه والتي أعني بها الشرائح المهيمنة على السلطة أو التي ظلت تهيمن عليها من غير الطريق الديمقراطي وهي المعتمده على الجيش. وظل الحكم في السودان يتراوح بين ديكتاتورية طائفية أو ديكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية.

وإذا اردت كسر هذا الطوق فلابد من قوى نظيره تحيدها. ومن الواضح لنا الأن ماالذى يجعل الديكتاتورية العسكرية الحاكمة في الخرطوم تتحاور مع الحركة في الوقت الذى تخمد فيه أى صوت دونها في بقية أنحاء القطر؟ الاجابة ببساطة لأن الحركة الشعبية تملك البندقية. فأنت لا تستطيع أن تلغى البندقية طالما هناك بندقية موجهة إليك.



منصور خالد (١)

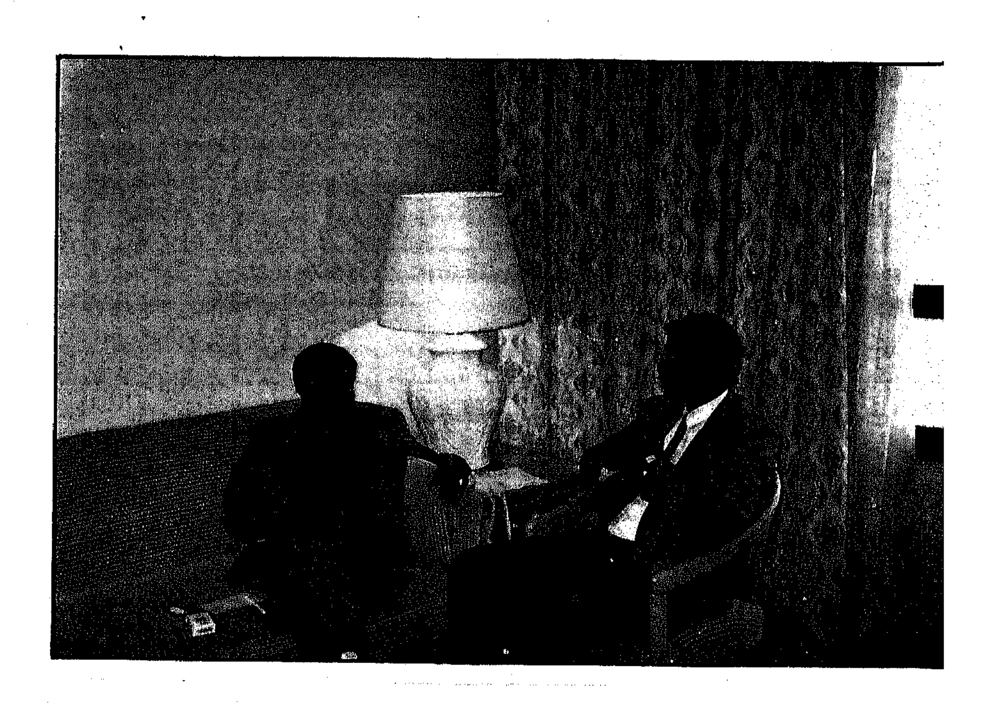
مقترحات كوهين حول جوبا عبارة عن تنويع جديد فى نغم قديم.

العلاقة بين النظام الليبى والسودانى زواج متعة!

لست أمريكى الهوى ولكنى معجب بحضارة الغرب.

- لو كانت الشعوب تمنح بقدر تضحياتها لاستحق شعب السودان الفردوس جزاء.

القاهرة ١٥ يوليو ١٩٩١



★ **كيف تقيم اداء المعارضة؟.**

– من الناحية الاجرائية سارت الأمور على نحو صحيح من حيث إتفاق الجميع على ميثاق موحد ولكن المسائل لا تحقق بالنوايا الجيدة فثمة كثير من الاشياء فى حاجة لمزيد من الجهد والعمل والمشكلة الحقيقية فى اداء المعارضة فى تقديرى هو ان هناك فصيل فى المعارضة يحمل السلاح ضد هذا النظام ومازال الناس أسرى لمفاهيم قديمة حول العلاقة بين الشمال والجنوب أو بين القوى السياسية فى الشمال وحركة تنطلق من الجنوب ويتصدى لقيادتها جنوبيون وهذه مشكلة واقعية رغم قناعتى أنها سلبية للغاية، أضافة إلى أن قوى كثيره فى الشمال تستنكف الجانب العسكرى فى عمل الحركة الشعبية وهذا فى تقديرى عين التناقض إذا ادركنا طبيعة النظام وإقتنعنا بعدم مجابهته إلا بنفس سلاحه وعليه يكون من الطبيعى الانحياز لعمل الحركة وليس نقده. وفى تقديرى أن أولئك لا يريدون الانحياز لأنهم مشدودون إلى الماضى ولو كانت هذه الحركة تنطلق من كردفان أو الجزيرة لكان الموقف مختلف تماما وهذه حقيقة يجب أن يجابهها السودانيون خاصة المتعلمون منهم ويحاولوا إزالة هذا التنازع الداخلى. من جانب آخر أعتقد أن عمل المعارضة الذى تم حتى الان فيه أشياء إيجابية كالميثاق الذى حوى توجها سليما فى حديثه عن التعددية وإحترام حقوق الانسان والاشراك الفاعل للقوى الحديثه وضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد والحكم بصورة عامة والأسس التى تكفل سلام دائم فى السودان وكانت الحركة الشعبية قد أبدت جملة ملاحظات هدفت الى سد الفجوات وتوصل الناس إلى صياغة مشتركة ولكن الحركة طالبت بشىء آخر هو ضرورة خروج الناس من مرحلة الشعارات الى مرحلة وضع برامج تفصيلية لتنفيذ الشعارات فى أمد زمنى محدد هو الفترة الانتقالية وهذا يمثل عمل متقدم. أكثر مما حدث فى ميثاق أكتوبر ١٩٦٤ وميثاق أبريل ١٩٨٥ اللذين كانا فيهما تخريجات كثيره ادت الى اجهاضهما ونحاول الان تفادى ذلك بالاتفاق المسبق قبل سقوط النظام وليس بعده.

★ **بمنطق الواقع المتكرر فى السودان دعنا نفترض عودة الامور مثلما كانت بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ ما موقف الحركة آنئذ؟.**

– الحركة ظلت تكرر فى أنها ليست ضد النظام فى الخرطوم لأنه نظام البشير وإنما ضد أى نظام بفكره وتخطيطه ومطامحة يريد الإبقاء على السودان القديم، ونحن نريد سودانا جديدا لكن إذا كان المفترض هو العودة الى ٢٩ يونيو ١٩٨٩ فالحركة لن تكون جزءا من ذلك النظام.

★ **ولكن آنذاك كانت لكم خطوات متقدمة خاصة فى موضوع السلام وفق مبادرة ١٩٨٨؟.**

– عندما أقول ٢٩ يونيو ٨٩ فأنا أتحدث عن قيم معينة كانت تسود الحكم ولا أتكلم عن مبادرة السلام مطلقا وأعتقد أن ما حدث فى هذه المبادرة كان نتيجة صراع لعبت الحركة الشعبية فيه دورا وكذلك النقابات وكل القوى الراغبة فى السلام لذلك الصراع يجب ان يستمر.

★ **بصورة اخرى لو تصورنا ان الامور سارت وفقا لمنطوق برنامج التجمع الوطنى الديمقراطى هل ستتحول الحركة الشعبية إلى حزب فى الفترة الانتقالية؟.**

– الحركة الشعبية هى فى الاساس حركة سياسية حملت السلاح لتحقيق اهدافها وعندما يكون الجو مناسبا لتحقيق هذه الاهداف بالصورة اليقينية الكامله لن يكون هناك معنى لأن تبقى الحركة على السلاح. وفى الواقع الحديث فى الفترة الانتقالية سيدور عن إعادة هيكلة الجيش وضرورة بناء جيش جديد من الجيش الشعبى والجيش الوطنى.

★ **بعد التطورات التى حدثت فى منظومة الدول الإشتراكية هل ماحدث يمكن ان يكون مدعاة للحركة الشعبية لتحرير شعب السودان فى إعادة النظر فى برنامجها «مانفستو ١٩٨٣»؟**

– أولا الذى حدث فى شرق أوربا شيئان الاقتناع بأن صيغة الحزب الواحد وديكتاتورية الطبقة الحاكمة لم تعد الصيغة الملائمة وإنتقل الناس الى مرحلة التعددية وقيام إشتراكية وديمقراطية ذات وجه إنسانى والجانب الآخر هو سقوط مسلمات النظرية الماركسية وفى الحالتين هذا لاينطبق على الحركة الشعبية لأنها لم تدعى فى المانفستو بأنها تدعو للماركسية ولانظام الحزب الواحد. وفى الواقع أنه كلما كان يسأل دكتور جون قرنق عن أيدولوجية الحركة الشعبية كان رده الدائم إيدولوجيتنا سودانية، بمعنى أنه لابد من خلق وطن ينتمى إليه جميع السوانيين. الشىء الثانى فى موضوع التعددية قلنا أن مستقبل السودان لايمكن أن تحدده الحركة لوحدها ولكن لابد من أن يتم ذلك فى ظل مؤتمر قومى دستورى

تشارك فيه كل القوى بما فى ذلك القوات المسلحة لإعادة صياغة الحياة فى السودان والذى يدعو لمثل ذلك لايمكن أن يفرض وجهة نظره على الآخرين.

★ ما ردك على أن الحركة الشعبية تفتقر الى الديمقراطية وهل للحركة اى مؤسسات تضمن ديمقراطية الحوار؟

– الذين يرددون هذا يرددون بدون علم عن كيف تدار الأمور وتتخذ القرارات فى الحركة. فى الواقع للحركة شقين سياسى وعسكرى وبينهما تداخل وفى التعامل مع الشق العسكرى لاتسطيع التعاون فى موضوع النظام صحيح أنه يجرى حوار ولكن إذا أقرت الأغلبية شىء وأصرت الأقلية على موقفها لابد من التعامل معها كما تتعامل مع أى شخص يخرج عن الطاعة فى ظل جيش وهذا حدث فى أول حوار دار فى الحركة فى موضوع وحدة السودان أو الانفصال فالعناصر التى أعترضت على موضوع وحدة السودان هزمت أولا ديمقراطياً بالحوار وعند إصرارها هربت فقتل مم قتل وبعضهم تسلل وأنضم الى الجيش الحكومى وسموا أنفسهم بالقوات الصديقة «أنانيا ٢» أما على المستوى السياسى هنالك قيادة تجتمع بصورة دورية وتمثل كل ألوان الطيف السياسى والقرار خاضع للمبدأ الديمقراطى وهذا هو السبب فى أن الحركة تتأخر أحياناً فى إتخاذ القرار كموضوع التعامل مع حكومة البشير لم يصدر بيان حول الإنقلاب إلا بعد مرور شهر بسبب الحوار الذى كان دائراً ونفس الشئ بالنسبة لميثاق التجمع الوطنى.

★ ما رأى الحركة الشعبية فى مقترحات هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية بشأن مدينة جوبا؟

– حديث كوهين هو عبارة عن تنويع جديد فى نغم قديم وهى مقترحات قام بها من قبل وإنتهت الأمور الى طريق مسدود وكان من ضمنها فك الاشتباك لكنة يضيف الإن شيئاً جديداً حول مدينة جوبا وهذا مرتبط ألى حد كبير بموضوع الاغاثه. ثم أن الحديث دار فى ندوة فكرية كان كوهين ممثلا فيها بصفة شخصية ولكن عندما يعرض بصفة رسمية سيناقش على ضوء ما يستجد من أمور.

★ إذا جاءت هذه المقترحات عبر الاطر الرسمية هل ترى أنها تمثل محكا لكلا الطرفين فى قبول تفاوض جديد؟.

– فى إعتقادى أن الحديث عن فك الاشتباك ووقف إطلاق النار هو حديث سابق لأوانه قبل أن يتفق الناس على المقومات الأساسية. وأنت تذكر فى مفاوضات كوكادام ومبادرة الميرغنى جاء موضوع وقف إطلاق النار وما ترتب عليه فى أسفل القائمة. وهناك أشياء لابد من توافرها أولا كاتفاق الطرفان على مبادىء معينة وإتخاذ قرارات معينه لتنفيذ ما إتفق عليه الطرفين ثم يجيئ من بعد وقف إطلاق النار.

★ فى ظل النظام الحالى جمعت الخرطوم مؤخرا فريقين متناقضين فى مؤتمر هم دعاة الفكر الاصولى الإسلامى اليمينى المتطرف والفكر القومى العربى اليسارى كيف تفسر ذلك؟ وبصورة عامة لماذا إتخذ الفريقان موقفا مؤيدا للرئيس صدام حسين فى إحتلاله للكويت؟.

– هذا المؤتمر فضح نوايا الإسلاميين لأنه يكشف أن هذه الحركة التى تدعى أن تكون مركز إنطلاق لصحوة إسلامية عبر العالم فى واقع الأمر هذه حركة تتدثر برداء الإسلام للإستيلاء على السلطة وفى سبيل هذا هى على استعداد للتحالف مع أى جهة وواضح من هذا المؤتمر شيئان الأول ماذكرت هو أن الحركة هى حركة سياسية وليست دينية بدليل أنها تتحالف مع عناصر كل فلسفاتها تقف ضد قيام الدولة الدينية سواء أصحاب النظريات القومية الدهرية أو أصحاب النظريات اليسارية الماركسية الذين تتعارض رؤاهم أساسا مع الرؤية الدينية الإسلامية أو غير إسلامية. والشىء الثانى الذى كشفه المؤتمر وهو الغرض الاساسى وأعنى زعزعة الأمن فى البلاد العربية لأن هذه الحركات تعتقد أنها يمكن السيطرة على هذه البلدان خاصة الغنية ومن ثم تجعل من السودان مرتكزا وربما عن للدكتور حسن الترابى أنه سيكون عبد الرحمن الداخل الجديد الذى سيغزو الاندلس من المغرب وفى هذا الاطار أفهم تعاونهم مع صدام ولا أظن أنهم تعاونوا لأنهم يؤمنون بأفكار صدام لأنهم يعرفون أن افكاره نقيضه لهم، بل أن البعثيين كانوا أكثر قسوة مع الأصولية الإسلامية ولكنهم توهموا أنه سيدخل المعركة وينتصر ولن يستطيع بحكم توجهه وفلسفته أن يكون البديل للانظمة المقوضة ومن ثم سيكونون هم الورثة وكما ذكرت من قبل هذه استراتيجية ساذجة وقاصرة لأنهم يظنون بأنهم الوحيدين فى الساحة. ولم استغرب تصرف

صدام فى الكويت ولكن الذى يدعو للعجب كيف يعنى لرجل مثل دكتور الترابى بكل تعليمه وذكاءه وهو فى بلد غير قادر على توفير لقمة لمواطنيه أن ينتقل برسالته هذه خارج السودان وهذا الموقف ليس فيه سذاجه فقط ولكن يتسم بعدم الحياء لأن الذين يساعدون فى الجياع الان هم الجماعات المسيحية والمنظمات وهذا يفترض أن لا يشرف داعية إسلامية.

★ بعد التطورات التى حدثت فى أثيوبيا يرى كثير من المراقبين أن الحركة الشعبية فقدت موقعا إستراتيجيا مما سيؤثر على ادائها هل ترى الأمر كذلك؟.

– هذا التساؤل جاء نتيجة فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الاثيوبى ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفون وبعض القوى السياسية وهم الذين يرددون أن الحركة معارضة خارجية. والحركة الأن تسيطر على ثلثى جنوب السودان فى وقت لا تسيطر فيه أى قوة أخرى على إقليم واحد داخل السودان ومع ذلك يسمون عمل الحركة معارضة من الخارج لأن الداخل فى أذهانهم هى الخرطوم. والمعلوم أن العلاقة بين الحركة والنظام السابق فى اثيوبيا كانت علاقة حميمة مكنت للحركة سهولة العمل وكما مكن لغيرها أشياء عديده فنحن لاننسى أن أنطلاقة الشريف حسين الهندى ضد نظام نميرى بدأت من أثيوبيا والصادق المهدى كان له مقرا وإتفاق كوكادام ومبادرة الميرغنى وإعلام التجمع الوطنى كلهم إنطلقوا من أثيوبيا وبالتالى النظره الجزئية للحركة والنظام الأثيوبى غير صحيحة ويرغم كل ذلك استطيع أن أقول أن تحركا كالسابق أصبح غير موجود وهذا يمثل شيئا سلبيا للحركة الشعبية ولكن ليس له أى إنعكاس على العمل العسكرى لأن الحركة تسيطر على مناطق فى حدود السودان مع يوغندا وكينيا وزائير وأفريقيا الوسطى.. وبالتالى الابتهاج الذى أبداه نظام الخرطوم بعد سقوط منغستو هو إبتهاج زائف. من الجانب الاخر ربما استغل نظام الخرطوم النظام الحالى فى أثيوبيا للقيام بعمليات عسكرية عبر أثيوبيا وهذا فى تقديرى تفكير فيه قصور وغرور ومصدر القصور هو أن أثيوبيا الأن لديها مشاكلها الخاصة. وليس هناك أى نظام حتى الأن فى أثيوبيا وإنما سلطة أمر واقع مازالت تتحاور مع القوى السياسية المختلفة. وهذا ليس الجو المناسب لتحقيق أى أهداف والشىء الثانى فى مبعث الغرور هو أن نظام الخرطوم لا يريد أن يدرك بأنه لاعب صغير واللعبه أكبر منه بدليل أن القوة الكبرى التى ترتب الأمور فى أثيوبيا الأن هى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله يؤكد أن ابتهاج نظام الخرطوم لا مبرر له.

★ اعود مرة أخرى للمفاوضات من الواضح جدا أن أمريكا تريد أن تلعب دورا بين نظام الخرطوم والحركة الشعبية هل نفهم ذلك ضمن إطار مبدأ التكريس فى القرن الأفريقى أم أن هناك اسبابا أخرى فى تقديرك؟.

كما قلت ليست هذه المرة الأولى التى تتحدث فيها أمريكا عن السلام فى السودان ولكن النظام الأمريكى يتعرض لضغوط أيضا فصنع القرار فى أمريكا ليس كصنع القرار فى بعض دول العالم الأخرى، لا يتحكم فيه شخصا واحدا يكون الجالس فى القمة ونذكر أن حرب الخليج وجدت معارضة عالية الصوت من قبل الكونجرس. وأحد أسباب وسائل الضغط التى يتعرض لها النظام الأمريكى سواء فى السودان أو الصومال أو أثيوبيا هى المجموعات التى تهتم بحقوق الانسان وقضايا الجوع واللاجئين وهذه منظمات فاعله لها أثرا كبيرا على اللجان التخصصية فى الكونجرس كلجنة الجوع فى مجلس النواب ولجنة حقوق الانسان فى مجلس الشيوخ. وبالطبع قد يظن أحد أن فى حديثى هذا سذاجه لأن هناك إعتبارات إستراتيجية والذين يتحدثون عن هذا أرى أنهم غير مستوعبين لأهمية التغيير الذى حدث فأهمية القرن الأفريقى اليوم ليست كما كانت عليه قبل عشر سنوات ليس للتطور التكنولوجى الذى حدث ولكن لأن إحتمال استغلال الصراعات الموجودة من جانب قوى أخرى مناهضة لامريكا لم يعد واردا وبالتالى فأمريكا تعتبر سيدة الموقف وإذا تحركت أى قوى لتهدد مصالحها ستتعامل معها كما تعاملت مع صدام حسين. من الجانب الأخر يهمها ان يكون هناك استقرار فى بعض دول يهمها أمرها أكثر من غيرها فمثلا لايمكن أن تسمح لنظام يقوم فى السودان ويهدد مصالح مصر الكبرى أو المملكة السعودية والبحر الأحمر وهذا عامل استراتيجى لابد من أخذه فى الإعتبار.

★ هنالك تقاربا مدهشا بين النظام الليبى ونظام الخرطوم كيف تنظرون لذلك؟.

– الذى يدور بين النظام الليبى والنظام الخرطومى هو فى الواقع «زواج متعة». نظام الخرطوم معزول ولا سبيل لفك عزلته إلا بالتعاون بثمن مع أى قوة ومطالبه محدوده لأنه كما ذكرت لا يعنيه موت الناس

من الجوع وليبيا لا تستطيع توفير الغذاء لتسعة مليون سوداني. ولكن ليبيا تستطيع أن توفر له السلاح للإستمرار فى الحرب وتوفر له ضخات من البترول تساعده فى تسيير عجلة الحرب وإسكات مجموعة المدينة وفى المقابل ظل القذافى يدعو من زمن للوحدة العربية ويظن أنها تبدأ من مصر وليبيا والسودان وذلك هاجسة وأى نظام يقدم له ذلك فى طبق يستطيع أن يتعاون معه. ونحن نعرف أن موقف القذافى حول الاصوليين موقف واضح ولا يسمح لهم بالعمل داخل ليبيا ومن هناك استغرب ومصدر الغرابة واضح. برغم ما يمثله تهديد هذه الاصوليه على ليبيا نفسها ودول الجوار.

★ بصورة أشمل هل توافقنا الرأى فى أنه فى الوقت الذى تهدد فيه الاصولية الإسلامية المتطرفة دول شمال القاره الأفريقية وبعض الاقطار الاخرى برز تهديد الاصولية المسيحية فى كثير من دول العالم لاسيما الافريقية؟.

– فى واقع الأمر ليست هناك أصولية مسيحية فى القارة الافريقية الان ولكن هناك أصوليه مسيحية برزت فى أوروبا وفى أمريكا بصورة أكبر كرد فعل على التطور المادى وكل المظاهر غير المعافاة فى المجتمع الاستهلاكى ونذكر أن هذه المجموعات لعبت دورا هاما فى حكومة الرئيس ريغان مثلا وكان يعتمد عليها. لكن فى أفريقيا الكنيسة تلعب دورا فعالا فى عملية التحرير مثلا جنوب أفريقيا دور القس ديمزموند توتو ومجلس الكنائس الافريقى فى روديسيا فى الماضى والمستعمرات البرتغالية ودور الكنيسه الأولى فى قضية حقوق الانسان فى افريقيا فالاصولية فى الجزء المسلم من افريقيا هى عبارة عن رد فعل على الهزيمة السياسية والفكرية فى الوطن العربى وككل ردود الفعل تتسم بالجانبالسلبى لانها تسيطر عليها رفض الجديد دون تقديم البديل برغم أن الاسلام لو فهم فهما صحيحا وترجم ترجمة صحيحة يمثل إضافة ثقافية وحضارية هامة والاصولية فى المنطقة العربية تمثلت بشئين الأول هو العنف والذى يأخذ أشكالا كثيره وشهدنا ذلك فى مصر والمغرب العربى والسودان والمظهر الثانى نظرتها فى الرد على التغريب هو الانكفاء على الذات وإنكار أى دور للحضارة الغربية وهو موقف به نفاق لأنه متناقض مع سلوكياتهم بل أن الاسلاميين أكثر الناس استغراقا فى الحضارة الغربية فهم يضعون أموالهم فى المصارف الغربية ويعلمون اولادهم هناك ويتعالجون أيضا هناك... ويجب أن لا ننسى أن هذا الغرب هو الذى إستغله آية الله الخمينى فى الوصول للحكم وأكثر الإسلاميين الأن يتحركون فى أوروبا ويفسرون ذلك بأنه للضرورة أحكام لكن فى هذا السلوك مغالطة للنفس..

★ فى ظل هذا التطرف الذى يكتنف الواقع السودانى كيف السبيل الى تعايش (هل الديانات المختلفة والمعتقدات فى المستقبل؟.

– هذا التطرف ظاهرة جديدة جاء مع الاخوان المسلمين وأجندتهم لا شأن لها بالاسلام السودانى والذى هو إلى حد كبير شبيه بالاسلام الافريقى من حيث التزاوج مع العادات والتقاليد التى وجدها والذى ساعد فى ذلك هى المجموعات الصوفية وهناك تقاليد كثيرة الان موروثة من المجتمع السودانى القديم بكل ما فيه من وثنيه سواء فى عهد مملكة النوبة او غيره وتعايش السودانيون مع الديانات الاخرى دون أن يكون لاختلاف الاديان أى أثر فى حياتهم الاجتماعية وبالتالى فى الحياة السياسية. وهناك دولة إسلامية أكثر من السودان كالسنغال حيث تبلغ نسبة المسلمين أكثر من ٩٠٪ من السكان. هذا المجتمع قبل طوال ربع قرن من الزمان أن يرأسه رئيس مسيحى هو سنغور ذلك يعود للتعايش والتسامح وفى السودان هذه الظاهرة كانت موجودة ذلك لأنه كان يحكم بدستور يفصل بين الدين والسياسة ولا أقول دستور علمانى لأن هذه الكلمة عهرت بالاستعمال الخاطىء. وفى ظل ذلك الدستور كان يرعى الحكم فى السودان أكبر زعيمين دينيين هما على الميرغنى وعبد الرحمن المهدى وتعايش السودانيون تحت ظل هذا الدستور ولهذا عندما يكون حديث الان عن ان الدستور العلمانى ضد طبيعة الشعب السودانى هذا الحديث لا معنى له لأن الواقع أكد شىء آخر. ولا أظن أن النهج الذى ينتهجه الاخوان المسلمون الان سيعمق من مفهوم الدين بل سيكره الناس فى الدين وسيقول كثير من الناس إذا كان هذا هو الإسلام فلا شأن لنا به!!

★ سؤال شخصى ربما يكون متأخرا بعض الشىء كيف ولماذا إنضممت للحركة الشعبية؟.

– إنضممت للحركة فى ظروف كهذه .. وكان ذلك عام ١٩٨٤ عندما دار الحديث عن ميثاق تجمع عليه كل القوى السياسية قبل سقوط نظام نميرى.. والميثاق الذى نتحدث عنه هو ميثاق أعد فى الكويت ولعب فيه الاخوة السودانيين فى الكويت دورا هاما فى إعداده بل أن الذين جاءوا به إلى لندن حيث كنت

أقيم هما الاستاذان محمد ابراهيم خليل ومحمد يسن عبد العال وكان هناك حوارا مع القوى السياسية المختلفة حول هذا الميثاق والذى كان أكثر تفصيلا من الميثاق الذى صدر قبيل سقوط نميرى والذى كان قد أعد بليل. ومشاورات لندن شارك فيها عناصر من الحزب الشيوعى هما عز الدين على عامر ومصطفى خوجلى وعناصر من الاتحاديين اذكر محمد الحسن عبد الله يسن ومبارك شداد وحزب الأمة ممثلا فى محمد ابراهيم خليل وسارة المهدى وحدث فى تلك المرحلة حوار مع الحركة الشعبية قام به نيابة عن التجمع محمد ابراهيم خليل وجون لوك وتركز الحوار فى الفترة بعد سقوط نميرى لأن السقوط ليس هدفا نهائيا وهنا حدث خلاف فى مايكون عليه الحال فى المستقبل خاصة بالنسبة الى القضايا الاقليمية وأذكر أن طرح الميثاق لقضية القوميات فى السودان وكذلك ميثاق أبريل كان طرحا يقوم على أساس العوده لاتفاقية أديس ابابا ولم تكن هناك نظره مطلقة لضرورة المراجعة الجذرية للوضع السياسى فى السودان وإعادة هيكلته كما تطالب الحركة والتى ظلت تطالب بهذا منذ قيامها بمشروع المؤتمر القومى الدستورى والحديث الذى يتردد الان فى كل الادبيات السودانية حول هذا المؤتمر كان مصدره الحركة الشعبية. وفى ظل هذه الظروف على المستوى الشخصى شعرت أن الحركة الشعبية ربما كانت أكثر جدية من غيرها فى تصورها لما يجب أن يكون عليه الحال فى السودان ومن الاسباب الشخصيةأيضا أعتقد أن أكبر إنجاز قمت به خلال نظام نميرى هو اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ والذى أتحدث عن عدم صلاحيته الان ولذلك شعرت أن استخدام الحركة الشعبية للسلاح أمرا طبيعيا أو ليس هناك ما يجعلنى أشمئز أو استنكف هذا الاتجاه.

★ اسألك صراحة فى إتهام قد تكون سمعته من قبل وهو أن دكتور منصور خالد امريكى الهوى؟.

– أنا لست أمريكى الهوى أو استرالى الهوى ولكنى سودانى الهوى.. إننى مثقف سودانى تلاقحت فيه عناصر الحضارة الغربية مع ينابيعه الاسلامية العربية وحقيقة انا معجب بحضارة الغرب وثقافته والتقنية المتطوره وأتمنى كمثقف سودانى أن انقل كل هذا إلى بلدى وبعدها فليقولوا عنى أمريكى الهوى أو استرالى الهوى أو سودانى الهوى.

★ أنت فى الساحة السودانية منذ أكثر من ربع قرن مؤلفا فكريا.. ومشاركا سياسيا.. ومعارضا فى فترات بعد كل هذه التجربه اسألك بتجرد كيف ترى مستقبل السودان؟.

– بطبيعتى لست متشائما وثقتى كبيره فى شعب السودان وأعتقد لو كانت الشعوب تمنح بقدر تضحياتها لاستحق شعب السودان الفردوس جزاءا.. لأننى لا أعرف شعبا من الشعوب استطاع تحمل أردأ أنواع الحكومات بكثير من التسامح والصبر مثلما فعل شعب السودان ولا أعتقد أن هذا الموضوع يعكس ضعف الشعب السودان وجبنه بدليل أنه استطاع تقويض نظامين ديكتاتوريين عن طريق سلمى، لكن محنة الشعب السودانى أن الذين يتصدون لأموره تغلب عليهم النظرة الاقطاعية أو الطائفية أو الاقليمية والسبب فى هذا هو أن المتصدين ليسوا بفاقدى الوطنية ولكن لأن الوطنية السودانية نفسها لم تكتمل ذلك لأن الارتباطات العرقية والاقليمية والطائفية ماتزال هى الأكثر طغيانا على القيادات وبالتالى إذا لم نتمكن من القضاء على هذه العناصر المفرقة والتى تقود إلى التمزق يصعب علينا الخروج من هذه الازمة والذى يبعث على التفاؤل أن هذه النظره بدأت تسود الآن.

مبارك المهدى

- لاءات الصادق المهدى الثلاث.. لا تفاوض .. لا مساومة .. ولا مشاركة!
- أنهيت علاقاتى الشخصية بكل قيادات الجبهة الاسلامية لأنهم خونه.
- الانقلاب وآثاره لم تكن كلها شرا فثمة دروس مستفاده

٢ اغسطس ١٩٩١

★ برغم العزلة الداخلية والخارجية لنظام الجبهة الاسلامية يتساءل المراقبون لماذا لم يسقط او هل هناك ما ينبيء بسقوط وشيك؟.

– يجب الا ننسى ان النظام نظام قمعي عسكري يستند الى دعم ومساندة جهة عقائدية لها قدراتها التنظيمية والمالية ويعتمد العنف والقهر للبقاء في مواجهة شعب اعزل وبالتالى عملية التغيير ستأخذ مداها وقد تمكن الشعب السودانى من عزل هذا النظام داخليا وخارجيا وتمكن من اجهاض كل سياساته الاقتصادية والامنية بصورة تجعله يخجل ويتراجع عن ممارساته وعملية المواجهة والصراع مستمرة وقرائن الاحوال تؤكد ان الانتصار لغالبية الشعب وان النظام فى انحسار ولم يتبق له سوى عنصر القهر والقوة واى نظام يعتمد على العنف هو الى زوال خاصة فى ظروف انفتاح العالم الان على الحرية والديمقراطية والقناعة الدولية بفشل الانظمة الشمولية والديكتاتورية. وفى تقديرى ان المسألة مسألة وقت وفى سياق المعركة اسقطت القوى الديمقراطية فى الجامعات والمدارس الثانوية رموز الجبهة الإسلامية والآن النظام غير قادر على تسيير العام الدراسي وهناك مظاهرات فى الاحياء وهذه كلها مؤشرات تنبيء بسقوط النظام والذى هو حاليا فى تقديرى يشبه شخصا مريضا فى حالة احتضار وغيبوبة ويعيش بوسائل صناعية ولا يستطيع الحراك والحديث ولكن مازالت الحياة تدب فى اوصاله فلا هو مات واستراح وارتاح الاخرون، ولا هو عاش ووقف على قدميه وباشر حياته.. والاحتضار هذا بالنسبة للانسان قد يطول وقد يقصر وبالنسبة للنظام اقول ان عملية الاحتضار قد طالت بسبب اعتماد النظام على حزب عقائدى وثانيا بسبب العنف والقهر المبالغ فيه والذى هو فى النهاية سيكون له عواقب وخيمة عليه لان هذه الوسائل تمنحه عمرا وهميا ولكن فى الواقع فيها نهايته.

★ فى مسألة تقييم اداء التجمع الوطنى الديمقراطى داخليا وخارجيا على المستوى الداخلى ظهرت بوادر انتفاضة والناس يتساءلون عن دور التجمع الوطنى فى ذلك وعلى المستوى الخارجى ايضا التساؤل عن مدى استثمار التجمع لفرص العزلة الدولية التى تطوق النظام وامكانية تجيير ذلك لصالحه؟.

– اعتقد ان دور التجمع فى الداخل هو التنسيق بين القوى السياسية وتصعيد النضال ومنازلة نظام الجبهة الاسلامية فى مختلف مجالات العمل السياسي والنقابي وكشف سياساتها الداخلى ومحاصرتها وهذا فى تقديرى تحقق فى كثير من الاوقات مثلا هزيمة كوادر الجبهة فى الاتحادات الطلابية وكذلك فشل السياسات الاقتصادية وفى المجال الامنى اجهضت كل مخططات النظام والتجمع فى الداخل رغم ظروف القهر ما يزال يؤدى دورا ملموسا اما بالنسبة لاداء التجمع الوطنى فى الخارج والذى هو فى اعتقادى يقوم بدور السفارات اووزارة الخارجية ووزارة الاعلام ومن هذا المنظور قام التجمع بجهد كبير والشاهد ان ٩٥٪ من ظروف العزلة الدولية التى يعيشها النظام لعب التجمع فيها دورا رائدا كذلك من خلال المنابر والمنظمات والهيئات الدولية واصبح الجميع الان على قناعة بسوء نظام الجبهة الاسلامية ولا شك ان الامر برمته ينعكس على مستقبل الديمقراطية فى السودان والتى هى من صميم اجتهادات واهداف التجمع الوطنى والتجيير واضح من خلال تعدد فروع التجمع والمناخ الذى يعمل فيه كل فرع.

★ دعنا نخصص الامر فى ليبيا وهى معروفة بانها ثانى اثنين لهما صلات طيبة وداعمة مع النظام فى السودان هل قام التجمع الوطنى بأى جهد فى تبصير النظام الليبى بخطورة توجه النظام لاسيما وقد كانت لكم علاقات طيبة مع ليبيا على مستوى الحزب؟.

– نحن لم ندخر جهدا فى هذه المسألة وقمنا بعدة خطوات كان اخرها مذكرة بعد اجتماع اديس ابابا الذى عقده التجمع فى مارس ٩١ وكذلك ارسل التجمع فى الداخل مذكرتين كان لذلك الجهد اثر مؤقت حتى مارس ٩٠ حيث رفع النظام تطبيق النظام الجماهيرى وجريا وراء هذه الشعارات فتحت ليبيا ابوابها امام النظام وبدأنا نرى الدعم المادى والعسكرى ولذلك من الصعب حقيقة عمل اكثر مما عمل والان نحن نواجه موقفا ترى فيه ليبيا ان النظام الموجود فى السودان يتبنى شعاراتها ويعلن استعداده لتطبيق نظرية الكتاب الاخضر واصبح الامر بالنسبة لليبيا قضية متعلقة بتصدير اول محاولة للفكر الجماهيرى الليبى الى دولة بها نسبة عالية من المثقفين وعلى قدر كبير من الوعى السياسي وهنا يصعب جدا محاولة الاقناع بخطورة التوجه والحل هو ان تجرب ليبيا بنفسها وتصل الى النتيجة الحتمية وهى ان النظام السودانى بانتهازيته يريد الاستفادة من القدرات الليبية لتثبيت اركانه وسيدرك النظام الليبى ان النظام السودانى يشكل الخطر الاساسى عليه، باعتبار ان المعارضة الاساسية فى ليبيا هى من تنظيم

الاخوان المسلمين وهذا التنظيم كان له وجود في السودان وتعاملات مع الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي في ظل نظام نميري حيث تم تدريب العديد من كوادر هذا التنظيم في السودان وكانت لهم اذاعة تبث من الاراضي السودانية وعملية التسلل التي تمت بضرب باب العزيزية مقر القيادة الليبية في الثمانينات تمت بتسلل من السودان وبجوازات سفر سودانية وكانت الجبهة الإسلامية مشرفة على هذه العمليات باعتبار ان تنظيم الاخوان المسلمين في ليبيا هو تنظيم شقيق وبالتالي تدعم نظاما يشكل خطرا على الامن القومي العربي ككل. وبدأ يظهر هذا الخطر في احتضان النظام السوداني لعناصر تنظيم الجهاد المصرية وتذكية نار الفتنة في الجزائر وتونس ومختلف الدول العربية والاسلامية.

★ اجمالا ازاء كل ما طرحنا.. اى الاساليب ترجح الان الحوار ام السلاح في مواجهة نظام بالصورة التي ذكرت؟.

– ارى انه ليست هناك ارضية للحوار وفي هذا المجال الخيار واحد اذا اراد هؤلاء ان يسلموا شخصيا في انفسهم هناك حل واحد هو ان يحلوا نظامهم ويسلموا السلطة الى الشعب السوداني حقنا للدماء ووقفا للدمار والانهيار المستمر في كل مرافق الحياة في السودان ولكن بالطبع في غياب ذلك ستستمر المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام وستتصاعد الى ان يسقط وهذا قد يكلف الكثير من الارواح والوقت ويؤدي الى مزيد من الخراب والدمار ولكن هم ارادوا ذلك وفي الواقع ان هذا النظام جاء لتحويل مؤسسات الدولة القومية الى مؤسسات حزبية على النمط الايراني والنمط البعثي العراقي وتحويل الخدمة المدنية ايضا والسلك الدبلوماسي والسيطرة على الاقتصاد من قبل طفيليي الجبهة لمصلحة الحزب ومع هذا التوجه وهذا المخطط لايمكن التراخي وستكون المواجهة على جميع الاصعدة وبكل الوسائل المتاحة لتخليص السودان من هذه السيطرة الاخطبوطية التي تخطط لها الجبهة عبر هذا النظام.

★ في السؤال السابق كانت هناك ظروف مماثلة الى حد ما بالظروف الحالية وعمدت المعارضة آنذاك الى تجريب النضال المسلح كما في عام ١٩٧٦ ما اقصد تحديداً هل يشهد المستقبل اعادة مثل هذا العمل لاسيما ان الامر منصوص عليه في ميثاق التجمع؟.

– ميثاق التجمع اجاز النضال السياسي والعسكري المسلح والقوى السياسية ظلت تركز على الشق الاول ولكن مع انضمام الحركة الشعبية اصبح النضال العسكري يسير جنبا الى جنب معا النضال السياسي لذلك فان الخيار العسكري مفتوح والان القيادة الشرعية للقوات المسلحة لها تنظيماتها وتخطيطاتها والحركة الشعبية تعمل بكل ثقلها السياسي والعسكري ويمكن توسيع قاعدة العمل المسلح. وذلك قد لا يعني الولوج فيه الان ومع ذلك نرى في غرب السودان مواجهات يومية بين المواطنين والسلطة.

★ حدثت تطورات جذرية في اثيوبيا ما تأثير ذلك على اداء المعارضة بشكل عام وهل لكم اى علاقات مع الفصائل الاثيوبية المختلفة وبخاصة الجبهة الثورية لشعوب اثيوبيا؟.

– لا اعتقد ان التأثيرات دائمة بل هي وقتية والمعارضة كانت تتمتع ببعض التسهيلات في اثيوبيا وفقدتها لكن هذا لا يعني ان المعارضة ضعفت لانها فقدت ذلك ودائما هناك قدرة على تعويض هذه التسهيلات مادام النظام السوداني محاصرا ومكروها اقليميا ودوليا وبالنسبة للعلاقة المعروفة ان القوى السياسية الاثيوبية عاشت في السودان على مختلف العهود والانظمة وصادف ان حققت انتصارها في ظل الحكم القائم في الخرطوم وهناك بعض العلاقات القائمة الان بين الخرطوم واديس ابابا ويبدو انها واقعة تحت تأثير المساعدات التي قدمتها حكومة الخرطوم لها في مرحلة الهجوم الاخير ومع ذلك اقول ان العلاقة هي شهر عسل مؤقت وكلما اتجه النظام في اثيوبيا نحو الديمقراطية انقطعت علاقاته مع السودان. كما ان النظام في اثيوبيا مستقبله في العلاقات مع امريكا ودول اوروبا ومادام الامر كذلك فانه رافع راية الحرية والديمقراطية والانتخابات العامة والمشاركة الموسعة، كل هذه عوامل تباعد بينه وبين النظام في السودان وبالنسبة للعلاقة معنا لنا صلاتنا مع كل القوى السياسية وهناك اكثر من ١٥ فصيلا تمثل عدد كبير منها في المجلس الوطني.

وكلما قلت هذه الفصائل عاشت في السودان وتعاملت مع القوى السياسية السودانية على مستوى عام وشخصي وهي تعلم جيدا الصراعات الدائرة في السودان والجبهة الثورية لشعوب اثيوبيا التي

تتصدر الواجهة لاقت معارضة شديدة من الفصائل الاخرى فيما يختص بالسياسة تجاه السودان خاصة عندما حدث الهجوم على معكسرات اللاجئين فى اثيوبيا بواسطة الطائرات السودانية وجبهة الارومو. مما اضطر الجبهة الثورية ان تعمل ايضاحات فى مؤتمر عقد فى لندن يوم ١٩٩١/٦/٢٩ وذكرت انها ليست ضد المعارضة السودانية وليست مع النظام الحالى ورحبت بممثلين للمعارضة فى اثيوبيا. واجمالا كانت القضية السودانية مسار نقاش بين القوى السياسية الاثيوبية وهذا يعود بالدرجة الأولى الى العلاقة مع القوى السياسية السودانية ومؤخرا اصدر النظام الاثيوبى ميثاقا ينظم السياسة الخارجية وفى ظل هذا الميثاق رحبوا باستقبال اللاجئين والقوى السياسية المعارضة من الدول المجاورة وسموا السودان على وجه الخصوص ادراكا منهم على عدم قطع الجسور. وهناك حقيقة لا نتجاهلها هى ان الحدود كلها مع اثيوبيا تسيطر عليها الحركة الشعبية لذلك لابد من التعامل الذى يفرضه الواقع.

★ **ماهى وضعية الصادق المهدى الان؟ وبمنظورك الخاص ماهى فرص تهيئه او رفضه لمحاورة النظام فى الخرطوم؟.**

– السيد الصادق المهدى صحيح هو زعيم الانصار ورئيس حزب الامة وله وزنه فى الساحة السياسية السودانية ولكنه يتعامل فى اطار مؤسسات ديمقراطية للحزب، وبالتالى هو خاضع تلقائيا لرأى هذه المؤسسات وحزب الامة منذ اول يوم اعلن معارضته لهذا النظام واعلن رفضه لاى نظام عسكرى فى السودان والسيد الصادق المهدى اكد ذلك فى مذكرة بتاريخ ٨٩/٧/٣ موجهة للنظام واعلن فيها التزامه بميثاق الدفاع عن الديمقراطية والتزامه بنقض ماحدث فى الانقلاب العسكرى وهذا الموقف استمر وبالتالى استمر اعتقاله لانه رفض اى نوع من المساومة والتنازلات والى الان ملتزم بذلك وصرح بهذا لجريدة الحياة اللندنية اواخر الشهر الماضى وقال صراحة لا تفاوض ولا مساومة ولا مشاركة وانه فقط يرفع غصن الزيتون ويناشد الحكومة القائمة ان تعمل على تسوية مشاكل السودان سلميا فى اطار التنازل عن السلطة وفتح المجال لمؤتمر يضم كافة القوى السياسية لتحديد مستقبل الحكم وهذا من شأنه ان يمنع العنف والعنف المضاد وتحويل الصراع القائم الى صراع اكثر دموية وهذا موقف الصادق المهدى وموقف حزب الامة كطرف موقع على الميثاق الوطنى للتجمع وكان سباقا فى عقد اول تحالف مع الحركة الشعبية وقدمها للتجمع وبالتالى فهو حزب مؤسس للمعارضة وموقف كل كوادره الالتزام بهذا الخط واى عنصر خالف هذا التوجه يكون موقفه شخصيا خاضعا للسقوط من المسيرة وهذا ما حدث لبعض الافراد وذلك شىء طبيعى فى اى مؤسسة هناك من يضعف ولا يستطيع تحمل ظروف النضال وله قابلية فى الاستجابة للاغراءات وبالتالى تنتهى صلتهم بالتنظيم.

★ **بخصوص هؤلاء الافراد الذين سقطوا وشاركوا هل يكون فصلهم تلقائيا ام انه فصل مؤسسى؟.**

– الفصل تلقائى ومؤسسى بمعنى ان الحزب اعلن ان اى انسان يخرج عن الخط يكون تلقائيا قد خرج عن المؤسسة.لانه يجوز للفرد الاختلاف فى داخل المؤسسة وفى النهاية يكون الالتزام برأى الاغلبية وفى حالة الذين خرجوا حدث فصل تلقائى لهم وفصل مؤسسى باعلان فصلهم عن الحزب واعتقد ان نسبة الافراد الحزبيين الذى سقطوا نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة كما ان النظام فشل فى تحقيق اهدافه المرجوة من الاستقطاب لان المستقطبين بدلا من ان يضيفوا شيئا للنظام اصبحوا عبئا عليه ولانهم انعزلوا عن الساحة ومجتمعهم وعبر عن هذا فى محضر المجلس العسكرى الذى تسرب واستقال فيه العضوان فيصل ابو صالح وعثمان احمد الحسن وقالوا ان الذين شاركوا كان من المنتظر ان يضيفوا شيئا ولكنهم اصبحوا عبئا على النظام.

★ **نعرفك متحدثا باسم حزب الامة وباسم رئيس الحزب السيد الصادق المهدى ولكن فى حوار صحفى للمهدى قال عبارة هى فى التقدير مسار جدل حيث ذكر صراحة انه لن يتحدث احد باسمه بعد الآن ما تفسيرك لهذه العبارة؟.**

– بالطبع اعتقال السيد الصادق المهدى كان المقصود منه دفن شخصيته سياسيا ولذلك من منطلق الحرب المضادة كان لابد لى كممثل للحزب ان ابرز اسم قيادة الحزب مادام هناك مخطط لاغتياله سياسيا ولهذا عملنا على نشر كتابه الذى الفه فى السجن والتحدث باسمه وابقاء دوره ومساهمته فى الساحة العربية والدولية. وبعد اطلاق سراحه اصبح باستطاعته ان يعبر عن نفسه بمختلف الوسائل حتى

لوكان هناك تكميم للأفواه ومنع النشر ويمكنه الادلاء باحاديث صحفية والالتقاء برؤساء البعثات الدبلوماسية والظهور فى مناسبات سياسية واجتماعية والحفلات الاجتماعية فى السفارات كان اخرها حضوره الاحتفال بالعيد الوطنى الفرنسى وكان مسار اهتمام الدبلوماسيين ومختلف الحضور وكذلك شارك فى احتفال السفارة المصرية بثورة ٢٣ يوليو وسط تصفيق وترحيب حار من قبل المصريين والحضور فاصبح الامر بالنسبة لنا انه لم يعد هناك حاجة للتركيز على هذه الناحية.

وحاليا هو اقدر على التعبير عن رؤاه بصورة متوازنه تراعى ظروف القهر فى الداخل. اما بالنسبة لنشاطنا فنحن نتحدث باسم المؤسسة وهى تشمل الجميع ولا يفوتك ان القصد من السؤال الموجه للسيد الصادق والذى وجهه نقيب الصحفيين المعين والمتعاون مع اجهزة الامن كان يقصد بسؤاله الربط الجنائى بين تحركنا وتحرك السيد الصادق لاحراجه فى اعلان تأييده او نفيه لتحركاتنا فى الخارج مما يشكل فعلا حرجا جنائيا.

★ فى تقديرى إنك كنت فى خلال فترة الديمقراطية تعد من اصحاب الحلول التوفيقية خاصة مع الجبهة الإسلامية حتى شاع انك رجل الجبهة الإسلامية فى حزب الأمة ما تعليقك على ذلك بعد هذه التجربة المريرة؟.

– بالطبع أنا كسياسى أؤمن بالديمقراطية وبالتعددية كأساس للحكم فى السودان. وكنت أعمل من خلال نظام ديمقراطى وفى إطار مؤسسة حزبية وأناقش آرائى من خلال أجهزة الحزب وإلتزم بتوجهات وقرارات الحزب وأعمل على انجاحها وتزكيتها حتى لوكان رأئى الشخصى يختلف معها طالما هى قرار الاغلبية والجبهة الإسلامية كنت اتعامل معها فى إطار النظام الديمقراطى كحزب ثالث فى السلطة وأأتمر بقرارات الحزب والتى كانت تقضى توسيع قاعدة المشاركة وكنت قد كلفت كقيادى مع آخرين للتفاوض مع الجبهة الإسلامية لدخولها الحكومة وقمت بواجبى فى هذا المجال على أكمل وجه وجعلت الجبهة الإسلامية تدخل بشروط وبرنامج حزب الامة ولكن من لم يعجبهم نجاحى فى هذا المجال لمعارضتهم المبدأ نفسه بدأوا يشيعوا عبر الصحف هذه التسميات متجاوزين الحقيقة الواقعة فى ان القرار هو قرار حزب ومؤسسات وليس مزاج شخصى ومثلما فاوضت الجبهة الإسلامية شاركت فى كل المفاوضات التى تمت بين حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى فى تشكيل الحكومات المختلفة. ولان الموقف أساسا نابع من مؤسسات ديمقراطية لم أجد صعوبة فى التعامل مع المتغيرات عندما إنقلبت الجبهة الإسلامية وبالتالى كنت من أشرس وأول المصادمين والمواجهين فالقضية بالنسبة لى هى قضية مبدأ وأنا ملتزم لمبادىء حزب الأمة والديمقراطية التعددية وبالتالى تلقائيا أجد نفسى فى مواجهة أى جماعة أو نظام يدعو لمصادرة حقوق المواطنين واقامة نظام ديكتاتورى تعسفى وفى إطار هذه المواجهة أنهيت كل علاقاتى الشخصية مع قيادات الجبهة الإسلامية بإعتبار أنهم خونة وأنا أرى أن العلاقة الشخصية لابد وأن تقوم على الصدق والأمانة وطالما إنعدمت المصداقية والامانة بالتالى تسقط الاعتبارات الشخصية ومنذ يوليو ٨٩ رفضت رفضا باتا مقابلة أيا من قيادات الجبهة الإسلامية التى إتصلت بى فى الخرطوم قبل خروجى وفى طرابلس وفى لندن وغيرهما.

★ بالضرورة بعد مرور كل هذا الوقت أن نسألك عن قصة خروجك من السودان؟.

– خروجى سهلته مصادفة عدم إعتقالى فى اللحظات الأولى وقد قلت من الاعتقال لظروف خاصة حيث كنت فى دعوة خارج المنزل وعندما أتت قوة لاعتقالى آنذاك تمكن بعض أفراد الأسرة من تنبيهى وقالوا أن هناك إنقلابا عسكريا لذلك لم أعد للمنزل وبعدها بحاستى الأمنية تمكنت من الاختفاء والتنقل داخل العاصمة لمدة شهر رغم التكثيف الأمنى لمختلف الأحياء وبعدها خططت لخروجى عبر الصحراء نحو الحدود الليبية وكانت رحلة شاقة وخطيره قطعت فيها حوالى ١٦٠٠ كيلومتر إستغرقت ٤ أيام وليال وفى يوم ٢٨ يوليو وصلت الحدود الليبية.

★ ختاما برأيك ما هى الدروس المستفادة من هذه التجربة؟.

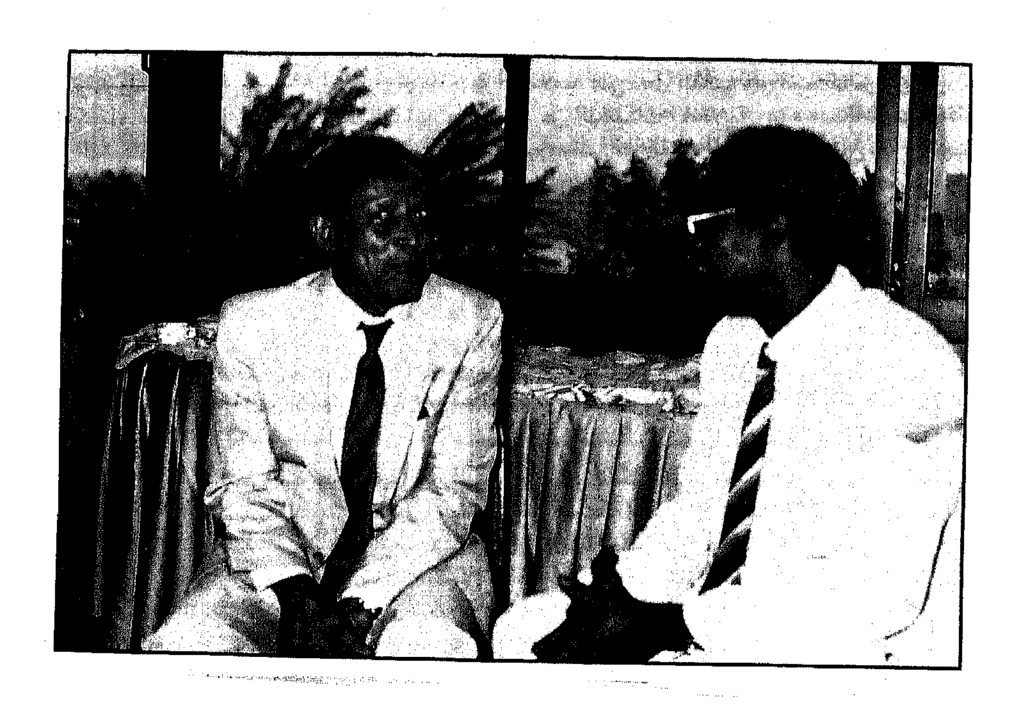
– أنا أرى أن الانقلاب وآثاره لم تكن كلها شر على السودان فثمة دروس حتما ستعين فى التجربة القادمة بإذن الله. ولابد للقوى السياسية من مراجعة نفسها وأن تتوحد والانقلاب مكن القوى السياسية فى الشمال أن تتلاحم مع الحركة الشعبية وتبنى جسورا من الثقة ما كان يمكن أن تكون فى ظل المواجهة. والانقلاب قوى إيمان مختلف القوى السياسية وعامة الناس فى السودان بخيار الديمقراطية باعتباره المنقذ والحل الافضل والمناسب لحكم السودان. أيضا مكن الناس ان يتلقوا درسا عمليا فى الاستهتار

بالحرية والديمقراطية ونفاذ الصبر فى الديمقراطية لاسيما وأن القرار معروف فى النظام الديمقراطى ببطئه لأنه يتم من خلال مؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة بالرأى وهناك دروس وعبر كثيرة تجعل الانسان يتفاعل بالديمقراطية القادمة كما ان المجموعات السياسية المختلفة خاصة مجموعة المثقفين والاحزاب والنقابات ستكون أكثر مسؤولية فى التعامل مع الحرية المتاحة. .

التجاني الطيب:

- نرفض النظرية الانقلابية والعمل الشعبى هو الاساس.
- الجبهة الإسلامية تتحول من حزب إلى دولة مما يعقد التغيير.
- إستشعرنا الانقلاب ولم نعرف تاريخه وهو مسؤوليه الجميع.

القاهرة ٨ سبتمبر ١٩٩١



★ كما هو معروف العنف يولد عنفا مضادا والنظام الحالي في السودان اتبع عنفا حل محل الحوار الذى كان يميز صراع القوى السياسية فى الساحة السودانية ما هو تقديرك لكل هذا؟؟.

– التجمع الوطني في اجتماعه الاخير في اديس ابابا دورة مارس ١٩٩١ تطرق لهذه النقطة ووضح دون اى لبس ضرورة المزيد من العمل العسكرى لانه لا يستقيم عقلا ان يندفع الشعب وهو اعزل الان فى مظاهرات لمواجهة حزب مسلح فى السلطة وهذا كأنما ندفع جماهيرنا للتهلكة ولذلك لابد من عمل مسلح يردع القوة المسلحة لنظام الجبهة الإسلامية وهذه مسألة ضرورية، يقول بعض الناس ليس هناك داع لخروج المظاهرات وانه يجب اللجوء مباشرة الى العمل المسلح وربما البعض ايضا يقول يجب تنظيم انقلاب مثلما هم جاءوا بانقلاب.. واعتقادى ان هناك رفضا عاما للنظرية الانقلابية فى اوساط التجمع الوطنى كذلك هناك رفض ان يكون العمل المسلح فقط ويترك الناس العمل السياسى الذى تمرس فيه الشعب السوداني.. وارى ان العمل الشعبى سيستمر لانه الاساس بمعنى ان يكون الشعب السودانى هو صاحب قرار الاطاحة بالسلطة القائمة لانه بتضحياته سيستطيع المحافظة على السلطة الجديدة فى حين فرصة هذه المحافظة ضئيلة فى اى عمل انقلابى، فلابد من استمرار العمل الشعبى وهذا بالطبع لا يلغى دور القوى المسلحة الممثلة فى التجمع الوطنى وهى القيادة الشرعية للقوات المسلحة وحركة تحرير شعب السودان فلابد من تضافر كل الجهود.

★ هناك بعض المفاهيم التى نريد ان يعطيها حوارنا هذا صفة الثبات او النفى هل الجبهة الاسلامية خططت لانقلاب الثلاثين من يونيو ٨٩ ام انها طوقته بعد نجاحه فى الاستيلاء على السلطة؟.

– الجبهة الإسلامية خططت لهذا الانقلاب ودبرته ونفذته بواسطة عناصرها داخل القوات المسلحة ومعروف انه فى فبراير ٨٩ استقر رأى الجبهة الاسلامية على عمل انقلاب ولو اتيح للناس ان تقرأ ما كتبناه فى صحيفة الميدان حيث تحدثنا باستمرار عن التكتيكات الانقلابية وهذه مسألة واضحة لكن المشكلة اننا لم نكن نعرف تاريخا محددا، لكن كل يوم يمضى كان يقرب الانقلاب واقول إن نجاح الجبهة الاسلامية فى هذا الانقلاب هو مسئولية كافة القوى السياسية ويقع على عاتق الاحزاب خصوصا وانه كان يمكن عمل شىء كالتعبئة الجماهيرية والتنظيمية فى الشوارع ذلك من شأنه ان يحبط المخطط الانقلابى او حتى بعد الانقلاب كان المفترض ان تدعو الاحزاب جماهيرها لتنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية واعتقد ان عدم تنفيذ ذلك يعود فى الاساس لعاملين الاول استبعاد الناس لاى عمل انقلابى والثانى ان عددا كبيرا من الناس كانوا محبطين من عدم تنفيذ اهداف الانتفاضة وبرغم كل ذلك عند حدوث الانقلاب الجماهير عزلته تماما بدليل فشله فى تسيير اى مواكب لتأييده..

★ ورد فى حديثك ان هناك استشعارا بحدوث انقلاب وقلت ان نجاح الانقلاب يقع على عاتق كل القوى السياسية فهل المسئولية الوطنية بالنسبة لكم كحزب حتمت عليكم اشعار السلطة القائمة بذلك او حتى تقديم ادلة تقطع الشك باليقين؟.

– اولا انا لا اعفى الحزب الشيوعى من المسئولية وعلى العكس تماما اضع المسئولية عليه اكثر من اى حزب اخر باعتباره المتضرر الاكبر وباستمرار من مسألة الانقلابات العسكرية لكن الحزب لم يكن يملك معلومات محددة لتقديمها للسلطة ولكننا بذلنا جهدنا الكامل فى جهتين الاولى تأكيدنا المستمر لضرورة تصفية اثار مايو لان ذلك هو السبيل الوحيد لمنع اى انقلابات عسكرية وحدوث ردة بل حتى اواخر عهد الديمقراطية قلنا انه لو جاء نميرى عائدا لوجد كل قوانينه ومؤسساته قائمة لان مثلا جهاز امن الدولة لو كون على الوجه الصحيح لاستطاع كشف اى حركة انقلابية والشىء الثانى توضيحنا بأنه يجرى الترتيب لانقلاب وشيك من خلال متابعة النشاط العملى اليومى للجبهة الإسلامية لكننا لم نكن نملك معلومات كافية وتحديد تاريخ قاطع للانقلاب.

★ كما هو معروف العبرة فى السياسات وليس فى الافراد والسياسات التى يتبناها النظام الان هى سياسات الجبهة الإسلامية ولكن هل تعتقد ان كل الكوادر الموجودة فى اجهزة الحكم سواء فى المجلس العسكرى او الوزارى هى كوادر للجبهة الاسلامية؟؟.

– ليس فى الامر اسرار.. والسودانيون بحسهم السياسى المتميز استطاعوا من اول وهله معرفة كوادر الجبهة الإسلامية.. فعند اعلان اى اسم ستجد الف من يعرفه لان المجتمع السودانى مترابط صحيح ان الناس لا تملك قوائم لحزب الجبهة لكن بعلاقاتهم واتصالاتهم وتجاربهم استطاعوا ان يثبتوا ان

الذين يديرون النظام الان هم كوادر الجبهة الإسلامية وحتى الذين استمالوهم من الاحزاب كانوا مؤسسين في حركة الاتجاه الإسلامي والمسألة واضحة ان الجبهة الاسلامية ليست حزبا ايد النظام وانما هي حزب صنع النظام وهي الان تحول نفسها من حزب الى دولة وذلك بوضع كل كوادرها في اجهزة الدولة الوزراء والوكلاء والمديرين وخلق جيش مواز للجيش الرسمي وفي الاجهزة الإعلامية والقضائية.. الخ وهذه شيء جديد في تاريخ السودان لانه عندما كان الشعب السوداني يحارب نظام عبود فهو في الواقع كان يحارب عبود وزمرته العسكرية من اعضاء المجلس لكن باقي جهاز الدولة هو الجهاز العادي ولذلك عندما قامت ثورة اكتوبر ٦٤ قامت وسط جهاز الدولة وكذلك ابريل ٨٥ والان شيء مختلف ولذلك عندما يفكر الناس في انتفاضة سيواجهون بحزب متغلغل في اوساط جهاز الدولة..

★ قدر لك ان تعايش حقبا سياسية مختلفة وهذه الحقبة تميزت بتطرف النظام الحالي اولا الى اي شيء تعزى هذا التطرف وماهي امكانية معايشة اهل المعتقدات الدينية والفكرية المختلفة في السودان؟

– التطرف الحالي لنظام الجبهة الإسلامية لم يكن وليد اللحظة فقد وضح بصورة جلية بعد ثورة اكتوبر حيث انقلبوا على ميثاق اكتوبر وانقلبوا على الدستور في حظر الحزب الشيوعي ورفض التعددية والديمقراطية والفترة التي اعقبت كل هذا تميزت بالتعصب والتطرف الشديد من جانب الاخوان المسلمين واذا قدر لك ان تقرأ جريدة الميثاق في تلك الفترة لوجدت عناوين كـ«الشيوعيون والنصارى يفعلون كذا وكذا..» وكانت تلك محاولات لتصوير السودان كأنه مجموعة من المسلمين ومجموعة من الملحدين والنصارى وكانت تلك اشكال ملموسة للتطرف وكانت نتائجها محاولات وضع دستور لدولة دينية كالدستور الذي يسعون لوضعه الان وهو لا يعبر عن حقيقة المجتمع السوداني وفي فترة مشاركتهم لنظام مايو خصوصا بعد عام ١٩٨٣ تميزت ايضا بالتعصب والتطرف في القضية الدينية واقامة دولة اسلامية ودونك اعدام محمود محمد طه..

وبعد انتفاضة ابريل بدأت تظهر الاشكال السافرة لتلك المفاهيم وكانت التحالفات التي تلجأ لها مع الاحزاب الاخرى تبدو على اساس انها تقود التوجه لاقامة دولة دينية وكنا نوضح باستمرار ان اي انسان لا يمكن ان يزايد مع الجبهة الإسلامية على موضوع الاسلام واقامة الدولة الدينية واي انسان يزايد على ذلك فهو في النهاية سيجيء تحت عباءة الجبهة الإسلامية ولذلك كنا نقول يجب الحزم في موضوع قوانين سبتمبر والالتفاف حول مفهوم الدولة الديمقراطية والعلمانية في اطار المفهوم ليس ناتجا من ان هناك خطرا على الدين الاسلامي وانما ناتج عن ان هناك خوفا من الديمقراطية والانقلاب الاخير هذا دليل على ذلك.

★ بعد ازمة الخليج بدأت تتكشف ادوار الاصولية الاسلامية سواء في السودان او دول المغرب العربي هل تعتقد انها بداية النهاية؟

– اولا في تقديري ان لفظ الأصولية الاسلامية بصورته الشاملة فيه ظلم لبعضهم فليس كلهم من «صنف واحد» وانا اتحدث عن الاحزاب التي قامت على الاصولية وتسعى لاستلام السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية.. وانا لا استطيع ان اقول ان كل الاصوليين منهجهم انقلابي وعلى هذا الاساس اقول يجب محاربة الذين يسعون للسلطة بطرق غير ديمقراطية واذا كان كل الاصوليين سلكوا مسلك حسن الترابي موضوعيا سينتهون واستطيع ان اقول ستنتهي هذه العينة من الاصولية وهي التي نشأت في اواخر السبعينيات واوائل الثمانينات واذا قلنا انه من الممكن ان يكون هناك اصوليون ديمقراطيون فالذين نواجههم الان في السودان هم اصوليون ديكتاتوريون واعتقد ان هناك عددا كبيرا من الاصوليين رافضين تماما توجه الجبهة الاسلامية في السودان..

★ ما رايك فيما يقال ان الحزب الشيوعي السوداني فقد بسقوط منجستو هيلامريام حليفا استراتيجيا؟

– علاقتنا من منجستو في اطار الاشياء المشتركة كانت علاقة جيدة ولكن رغم ذلك كنا من اكبر منتقدي نظامه وقلنا اذا كانت الثورة الاثيوبية تنشد التطور فيجب الابتعاد عن الديكتاتورية ويجب عليها توفير الديمقراطية وبصفة خاصة في علاقاتها مع القوميات المختلفة وحذرناهم من مغبة اتباع منهج الانقلابات العسكرية في البلدان العربية ولكن يجب الا يفهم ان علاقتنا معه كانت في اطار تقديم مساعدات او اي اشياء من هذا القبيل وانها في اطار الاشياء المشتركة كما ذكرت.

★ ما حدث في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية ما تأثيره على الحزب الشيوعي السوداني؟

– فى الحقيقة تأثرنا بما تأثرت به الحركة الشيوعية ككل وبناء الاشتراكية على نمط معين كشف عن عيوب اساسية كثيرة وهذا بالطبع يترك تأثيرا ولكن هناك اشياء لا تمحى اطلاقا مثل تأثير ثورة اكتوبر العالمى باعتبارها عبرت عن نزوع اساسى للانعتاق من الرأسمالية انها استطاعت ان تحقق هذا بالفعل وان تقيم دولة مستقلة عن الرأسمالية العالمية وهذا شىء ثابت فى حياة العالم ولن ينتهى، فالرأسمالية مازالت هى الرأسمالية التى تستغل وتقهر الشعوب ويكون المطلوب هو ايجاد شكل للثورة على هذا النظام الاجتماعى واقامة نظام اجتماعى خال من استغلال الانسان للانسان وخال من اضطهاد شعب او امة لامة اخرى، وان يكون هناك سلام وتقدم. ولذلك سيظل الحلم الاشتراكى موجودا. للتوصل الى نظرية ثورية جديدة تضع فى الاعتبار رصيد العمل الثورى الذى خاضته بعض الشعوب عبر عشرات السنين ويكون ايضا مصدر لنظرية ثورية لحزب جديد يقود كل الذين يريدون الانعتاق من الرأسمالية الى نظام جديد، وبالنسبة لنا لن اتبجح واقول ان الحزب الشيوعى السودانى كان باستمرار يحاول الاستقلاليه فى تفكيره وارتكبنا اخطاء بناء على النظرية العامة واعترفنا بذلك ولكن الان نحن ندرس ونعيد النظر فى كل منهجنا من اجل التوصل الى صيغة بنظرية الثورة السودانية..

★ ذكرت اعادة النظر فى المنهج هل يعنى ذلك بالضرورة اعادة النظر فى الاسم ايضا على غرار ما حدث لبعض الاحزاب الشيوعية؟.

– المعروف نحن حينما بدأنا باسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى واصبحنا الحزب الشيوعى السودانى وفى مرات اخرى بحثنا عن اشكال اخرى للاقتراب من الشعب السودانى فكانت هناك الجبهة المعادية للاستعمار ومحاولة لعمل حزب العمال والمزارعين فى منتصف الخمسينات وايضا درسنا اقامة الحزب الاشتراكى فى اواخر الستينات وقبل الانتفاضة تحدثنا عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وبعد الانتفاضة تكلمنا عن التحالف الوطنى الديمقراطى كتنظيم جديد فنحن لم نكف عن البحث عن صيغة لحزب ثورى يقود الثورة السودانية ولكن ما يميز بحثنا الجديد اننا لا نفكر فى حزب فى اطار النظرية القديمة وانما فى اطار نظرية جديدة للثورة السودانية..

★ من المفارقات فى تركيبة الحزب الشيوعى السودانى انه استقطب المثقفين وصفوة المجتمع فى حين انه يفترض ان يكون حزب الطبقات الكادحة فكيف تفسر هذه المفارقة؟..

– ليست هناك مفارقة مثلا الحزب من مؤسسيه اربعة من العمال الذين تركوا بصمات لن تزول وهم الشفيع احمد الشيخ وقاسم امين وابراهيم زكريا والجزولى سعيد والى جانبهم كوكبة حقيقية من العمال الذين شاركوا فى وضع النظرية والتنظيم والعمل السياسى ونحن لم نشأ ان نكشف كل شىء لانه فى الظروف التى نشأت بعد الانتفاضة كان الحديث باستمرار عن انقلاب عسكرى ومازال حزبنا يضم العمال والمزارعين والتكوينات القومية المختلفة اكثر من اى حزب اخر صحيح اننا اجتذبنا المثقفين لكن لا اعتقد ان هذا سيقلل من قيمة اننا حزب كادحين كما نحن الحزب الوحيد الذى يسمح بان يتبنى هؤلاء الكادحون مناصب اساسية فى قيادته والحزب سواء فى الشمال او الجنوب او الوسط او الشرق تركيبته كما هى نأخذ مثلا جوزيف قرنق اصبح عضوا فى الحزب الشيوعى ودخل اللجنة المركزية ومن ثم المكتب السياسى ليس لانه جنوبى ولكن بجدارته واستحقاقه.. هذا مالم يحدث فى حزب اخر ان يأتى جنوبى ويتصعد بجدارته وليس لانه جنوبى مثلما تفعل الجبهة الإسلامية واحزاب اخرى وكذلك العمال انضموا وبعضهم وصل الى مراكز قيادية فى الحزب..

★ ذكرت انكم لم تكشفوا كثيرا من الاوراق بعد الانتفاضة واعتقد ان الحزب الشيوعى كان مفترضا فيه ان ينجز اكثر فى فترة الديمقراطية الشىء الذى لم يحدث هذا وذلك الا تعتقد انه احد اسباب ضعف الديمقراطية الثالثة؟..

– لا ادرى على أى اساس بنيت حكمك، فالحزب الشيوعى فى الفترة الديمقراطية الثالثة هو اول حزب يصدر جريدة يومية على عكس الجبهة الإسلامية التى اصدرت صحيفة اسبوعية ولمدة طويلة وبعدها تحولت الى يومية.. فاذا كان هناك قصور مثلا فى بناء مقر وغيره.. فهذا يرجع للامكانات المادية وكنا نؤكد الاستفادة من كل ذرة فى الديمقراطية وصحيح انه لم نذكر اعضاء اللجنة المركزية لان النتيجة معناها كشفهم ومع ذلك نحن على استعداد لمواجهة اى قصور يوجه لنا فى هذه الناحية..

★ في تقديرك بعد مسيرة ما يقارب نصف القرن في الساحة السودانية ماذا اضاف الحزب الشيوعي السوداني؟.

– ان الحديث عن اضافة الحزب الشيوعي انا احيلك الى السيد الصادق المهدي في مؤلفة الاخير فقد ذكر عدة اضافات في حركة التضامن العالمي والسلام والجانب الاجتماعي والتكتلات السياسية وهذه اشياء اساسية واذا نحن وضعنا الجانب الاجتماعي كشيء مهم في الحياة السياسية السودانية فالاستقلال يجب ان يترجم الى برنامج ثقافي اجتماعي واقتصادي وهذا ما فعلناه فليس المقصود هو رفع العلم فقط..

كذلك وحدة التضامن العالمي وضعناها بمفهومها المتجرد وليس مثلا وحدة وادي النيل.. وفي مسيرتنا لم نستلم السلطة ولكن اقتربنا منها كثيرا ربما قصورا او تعسفا وطالما نحن موجودون فهذا دليل على اننا حققنا شيئا فما نزال قوة اساسية في الساحة السياسية السودانية..

★ هذه هي المرة الاولى التي تخرج فيها خارج السودان وفي ظروف ماضية كنت تفضل الاختفاء والعمل في الداخل ما هي دواعي خروجك الان هل هو قرار حزبي مثلا؟..

– نعم كانت قرارا حزبيا لانني في مثل هذه المسائل لا اخضع المسألة لمزاج شخصي وكان القرار بناء على مفاضلة بين ان اكون في متناول يد السلطة الفاشية مما سيعرضني للتصفية الجسدية او طرق سبيل اخر فكان الخروج والذي جاء بناء على اسباب عائلية علاوة على ان ظروف العمل في الخارج قد تحتاجني..

فاروق أبوعيسى

- الميثاق ليس كتابا منزلا والاحزاب لا يضيرها الانتقاد.
- لهذا الاسباب إنهارت الديمقراطية الثالثة فى السودان.
- التغيير يأتى من الداخل وللمعارضة دور لا ينفصل فى الخارج.

القاهرة ١٣ ديسمبر ١٩٩١



★ فى الآون الآخيرة تنادت بعض الاصوات بضرورة إعادة النظر فى ميثاق التجمع الوطنى هل تعتقدون أن هنالك قصورا فيه يحتاج الى معالجة؟

– دعنا اولا نتفق ان الميثاق ليس كتابا منزلا وانما هو برنامج عمل اتفق عليه الجميع فى ظروف خاصة وهى بدايات الانقلاب العسكرى بما يجعل التفكير فى إعادة النظر فيه امرا ممكنا بل ومطلوبا بشرط ان تكون إعادة النظر أو التعديل هادفا للتطوير الى الاحسن والافضل والدفع الى الامام وليس بهدف النكوص أو التراجع الى الخلف. هذا وقد أثبتت المقترحات التى تقدمت بها الحركه الشعبية لتحرير السودان فى القاهرة فى مارس ١٩٩٠ عندما اعلنت انضمامها للتجمع الوطنى الديمقراطى ووقعت على ميثاقه عندئذ وثيلت من قيادة التجمع والخارج اثبتت حتمية التطوير وقبول الميثاق لمبدأ التغيير. وعليه فليس شذوذا ان يكون طرف هنا او هناك كان قد قبل ووقع على اشياء فى البداية ويرى فيما بعد ضرورة إعادة النظر فيها بهدف تطويرها ولعلها اكثر ملائمة لمقتضيات التطور الديمقراطى للسودان..

وهنا اقول لك صراحة على سبيل المثال هناك محاوله من بعض الجهات لإلغاء الجزء الناقد للاحزاب السياسية والحكومات المتعاقبة خلال المسيرة الديمقراطية للسودان فشل هذه الاحزاب او القوى لفترات متقطعة فى الحفاظ على الديمقراطية، مما اوقع البلاد فى براثن الحلقة الشريره كما يسمونها – ديمقراطية فانقلاب فانتفاضة– وهكذا.. وفى تقديرى الخاص لايضير الاحزاب كثيرا ان تنتقد تفاديا لهذه الدائرة الشريره بل المطلوب منها وقفة مع النفس تنقد فيها حالها وتراجع سابق احوالها بهدف تجاوز كل سلبيات الماضى ربما يفرز المسار الديمقراطية .. وهذا امر لايعيب الاحزاب ولا مؤسسات النظام الديمقراطى الاخرى ولا يقلل من قدر احد طالما كنا فعلا جادين فى ارساء نظام ديمقراطى ثابت يحترم فيه الرأى والرأى الآخر وتعلو رايات حقوق الانسان.

★ بدا لى من سياق حديثك انك من انصار النقد الذاتى وذلك يقودنا الى الراى القائل بأن الميثاق لم يعالج هذه المسألة بالقدر الذى يمنح القناعة لقطاع كبير فى السودان بأن الديمقراطية الرابعة قد تأتى مبرأة من العيوب الماضية هل ترى الامر كذلك؟

– بالقطع نعم.. وهذا النقد الذاتى الذى نتحدث عنه مطالبه به كل القوى السياسية والنقابية وليس حزبا بعينه او نقابة بذاتها، فكل الحركة السياسية السودانية مطالبه الان وبالحاح بمراجعة وتقويم مسيرتها منذ الاستقلال والى الان.. صحيح ان هناك ايجابيات ولكنه صحيح ايضا ان هناك سلبيات كثيرة جعلت مجمل عائدنا الوطنى فى التقدم والتطور منذ الاستقلال وحتى الان تافه لايذكر ولا يتناسب مع امكانيات السودان المهوله ولا مع عطاء الشعب . وعليه أعتقد اننا إذا ما كنا حريصين فعلا على اقناع الشعب هذه المره بالاتفاق حول التجربه الديمقراطية القادمه وتأمينها ضد الانقلابات وعلى اقناعه قبل ذلك بالالتفاف حول التجمع الوطن الديمقراطى بجدية ونكران ذات.. من اجل اسقاط وتصفية النظام العسكرى الحالى للجبهة الإسلامية، علينا جميعا مراجعة ادائنا الماضى بجرأة من اجل تجديد المنطلقات وتحسين الاداء بجدية واستقامه وليس ذرا للرماد فى العيون، واعتقد هنا تأتى وفى الدرجة الاولى قضية الديمقراطية داخل الاحزاب حيث تظهر ضروره مراجعتها بما يكفل للعضو مشاركة حقيقيه فى تنظيم وحراك الحزب اليومى لأن الذى يؤمن النظام الديمقراطى الجاد هى الاحزاب والنقابات ذات الطابع الديمقراطى فى برامجها وفى أدائها.. وهذه القضايا تطرح الآن بشده هنا وهناك مع أنها ليست من شأن الميثاق، وعلى اى حال فهى ظاهره صحية بشرط أن لا تخل بوحده التجمع الوطنى الديمقراطى ولا تشتت جهوده من اجل مهمته الأولى فى اقتلاع نظام الجبهة الإسلامية العسكرى..

★ إلى من توجه اصابع الاتهام فى انهيار الديمقراطية الثالثة؟

– أنا لا أريد أن أكون ضمن «الزفه» التى تردد مقولة أن الحزبين الكبيرين هما المسئولان عن ذلك تماما، لان هذا أمر يسهل ترديده كما اننى بإقراره لن اكون قد اضفت جديدا لهذا الاتهام القديم المتجدد.. وانا اعتقد ان الذى قوض الديمقراطية الثالثة هو اسباب عديدة متداخله ليس اقلها اهمية انفراد بعض القيادات باتخاذ القرار والانتقال من هذا الموقف الى نقيضه دونما تعليل عقلانى يقفل الباب امام التارجح غير المقبول فى الممارسة واتخاذ المواقف المضطربه. فزعيم الحزب او سكرتيره أو امينه العام او النقيب او رئيس النقابه كثيرا ما كان بعضهم يتوهم أنه المالك الأوحد لهذه او تلك

المؤسسة وانهم مبرأون من الخطأ وبالتالي من النقد والمراجعه، اما قضية التداول في قيادة الاحزاب فهي مسألة لا تقبلها تركيبة تلك الاحزاب ابتداءا.. ناهيك عن ممارستها وان كانت تجربه النقابات في هذا المضمار غنية نسبيا ويمكن التعلم منها، ان تجربتنا الديمقراطية كلها هي والياتها محتاجة للمراجعة بهدف التطوير وقفل الثغرات، فالاصرار على نقل النموذج الديمقراطي الغربي بحرفياته كمؤسسة متكامله لا تقبل التغيير هو احد مقتلها على ارضنا.. وحتى عندما نقلنا التجربة الغربية حرصنا على الشكل اكثر من المضمون، فلم نستخدم كل ايجابياتها، فجميعنا يعلم مثلا كيف تنظم الاحزاب في بريطانيا وكيف تدار.. مؤتمرات سنوية وانتخابات وتداول في القياده فلا زعامات مخلده، والمواقع متداوله.. ارجع واقول انه من السهل توجيه اصابع التقصير للحزبين الكبيرين وهذا صحيح الى حد ما في مظهره ولكنه عندما تنحو نحو العمق تجد الكثير من المتشابكات.. ما الذى دعا الحزبين الكبيرين الى ممارسة ذات السلوك دونما تعديل او تبديل يذكر منذ الاستقلال وحتى الان؟! صحيح هناك تأثيرات التركيب الطائفي والقبلي والعشائرى لمجتمعنا.. وقد يقول قائل هذه هي المأساة ولكنه يجد من يعلق بأن هذه الاحزاب الطائفية نفسها هي التي ناضلت مع باقي القوى ضد الاستعمار فاسهمت اسهاما حقيقيا في تحقيق الاستقلال الوطني.. اذن هناك الجانب الايجابي والمشرق وكان بالامكان ومازال تطوير كل ذلك.. وفي الجانب الاخر هذه أحزب وطنيه.. قامت بادوار هامه في تاريخ السودان ومازال امامها الكثير وهذا امر لاشك فيه ولكن ما يجب ان يدركه البعض ايضا هو ان المؤسسة الطائفية لايمكن ان تكون قاعدة لحزب مفترض به ان يتطور مع الزمن لان الحزب مؤسسة عصرية حديثه تقوم على الديمقراطية والتداول بعكس الطائفة فهي موسسة عتيقة لا تعرف الديمقراطية بل وتقوم على التوارث. والخطأ عندى في هذا وذاك هو ان اليات العمل القبلي والعشائرى والطائفي نقلت كما هي لتخدم حركة المؤسسة الحزبية وهذا ما يصيب هذه الاحزاب في مقتل ويجعلها محتاجه دائما للمراجعه والتشذيب الى ان يتم الفصل الكامل بين المؤسستين فصلا يسمح للمؤسسة الحزبية التي تنمو وتتطور في جو ديمقراطي حديث ومعاصر..

★ يبدو لي انك من المقتنعين بديمقراطية «وستمنستر» بعلاتها او فلنقل بعلة المجتمع السوداني إزاءها.. لكن دعنا نتطرق لجزئية النقابات فهي تشكل تميزا هاما في الساحة السودانية.. كيف ترى الظاهرة لاسيما وانك من صلب هذا الجسم؟.

– النقابات والمنظمات الديمقراطية الاخرى انتهجت منهجا حقيقيا في الممارسة الديمقراطية شكل عنصر جذب هام لعضويتها. فللنقابة جمعية عمومية تجتمع دوريا بعضوية محدده ملتزمه وتداول في القيادة يتم دوريا من خلال انتخابات نزيهه والمنافسة فيها شديده –وان كانت لا تخلو من تسييس– وكانت المنافسه تصل اشدها على مركز النقيب والمرشحين معه في النقابه المهنية ورئيس النقابة ومجموعته من المرشحين في النقابة العمالية وكذا المنظمات الديمقراطية الاخرى. وهكذا لم نر نقيبا أو رئيس نقابه خلد هنا او هناك فالمنصب متداول ومفتوح للجميع وعلى سبيل المثال في نقابة المحامين كان هناك محمد احمد محجوب، وعابدين اسماعيل، وعقيل احمد عقيل، وامين الشبلي وميرغني النصرى وعبد الله الحسن وهذه صوره للممارسة الديمقراطية لاتجدها في الاحزاب السياسية، فالآليه والممارسة الديمقراطية في النقابات متقدمه وبدرجه كبيره عنها في الاحزاب السياسية هذا علاوه على ان النقابات كانت هي المواعين التي تحتوى الصراع الاجتماعي في المجتمع وآليات الدفاع الاولى عن المصالح الاجتماعية والفئوية والاقتصادية واحيانا الثقافية فيه وهذه بدورها حالة لا تجدها في الاحزاب لانها غالبا ما تفتقر الى نوع البرامج التي تجعل المرء وثيق الارتباط بها.. ولهذه الاسباب وغيرها ازدهرت حركة النقابات وستبقى مؤثره لزمن طويل الى ان تصبح الاحزاب السياسية اوعيه عصريه حديثه تحتوى على برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية جذابه تلبي طموحات الانسان السوداني.. وفي ظل تطور كهذا يمكن للنقابات عندها ان تلعب أدوارا اخرى غير الادوار التي عرفت بها على الساحة السودانية، اما قبل ذلك فسيبقى للقوى الحديثه وحركة النقابات في السودان دور تاريخي وهام تلعبه في صنع القرار بمستوييه التشريعي والتنفيذى وفي ادارة شئون البلاد والعباد فيها، وان اقصاءها عنه وحرمانها منه قسرا بواسطة مواقف بعض الاحزاب والقوى السياسية في الماضي كان يشكل احد اسباب ازمة الحكم في السودان وبقاء الوطن طيلة الفترة الماضية اللاحقه لتحقيق الاستقلال الوطني في يناير ١٩٥٦ داخل دائرة الانقلابات الشريره والمباعده بينه وبين الاستقرار والانطلاق نحو التنمية والتقدم والازدهار وهذا

بالضبط ما انتبه اليه الميثاق الوطنى الديمقراطى ليشكل ولاول مرة اجماعا قوميا عالى المستوى (ولو نظريا) تجاوز احدى عقبات التطور وسببا رئيسيا من أسباب أزمة الحكم فى البلاد.. وعليه يتوقف تغلب الوطن على عقبة كأداء طالما حالت دون انطلاقه على مدى جدية الجميع فى افساح مساحه حقيقيه وواقعية للقوى الحديثه فى مواقع السلطة وفى ادارة شئون البلاد دونما لف او دوران او تحايل او جعل المشاركه مجرد مشاركة شكلية بعيدة عن المشاركة الفعلية فى صنع القرار.. كما حدث فى مرات سابقة.. وهكذا فان حقيقة التجربه السودانية أثبتت أنه لايمكن الغاء دور النقابات فى العمل العام او اختزاله فى حدود مفتعله كما يقول الصديق الشريف زين العابدين الهندى حينما ينادى باختزال دورها وتبعيتها للاحزاب وهو قول خاطىء ومخالف للواقع وغير قابل للتنفيذ اذ كثيرا ما وقعت محاولات هنا وهناك من اجل تصفية او إضعاف استقلال النقابات واتباعها للحاكم مرات او لسطوة هذا الحزب او ذاك مرات اخرى ولكن كانت جميعها محاولات فاشله وبقى استقلال الحركة النقابية فى السودان ثروه قومية تحمي شعبنا ووطننا عند الملمات.

★ ***الجزئية الثانية هى مصطلح القوى الحديثة بودى لو تحدثنا عن التناقض بين دورها الريادى دائما فى التصدى للأنظمة الديكتاتورية وإنحسار هذا الدور فى أزمنة الديمقراطية؟.***

– صحيح ان القوى الحديثه لم تجد لها مكانا لائقا ومؤثرا فى الاحزب فكانت فى الهوامش والاطراف مما جعل تاثيرها فى ادارة الاحزاب وحياتها اليومية ضعيفا ان لم يكن منعدما وذلك على عكس اوضاعها فى النقابات واعتقد ان هذا الوضع سيستمر لدى الغالبية منها مالم تحدث دمقرطة حقيقية فى حياة هذه الاحزاب الداخلية ليقوم بينها تنافس حقيقى فى القدره على جذب العضوية والمحافظة عليها نشطة وفاعله، والنقطة الاخرى هى ان انتماء القطاعات الحديثة فى المجتمع للاحزاب انتماء لفظى وموسمي، لهذه الاسباب نجد ان دور الاحزاب كمؤسسات فاعله يتضاءل كثيرا ان لم يختف تماما فى الازمات ولحظات التغيير مقارنا بدور النقابات. ولهذه الاسباب ذاتها كانت القوى الحديثه مبتدعه سلاح الاضراب السياسى والمنفذه له فى كل من عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٥ من خلال حركة النقابات وذلك بالرغم من ان النقابيين فى مجموعهم ممن اطلعوا بهذه المهام التاريخية لانجاز كل من الثورة والانتفاضه لم يلغوا هوياتهم وإنتماءتهم الحزبية بل وجدوا فى النقابات آليات اكثر فعاليه واكبر قدرة فى انجاز تلك المهام الوطنية. وكما جاء فى سؤالك احست هذه القوى بإنها دائما تصنع التغيير ويختفى اى دور لها عند توزيع السلطة والتى دائما ما تذهب تلقائيا الى عناصر فى قيادة الاحزاب (ولا اقول الى الاحزاب كمؤسسات). وكانت الاحزاب كثيرا ما تكون خاليه الوفاض من أية رؤية مؤسسية او برنامج محدد واضح وتعتمد فى ادائها للحكم فقط على اجتهادات ومبادرات فردية من هنا وهناك.. وهذا بالطبع خلق تصادما فى كل الحقب الديمقراطية مع طموحات ورغبات الناس المشروعه والمتواضعه مما أدى الى نفورها شيئا فشيئا عن الاحزاب بالتالى الى عدم حماسها الى الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب مما كان يغرى العسكر ويسهل عمليات الانقضاض عليها عسكريا من خلال الانقلابات.. لذلك صاحب القوى الحديثة احساس دائما بالغبن واعتقد ان الامر لن يتوقف عند الاحساس وحده وانما سيتطور الامر الى اجتهادات وضعيه تكفل لهذه القوى المكان اللائق والمناسب

وفقا لدورها فى عمليات التغيير والبناء الوطنى. وانت تعلم ان هذا هو بالضبط ما اشار اليه ونادى به الخبير الهندى سوكدمارسى منذ استقلال السودان كضروره تقتضيها تضاريس اهل السودان وتمايزاتهم المختلفة اذ اشار عندئذ ويحق الى ان التطور غير المتوازى فى السودان يجعل من المهم لاستمرار التطور الديمقراطى للبلاد اعطاء وزن اكبر فى العملية الانتخابية لاهل المدن ومناطق الحضر والزراعة الجديثة والمتعلمين والمثقفين فجعل دوائر المدن الانتخابية اقل عددا من ناخبى الدوائر الريفية وخصص دوائر خاصة بالخريجين من خريجى المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا. اما عن ضرورة اعطاء وزن خاص فى العمليات السياسية للقطاعات الحديثه من المجتمع نسبه لدورها الفاعل فى الحياه السياسية والعملية التنموية فى البلاد. وقد كان من الممكن بل من الواجب تطوير هذه الاستنتاجات الهامه من قبل لجنة الانتخابات التى اختارها طرفا الحكم الثنائى لادارة الانتخابات العامه لفترة الحكم الذاتى عام ١٩٥٣ والحق يقال ان الاحزاب الكبيرة ولاعتبارات لا اظنها تخفى على ذكاء احد كانت ترفض ذلك بل انقلبت عليها تماما فى فترات اخرى فى الماضى. ولكن يبدو لى ان الجميع قد وصل

الآن الى ضرورة مراعاة هذه المسألة ولولا انقلاب الجبهة الإسلامية فى يونيو ٨٩ لكان من الممكن الوصول الى صيغه اكثر تطورا فى الدوره الانتخابية التالية خاصة وانه قد جرت فى البلاد نقاشات جيده حول قانون الانتخابات الجديد وما يجب ان يكون عليه مما كان يبشر بخير فى هذا المضمار.

★ **هل ستتفق فى ان التغيير لا يأتى من الخارج؟**

– نعم اوافقك الرأى، فالتغيير يصنعه أهل السودان بإرادة سودانية وعلى الارض السودانية.

★ **إذا كيف ترى التغيير القادم؟**

– اولا المعارضه فى الداخل والخارج كل لا يتجزأ يكمل بعضها بعضا فقط قد تختلف الادوار والمهام الموكله لكل، وقناعتى كما سبق وذكرت هى ان التغيير تشعل نيرانه قوى الداخل ولقوى الخارج دور آخر يساعد فى إذكاء هذه النيران ويعكسها وكسب التضامن معها لدى المجتمع الدولى. ولولا الدور الذى قامت وتقوم به قوى التجمع الوطنى فى الخارج لما استشعر العالم الخارجى خطورة المحنه التى يعانى منها شعب السودان، فسياسة التعتيم الكامل التى انتهجها نظام الجبهة القومية الإسلامية تجاه جرائمه فى التشريد والاعتقال والتعذيب والتقتيل لبنات وابناء السودان كانت سياسه شريره فظه وجميعنا يعلم انها وصلت لدرجة الانكار المستمر للمجاعه التى تهدد ارواح الملايين من اهل السودان بالفناء وعندما انكشف الأمر من خلال احصائيات وبيانات اجهزة الامم المتحدة المتخصصة عمد الى التلاعب بالالفاظ وسمى الأمر «فجوة غذائية» لكانما الالفاظ والمسميات يمكن ان تسكت بطن جائع او تنقذ إنسانا يقف على حافة الموت..

إذن دور المعارضة فى الخارج تستنير به دول العالم وتستهدى به فى بناء سياساتها تجاه النظام فى السودان ودونك الدنمارك وبعض دول اوروبا التى اعلنت اغلاق سفاراتها فى الخرطوم بسبب ان النظام لا يحترم حقوق الانسان بل ينتهكها انتهاكا فظا كما كان للبرلمان الاوروبى فى دورات اجتماعه مؤخرا موقفا حازما ندد فيه بالسياسات الحمقاء لنظام الجبهة الإسلامية وأتبع ذلك بقرار قطع المعونات الاقتصادية وتبعه فى ذلك العديد من المنظمات والهيئات الدولية.. وعليه فإن الدورين فى الخارج والداخل لاينفصلان عن بعضهما بل يكمل بعضهما البعض.

★ **إذا قلنا إن أحد مهام التجمع الوطنى فى الخارج كشف وتعرية سياسات النظام هل تعتقد إن التجمع نجح فى ذلك بالفعل أم انه شىء جاء تلقائيا لاسباب عدة؟**

– نعم قد يكون لقوى التجمع الوطنى الديمقراطى دور فى حالة العزله التى يعيشها النظام ولكن ليس كل الدور بالطبع وذلك لان عزلة النظام خلقها بالدرجة الأولى النظام نفسه إذ كانت نتاجا طبيعيا لمواقف سلكها النظام كموقفه فى قضية احتلال الكويت وانحيازه الاهوج ضد الشرعيه وضد مصالح الشعب السودانى.. هذا الموقف مثلا عجل بابتعاده وعزلته عن بلدان شقيقة كمصر والمملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج.. وموقف آخر ادى لابتعاده عن دول المغرب العربى بعد انكشاف سياسته فى تصدير الارهاب وعدم الاستقرار لهذه الدول والتى ظهرت علاماتها فى الجزائر وتونس وبعض الدول المجاوره الاخرى.. اما الموقف لدى الهيئات والمنظمات الدوليه وبعض الدول الاوروبية فلاشك ان التجمع ساهم اسهاما كبيرا فى فضح ممارسات النظام وايقاعه فى عزلته القاتله ولنا الفخر فى اتحاد المحامين العرب بأننا حملنا لواء ذلك منذ وقت مبكر ومازلنا..

★ **ظاهرة الإسلام السياسى كيف تراها من حيث النشأة فى المجتمع السودانى إتساقا مع مواقف نظام الجبهة الإسلامية الحاكم؟**

– ظاهرة الإسلام السياسى وارتباطها بالعنف والارهاب، إتسم المجرى العام لحركة الإسلام السياسى منذ نشأتها فى اواخر الاربعينات وسط حركة الطلبه فى بعض المدارس الثانوية والكلية إتسم بالعنف وارهاب المخالفين باعمال اليد والعضل بدلا عن العقل والحوار . وباعتراف حسن الترابى فى كتاباته فان هذه الحركة قامت أصلا لتكون ترياقا ورد فعل هدفه الاول محاصرة وعرقلة اتساع نفوذ الحركة الديمقراطية ذات التوجه التقدمى وسط الطلاب السودانيين.. وللوصول الى هذا الهدف كانوا يستعملون العنف بالايدى «وبالعكاكيز» والمطاوى بقدر ما كانوا يلتجأون للتجسس على الطلبه الديمقراطيين وحركتهم ونقل اخبارهم للسلطات المدرسية وهى كما هو معروف جزء من الادارة البريطانية اذ كانوا نظار المدارس الثانوية الحكومية ومدرسوها من الانجليز.. اذن ظاهرة العنف

والارهاب والميكافليه في تبرير كل شيء وصولا للهدف كانت كلها صفات ملازمة عضويا لحركة الإسلام السياسي في السودان منذ الايام الاولى لمولدها واستمرت هذه الظاهره تنمو وتترعرع تحت زعامة حسن الترابي للحركة بدعم كبير من بعض القوى والجماعات التي كانت ترغب في استعمالهم إداة للجم حركة اليسار والحيلوله دون تمددها وانتشارها. وهذا هو السبب نفسه الذي فتح لهم ابواب الجامعات والمعاهد الامريكية بالذات ودون غيرها وفيما بعد وباعداد كبيرة. الشيء الذي لم يتمتع به سواهم من الطلاب. ولذلك لم تكن صدفه ان ٩٩٪ من حاملي الشهادات العليا وسطهم هم من خريجي الجامعات الامريكية التي يتكلف الوصول لها والدراسة بها حتى الحصول على الدكتوراه وغيرها من الشهادات والاجازات العلمية، يتكلف مبالغ طائله لا تقوى الامكانيات العائلية لاي واحد منهم - واغلبهم من ابناء الطبقات الفقيره- على تحملها.. ومن بعد ذلك جاء الدعم ولتحقيق نفس الغرض من دول الخليج التي كانت تدعمهم بكافة الوسائل وبطريقة خرافية لاتعرف الحدود مما خلق منهم في وقت سريع نسبيا القوة الاقتصادية والمالية الاولى بالبلاد.. وهكذا وجدت حركة الاخوان المسلمين الدعم الادبي والمادي المهول من كل الجهات ذات المصلحة وقتها في محاصرة نفوذ حركة اليسار السوداني التي كانت تعرف بانها الاقوى والاكبر نفوذا في افريقيا والشرق الاوسط.. وبما ان حركة الاخوان المسلمين السودانية كانت تفتقر لاي فكر او برنامج لمقابلة احتياجات وتطلعات الشعب في التنمية والتقدم سوى بعض الشعارات الفارغة المطعمة بعبارات وكلمات اسلامية، فلم يكن امامها لمواجهة حركة اليسار السوداني التي كان مشهودا لها بحسن التنظيم والعمق في الثقافة وضروب المعرفة السياسية واجادة اساليب النضال وانتقاء الياته، لم يكن امام حركة الإسلام السياسي وهي حركة غضة قليلة المعرفه باي شيء سوى مواجهة المناضلين وارهابهم او استعمال القوة والعنف بدلا من العقل والمعرفة والاقناع والاقتناع.. وهكذا يتضح تماما كيف ان العنف والارهاب ورفض الرأي الاخر لازم هذه الحركة منذ ولادتها واصبح عنصرا مكونا لوجودها اذ بدونة ينكشف خواؤها وفقر وفراغ برامجها التي اوصل تطبيقها على الواقع في البلاد بعد انقلابها في يونيو ١٩٨٩ الى ما يعاني منه الشعب حاليا على اياديهم في مناحي وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

ففي ظل حكمهم ونتيجة لتطبيق برامج الجبهة القومية الإسلامية في السودان لم يجد اهلنا سوى الازلال والتحقير والتشريد والاعتقال والتعذيب والقتل ولم يحصد مواطنونا تحت حكمهم سوى استمرار الحرب الاهليه في الجنوب والمجاعة والفقر وغلاء الاسعار وشظف العيش وبشكل غير مسبوق.. فهل هذا هو الاسلام؟! بالطبع كلا والف كلا.. ان الاسلام براء من هذا الذي يفعلون، وما هم سوى حزب سياسي فاشي صغير، معادي للوطن والوطنية، حزب تقوم كل اطروحاته (إن وجدت) وكافة ممارساته على العنف وارهاب الاخرين، وهذا ليس بجديد عليهم اذ عانينا منه ونحن طلاب في اواخر الاربعينات والخمسينات وأخذنا وقتها في تنبية القوى السياسية المختلفة من خطر هذا الجرثوم الفاشستي ولكن اهلي وقتها لم يكن يسمعون الى ان وقعت الطامة في يونيو وها هم منها جميعا يعانون..

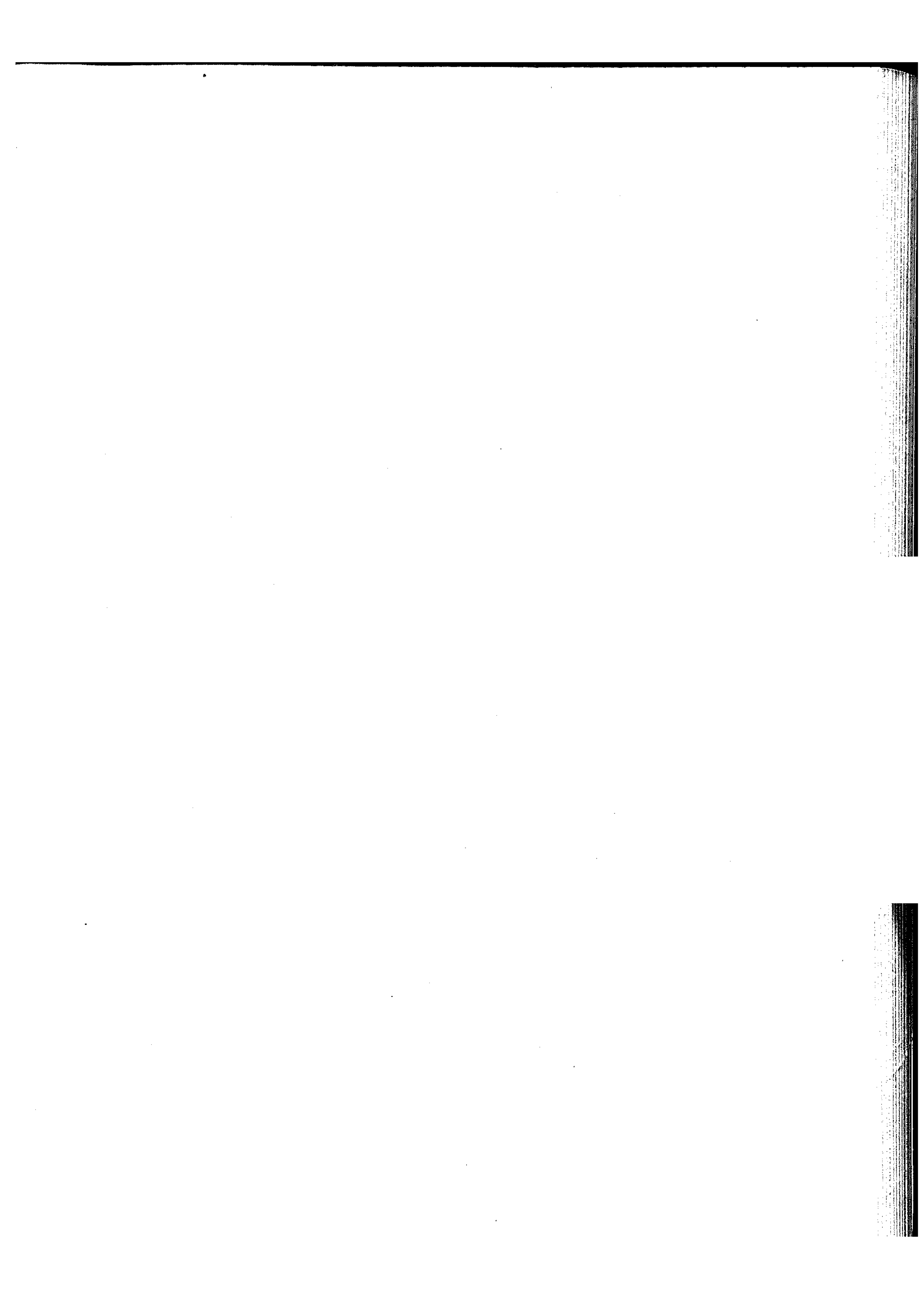
★ حديث الارهاب هذا ذكرني بمؤتمر الخرطوم في ابريل الماضي والذي سمي بالمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي او شيء من هذا القبيل..؟

- مقاطعا.. صحيح هناك حيكت المؤامره وهناك وضعت الخطط وهناك استباحوا حرمة الخرطوم الفتيه واهلها وشاءوا ان يكون منطلقهم تصدير السوء الى دول طالما شاركتنا السراء والضراء وقاسمتنا الاحزان والافراح واضعين انفسهم حكما بديلا عن شعوبها، وما يحدث الآن هنا وهناك هو في الواقع نتيجة ما بذر في مؤتمر الخرطوم ثانيا ولان الشيء بالشيء يذكر ساءني بل ساء عموم اهل السودان ذلك التحالف غير المقدس والزواج غير الشرعي بين بعض قيادات الفصائل الفلسطينية وبين جماعة الترابي وصبيته.. تلك الخطوة غير الموفقة ولدت اشمئزازا بل واحباطا شديدا في الشارع السوداني من جراء ذاك الموقف الانتهازي القبيح لهذه القيادات وذلك لان اهل السودان ما تأخروا يوما في دعم القضية الفلسطينية ومساندتها بالمهج والارواح بل كانوا دوما في طليعة المسانرين والمشاركين، فلماذا كل هذا تجاههم وتجاه مستقبل وطنهم؟؟!.

★ تتردد قبل فترة فكرة تكوين حكومة منفى هل انت من انصار ذلك؟.

- أوافق ولا أوافق لأن فكرة حكومة منفى بمعناها المجرد غير سليمة في ظروف كالظروف

السودانية وثانيا أرى أن مناخ الحكومات غير مناخ النضال لكن مع هذا إذا ما المسألة استحكمتها الضرورة فيمكن الاخذ بها ولكن بصورة جزئية.. بحيث تكون محصورة فى أطر معينة لا تأخذ الصبغة الحكومية بمفهومها المعروف..



عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعب السودان
ديتق ألور

- متناقضات السودان لابد لها من فلسفة سياسية فى إطار دولة موحدة.
- قرنق قال للفريق يوسف سأتنازل لك عن الرئاسة لنزيل الحاجز النفسى.
- ركبت طائرة حكومية وسألت نفسى ماذا لو عرفوا إننى متمرد!

القاهرة ٢٤ يوليو ١٩٩٢



★ نود معرفة الاسباب الحقيقية وراء إنشقاق لام اكول ورياك مشار «جناح الناصر»؟

– كما ذكروا الاسباب تتمثل فى الديمقراطية والانفصال. وحاولوا بالشعارات التى رفعوها إستمالة عدد من الجنوبيين والعالم الغربى بحديثهم عن الديمقراطية وحقوق الانسان وهؤلاء زملاء ترافقنا لفترة طويلة فدكتور لام كان رئيسى المباشر عندما كان مديرا لمكتب قائد الحركة، وعملنا معا فى مواقع كثيره وخاصة أديس ابابا، كذلك كان رياك مشار وبمعرفتى لهم أعتقد أن الاسباب الحقيقية لانفصالهم كانت طموحات شخصية لانهم يريدون السلطة والقيادة. والحديث عن الديمقرطية فى الحركة حديث زائف بدليل أنهم عندما كونوا تنظيمهم الجديد، نصب رياك نفسه رئيسا بقرار صدر منه وعين البقية أعضاء، علما بأنهم انتقدوا د. جون وقالوا عنه ديكتاتورى. ونحن قلنا لهم إننا لا نملك تفويض من الشعب ولكننا نملك الحق الثورى، والأول يأتى بعد إنتهاء الحرب. أما الحديث عن الانفصال ففى وضعنا هذا لايمكنك الجلوس على طاولة مع البشير أو الترابى وتطلب الانفصال وتعتقد أنهم سيمنحونه لك. وأذكر فى مفاوضات أبوجا قال الوفد الحكومى للمنشقين إذا اردتم الانفصال فليكن من خلال فوهة البندقية وكان ذلك مخزيا.

– أيضا من ضمن الاسباب التى برروا بها انفصالهم كانت مطالبتهم بإطلاق سراح المعتقلين فى سجون الحركة وأعتقد أن عددهم حوالى أربعين شخصا؟.

* المعتقلون عددهم أكثر من ذلك. نحن جيش، صحيح أنه جيش سياسى، لكن فى النظم العسكرية المعروف أن الديمقراطية محدودة فالقائد لا يطلب التصويت من جنوده ليدخل معركة مثلا، لأن الجيش تعليمات كما يقولون. ثم أن كل القادة بما فيهم المنشقين أنفسهم شاركوا فى إعتقال الضباط أو الجنود بمعنى أن المسؤولية لا تقع على فرد واحد. على سبيل المثال الكابتن كاربينو كان نائبا للدكتور جون وفى عام ١٩٨٧ حاول الانقلاب عليه وفشل، والنتيجة المنطقية إعتقاله وسجنه. الثانى كابتن أروك تون أروك وكان الخامس فى هيكل الحركة القيادى أعتقل بنفس الاتهام الأول والثالث هو جون كولانج كان عضو فى القيادة وأعتقل بتهمة محاول إغتيال وليم نون الذى كان وقتها يشغل منصب القائد العام للجيش الشعبى. وكان هناك ضباط لهم علاقة بهؤلاء المعتقلين، ألقى القبض عليهم جميعا بتهم سياسية وعددهم يقارب الثلاثين.

★ وهل جميع المعتقلين حوكموا؟.

– لم يحاكموا.. لأن تشكيل محاكم خاصة بهم يحتاج إلى مستويات معينة من القضاة الملمين بالقانون والادارة والسياسة، فهم ليسوا بأناس عاديين، وهذا لم يتوفر لأنه فى ظروف الحرب لم تكن لدينا هدنه من العدو. وكلما حاولنا ذلك نواجه بمرحله من مراحل الصراع مع العدو، ثم أن معظم الضباط المعتقلين أطلقنا سراحهم ماعدا القاده الكبار وعددهم حوالى عشرة. وسيحاكموا قريبا إما برئت ساحاتهم أو ادينوا.

★ يعتقد كثير من المراقبين ان الحركة الشعبية فى تبنيها خيار تقرير المصير تغيرت إستراتيجيتها التى نشأت عليها وهى المناداة بسودان موحد ما رايك؟.

– لا اعتقد ذلك.. فنحن منذ عام ١٩٨٣ نقول أن أفريقيا جزئت بما فيه الكفاية، والسودان لابد أن يظل دولة موحدة. لأننا نعتقد أن دولة موحدة وكبيرة أفضل من دوليات صغيرة لاتملك مصادرا بشرية أو اقتصادية. وإذا انفصل الجنوب فستكون هذه سابقة خطيرة فى أفريقيا، لأن دولا كثيره تعيش الظروف نفسها. ومن الغريب أن لام أكول كان ممثلا للحركة فى الخرطوم منذ عام ١٩٨٤ وهذه معلومه لا يعرفها كثيرون. وكان يزودنا بكل المعلومات ويقوم بتجنيد كوادر للحركة على أساس التوجه الحقيقى وهو وحدة السودان، ثم أن إيماننا بالوحدة ليس فيه أدنى شك، ولكننا نقول أن هذه الوحدة يجب أن تبنى على أساس من العدل والمساواة وكفالة الحقوق والواجبات. ومعروف أننا فى السودان لدينا تباينات عرقية ودينية وثقافية كثيرة، وهذه المتناقضات لابد من فلسفة سياسية لها فى إطار دولة موحدة. ونحن نقول أن السودان ظل دولة ضعيفة لأن البعض استعمل عوامل العنصر والدين للتفرقة بين الناس. ولهذا نقول أن الهوية يجب أن تكون واضحة لأجل أن تكون الوحدة نفسها متينة ويشعر الجميع بالانتماء الحقيقى. كما أن الدستور لابد وأن يكون واضحا فى مسألة الدين والدولة على اساس الفصل بين الاثنين. فى غياب هذه الاشياء لن تكون هناك وحدة وهذا موقفنا المبدئى منذ عام ١٩٨٣ .

* ما حجم التمثيل الشمالى فى الحركة وما أسباب ضعفه؟.

– التمثيل الشمالى قليل. والذين إنخرطوا معنا معظمهم من الجزيرة «وسط السودان»، أما فى القيادة الان هناك حوالى عشرة ضباط منهم من كان ضابطا فى الجيش الحكومى كالمقدم رستم وهو الان برتبة قائد فى الجيش الشعبى أما إذا اضفت عناصر أخرى من جبال النوبة والانقسنا فيصبح العدد كبير جدا. أما عن الاسباب فبرغم من أن المعنيين هم المثقفين لكن يظل السؤال مشروعا خاصة وأن اطروحاتنا واضحة منذ تأسيس الحركة. واعتقد أنه لو طرحها أى شمالى لكان الوضع مختلف جدا. أنا لا أقول ذلك من ناحية عنصرية لأننى اعتقد أن السبب يعود الى رواسب الماضى وعدم الثقة بين الشماليين والجنوبيين بالاضافة الى التردد وعدم الجرأة. صحيح أن لنا مؤيدين كثيرين لكنه تأييد نظرى. وأذكر لك حادثا طريفا ومخزيا فى نفس الوقت. عام ١٩٨٥ جاء الفريق يوسف أحمد يوسف ومعه قسيس يدعى ربران جاندا للتفاوض مع الحركة. وكان الفريق يتمتع بصداقة عميقة مع دكتور جون قرنق، وعند بدء التفاوض قال د. جون للفريق يوسف « بدلا من أن تقنعنى بالعودة للسودان وتعييننى نائب رئيس لنميرى، نحن لدينا مشكلة وحاجز نفسى بين الشمال والجنوب ولايوجد من يزيل هذا الحاجز إلا أنت، ولأنك معروف فى الجيش وعلاقتك جيدة بالجنوبيين نريد منك الانضمام للحركة ونعطيك رئاستها وأنا أكون نائبك وبذلك نحل أكبر المشاكل لأننى واثق جدا أن كل الشماليين سينضموا للحركة».

وبعد أن طرح د. جون هذا العرض للفريق يوسف تردد كثيرا ولم يأخذ موقفا نسبة لأنه أصبح فى موقف صعب وفق ما أعتقد.

★ هل هناك أى قوى من التجمع الوطنى تحارب إلى جانبكم؟.

– أولا نحن أعضاء فى التجمع، بل أعضاء فعالون، أما عن أصل السؤال هناك قوتان أعلنتا منذ البداية وقبل هذه الظروف أنهم على إستعداد للقيام بعمل عسكرى ضد هذا النظام وفعلا بدأوا فى تجيهز أنفسهم. ولهم الأن كوادر معنا فى الميدان. وأقصد بالقوتين القيادة الشرعية للقوات المسلحة وحزب الأمة. وهناك نواة لهم الأن فى الميدان فقط هى فى حاجة لتغذية مستمرة لكى تصبح قوة ضاربة. وأعتقد أن الزمن كفيل بذلك.

★ هذه الكوادر هل تشارك فعليا فى المعارك الدائرة؟.

– بعض هذه الكوادر دربناها على طبيعة الحرب. وهم الأن يؤسسون فى معسكرات لكنهم لايخوضون المعارك المباشرة ودورهم محصور فى تأسيس المعسكرات واعتقد أنها جاهزة لاستقبال أى عدد من المتطوعين.
لاستقبال أى عدد من المتطوعين.

★ هل ثبت لديكم مشاركة اى قوات اجنبية مع قوات الحكومة ضدكم فى المعارك الحالية؟.

– نعم ..

★ تحديدا إيران، ليبيا العراق؟.

– بالنسبة إلى ليبيا كانت لنا معها علاقات طيبة حتى عام ١٩٨٥ وتوقفت بعد سقوط نميرى، وبرغم توقف دعمها لنا لكننا مازلنا نحتفظ بعلاقات لأسباب نعرفها، سمها دبلوماسية إن شئت، ويمكننا الذهاب إلى طرابلس فى أى وقت، وما نعرفه أنهم فى السابق قدموا مساعدات لحكومة الخرطوم ولا نعلم الأن أن كانت توقفت أم لا.

أما العراق فقبل غزو الكويت كان يقدم مساعدات لحكومة البشير وإن كانت الأن محصورة فى فنيين لاصلاح الطائرات مع قليل من الاسلحة والذخائر نسبة لظروف الحظر الدولى. أما إيران فهى الدولة الوحيدة التى تمثل خطورة كبيره على السودان، فنحن فى هجومنا الاخير على جويا إكتشفنا أن هناك معسكر يضم قرابة الألفى أصولى، وعرفنا من سحناتهم أنهم يتبعون لجنسيات عدة، ودخلنا معهم فى معركة. الدعم الإيرانى لايشكل خطورة على الحركة فحسب وإنما على السودان كله. لأننى أعتقد حتى المسلمين فى السودان لا يمكنوا أن يقبلوا بنظام أصولى على النمط الايرانى. والسودان الان أصبح المركز الرئيسى لتصدير الإرهاب وهناك عدة منظمات متطرفه تتلقى تدريباتها فى السودان كمنظمة حماس ومحموعة أبى نضال وبعض دول المغرب العربى.

★ هل تملكون ادلة مادية يمكن تقديمها للعالم؟.

– الأدلة موجودة وسنكشفها فى الوقت المناسب، ونحن قررنا فى هجومنا القادم على مدينة جوبا أو أى حامية أصطحاب بعض الصحفيين لكى يشاهدوا مانشاهده. والمسألة لاتحتاج لكبير عناء كما قلت، لأن سجنات السودانيين معروفة، وسقوط جوبا يعنى سقوط هؤلاء فى أيدينا.

★ جوبا ترددت كثيرا فى حديثك ويبدو ان هناك تركيزا عليها لماذا جوبا بالتحديد؟

– هناك أكثر من سبب. جوبا هى عاصمة الاقليم الجنوبى، ومن ناحية الأهمية السياسية تعتبر المدينة الثانية بعد الخرطوم، أما من الناحية العسكرية ففيها رئاسة اللواء الحكومى الأول. ثم أن ٦٥٪ من الجيش الحكومى يخوض معارك الجنوب الان مرتكزا على رئاسته فى جوبا، لهذا فإن سقوطها يعنى إنعكاسا سلبيا على الروح المعنوية وربما أدى ذلك إلى تمرد وقد تزيد فرص الانقلاب على النظام، اضافة إلى أن سقوط جوبا سيكشف وهم الانتصارات التى ادعاها النظام، ونحن نعتقد أن سقوط جوبا سيكون بداية النهاية لنظام الجبهة الاسلامية.

★ قبل فترة أثار النظام الحاكم قضية عشرة آلاف طفل واستنجد بالمنظمات الدولية من أجل إنقاذهم من الحركة بدعوى انها تحتجزهم ما ملابسات ذلك وهل صحيح ان الحركة الشعبية تستخدم المواطنين كدروع بشرية فى المعارك الحالية؟

– كيف نستخدمهم كدروع وهؤلاء هم المواطنين الذين نحارب من أجلهم. وفى الواقع النظام هو الذى يفعل ذلك ويبادر بالشكوى. ويستخدم بالذات حلفائه من مليشيات «انانيا ٢»، أما موضوع الاطفال صحيح هناك أطفال عند الحركة الشعبية وهم أكثر من الرقم المذكور. ونحن لا نحتجزهم. هؤلاء ضمتهم للحركة الشعبية بعد أن فقدوا أهاليهم وأبديت قراهم، لذلك فنحن جمعناهم وفتحنا لهم مدارس فى أثيوبيا وخاطبنا العالم والمنظمات من أجل تبنيهم، وعندما بدأت المشاكل فى اثيوبيا نزح هؤلاء الاطفال نحو مدينتى الناصر وفشلا، وأجرينا الاتصالات مجددا مع المنظمات حيث إستجاب البعض وتحمل المسؤولية نيابة عنا.

★ هناك العديد من القبائل فى الجنوب، هل كل هذه القبائل على وفاق مع الحركة الشعبية؟

– الأن نعم.. الحركة استطاعت إشراك كل القبائل، لكن فى السابق أى فى البدايات كانت محصورة فى بعضها خاصة الكبيره منها كالدينكا والنوير والشلك وفقا للمناطق الجغرافية التى تكونت وانطلقت منها الحركة.

★ لكن ماذا عن قبيلة التبوسا التى قيل انها على عداء مستمر مع الحركة الشعبية؟

– ليس صحيح، فالحركة تضم مجموعة كبيرة من التبوسا. أما عن أسباب هذه الشائعة ففى واقع الأمر هذه القبيلة حسب العادات والتقاليد تعتقد أن الله خلق الابقار من أجلهم، لذلك تجدهم يغيرون على القبائل المجاورة لأخذ الابقار وحياتهم قائمة على ذلك، وعندما يشاهدون جيش الحركة فى المنطقة يعتقدون أن هذا الجيش قادم لأخذ أبقارهم لذلك يعادونه، والامر نفسه ينطبق على جيش الحكومة لأنهم لا يفرقون.

★ (٩) سنوات منذ إنشاء الحركة الشعبية. من باب النقد الذاتى ماهى الاخطاء الاستراتيجية التى يمكن ان نقول ان الحركة وقعت فيها؟

– الحقيقة ليست أخطاء بقدر ما هى سلبيات، وهذا شأن أى تنظيم ثورى، هناك الكثير من الايجابيات والسلبيات. صحيح إننا خلقنا جيشا قويا لكن من السلبيات هنا إننا لم نجد الوقت الذى نقدم فيه خدمات للمواطنين لأن الحرب كانت من اولوياتنا. ومن القصور أيضا إننا لم نفهم العالم الإسلامى والعربى أبعاد قضيتنا بالوجه المطلوب. ثم إن إعلامنا لم يكن بالقدر الطموح، وأعتقد لو كان قويا لاقتنع كثير من الشماليين بالانضمام للحركة.

★ لكن ما رأيك فى ان اكبر اخطاء الحركة الشعبية عدم انخراطها فى النظام الديمقراطى بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥؟.

– عندما سقط نظام نميرى، وجاء الجنرالات وقالوا إنهم إنحازوا جانب الشعب نحن إعترضنا، لأن رأينا كان يجب أن تأخذ الثورة مجراها الحقيقى، وأن يستلم الشعب السلطة مباشرة دون وسيط، وقد نكون إختلفنا فى التحليل مع القوى السياسية الموجودة آنذاك، ولكن لا أعتقد أنه خطأ بالمعنى المجرد للكلمة.

★ معروف أن الحرب فظيعة.. لكني هنا أسالك عن شعورك الشخصي تجاه هذه الحرب وانت تقاتل طيلة (٩) سنوات؟.

– صحيح أن الحرب فظيعة. وافرازاتها غير إنسانية بالمرة، لكن عندما يلجأ الانسان للحرب في حل قضايا سياسية وإجتماعية معينه ذلك يعني بالضرورة إنك توصلت لقناعة أنها الطريق الوحيد، وهذا حالنا في الحركة ودائما ما نقول (is Better Than Bad Peace War) بمعنى أن الحرب أفضل من السلام الهش أو الردئ، لأن هذا النوع يجعلك تعيش في تعاسة ومشكلة لفترة طويلة. وعلى المستوى الشخصي قد لا تعلم إنني فقدت الكثير من الزملاء والاصدقاء والأهل وجرحت في إحدى المعارك. وفي النهاية كل هذا مع مرارته يتضاءل امام الايمان بالقضية.

★ متى وكيف إنضممت للحركة الشعبية؟.

– عندما كنت أدرس في القاهرة كنا قد كونا تنظيما في العام ١٩٧٧ من الزملاء الجنوبيين لشعورنا بأن إتفاقية إديس ابابا ليست حلا. وعند تخرجي في عام ١٩٧٩ ذهبت الى جوبا وعملت لمدة عام في وزارة الثقافة والإعلام مع استمراري في تنظيمنا السري. وبعدها انتقلت لوزارة الخارجية في الخرطوم، وعندما بدأت مشكلة تقسيم الجنوب كان ذلك حافزا لمجموعتنا، وفي الواقع كانت هناك عدة تنظيمات سرية لكن لم نكن نعرف بعضنا البعض. وفي عام ١٩٨٣ أثناء إجازتي السنوية قررت الذهاب إلى جوبا وبعدها لنيروبي ثم أديس ابابا وذلك بغرض الانضمام إلى د. جون قرنق. وكانت الحرب قد بدأت فعلا في يوم ١٦ مايو ١٩٨٣ فتغيرت خطتي حيث قررت الذهاب من جوبا إلى ملكال. ومن الطرائف التي اذكرها ذهبت في طائرة تابعة للجيش «هيركوليز» وأثناء الرحلة كنت أضحك وأسأل نفسي ماذا لو عرف من في الطائرة إن معهم متمرد!! وعندما وصلت ملكال مكثت لأيام قليلة وإتفقت مع مجموعة وكنا حوالي عشرة قررنا الذهاب مشيا على الاقدام حتى الحدود الاثيوبية حيث قابلنا د.جون.

★ ما هو وضعك الاعتباري في الحركة؟.

– هناك بعض الاختلافات في تنظيمنا. فعندنا من رتبة ملازم وحتى كابتن. وبعد الكابتن من رائد فما فوق نطلق عليه قائد مناوب، ومن ثم القائد وأنا وضعي قائد في الجيش الشعبي وفي نفس الوقت مدير مكتب رئيس الحركة والقائد العام د. جون قونق..

★ هل بالضرورة أن ينال تدريبا عسكريا كل من ينضم للحركة؟.

– كان ذلك في السابق. وتخلينا عنه بعد مقررات توريت ١٩٩١ .

★ هل لكم ايدولوجية معينة؟.

– ليست لدينا ايدولوجية معينة. ونحن حركة ثورية وطنية ديمقراطية.

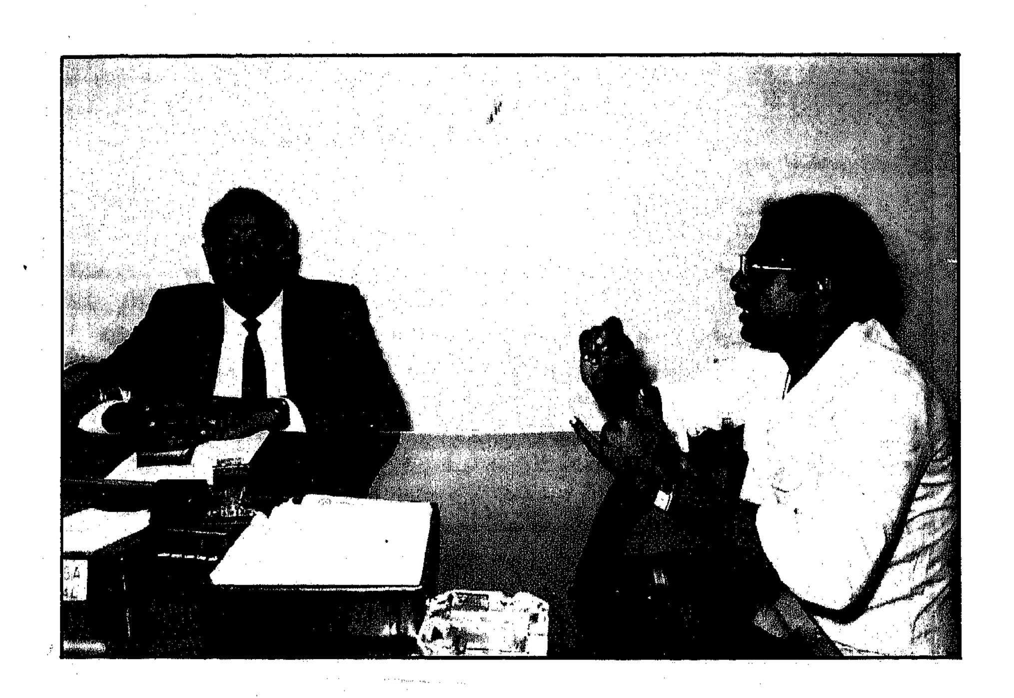
★ مناوئيكم الحكوميين يقولون انهم سيقضون على الحركة بنهاية هذا العام؟.

– أولا جاهل من يقول ذلك، ولا يعرف التاريخ القريب أو البعيد.. هل يمكن أن تدلني على جيش نظامي هزم حركة عصابات.. عندنا الكثير من الأمثلة فيتنام.. افغانستان .. ارتيريا، بالرغم من أن الجيوش النظامية التي خاضت هذه المعارك أفضل عدة وعتادا من نظام الخرطوم.. أنا اعتقد أن الحكومة بدأت حملتها هذه لاعتقادها أنها ستكون في موقع أفضل في المفاوضات، وتتوهم أنها ستملي شروطا علينا، وهذه كلها أوهام، ولا أذيعك سرا لو قلت لك في الشهور القادمة ستتفاجأ الحكومة والعالم كله بمقدرات الحركة الشعبية، ونحن نتبع أسلوب بدايتنا وهو حرب العصابات..

د. أميـن مكـى

- يجب تسليح المواطنين بصورة دقيقة ومنظمة للدفاع عن أنفسهم
- الوحدة الوطنية لا تتحمل التراخى فى فصل الدين عن الدولة
- الدعوة لقيام حزب سياسى جديد ليست بدعة أو فكرة طوباوية

القاهرة ١٥/ ١١/ ١٩٩٢



★ كيف يمكن تطوير آليات التراث النضالي السوداني في مواجهة الحكم القائم (الكفاح المسلح، العصيان المدني)؟

– الممارسات التي إبتدعها النظام الحالي أعطت القناعة بضرورة إبتداع آليات جديدة لمناهضته وتصب في خانة المقاومة المسلحة. فإلى جانب النضال المسلح الذي تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان لابد من حركة نضالية مسلحة موازية في شمال البلاد سواء كان ذلك على مستوى القوى الحية في القوات المسلحة أو إقامة معسكرات تضم القوى المقاتله تحت رأية القيادة الشرعية. أو تسليح المواطنين بصورة دقيقة ومنظمة للدفاع عن أنفسهم في حالة الهبة الشعبية.

★ تضخمت المعارضة في الخارج بصورة أقرب للترهل كيف ترى هذه الاشكالية من ناحية القوى غير المنتجة المنضوية تحت لواء التجمع والتنسيق مع الداخل ومسألة فقدان الثقة في بعض عناصر التجمع الوطني؟

– أولا المعارضة في الداخل تعاني من ضعف وتنسيق العمل المشترك نتيجة سياسة القهر والبطش التي ينتهجها النظام، أما المعارضة في الخارج فهي عبارة عن عناصر قيادية مختلفة بعضها بمستوى عضوية المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية وبعضها في قمة قيادات أحزابها، وهناك القيادة الشرعية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وليس هناك وجود رسمي لممثلي التجمع النقابي، كما أن الصلة بين الداخل والخارج غير مؤطرة وقنوات الإتصال غير محددة، ولم تتضح حتى الآن إن كانت قيادة التجمع الحقيقية في داخل أو خارج البلاد، أو إن كانت القيادة الموجودة في الخارج مفوضة تفويضا تاما لتمثيل الجهاز التي تنتمي إليه. بعد كل هذا الوضوح تبقى حقيقة واحدة هي أن التجمع طرح نفسه وفرضها كقيادة للعمل السياسي خارج الوطن، بيد أن ما سبق ذكره تسبب في عرقلة أعماله بالصورة المثلى. فظهرت خلافات حول من يمثل الحزبين الكبيرين، وبقى فصيل من كل منهما داخل التجمع فيما بقى الآخر خارجه، كما أن عدد من الجماهير المنتمية للحزبين في الخارج عبرت عن رفضها لشخصيات بعينها تقوم بتمثيل الحزب داخل التجمع، وفي هذا الإطار أدى بروز قيادات جزبية معينة في قيادة التجمع إلى بعض الملل وسط السودانيين عموما في الداخل والخارج على وجه سواء، وكثر الحديث عن جدوى تغيير النظام إن كان سيعيد إلى السلطة ذات الوجوه التي ساعدت على وقوع الانقلاب العسكري. وما من شك أن هذه التناقضات برزت على السطح وعلى وسائل الإعلام الأمر الذي ألقى بظلاله وأثر على موقف التجمع وتعامل الحكومات الاجنبية معه بالجدية والموضوعية اللازمتين.

★ طرح الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق مبادرة للسلام كيف تراها من منظورك الشخصي ومنظور التجمع الوطني؟

– مبادرة المهدي جاءت مخيبة للآمال ومثيرة للإحباط فهي تخالف مواثيق التجمع الوطني ومواقفه من النظام الحاكم وتسعى لإضفاء صبغة الشرعية على حكام الجبهة الإسلامية، وهو أمر مرفوض تماما من كافة القوى السياسية والنقابية إذ أن مصالحة نظام قهري استبدادي قوض الحكم الديمقراطي وصادر الحريات وأرتكب أبشع إنتهاكات حقوق الانسان قتلا وتعذيبا وإعتقالا وتشريدا، وإضافة إلى الخراب الاقتصادي وتأجيج نيران الحرب في جنوب البلاد وغربها وإعلان الجهاد والسعي لفرض دولة ثيوقراطية تهدد بنسف الوحدة الوطنية. كل هذا يقع في مصاف جرائم ضد الوطن تستوجب محاسبة مرتكبيها وهذا ما وصلت إليه القوى السياسية وعبرت عنه في ميثاق التجمع الوطني، ومن هنا تأتي مبادرة المهدي مخالفة للميثاق والمبادىء التي إجتمعت عليها قوى التجمع الوطني وأكدت على رفضها في إجتماعها بتاريخ ٢٨/أكتوبر/١٩٩٢.

★ هناك رأي يقول أن القوى السياسية الشمالية أصبحت عاجزة عن فعل شيء تجاه ما يجري في الجنوب وهذا ما أدى إلى بروز بعض الحركات الانفصالية كيف ترى كل ذلك؟

– الحديث عن القوى السياسية الشمالية يتسم بتعميم غير دقيق فالأزمة تكمن في قصور القوى السياسية التي تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات – أي الحزبين الكبيرين– في التصدي لقضايا البلاد المصيرية وتأتي في صدارتها قضية الوحدة الوطنية وإيجاد الحل السلمي لقضية الحرب. ويتعلق ذلك أساسا في موقف الحزبين من قضية الدين وفصله عن الدولة بما يحفظ حقوق المواطنين ويؤمن المساواة بينهم وما من شك أن نظام الجبهة الحاكم دفع بهذه القضية إلى أقصاها وجعل مسألة الوحدة الوطنية في مهب الرياح، كما إتضح في إنشقاق الحركة وفي الحديث عن الانفصال وتقرير المصير في

أبوجا (يونيو ١٩٩٢)، إذ أن القوى الجنوبية التى تؤمن بقضية الوحدة الوطنية ترى أنها تناطح فى برامج ومخططات الجبهة ولا تسمع بوضوح صوت قوى التجمع الوطنى، بل تدرك تماما أن الاحزاب التقليدية مازالت تزايد فى مسألة فصل الدين عن الدولة وتجد نفسها فى موقف المدافع خوفا من إبتزاز الجبهة الإسلامية لأية مواقف متقدمة، غير أن الحديث عن الوحدة الوطنية الأن لن يتحمل أى تراخى أو تردد فى مسألة فصل الدين عن الدولة، وقد آن للحزبين الكبيرين أن يحددا موقفهما. وعلى كافة القوى المعارضة أن تعلنها صراحة وعلى الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية فى الشمال بما فيها النقابات والمستقلين والشيوعيين وممثلى القيادة الشرعية ولربما بعض الاحزاب الاخرى إتخاذ المواقف الجرئية والشجاعة التى يتطلبها الموقف وهم قادرين على ذلك.

★ **انت من الذين يدعون لحزب سياسى جديد هل ذلك حل لوضعية شريحة لم تجد حظها فى المشاركة فى العهود الماضية ام أن ذلك يدخل فى إطار الحل لمأزق السودان المستقبلى؟.**

– الدعوة لقيام حزب جديد ليست بدعة أو فكرة طوباوية فقد ألفتها الساحة السياسية خاصة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ولعل مرد هذا أن ما درج على تسميته بالقوى الحديثه فى الحقبة الأخيرة وهى قوى منتجة فعلا فى القطاعات الحديثة (العمال والموظفين والمهنيين) وجدوا أن حزبى الأمة والاتحادى عبر الحقب الديمقراطية المختلفة لايمثلان تطلعاتهم الحقيقية، وذلك لاعتمادها على السند الطائفى والقبلى وتسليم قيادتهما لأسرتى المهدى والميرغنى، بجانب غياب الممارسة الديمقراطية والمؤسسة داخل الحزبين، الأمر الذى لا يترك مجالا لتلك القوى غير المنتمية حزبيا لطرق أبواب الحزبين الكبيرين، وقد تنطبق نفس المقولة على الاحزاب العقائدية يمينا ويسارا. إذ أن الانتماء العقائدى من أهم مقومات تلك الأحزاب وشروط الانضمام لها ولعل هذا ما حدا بالحزب الشيوعى السودانى أن يسعى لقيام الحزب الاشتراكى بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بغية ضم القوى اليسارية والليبرالية غير المنظمة عقائديا، بيد أن التجربة لم يكتب لها النجاح، ولعل هذا ما دفع بالنظام المايوى لاستحداث صيغة تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار الاتحاد الاشتراكى، غير أن طبيعة النظام نفسه وإرتكازه على سلطوية مطلقة جعل أطروحة التحالف فرية لا أكثر ولا أقل، وكلمة حق أريد بها باطل بالاضافة إلى أن الاتحاد الاشتراكى طرح فى ظل نظام الحزب الواحد وحظر الاحزاب الاخرى مما يخالف مبدأ التعددية والديمقراطية الحقيقية.

★ **إذا لماذا لم تنجح الفكرة بعد إنتفاضة ابريل التى وفرت المناخ الليبرالى؟.**

– بعد الانتفاضة قامت العديد من الفئات بطرح فكرة الحزب الجديد وبالفعل تم التصديق لها وشرعت مباشرة فى نشاطاتها، غير أن التجربة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب منها أن الانتخابات العامة تحدد لها أن تقوم بعد عام واحد من الانتفاضة مما لم يتح الفرصة لتلك الاحزاب لترويج برامجها وسط الجماهير لاستقطاب التأييد، كما أن الامكانات المالية لم تكن متاحة لاصدار الصحف أو إيجاد المقر المعروف أو الأعباء الادارية أو التعبوية، غير أن الأهم من هذا كله هو عدم التنسيق بين تلك القوى التى تكاد تكون طرحت برنامجا واحدا مقوماته السلام والوحدة الوطنية والديمقراطية التعددية وإحترام حقوق الانسان وتحرير الاقتصاد.. إضافة إلى إلتزام الجدية والعمل من اجل رفع البلاد والابتعاد عن الممارسة الحزبية الضيقة والشخصية التى أصبحت السمة الملازمة للأحزاب الطائفية.

★ **لكن هناك من يقول أن التجمع النقابى إستوعب طموحات هذه القوى؟.**

– هذا صحيح ولكنه وضعا طارئا لا مستقبليا. عندما عزفت هذه القوى عن الاحزاب التقليدية أو العقائدية وجدت فى النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والمنظمات الجماهيرية ملاذا تعبر من داخله عن تطلعاتها، وتناضل عبره من أجل إحقاق الديمقراطية والسلام والوحدة الوطنية الأمر الذى جعل التجمع النقابى رقما حقيقيا فى الساحة السودانية فى مواجهة الحزبية ولعل ميثاق التجمع الوطنى الحالى والذى وقعت عليه أكثر من خمسين نقابة وإتحاد يكفل لتلك القوى مكانها فى هياكل الحكم بعد إسقاط النظام، فإن صح هذا الاتجاه أو تم قبوله فى المرحلة الراهنة من ناحية الضرورة فإنه دون شك لا يشكل الوضع الأمثل ويخلط بين العمل النقابى والسياسى فى المدى البعيد وعليه ينبغى على تلك القوى إما الانضمام للاحزاب القائمة أو تكوين حزب جديد يمثل تطلعاتها وأمانيها.

★ **وهل هناك آليات عمل تضمن نجاح هذه الدعوة؟.**

– مقترح الحزب الجديد ينطلق من مبدأ التعددية وحرية التعبير والتنظيم ويعترف بالدور التاريخى والسياسى للأحزاب القائمة وإن إختلف معها فى الفكر والتوجه. الدعوة كانت للحوار وكان المنظور أن تثير العديد من الآراء المتفقة أو المختلفة أو المتحفظة، غير أن كل هذا لم يحدث سوى فى مساجلات شفهية لن تعود بالنفع العام إذ لابد من إخضاع الفكره للنقاش والتمحيص خاصة فيما إذا كان الوقت الحالى مناسبا لقيام الحزب الجديد أم أن كان كما يقول البعض أنها ربما تؤخذ كدعوة للشتات والفرقة، تصب بعدها فى مصلحة النظام الحاكم ومن ثم الدعوة لإرجاء طرح الفكرة الى ما بعد سقوط النظام، وأيا كان التوقيت فإننى أراها حتمية.

وزير الاعلام الاسبق بونا ملوال:

- إقحام الدين فى السياسة عقبة أمام تقدم السودان.

- حق تقرير المصير للجنوب حتمى وأخشى الانفصال!

- النظام السودانى يريد أن يمارس «اللعبة الإسلامية» مع جيرانه.

القاهرة: ٢/١١/١٩٩٢



★ حدثت عدة انشقاقات فى الحركة الشعبية لتحرير السودان بما انك قريب جدا من الاطراف ماهى الاسباب الحقيقية التى تقف وراء ذلك؟.

– هى عدة اسباب أولا من داخل التنظيم ظهر الطمع فى السلطة فمثلا د. لام أكول عندما إنضم للحركة كانت كيانا قائما ومنظم وفى خلال ثلاثة سنوات وجد نفسه أحد أعضاء مجلس الحركة (١٣ عضوا) وهو القادم من جامعة الخرطوم ولم ينل تدريبا عسكريا كافيا وأراد أن يكون الأول.

السبب الثانى: دور حكومة الخرطوم والتى انتهجت كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لشق الحركة، ومن المفارقات الان أن يصبح طرح لام أكول فى الانفصال أقرب للنظام.

السبب الثالث: ظنت جماعة الناصر أن فى نهاية نظام منغستو فى أثيوبيا نهاية للحركة نفسها لأن الحكومة ستتغلب عليها، وكان ذلك خطأ فى الحسابات.

★ لكن هل هناك اى أسباب قبلية كان يقال عن سيطرة الدينكا (اكبر القبائل) على باقى القبائل فى الحركة؟.

– لا اعتقد ذلك لكن استخدمت القبلية لتحقيق أغراض الانشقاق. الانضمام للجيش الشعبى ليس بنسب وإنما بالرغبات. وإذا ما كانت قبيلة الدينكا مؤمنة برفع السلاح والنضال من أجل تحرير السودان فلماذا لا يكون ذلك موضع ترحيب بدل الحسد، كان الوضع سيكون مختلفا إذا ما إنتصرت الحركة وحسمت الحرب لصالحها وسعت للسيطرة على المكتسبات.

★ جماعة الناصر تحدثت عن ديكتاتورية قرنق فى القيادة بما انك تعرفه عن كثب هل لمست شيئا كذلك؟.

– هذا غير صحيح.. فجون قرنق ليس حاكما لشعب فهو قائد حركة وتنظيم مسلح، وحتى فى الانظمة الديمقراطية لم نسمع عن جيش ديمقراطى، فقائد الجيش لا ينتخب. وعندما يريد جون قرنق أن يكون قائد سياسى فقط، حينذاك سنحكم على ديمقراطيته او ديكتاتوريته.

★ والجماعة نفسها تقول عن عدم وضوح التجمع الوطنى الديمقراطى الذى تنتمى اليه الحركة الشعبية فى مسألة الدولة الدينية؟.

– ذلك يقوله أى أحد آخر غير لام اكول، لأنه هو الذى وقع ميثاق التجمع نيابة عن الحركة، فإذا ما كان لديه تحفظا فكان الأولى أن يقوله يومذاك. والشىء الثانى كيف يفسر لام أكول تعاونه الان مع نظام واضح كل الوضوح فى مسألة الدولة الدينية!

★ هل تعتقد ان هناك اياد اجنبية حركت جماعة الناصر؟.

– نعم .. لماذا تصادف وجود مراسل هيئة الاذاعة البريطانية فى الناصر.. ثم تسجيله لحديث مع المنشقين وعودته لنيروبى وإذاعته. الشىء الثانى.. من المعلوم أن بعض الجهات الاجنبية العاملة فى مجال الاغاثة كانت غير راضية عن طرح د. جون الوحدوى. وكثيرا ما قالوا له إن الانفصال سيجلب إليه كثير من المساعدات. ورفض قرنق ذلك جعلهم يبحثوا عن آخرين للعب هذا الدور. ثالثا: النظام الحاكم فى الخرطوم إستعمل أيضا أياد أجنبية.

★ هناك عدة اطروحات الان فى شأن مشكلة الجنوب تراوحت بين الفيدرالية والكونفدرالية والانفصال اين تقف مع علمنا باستقلالية رأيك ومواقفك؟.

– أنا أقف تماما مع طرح الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق. لكن العقبة الوحيدة التى أراها هو إقحام الدين فى السياسة، صحيح أن هناك وضوح من جانب النظام الحاكم وأتوقع أن يكون الوضوح نفسه من قبل حلفاء قرنق فى الشمال. فلا فائدة من مسألة «مسك العصا من النصف» طالما الحركة الشعبية تؤكد على سودان ديمقراطى علمانى.

★ من تعنى فى قولك حلفاء قرنق فى الشمال؟.

– القوى التقليدية تحديدا.. الاتحادى الديمقراطى وحزب الامة.

★ وهل تراهم كذلك؟.

– موقفهم الحالى يدل على ذلك. عندما يقولوا لا نريد البت فى موضوع الشريعة الان فهذه غير مطمئنه.. لماذا لا يقولوا بوضوح لا دين فى السياسة حتى ننصرف إلى معالجة قضايا أخرى.

★ طالما ان افكارك تتوافق احيانا مع الحركة الشعبية لماذا لم تنضم لها؟.

– ذلك يعود لسببين الأول الحركة الشعبية تناضل لأهداف برفع السلاح وأنا أدعو للأهداف نفسها

بطرق سلمية، ثانيا: الحركة الشعبية ليست عسكرية فقط فلها جناح سياسى وهو اشبه بالحزب وأنا لا أرغب فى أن أكون حزبيا.

★ فوجىء المراقبون بأن مقررات توريت فى سبتمبر ١٩٩١ مثلت منعطفا فى اطروحات الحركة الشعبية بحيث اصبحت هناك عدة خيارات أخرى هل ترى الأمر كذلك؟.

– لا أعتقد أن الحركة الشعبية غيرت من مواقفها. هناك مسالة هامة لابد من النظر للتوقيت، فإجتماع توريت نهاية أغسطس كان تاريخه محدد منذ يونيو ١٩٩١، أى أن هناك شهرين للتحضير له، وهى الفترة التى طرحت فيها الخيارات والتى أقرت فى الاجتماع الأساسى. فإختارت جماعة الناصر يوم ٢٨ أغسطس لأنه اليوم الأول فى سلسلة إجتماعات توريت. أى أن جماعة الناصر كانت على علم، وعند صدور مقررات توريت لم يكن معلوما إن كانت جماعة الناصر نجحت فى إنشقاقها أم لا.

★ ولماذا وضعت الحركة هذه الخيارات فى تقديرك؟.

– ذلك يعود لعدة اسباب منها. إتضح للحركة بعد مضى ثلاث سنوات من حكم البشير أنه نظام عقائدى يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية. فالانسان الذى كافح من أجل سودان ديمقراطى علمانى أصبح لا خيار أمامه لطرح وحدة السودان بذلك الافق الضيق فلابد من وضع عدة خيارات إزاء توجه نظام الجبهة الإسلامية.. والشىء الثانى أعتقد فيه يأس من موقف التجمع الوطنى بعد ما إتضح أن بعض الاحزاب داخل التجمع ليست لديها إستعداد للتحرر من موضوع الشريعة الإسلامية فكان لابد من اللجوء لهذه الخيارات.

★ كنت ضمن الموقعين على «إعلان إدير» فى إيرلندا والذى دعا بصورة صريحة لحق تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين فما هى أسباب ذلك؟.

– التوقيت أيضا مهم حتى لا يفهم فهم خاطئ.. لأن إعلان إدير تزامن مع مقررات توريت ليس قبلها وليس بعدها.. فإجتمعنا فى نفس الفترة من ١ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩١ وصدرت المقررات متزامنة.. لكن السؤال أين هى إدير من توريت؟!.

★ هل هى مجرد صدفه؟.

– نعم.

★ وأسباب الإعلان نفسه؟.

– أعتقد أن العناصر الجنوبية الوحدوية إقتنعت بعد قتال دام ٣٨ عاما أنه لابد من حق تقرير المصير.

★ وهل تعتقد أن حق تقرير المصير مسألة وسطية بين الوحدة والانفصال؟.

– ليس مسألة وسطية وإنما حتمية.. فحق تقرير المصير خطوة سياسية المأمل أن تؤدى لنتائج سواء وحده أو انفصال. ونحن نقول ذلك لأننا نعتقد أنه ليس من حقنا أن نقول لأهل الجنوب إنفصلوا أو اتحدوا.. فالمطلوب من السياسى أن يوضح فقط معانى الانفصال والوحدة.. وبكل أسف هناك من يربط بين حق تقرير المصير والانفصال ويقول أنهما فكرة واحدة.. الذين يقولون ذلك هم فاقدوا الثقة فى أنفسهم..

★ لكن أسألك.. أنتم المثقفون الجنوبيون تقولون حق تقرير المصير وتريدون أن تمارسوا هذا الدور نيابة عن سكان الجنوب لأنه ليس هناك وعيا كاملا؟.

– بالمستوى نفسه.. المثقفون الشماليون مازالوا هم الذين يقررون مصير أهل الشمال والجنوب معا.. هذه هى إحدى مشاكل أخواننا فى الشمال البعض منهم لايريد ان يتفهم دور القيادات الجنوبية.. وهؤلاء مسيطره عليهم العقلية الانتهازية التى تريد اللعب وسط القبائل فقط.. ومارسوا ذلك دون نتيجة.. وغير المتعلم عندما يدرك أنه مغشوش دائما ما يلجأ للسلاح وتبدأ الحرب..

★ انت وثيق الصلة بقادة بعض دول الجوار.. كيف ينظرون لمشكلة الجنوب هذه؟.

– إتضح مع مرور الزمن أن طريقة تعامل الأنظمة فى الخرطوم مع قضية الجنوب خلق من قضية داخلية سياسية بحتة شعورا بالعنصرية. أكثر من ثلاثين عاما وأهل الجنوب يعيشون لاجئين ومنفيين.. ومصداقا لحديثى هذا لاحظت أثناء وجودى فى وزارة الإعلام ولمدة سبعة سنوات ونصف أن كل المسؤولين الافارقة الذين يزورون الخرطوم يحرصون على مقابلتى ولا أعتقد أن ذلك حبا فى شخصى.. فقط لأننى وزير جنوبى.. كيف سيكون الحال إذا ما كانت الدائرة أوسع من بونا ملوال.. هناك ٥٠٠٠ وزير منذ

الاستقلال لن تجد بينهم خمسين وزيرا جنوبيا.. هذه كلها مسائل تترك شعورا معينا في الاقطار الافريقية بحكم عدة إعتبارات.. والأن الوضع أسوأ لأن النظام الحالي يريد أن يلعب مع جيرانه الافارقة «اللعبة الإسلامية»!.

★ وماذا عن مصر التي لها مصالح إستراتيجية في الجنوب؟.

– مصر فعلت الكثير في تنمية الجنوب، إلا أن أهل الجنوب يرون في موقف مصر السياسي إنحيازا دائما لحكومات الشمال.. بالطبع لأنها دولة عربية ولهذا تجد نفسها قريبة من أهل الشمال .. مع أن الوضع مختلف الأن.. عندما يصرح مسؤول مصري ويقول لانريد إنفصال الجنوب لأنه ليس في مصلحة السودان.. لكنه بالمقابل نفسه لا يقول لنا ماهي مصلحة الجنوب في السودان الموحد.. أنا أعتقد أن هناك شعور عنصري ولد من حيث ندري ولا ندري.. فالعرب يقفون مع الخرطوم بحكم العروبة والافارقة يقفون مع أهل الجنوب لأنهم أفارقة.. كلها أخطاء.. وكل تتضح الان بصورة مريرة..

★ بما أنك عاصرت معظم فترات هذا الصراع.. عندما يخلو بونا ملوال الى نفسه ماذا تستنتج؟.

– هناك شيء يراودني دائما وأنا مقتنع به.. فالسودان يمكن أن يكون من أعظم دول المنطقة إذا ما وجد حكاما يقبل بهم الجميع.. إخواننا في الشمال كانوا حكاما لأربعة عقود وأعتقد أنه آن الأوان للتحرر من النظره التي تقول «تنمية الجنوب تقوية لانسان يكون عدوك غدا» فالتنمية هي حجر الاساس في هذا الوضع الشائك.. وأنا أعلم أن السياسات التي تخطط على الورق تجهض بأبسط موظف في الخدمة المدنية، إذا رغب شخصا في أن لا يكون هذا المشروع في الجنوب، وهناك عشرات المشاريع المتفق عليها ووجدت تمويل ولم تنفذ لأن صغار الموظفين لا يريدون ذلك.. فلو كان هناك تجرد لأصبح الأمر سهلا.. مستقبل السودان كما اراه ليس في صحراء الشمال وإنما في إخضرار الجنوب.. إذن تطوير الجنوب مهم لمستقبل السودان.. وإذا تجرد أهل الشمال من النظره الاستعلائية نحو الجنوب وإتفقنا جميعا على نظام سياسي يرتاح له الجميع فمن الممكن أن نكون من أعظم دول المنطقة.

★ وما الذي يزعزع إيمانك بهذا؟.

– طول عمري وأنا اعمل لوحدة السودان.. لكنني الأن وصلت لشبه قناعة بعد ٤٠ سنة وتجارب عديدة أن هناك صعوبة في تغيير عقلية بعض الشماليين.. فهم يريدون الحكم.. إتضح الان أن موضوع الدين لا مساومة فيه.. فعندما يرفع شعار الاسلام فالقصد تهديد غير المسلم.. وحتى لو استبعدنا موضوع الدين فالطمأنينة ليست مطلقه ولكن يمكن أن نعمل..

أنا أخشى أن تكون في النهاية دولتان واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب.. وكثيرا ما أفكر لو حدث هذا هل يا ترى ستعيش هاتان الدولتان في عداء أم صداقه؟! إننا لم نفقد كل شيء.. ولكننا على وشك أن نفقد كل شيء!..

خاتمة

«ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل».

كانت السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٢) التي تناولها هذا الكتاب مليئة بالتجارب السياسية، وهي تجارب مع قتامتها وضبابيتها لكنني أعتقد جازما بأنها ستكون إضافة جديدة في سجل القوى الوطنية والديمقراطية. ومن المؤكد أنها بسلبياتها وإيجابياتها ستضع بصماتها بوضوح شديد في المسيرة السياسية القادمة للسودان..

وبرغم بروز مسحة تشاؤمية في سرد وقائعها، إلا أنني أجد نفسي من أكثر المتفائلين لمستقبل السودان الديمقراطي القادم.. لأنه بالفعل يوجد ضوء آخر النفق.. وحتى لو تنكبت بنا السبل وتعثرت خطاوينا إلا إننا بالغيه ولو بشق الأنفس! وتفاؤلي لا ينطلق من فراغ وأنما هناك كثير من الشواهد التي تسنده. فقد أفضت التجارب المستمره للحكم إلى وقوع السودان تحت قبضة حزب عقائدي إرتدى معطف الإسلام.. وراح يثبت في أقدامه بأساليب ديكتاتورية وفاشستية فظيعه، ولم يشهد السودان لها مثيلا في تاريخه السياسي، برغم تجريبه لنظامين ديكتاتوريين سابقيين..

لكن التجربة الراهنة تختلف تماما.. ليس في الممارسات وحسب، ولكن لأن حزبا عقائديا سخر كل إمكانيات الدولة المادية لصالحه، ويحاول تطويع كل طاقات الشعب الروحية والجسدية لمصلحته أيضا، وبدأ فعليا في تطبيق مشروع الدولة الثيوقراطية..

وبإختصار فقد أتيحت للجبهة الإسلامية فرصة إستنزال كل برامجها الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية إلى أرض الواقع. وقد أدركت القوى الديمقراطية -ومن جاورها- عمق المأزق الذي قادهم إليه برنامج هذا الحزب، مما إستوجب وقفة قاسية مع النفس لاتخلو من عتاب!.

وجاء تبعا لذلك أن عمدت النخبة المثقفة والواعية في المجتمع السوداني إلى فض بكارة «القضايا المفخخة»، والتي كانت تخشى مجرد الاقتراب منها.. وتسعد بالاغتراب عنها طيلة عقود مابعد الاستقلال. وعليه فقد فرضت قضايا الديمقراطية والدين والدوله والهوية وتوزيع الثروة وجودها بالحاح شديد، وأدركت هذه النخبة أن مناقشتها بعمق والتحاور حولها بموضوعية، ذلك ما يضع الأسس الكفيلة بالانفكاك عمليا من دوامة الحلقة الشريرة!.

وبرغم أن الخطوة في طورها الجنيني.. وبرغم أن تجربة الجبهة الإسلامية في الحكم باهظة التكاليف ماديا ومعنويا، إلا أن الذي يخفف من وطأة كل ذلك الإقدام ثم جرأة الطرح في المواضيع سالفة الذكر..

لقد حدثت هجرات جماعية كثيفة ومفزعة من السودان للخارج، وكان ذلك شيئا طبيعيا نتيجة سياسات القهر والكبت الثقافي والتعتيم الفكري والضنك المعيشي.. ومع أنها ظاهرة سلبية لكن لابد من الاقرار بأن لها إيجابيات تبلورت دونما تخطيط مسبق، فهذه الشرائح المهاجره إلتصقت بواقع أكثر تعقدا.. تحكمه سلسله من الصراعات الفكرية والثقافية والسياسية، والمثقفون السودانيون وجدوا أنفسهم في أتون هذه المعارك يشقون عبابها ويخوضون غمارها مع الخائضين، وذلك لابد أن ينتج واقعا جديدايمكن إضافته لتجارب سابقة. وكان المثقف السوداني فيما قبل يميل لانطوائيه الافكار وتأخذه العزه بالاثم فلا يأبه لما يقال.. ويقبل على أحاديث الشفاهة والمساجلة.. ويظلم نفسه كثيرا وهو وليد واقع متعدد ثقافيا وفكريا ودينيا وسياسيا، لا يؤثر ذلك لشح في المعرفة أو ضن بها أو هروب من المخاطر وإيثار للنأي والسلامة. وإنما نتيجة عوامل كثيره متداخله تحكمها اللامبالاة أحيانا والضيق والتذمر أحيانا آخرى..

هؤلاء المهاجرون اقتحموا أسوار المنظمات والهئيات والاكاديميات الاقليمية والدولية المعنية بشؤون المعرفه والعلم والتكنولوجيا وحقوق الانسان.. وسجلوا تواجدا في كبريات الصحف والمجلات والدوريات.. يؤمون الندوات.. ويقيمون المحاضرات.. وينظمون المهرجانات.. في إطار حركة فكرية دؤوبة..

كما أن الغربة التقليدية في بعض الاقطار العربية لم تعد كلها ترفا.. كما لم تعد أسيرة النوستالجيا الحزينه.. والبكائيات والشجن الرومانسي.. فالهم السوداني بقضاياه المفخخه وجد متسعا في النقاشات والحوارات.. وإتضح جليا نبل الهدف وسمو الغاية في الكيفية التي يمكن أن ينطلق بها هذا المارد الجبار إلى الامام..

وفي كل لاشك أن الاحتكاك المباشر بواقع حضاري منفتح له دوافعه التحريضية والمستفزه إيجابيا، وتلك طيور مهاجره لابد وأن تعود يوما لتشارك في عملية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.. إن

تجربة الجبهة الإسلامية فى الحكم مع تكلفتها أعطت القناعة الكاملة بجدوى الديمقراطية -بضدها تتبين الاشياء- كما أعطت القناعة أيضا في أن التطرف مؤذ.. والتسلط أكثر إيذاء.. لاسيما وأن واقع السودان وتركيبته المعقده لا تحتمل الاشتطاط فى الرأى.. أو التعصب فى الفكر.. وبالقدر نفسه لا تحتمل المهادنة ولا (مسك العصا من الوسط)!. إن القائمين على أمر النظام الحالى فى السودان. أخطأوا قراءة هذا الواقع.. وأعتقدوا أن صبر السودانيين إذعان وصمتهم إستسلام.. وتلك حقائق لا نقول نسوها وإنما تناسوها ..

إن الناظر لخريطة العالم اليوم بكل تقسيماته يجد الحديث عن الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان مادة يومية مطروحة بكرم لكل من يريد أن يقتات من هذه المائدة. وأصبحت هناك مؤازره حقيقية من الدول التى نعمت بهذه الخيارات تجاه الدول التى حرمت منها. كما أصبح العالم لا يرى بأسا فى فرض كل ذلك بآليات جديدة تأسيا بمؤشرات نظام عالمي جديد.. وأعتقد أن ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما المفكر الأمريكى اليابانى الاصل فى كتابه «نهاية التاريخ والانسان الاخير» وما خلص إليه فى إنتصار الديمقراطية الليبرالية إنتصارا كاملا.. ذلك ينطبق على السودان بعد تلك التجارب العديدة والمريره!. لو كان الحديث حديث أمان -قبل طى صفحات هذا الكتاب- لتمنيت مخلصا أن يدفع المثقف السودانى بنفسه أكثر وأكثر ويدلو بدلوه بالحرية التى ننشدها.. وبالطريقة الديمقراطية التى ناضلنا من أجلها.. فقد آن الآوان الذى يزيل فيه البعض ما علق بعيونهم من غشاوه.. وما لصق بآذانهم من وقر.. علينا أن نجعل من شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واقعا معاشا وليس ترفا نتعاطاه عند اللزوم. لأننى آأمل أن لا تتجرع أجيالنا المقبله.. محنا أخرى لنخب أخرى! ونكون «كآل بوربون» لم نتعلم شيئا.. ولم ننس شيئا !!

والله من وراء القصد.

مرفق (١)

مذكرة أبو حريرة لرئيس الوزراء

السيد/ رئيس الوزراء..

فهذا أمر اصارحك فيه القول وانا اعلم أنه آفة المنطق الكذب، ولؤم الاخلاق الملق ولقد آليت على نفسي الاخلاص والوفاء لهذا الوطن الشعب وانت على امره قائم لا انشد من ذلك الا مسلكا انبض به شرف الحياة وفضيلة الوفاة.. لقد رمت هذا الامر عن عقيدة راسخة في التجرد المخلص للعمل العام واتيته بعزيمة لايحل عقدتها إلا خروج نفسي وكنت اظن ان امرنا مجتمع على ما نحن فيه عندما استمعت اليك تعلن على الامة من الجمعية التأسيسية خطاب الحكومة وفيه ما فيه مما تخاطرنا لتحقيقه في اول الطريق، وبدأت بمحاربة التهريب ولم استغرب ان كنت لي عونا وسندا فقد وضعنا المضمار والغاية وكان رهننا دوام الحرية والديمقراطية ثم بدأت تحركات مراكز القوى وصحبها تقاصر اجهزة الدولة والحكومة عن الهدف المرسوم ثم انقلب التقاصر لتنقيص وتمهين للامر انتهى بانخذال عام وخضوع لتلك المراكز واصبح ذلك المنوال في كل مرام لترجمة سياستك التي اعلنتها نيابة عنا..

شنت الحرب على تلك السياسة من داخل اجهزة الدولة والحكومة وحتى أصبح المدافع عن سياسة الدولة والواقف بجانبها هدفا لكل ذي غرض.

واصبحت ترد الافكار داخل المجلس وخارجه مقارعة لهذه السياسة ومشككه في مصداقيتها واستمراريتها وصارت انعكاسات لهذه الاراء والافكار في حملات مسعورة لا على السياسة وحدها بل على الوزراء الذين ثبتوا على المبدأ واصبحت نفس الاصوات التي ترتفع ضدها في اجهزة الدولة تجاوبها اصوات اخرى في الصحف واحجار التلال تعرف بالوان صخرها..

سيادة الرئيس..

اتخذت سياسة محاربة الحكومة الاقتصادية اشكالا شتى منها التشكيك والتعويق ومساندة وتقنين التهريب واخفاء السلع واهدار موارد البلاد واضعاف موقفها الاقتصادي والاحجام عن قصد من بعض اجهزة الدولة عن ممارسة اختصاصاتها التي تحمي وتدعم هذه السياسة.

كان هذا بالرغم من بوادر التوفيق اذ قصدنا ان نكون كحلقة مضروبة لا يعرف طرفاها ولكن افة الرأي الهوى وقد يظن الخير بغير اهله. ويبدو ان الرجال الذين يصدقون بالفعل المقال غير كثر بالرغم من كل هذا استظهرت الصبر على طلب الحق الذي مازال ينشده هذا الشعب الأبي وقد ظن بنا وبكم خيرا اذ ولانا امره واسند لنا قوام المائل وقصد الجائر وصلاح الفاسد..

فان شعبنا اليوم لا يدري أين يسلك به، وعدناه بالعدل وارتدى بعضنا جلابيب الظلم وسامه خسفا حتى عمت الفوضى والجهالة. لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم. ولا سراة اذا جهلتهم سادوا..

السيد الرئيس..

لما تقدم من اسباب شهدنا دمارا اقتصاديا طوقنا والطوفان على مشهد وكأني اسمع جرس عتاد العسكر وابصر غيبة فالى متى ونحن كأنما يعني بما نحن فيه غيرنا. فهذا الدمار من الذي تسبب فيه؟ وما هو مداه؟ فالامر اصبح يتلجلج في صدور الناس ولابد له من حاسب وقد رجوت من قبل من سيادتكم لتشكيل لجنة على مستوى وحيدة من القضاء والجمعية التأسيسية والعلماء للنظر فيه وانقاذه فالحق قديم، والرجوع اليه سنة حميدة والظلم اقسى ما يكابده الفتي..

ارجو الاستجابة واقول مقالة عبد الملك لابيه عمر بن عبد العزيز:

« يا ابتي مالك لا تنفذ الامور فوالله لا ابالي في الحق لو غلت بي وبك القدور». .

محمد يوسف أبو حريرة.

مرفق (٢)

بيان إعلان حالة الطوارىء بالسودان

نظرا للفوضى الضاربة فى الاسواق والمتمثلة فى الندرة المفتعلة فى بعض السلع الضرورية والتى جاءت نتيجة للتخزين غير المشروع والمضاربات بالعملات الاجنبية بالسوق السوداء وعدم الالتزام بالاسعار القانونية المعلنة..

ونظرا لتفشى ظاهرة التهريب بكل انواعه وانفراط عقد الامن المتمثل فى النهب المسلح فى بعض المناطق وعصابات الاجرام داخل بعض المدن والتى روعت المواطنين فى مالهم وعرضهم وانفسهم، كذلك تهريب الاسلحة الى البلاد..

من اجل هذا وتأمينا للجبهة الداخلية فى مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن..

فقد قرر مجلس رأس الدولة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٣٤ من الدستور الانتقالى لعام ١٩٨٥ إعلان حالة الطوارىء فى كل انحاء السودان ولمدة عام ابتداء من تاريخ صدور هذا الاعلان وذلك تحقيقا للاتى:-

أولا: حصر التعامل بالنقد الاجنبى من خلال القنوات المشروعة ومحاربة سماسرة وتجار العملة الاجنبية.

ثانيا: ضبط فوضى الاسواق ومحاربة التخزين الضار والاتجار فى السوق السوداء..

ثالثا: ضبط اسعار السلع والزام المتعاملين بالاسعار المعلنة..

رابعا: محاربة التهريب فى كل صوره.

خامسا: وقف تعويق الخدمات العامة التى تمس أمن راحة المواطنين.

سادسا: وقف عمليات النهب المسلح وردع عصابات الاجرام.

سابعا: القضاء على ظاهرة حيازة الاسلحة غير المرخصة وكشفها..

ثامنا: تأمين الجبهة الداخلية فى مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن.

تاسعا: تأمين المواطن فى نفسه وماله وعرضه.

التاريخ= ١٩٨٧/٧/٢٥م

مرفق (٣)

بيان انسحاب الاتحادى من الحكومة الائتلافية

بما أن البلاد تمر بمنعطف تاريخي خطير يهدد مسيرة الديمقراطية ويعرض استقلال البلاد وأمنها واستقرارها للخطر. وبما أن تجنب هذه الاخطاء لا يتأتى إلا بالتصدى الحازم للقضايا ذات الأولوية القصوى وأهمها قضية السلام، وهي المدخل الحقيقي لرفع المعاناة عن كاهل المواطن وإيقاف التدهور الاقتصادي والامنى، وبما ان الاجراءات التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء الأخير بزيادة الاسعار والضرائب سيكون من شأنها مزيدا من التدهور.

فان الحزب الاتحادى الديمقراطي بعد ان تدارس الموقف من كل جوانبه واستشعارا بمسؤوليته الوطنية فقد قرر:

* الانسحاب من الحكومة الحالية.
* مطالبة الحكومة بالغاء الزيادات التى طرأت على السكر والضرائب الجديدة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٨.
* المطالبة بتشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات صلاحيات محددة وبرنامج يتلخص في الاتي:-

- العمل من اجل تحقيق السلام بتنفيذ مبادرة السلام السودانية..
- معالجة ضائقة المعيشة ومعاناة الجماهير..
- اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال تمليك السلطة للجماهير عن طريق قيام المؤسسات الديمقراطية للبلاد باجراء الانتخابات المحلية والاقليمية.
- الاعداد للانتخابات العامة.
- انتهاج سياسة خارجية تتفق ومصالح البلاد العليا.

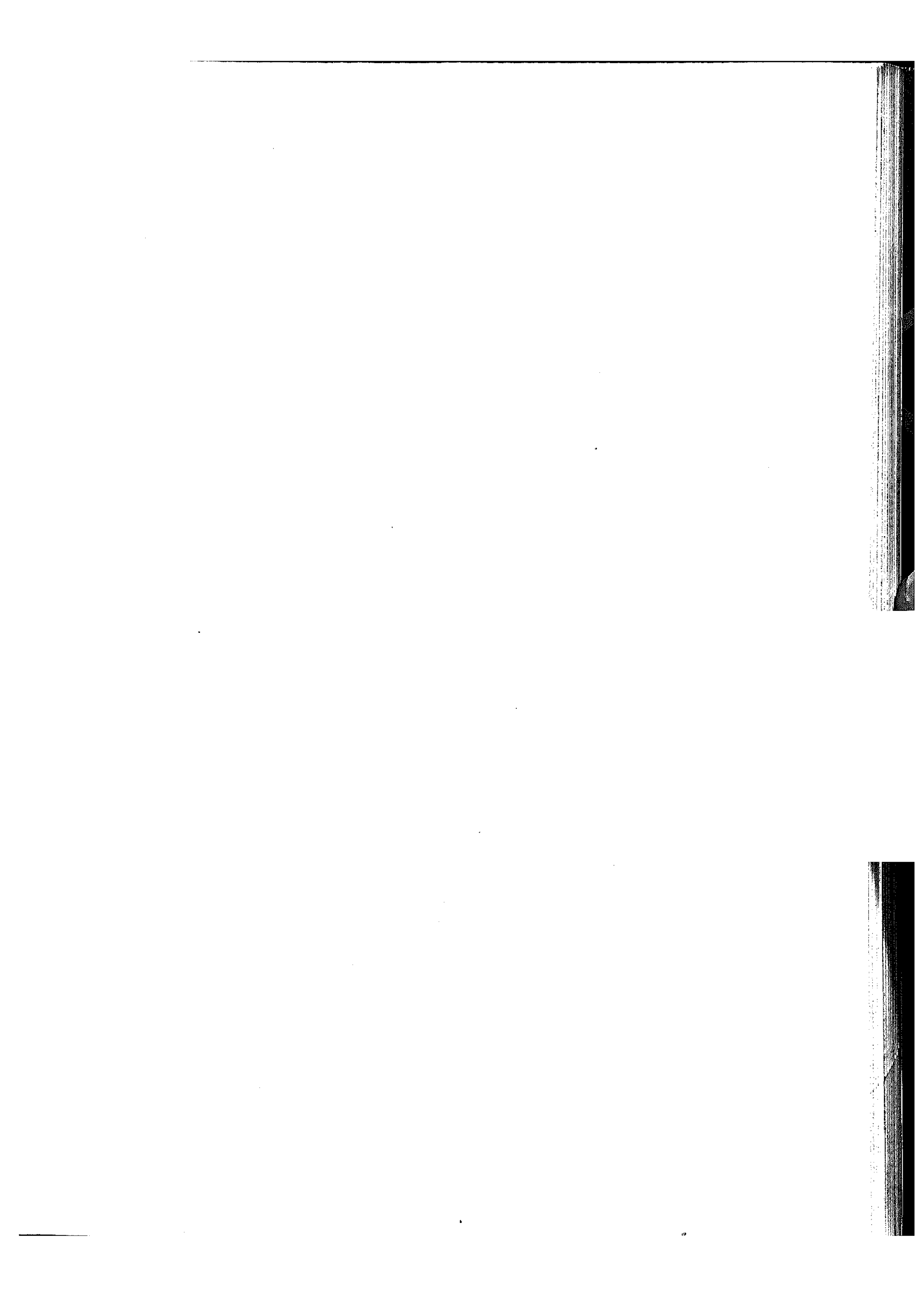
يناير ١٩٨٩

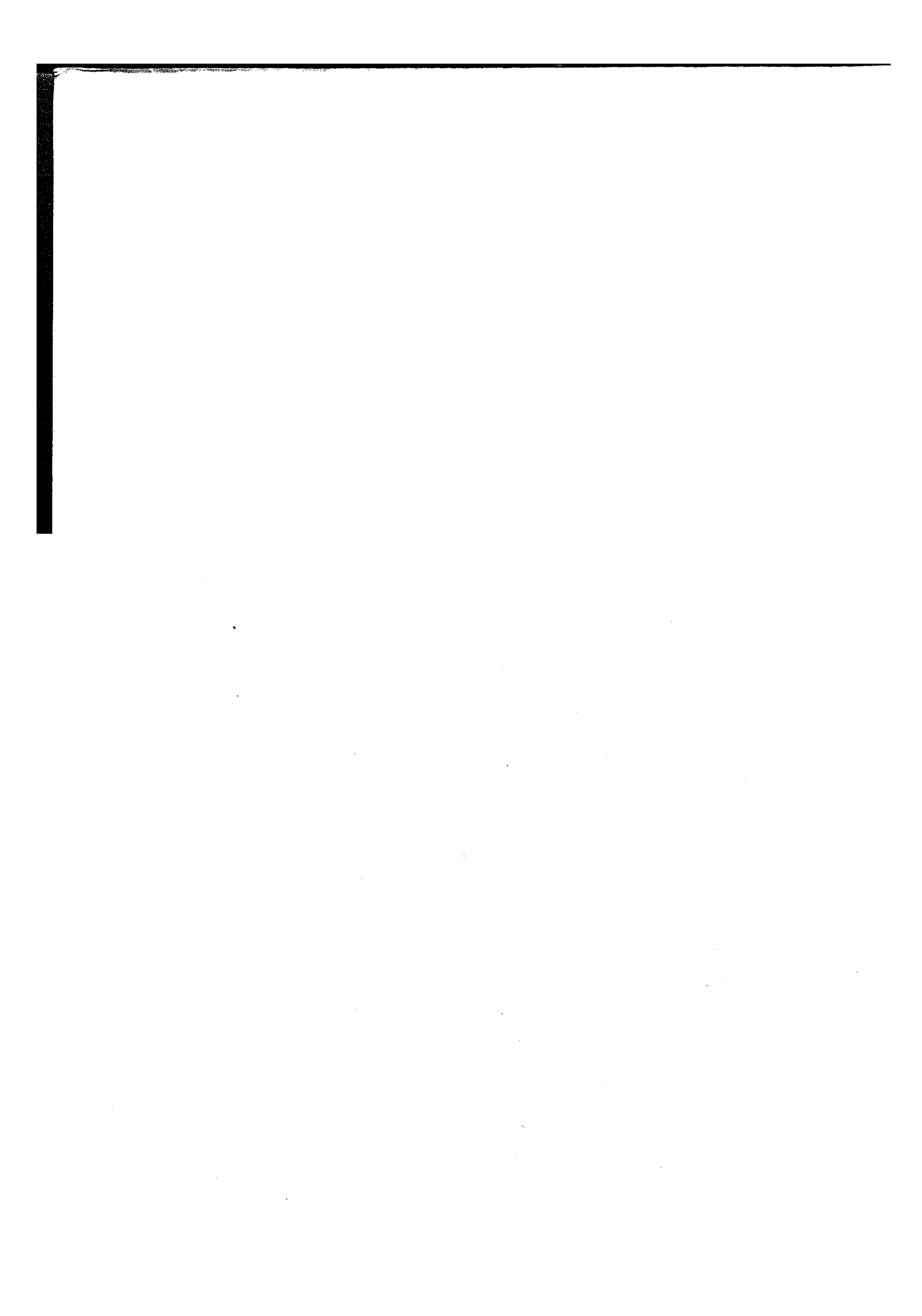
الفهرست

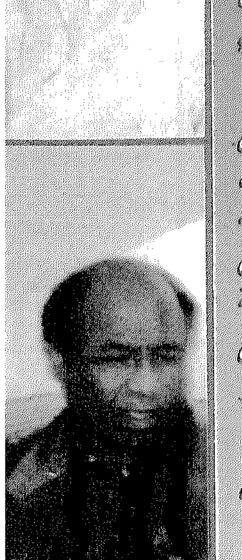
* الحوارات وضعت وفق التسلسل التاريخى عدا ثلاثه منها فى الباب الأول أخرجت من ذلك السياق للضرورة.. .

رقم الإيداع ٢٢٠٩ لسنة ١٩٩٣









« لكل أمة من الأمم بل حتى لكل مجموعة من البشر فترات معينة محددة فى تاريخها يكون لها وميض خاص وطابع متفرد يحكى آلام الماضى وشروره ويحمل فى الوقت نفسه إشراقات الغد الوضاء ، وفى أحشاء كل هذا يكمن التحدى .

وتشكل الفترة التى يتناولها هذا الكتاب فى تاريخ السودان ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف ، ومن هنا تأتى الضرورة وتجىء الأهمية .

إن المؤلف وهو صحافى يعايش الحركة السياسية لحظة بلحظة ، لا يدعى أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه يوثق لكل جوانبها . ولكنه يلمس كل أوتارها بمهارة ودقة وبموضوعية يرتكز فيها على الحقائق وعلى أحاديث السياسيين التى وثقت بالنشر فى الصحف » .

محجوب عثمان



Design by KAMEL GRAPHIC